د. حاتم محمّد محاميد

التّطوّرات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطميّة

١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠١م

مكتبة المهتدين الإسلامية

الإهداء

إلى ذكرى والديّ رحمهما الله.

إلى ذكرى أخي خالد رحمه الله.

الى الزوجة وجميع أفراد العائلة.

إلى الأصدقاء.

إلى كل طالب علم يسعى الى إحياء

التراث العربي والإسلامي.



معاوية - ٣٠٠١٧
ص.ب. ١٥٢
هاتف: ٠٤-٦٣٥٦٧٦١
بريد الكتروني: hatimaha@yahoo.com

الطبعة الأولى
طبع في مطبعة أسيل- الرام/ القدس
١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠١م


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

شكر وعرفان

إنطلاقاً من حديث رسول الّله صلّى الله عليه وسلم: "من لا يشكر النّاس لا يشكر الّله". بناءاً عليه فإنّني أتقدم بجزيل شكري وكبير عرفاني الى كل من:

البروفيسور موشي جيل *Moshe Gil*، والدكتور يعقوب ليف *Yaacov Lev*، اللّذين أشرفا على هذه الرّسالة لنيل شهادة الماجستير بجامعة حيفا.

جميع أساتذتي في جامعة حيفا وكذلك في جامعة تل-أبيب.

الصديق الدكتور محمود يزبك على إبداء الآراء والملاحظات البنّاءة حول هذه الرسالة.

الشيخ أحمد فتحي خليفة على الجهد في إخراج هذه الرسالة وترتيب فهارسها.

والى الأصدقاء جميعاً كلّ في مجال عمله على الدعم المعنوي ولو بكلمة حسنة من أجل إصدار الرسالة في ثوبها الحالي.

د. حاتم محمد محاميد

معاوية - أم الفحم

٢٠٠١/١٢/٢٥

فهرس المحتويات

الفصل الرابع:

الفصل الخامس

المقدّمة

شغلت الدولة الفاطميّة أهمية خاصة في التاريخ الإسلامي الوسيط، وذلك بسبب قوة كيانها وإنتشارها في أرجاء واسعة من الدولة الإسلامية، وكذلك بسبب العقيدة الشيعّية والمذهب المغاير لأهل السنّة في الدولة العباسية حينذاك.

حكم الفاطميّون ما يقارب القرنين من الزمن في مصر (٣٥٨-٥٦٧هـ / ٩٦٩-١١٧١م) وذلك منذ أن سيطر القائد جوهر الصقلّي عليها، وجعلها قاعدة للدولة الفاطمية ومركزاً لحكمهم. وكان الحكم الفاطمي قد نشأ في البداية في بلاد المغرب سنة ٢٩٦هـ/ ٩٠٩م عندما بدأ عُبيد الله المهدي دعوته للفاطميين وأقام أسس دولتهم هناك. وهكذا يعتبر عبيد الله أوّل خليفة (إمام) للفاطميين، الذي إنتشرت دعوته بين القبائل والسكان في بلاد المغرب، وذلك لعاملين رئيسيين: الأول البعد الجغرافي لبلاد المغرب عن مركز الدولة العباسية في بغداد (العراق)، والثاني انتشار الكثير من الفرق الشيعيّة في بلاد المغرب مثل الإباضية، الأزارقة وغيرها، التي التجأت إليها سابقاً وشكّلت أرضيّة سهلة لتساعد على نشر الدعوة الفاطمية الشيعّية بين أتباعها. ومن جهة أخرى إستغلّ الفاطميون ضعف الدولة العباسية في هذه الآونة وعدم مقدرتها على منع قيام كثير من الدويلات الصغيرة وانفصالها عن الدولة في الشرق والغرب.

وفي سنة ٣٥٨هـ / ٩٦٩م وجّه الإمام المعز لدين الله الفاطمي قائده جوهر الصقلي على رأس جيش كثيف لفتح مصر وضمّها إلى الدولة الفاطمية مستغلاً موت حاكمها، كافور الأخشيدي، وانتشار الفوضى والفساد السياسي والإقتصادي في مصر، وهكذا نجح جوهر الصقلّي في فتح مصر دون قتال وشرع في بناء مدينة القاهرة لتصبح عاصمته ومركزاً للدولة الفاطمية. ثم أخذ جوهر الصقلّي في الدعوة الفاطمية، وفتح بلاد الشام وضمّها إلى السلطة الفاطمية. وفي سنة ٣٦٢ / ٩٧٢ - ٩٧٣م انتقل الإمام المعز لدين الله إلى مركز

حكمه الجديد في مصر لتصبح القاهرة عاصمة ومركزا للدولة وللخلفاء الفاطميين.

في هذه الآونة سيطرت الفئات الشيعية على أغلبية البلدان الإسلامية وأصبح هناك واقع جديد يخالف أهل السنّة ونظامها. فالخلافة العباسية في بغداد وبلاد الشرق كانت أسيرة تحت سلطة الشيعة من البويهيين (الديلم). أمّا سواحل الجزيرة العربية والخليج فقد كانت تحت تأثير الشيعة من القرامطة، الذين هدّدوا كيان الدولة العباسية، وهاجموا بلاد الشام ثمّ مصر، وهدّدوا كيان الدولة الفاطمية فيها أيضاً. كما سيطروا مدة على الأماكن المقدسة في الحجاز. أمّا الفاطميّون الشيعة فامتدّ حكمهم في هذه الآونة من بلاد الشام شرقاً عبر مصر وحتى بلاد المغرب، بما فيه تحكّمهم في كثير من جزر البحر المتوسط، مثل صقلية. هذا الوضع يظهر مدى انتشار قوة الشيعة وسلطتها في البلدان الإسلامية، في حين انحسرت قوة أهل السنة بالرغم من أنهم حافظوا على عقيدتهم السنية إلى حد ما، ولم يتأثروا بالدعوة الشيعيّة في بلادهم. أي أن الفاطميين استطاعوا تثبيت سلطتهم بسيطرتهم على النظم الإدارية في الدولة وتحكّمهم في القرارات السياسية والدينية وغيرها من الصلاحيات التي كانت بين أيديهم.

إنّ الدارس لتاريخ الدولة الفاطمية يلاحظ أنّ المؤرخين العرب والمسلمين إستعملوا عدة تسميات للفاطميين، حسب مواقفهم السياسية والمذهبية من هذه الدولة. من الملاحظ أن **الفاطميين** إتّخذوا هذا الإسم لأنفسهم وكان غالباً على خلفائهم، وذلك لإظهار نسبهم إلى فاطمة الزهراء إبنة الرسول (ص) وزوجة علي بن أبي طالب. وكذلك سُمّوا أيضا "**العلويّون**" لإنتسابهم إلى علي بن أبي طالب. وعُرفوا أيضاً بإسم "**الإسماعيلية**" لإنتسابهم إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، الإمام السابع من الأئمة من سلالة علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء، لذا عرفوا أيضاً بـ- "السبعيّة".

أمّا أعداء الفاطميين ومنافسوهم فقد منحوهم تسميات وألقاباً تدل على التشهير والشكّ بنسبهم وكذلك بعقيدتهم الشيعية. فمنهم من دعاهم بإسم "**العُبيديّون**" نسبة إلى أوّل خليفة فاطميّ ظهر في المغرب وهو عبيد الله ودعي بالمهدي، والذي بدأ دعوته جهراً بعد عدة أئمة مستوريين وإتّباع مبدأ التقية منذ عهد إسماعيل بن جعفر الصادق آخر الأئمة الظاهرين. ويبالغ بعض المؤرخين المسلمين في تلك الحقبة من الزمن وما بعدها في نسب عبيد الله إلى أصل يهوديّ. لذا راح بعض المؤرخين يسمّي هذه الدولة **باليهوديّة**. وبسبب مخالفة الفاطميين لأهل السنّة دعاهم بعض المؤرخين بإسم "**الرافضة**" أو "**المجوس**" وكذلك "**الباطنية**"، ودعاهم بعض المؤرخين بإسم **خلفاء مصر**. هذه التسميات يظهر القصد منها التشهير بسمعة وبنسب الفاطميين وكذلك التقليل من أهميتهم في التاريخ الإسلامي بالإضافة

إلى إبعادهم عن أصول الدين والشرع. ومهما يكن من خلافات وتناقضات بين هذه المواقف تجاه الفاطميين فإن كونهم شيعة حكموا أهل السنّة في مصر والشام، لم يجبروا أهل البلاد على إتّباع مذهب التشيّع، لذا ظهر التشيّع غالباً في الدولة الفاطمية في مؤسساتها الحكومية والإدارية وأنظمة الحكم ورسومها. من هنا ظهرت الدولة الفاطمية بمظهر الدولة السياسية المذهبية التي اتبعت التشيّع حسب مبدأ الإسماعيلية في نظامها السياسي والديني ابتداء من سلطة الإمام (الخليفة) حتى سلطة القضاء والدعوة.

إنّ قيام الدولة الفاطمية في مصر والشام خلق جوّاً من التنافس والمؤامرات بين العباسيين في العراق والشرق، بالرغم من سيطرة البويهيين الشيعة على الأمور فيها، وبين الدولة الفاطمية في مصر. هذا التنافس ظهر ليس فقط في قوة النظام الإداري، بل في نشر الدعوة الفاطمية ضد العباسيين. وبالمقابل أخذ العباسيون في القدح في أصل الفاطميين وانتسابهم إلى علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء. بلغت هذه المواجهة أوجها في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي عندما نجح الفاطميون بتدبير مؤامرة لإبعاد الخليفة العباسي القائم من بغداد بواسطة القائد التركي البساسيري، الذي دعا للفاطميين في جوامع بغداد لمدة سنة حتى مقتله على يد السلاجقة الأتراك بقيادة طغرل بك، الذي ناصر أهل السنة وأعاد الخليفة العباسي القائم إلى مركز حكمه ببغداد، وأخذ بمحاربة الشيعة والفاطميين.

تزامنت سيطرة السلاجقة السُنّة على الأمور في الشرق مع إنتشار أزمة اقتصادية وسياسية في الدولة الفاطمية في مصر عُرفت بإسم "**الشدّة الكبرى**" والتي استمرت عدة سنوات. هذه الشدة كان لها الأثر البالغ على مجريات الأمور في الدولة الفاطمية، حيث سيطر أمير الجيوش بدر الدين الجمالي على الأمور في الدولة بدعوة من الخليفة الإمام المستنصر بالله، الذي أصبح لا حول له ولا قوة سوى الرضوخ إلى سلطة وزيره الجمالي. ومنذ عهد بدر الدين الجمالي نلاحظ تغيّراً في سلطة الوزارة وصلاحياتها من وزارة تنفيذ (وزارة قلم) إلى وزارة تفويض (وزارة سيف). إستمر هذا التغيّر حتى نهاية العصر الفاطمي حيث سيطر قواد الجيش من أمراء الجيوش الفاطمية أو الولاة العظام على أمور الدولة وتحكموا أخيراً بالخلفاء، في قتلهم، عزلهم أو تنصيبهم.

هذه الهزات السياسية والإقتصادية التي عصفت بالدولة الفاطمية على مدار حكمها في مصر والشام، مضافاً إليها التطورات الإجتماعية والفوارق المذهبية بين الطبقة الحاكمة من الشيعة وبين أهل البلاد من السُنّة، خلقت جميعها إنقسامات مذهبية داخل الشيعة الإسماعيلية في الدولة. هذه الصراعات والإنقسامات ظهرت نتيجة الصراع على منصب الخلافة (الإمامة) أو الصراع على منصب الوزارة وغيرها من الصراعات المذهبية، والتي كان أشدّها الإنقسامات

بعد موت الإمام المستنصر وظهور النزارية والمستعلية نسبة إلى أبناء المستنصر. وقد أثّرت هذه الصراعات السياسية والانقسامات المذهبية سلباً على أسس الدولة الفاطمية، وزادت من ضعفها للوقوف أمام أعدائها من أهل السنة المتملين في قوة السلاجقة في الشرق. كان بدء نهاية الدولة الفاطمية عندما إحتاج الخليفة الفاطمي الأخير، العاضد، إلى مساعدة قواد السلاجقة من أهل السنّة في بلاد الشام، أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي، لإعادة الاستقرار في مصر بعد إستيلاء الوزير الفاطمي شاور السعدي على الأمور فيها. وهكذا نجح صلاح الدين الأيوبي في إبطال الخلافة الفاطمية والقضاء على أسسها سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م وإعادة السلطة السنيّة في مصر تحت حكم العباسيين من جديد.

هذه التطوّرات السياسية، الإقتصادية والمذهبية التي مرّت بها الدولة الفاطمية خلال قرنين من الزمن كان لها الأثر البالغ على المؤسسات الإدارية في الدولة. من هنا رأيت من المناسب أن أتتبّع التطورات الدقيقة وتأثيرها على الإدارة الفاطمية وإظهار التغييرات في نظامها أوّلاً بأوّل للوقوف على مدى هذه التغيّرات وميّزاتها وخواصها وآثارها.

في بداية العصر الفاطمي، كانت النظم الإدارية في مصر إستمراراً للنُظُم العباسية إلى حد كبير، والتي انتشرت في مصر في عهد الطولونيين ثم الإخشيديين من بعدهم. عندما عُيّن الوزير يعقوب إبن كلّس (٣٦٨-٣٨٠ هـ / ٩٧٨-٩٩٠م) كأوّل وزير فاطمي، أخذ بتنظيم الإدارة الفاطمية تمشّياً مع السلطة ومبادئها، حيث بدأ إبن كلّس بتنظيم عدد محدود من الدواوين وتوزيع صلاحيات الدولة بينها. هذه الدواوين مرّت بتطورات وتغيّرات جذرية وعميقة وفقا للظروف والمستجدّات وإحتياجات الدولة. فقد أضيفت عدة دواوين جديدة لملء الفراغ والحاجة التي ظهرت من تغيّر الظروف السياسية والمذهبية في الدولة. فمثلا أُنشئت دواوين جديدة لإدارة الشؤون المالية للأقاليم أو الفئات الإجتماعية والعسكرية التي تشكّل منها الجيش الفاطمي، مثل ديوان الشام، ديوان الحجاز، ديوان الكتاميين، ديوان الفرحيّة وديوان العزيزيّة.

من جرّاء ذلك، جرى توزيع صلاحيات الإدارة من جديد تبعاً لهذه التغيرات التاريخية التي أثرت على النظام البيروقراطي في الدولة، إمّا نتيجة للتغيّرات السياسية والإجتماعية وإمّا للتغيّرات الإقتصادية (المالية) والعسكرية. كان من المحتّم أن تلائم السلطة الفاطمية النظام الإداري في الدولة إلى سلطتها السياسية والمذهبية إن كان في عدد الموظفين أو في انتمائهم المذهبي، وهكذا نلاحظ أنه خلال العصر الفاطمي كانت هناك تغيّرات كثيرة في عدد الدواوين ونُظمها. فأحياناً أبطلت أعمال بعض الدواوين لإنعدام الحاجة إليها وأحيانا أضيفت دواوين إدارية جديدة لسد الحاجة والمستجدات الطارئة، وأحياناً أخرى أُدمجت بعض الدواوين مع

غيرها، أو طرأ فصلٌ على صلاحيات بعضها، وظهرت بذلك دواوين جديدة لم تكن قائمة من قبل.

تأثرت الإدارة الفاطمية ونظمها من عدة عوامل وأحداث أهمّها:

أ- كون سكان البلاد في مصر والشام من أهل السنة تسيطر عليهم أقلية من أهل الشيعة من الفاطميين وأتباعهم من أهل المغرب (المغاربة).

ب- في عهد الخليفة (الإمام) المستنصر (٤٢٧-٤٨٧هـ / ١٠٣٦-١٠٩٤م) طرأت أحداث متعددة في الدولة وكان أهمها الشدة الكبرى ونتائجها. هذه الأحداث أثرت سلبيا على مكانة الفاطميين وخلافتهم في مصر، كما أثرت على قوة الدولة ومكانتها بشكل عام. انتشرت الصراعات في هذه الفترة بين أصحاب مراكز القوى على تسلم المناصب الهامة في الدولة. فمثلا كانت أم المستنصر (السيدة الوالدة) صاحبة مركز في القصر الفاطمي ولها تأثيرها على جهات مختلفة في الإدارة والجيش. ومن جهة أخرى انتشر الفساد والصراع في فترة الأزمة الاقتصادية والسياسية التي اجتاحت الدولة الفاطمية والتي عرفت بالشدة الكبرى بين السنوات ٤٥٨-٤٦٥هـ / ١٠٦٥ -١٠٧٢م، حيث انتشرت الحرب الأهلية بين وحدات الجيش الفاطمي وخاصة بين الأتراك (المشارقة) وبين السودانيين والمغاربة. بعد هذه التطورات ظهر القائد أمير الجيوش بدر الدين الجمالي كوزير سيف (وزير تفويض) في الدولة الفاطمية من أصل عسكري والذي تسلط بشكل دكتاتوري وفردي في شؤون الدولة الفاطمية منذ ٤٦٦ هـ / ١٠٧٣م.

إنّ وزارة بدر الدين الجمالي كوزارة سيف في الدولة الفاطمية فتحت عهداً جديداً لتسلّط الوزراء وإزدياد قوتهم، مقابل ضعف الخلفاء وتقلّص صلاحياتهم حتى إبطال الخلافة الفاطمية على يد صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧ / ١١٧١.

ج- بعد موت الخليفة المستنصر سنة ٤٨٧هـ / ١٠٩٤ نشبت صراعات على السلطة بين أبناء المستنصر، نزار والمستعلي. هذه الصراعات كانت مخالفة لمبدأ الشيعة ونظامها في تسلّم منصب الإمامة بالوراثة عن طريق النصّ الصريح لولاية العهد، وقد أثر هذا الصراع سلباً على وحدة الأسرة الفاطمية وأدى إلى تفكّكها وإنقسامها إلى فرعين، النزارية (أتباع نزار) والمستعلية (أتباع المستعلي). وقد زعزع هذا الإنقسام أركان السلطة الفاطمية، ليس فقط داخل الأسرة نفسها، بل بين أتباعهم من فرق الجيش الفاطمي وموظفي الإدارة والوزراء والولاة. هذه الصراعات أدت إلى ضعف الدولة وسلطتها للوقوف أمام التحديات التي كانت تتربص بها داخلياً وخارجياً.

د- في ظلّ هذه الإنقسامات والأزمات السياسية قويت مكانة الوزراء وولاة الأقاليم الذين

أخذوا في تثبيت أقدامهم وجمع القوة حولهم للسيطرة على أمور الدولة والوزارة. لذا نلاحظ ظاهرة الصراعات العسكرية الدائمة في هذه الفترة بين الوزراء على منصب الوزارة والتحكم به لخدمتهم ولخدمة أتباعهم، والذين إعتمدوا على دعم الوحدات العسكرية لتثبيت مناصبهم.

المراجع والمصادر:

يعتمد هذا البحث على المصادر العربية الأوليّة من سجلات، وثائق، مخطوطات وكتب مطبوعة. والجزء الأكبر من هذه السجلات والوثائق الفاطمية قد جمعت على يد مؤرخين معاصرين لتصبح عونا للباحثين. هذه المصادر الأولية تشمل كنزاً وافراً من المعلومات حول الفترة الفاطمية والأيوبية والمملوكية، وتقدم لنا هذه المصادر صورة واسعة حول الإدارة الفاطمية، ولكنها لم تضعها في نظام معيّن أو تحدد الفترات التاريخية التي كانت سائدة بها. من هنا نلاحظ أن بعض المؤرخين في العصور الوسطى كان يصف هذا النظام الإداري في العصر الذي يعيش به وينسبه وكأنه يتناسب أيضا مع العصر الفاطمي. فنرى أن المقريزي عرض وصفا كبيرا للنظم الإدارية الإسلامية في العصور الوسطى بما فيها العصر الفاطمي، الأيوبي والمملوكي. فجاءت مؤلفاته: الخطط، إتّعاظ الحنفا، المقفّى الكبير لتشمل مادة غزيرة في هذا العصر، وكذلك الحال في مؤلف القلقشندي المسمّى " صبح الأعشى في صناعة الإنشا " . ولكن وبالرغم من الفائدة الكبيرة لهذه المصادر وغناها بالمعلومات فإنها تعطي صورة ثابتة للمؤسسات الإدارية والنظم الفاطمية، التي كانت سائدة في نهاية العصر الفاطمي وعند إبطال الخلافة على يد السلطان صلاح الدين الأيوبي.

من هنا كانت هناك حاجة ماسّة للبحث عن التطورات الإدارية على ضوء الأحداث السياسية والدينية والاقتصادية والعسكرية منذ بداية العهد الفاطمي للوصول إلى هذه الأوضاع التي وصفها المقريزي والقلقشندي في نهاية العصر الفاطمي. لذلك رأيت في المصادر العربية الأوّلية، التي صدرت حديثاً بتحقيق أيمن فؤاد سيّد، مصادر هامة للأحداث التي مرت بها الدولة الفاطمية في فترات مختلفة من عهدها. هذه المصادر هي أخبار مصر للمسبّحي، أخبار مصر لإبن مُيسّر وأخبار مصر لأبن المأمون.

أمّا ألسجلات الفاطمية والوثائق الهامة التي تعطي صورة هامّة للإدارة والعهد الفاطمي، فإنها مبعثرة هنا وهناك في المصادر العربية مثل كتاب صبح الأعشى للقلقشندي، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ومؤلفات المقريزي السابقة الذكر. وقد نشر مؤرخون معاصرون مجموعات من هذه الوثائق لتصبح عوناً وسهلة المنال لإستعمالها في الأبحاث.

من هذه المجموعات كتاب مجموعة الوثائق الفاطمية لجمال الدين الشيّال. كذلك نشر M. Stern مجموعة من الوثائق الفاطمية في كتابه Fatimid Decrees وقد نشر M. Stern أيضا بعضاً من هذه الوثائق من خلال مقالاته وأبحاثه العلمية المختلفة.

كذلك كانت المصادر التاريخية التي تحدّثت عن التراجم والطبقات عوناً هاماً في هذا البحث، والتي أُختيرت منها ترجمة بعض الشخصيات الهامة في العصر الفاطمي من ذوي المناصب الإدارية المختلفة، مثل وفيّات الأعيان لإبن خلكان، وكذلك كتاب الإشارة إلى من نال الوزارة لإبن الصيرفي. من خلال وصف كتاب تراجم الوزراء وبعض موظفي الإدارة يمكن الوقوف على الديناميكية التي تطوّرت بها المؤسّسات الإدارية الفاطمية.

يُعتبر كتاب المقريزي المقفّي الكبير، والذي كان مازال مخطوطة في فترة إجراء هذا البحث، مصدرا هاما لاستقاء المعلومات منه، والذي لم يكن مستغلا بما فيه الكفاية. هذه المخطوطة موجودة في اسطنبول، باريس ولندن، وقد نشر الدكتور سهيل زكّار قسماً من مخطوطة اسطنبول في كتابه الذي أسماه مدخل تاريخ الحروب الصليبية ، وقد استطعت الحصول على صور لمخطوطة باريس ولندن وإستعملتها أيضا لإجراء الملاحق في نهاية هذا البحث كتراجم مناسبة لموضوع البحث حول الإدارة والنظام الإداري. وقد صدر هذا المؤلَّف فيما بعد محققاً على يد محمد اليعلاوي.

أمّا المراجع الحديثة التي صدرت عن الدولة الفاطمية فيتناول غالبيتها التاريخ السياسي والديني للفاطميين، وبعضها يتناول تاريخاً للخلفاء الفاطميين وتراجمهم، وكان البحث الهام الذي نشره الدكتور عبد المنعم ماجد في جزئين وهو نُظُم الفاطميين ورسومهم، مرجعاً هاماً للنظام الإداري، ولكن أسلوب البحث فيه تعتبر وصفية كما وردت في المراجع القديمة مثل المقريزي وصبح الأعشى، وفضلت هنا أن يكون هذا البحث مكملاً لبحث الدكتور ماجد بأن تحرّيت التطورات مع الأسباب والنتائج لمظاهر الإدارة الفاطمية من تغييرات في مكانة الخلفاء، التطوّرات في الدواوين وتغيّراتها، و التغيير في مكانة الوزراء مع التركيز على الأزمات المختلفة وأهميتها في هذه التغيرات الإدارية.

الفصل الأول

الإدارة الفاطمية في عهدها الأول
حتى عصر المستنصر
(٣٥٨-٤٢٧هـ / ٩٦٩-١٠٣٦)

جدول بأسماء الخلفاء (الأئمّة) الفاطميين في مصر

١. الإمام المعزّ لدين الله أبو تميم معدّ ٣٤١–٣٦٥ هـ / ٩٥٢–٩٧٥ م

٢. الإمام العزيز بالله أبو منصور نزار ٣٦٥–٣٨٦ هـ / ٩٧٥–٩٩٦ م

٣. الإمام الحاكم بأمر الله أبو علي المنصور ٣٨٦–٤١١ هـ / ٩٩٦–١٠٢٠ م

٤. الإمام الظاهر لإعزاز دين الله أبو الحسن علي ٤١١–٤٢٧ هـ / ١٠٢٠–١٠٣٥ م

٥. الإمام المستنصر بالله أبو تميم معدّ ٤٢٧–٤٨٧ هـ / ١٠٣٥–١٠٩٤ م

٦. الإمام المستعلي أبو القاسم أحمد ٤٨٧–٤٩٥ هـ / ١٠٩٤–١١٠١ م

٧. الإمام الآمر بأحكام الله أبو علي المنصور ٤٩٥–٥٢٤ هـ / ١١٠١–١١٣٠ م

٨. الإمام الحافظ أبو ميمون عبد المجيد ٥٢٤–٥٤٤ هـ / ١١٣٠–١١٤٩ م

٩. الإمام الظافر أبو المنصور إسماعيل ٥٤٤–٥٤٩ هـ / ١١٤٩–١١٥٤ م

١٠. الإمام الفائز أبو القاسم عيسى ٥٤٩–٥٥٥ هـ / ١١٥٤–١١٦٠ م

١١. الإمام العاضد أبو محمد عبدالله ٥٥٥–٥٦٧ هـ / ١١٦٠–١١٧١ م

عندما أتمّ القائد جوهر الصقلي احتلاله لمصر لخدمة السلطة الفاطمية في شمال أفريقيا وذلك في سنة ٣٥٨هـ / ٩٦٨م[١]، تفرغ جوهر الصقلي للعمل في النواحي الإدارية في مصر. وقد ارتكزت سياسة جوهر على مبدأين أساسيين: الأوّل أنه حافظ على المؤسسات الإدارية القائمة منذ الفترة السابقة، أي الفترة الإخشيدية[٢]. والثاني أنه شدد في مراقبة النظم الإدارية والمؤسسات لكي تخدم شؤون السلطة الفاطمية الجديدة . فقد أبقى جوهر الصقلي وزير الإخشيديين السابق، جوهر ابن الفرات (إبن حنزابة)[٣]، في وظيفته كمدبّر لأمور الدولة الإدارية، مع أنه خدم الإخشيديين بإخلاص لمدة طويلة. وفي المقابل كانت المراقبة الرئيسية لأمور الدولة في أيدي جوهر الصقلّي نفسه، حتى أنه جلس للنظر في المظالم ليفصل في القضاء والسماع لشكاوي الناس بنفسه. واستمر في هذا العمل إلى أن عين أبو عيسى مرشد لهذا المنصب[٤].

إنّ إبقاء إبن الفرات في منصبه كمدبر لشؤون الدولة الفاطمية في مصر تدل على هدف سياسي الذي طمح إليه جوهر الصقلّي وذلك ليقرّب الطبقة العليا في مصر للنظام الفاطمي الجديد. عندما دخل جوهر الصقلّي إلى مصر أصدر منشوراً، الذي عرف بمنشور الأمان، وكان هدفه من هذا المنشور منح الأمان والاطمئنان الجماعي لسكان مصر جميعهم من العامة والخاصة. فقد شمل هذا الأمان في نصه على تأمين السلامة للسكان وممتلكاتهم، ثم المحافظة على أسلوب حياتهم الأصلي ،الذي اعتادوا عليه في مصر من عادات أجتماعية ومعتقدات دينية. أي بمعنى آخر أنه لم يحاول في البداية فرض المعتقدات الشيعية على السكان في مصر. بالإضافة إلى ذلك أوضح جوهر الصقلي في منشور الأمان أنه جاء إلى مصر ليعمل ضد الظلم والفساد الذي تفشى في مصر في فترة الحكم السابق. ومما يجدر القول أنه منح أمانا خاصاً للشخصيات البارزة وزعامة الحكم السابق من الفترة الإخشيدية وذلك بوعدهم بالمحافظة على ممتلكاتهم وعلى مناصبهم[٥].

إنّ سياسة التشدّد في مراقبة موظفي الإدارة المصريين على يد جوهر الصقلي كان هدفها ترسيخ إستقرار الإدارة الفاطمية في مصر وفقاً للتغيّرات السياسية التي طرأت في مصر من تغيّر من النظام الإخشيدي السنّي إلى النظام الفاطمي الشيعي. قام جوهر الصقلّي بعدة خطوات إدارية لتنظيم إدارة الحكم الفاطمي مع زيادة المراقبة على الموظفين السابقين.

ففي هذه المرحلة عين الصقلي موظفا جديدا من الذين قدموا معه من شمال أفريقيا، إلى جانب كل موظف مصري سابق. وكان هدفه أن يشرك المخلصين للنظام الفاطمي في إدارة النظم الإدارية القائمة[٦]. هذا التجديد الذي أدخله الصقلي بإدخال عامل جديد في إدارة الحكم يشكل قاعدة لتطور طبقة جديدة من الموظفين الإداريين في النظام الفاطمي الجديد في مصر.

هذه الطبقة الجديدة تكون مخلصة في خدمة النظام الفاطمي الذي انتشر من شمال أفريقيا غرباً حتى بلاد الشام شمالا واتخاذ القاهرة عاصمة جديدة لهذا النظام الجديد. ففي ديوان الخراج مثلاً عيّن جوهر الصقلّي موظفاً مغربياً، رجاء إبن صولاب، إلى جانب الموظف المصري السابق،علي بن يحيى بن العرمرم(٧). كذلك عين قائدين مغربيين لإدارة شؤون الشرطة في مدينتي القاهرة والفسطاط، وهما شبل المعرضي وإبن عرويّة المغربي(٨). من خلال هذه التعيينات والإصلاحات الإدارية الجديدة اهتم جوهر بالأمن الداخلي في القاهرة بالإضافة إلى الاستمرار في بناء مدينة القاهرة كقاعدة سياسية للنظام الفاطمي. في سنة ٣٥٩ / ٩٦٩ عيّن الصقلّي سليمان بن عزّة لإدارة شؤون الحسبة بدلاً من المحتسب المصري السابق أبي جعفر، الذي توفي في هذه السنة(٩).

بالإضافة إلى هذه التجديدات الإدارية أدخل الصقلي استعمال النقد الفاطمي إلى جانب النقود العباسية التي كانت سائدة في مصر في الفترات السابقة. وقد عمل على الحط من قيمة النقد العباسي وزيادة إستعمال النقد الفاطمي وذلك ليصبح بديلاً في إستعماله بين الناس في مصر(١٠) وبهذه السياسة وضع الصقلي أساسا جديدا للتعامل في النقد ليكون تجديدا إداريا في النظام الاقتصادي الذي ترتكز عليه الدولة الفاطمية بالإضافة إلى النظم الجديدة التي نظمها في الإدارة المدنية والأمنية في مدينة القاهرة. وهذه التجديدات الإدارية كانت أساسا للتجديدات الفاطمية التي قامت في السنين اللاحقة من العصر الفاطمي.

في عصر الإمام المعز لدين الله في مصر (٣٦٢-٣٦٥ / ٩٧٢-٩٧٥) أصبح نظام الحكم الفاطمي نظاماً مركزياً متشدداً. أي أن أكثر سلطات الدولة كانت تصدر من الخليفة نفسه ويعتبر مراقباً رئيسياً لجميع نظم الإدارة في الدولة وجميع الأمور تعود إليه ليفضّ في أمرها. في سنة ٣٦٢ / ٩٧٢ نقل الإمام المعز مركز الخلافة الفاطمية من شمال أفريقيا إلى مدينة القاهرة في مصر لتكون العاصمة الجديدة للدولة الفاطمية ومنها تدار شؤون الدولة.

إهتم الإمام المعز أن يكون القصر الفاطمي في القاهرة مركزاً لإدارة شؤون الدولة تحت سلطته المباشرة(١١). ومن أجل هذا عيّن المخلصين في المناصب العالية والهامة في إدارة شؤون الدولة، خاصة أولئك الذين قدموا معه من شمال أفريقيا. في بداية سنة ٣٦٣ / ٩٧٣ عين الإمام المعزّ يعقوب إبن كلّس(١٢)، وعسلوج بن الحسن الصنهاجي(١٣) لإدارة الشؤون المالية في الدولة وكذلك أضاف إليهم وظيفة الحسبة، الشرطة وجميع الوظائف المتعلقة بها(١٤). بهذه الخطوة أمن الإمام المعزّ لنفسه سيطرة كاملة على مصادر الدخل في الدولة والتي تكون بمثابة مصدر لمصروفات الدولة والقصر، مثل تجهيز الجيوش لحملات عسكرية والصرف على الموظفين بالإضافة إلى الصرف على شؤون القصر(١٥).

في سنة ٣٦٤ / ٩٧٤ طرأ تطور جديد في الإدارة الفاطمية في مصر عندما حصل الفصل بين سلطتي يعقوب إبن كلّس وعُسلوج بن الحسن بحيث أدار إبن كلّس شؤون الإمام المعزّ في القصر، بينما أدار عُسلوج بن الحسن الشؤون المالية في الدولة[١٦]. هذا الفصل بين هاتين الوظيفتين الهامتين جاء ليغطي حاجات الدولة الفاطمية في توسعها وكثرة الأعباء الإدارية فيها.

أمّا في مجال القضاء في مصر، فقد إستمر القاضي السنّي أبو طاهر الذهلي في إدارة شؤون القضاء في بداية الحكم الفاطمي. ولكن عندما قدم الإمام المعز إلى مصر أخذ في تقليص صلاحيات القاضي السنّي أبي طاهر الذُّهلي[١٧] إلى أن عزل من منصبه في سنة ٣٦٥ / ٩٧٥ في عصر الإمام العزيز، وعين مكانه قاضياً شيعياً (إسماعيلياً) يدعى علي بن النعمان [١٨]. وبهذا التعيين وضع نهاية للقضاء السنيّ في مصر حتى نهاية الدولة الفاطمية وأصبحت الإدارة الدينية في أيدي رجال الدين الإسماعيلية الشيعية.

وفي مجال إدارة شؤون الأقاليم والولايات نظّم الإمام المعز إدارتها لتكون على إتصال مباشر مع السلطة المركزية في القاهرة. فقد اختار قادة أقوياء وولاة ذوي خبرة في إدارة الولايات ومخلصين للحكم الفاطمي في مصر. ففي شمال أفريقيا عين يوسف بُلُّكين بن زيري الصنهاجي ليكون والياً على شمال أفريقيا[١٩]. ولكن أخذ الإمام المعز منطقة برقة، طرابلس جزيرة صقلية من سلطة ابن زيري لتكون بإدارة مباشرة في أيدي الإمام الفاطمي في مصر. فقد عين الإمام المعز في هذه المناطق ولاة تحت سلطته المباشرة وذلك لتكون سلطته قوية ومتينة في هذه المناطق. هذا التقسيم الإداري في الولايات أصبح أساساً للتقسيمات الإدارية الفاطمية التي إتّبعها الأئمة الفاطميون فيما بعد. وبقي هذا التقسيم الإداري في الولايات حتى أن ضعفت الدولة الفاطمية في القرن الحادي عشر وبدأت السلطة الفاطمية في التقهقر من هذه الولايات، التي أخذت تنفصل عن الإدارة الفاطمية.

عندما تسلّم الإمام العزيز الخلافة بعد موت والده المعز في سنة ٣٦٥ / ٩٧٥ أحدث تجديداً في الإدارة الفاطمية في مصر. فقد عُيّن يعقوب إبن كلّس في منصب الوزارة في سنة ٣٦٨ / ٩٧٨ بحيث أصبح العزيز الأول في الدولة الفاطمية الذي منح له لقب الوزير. هذا التعيين أعطى دفعة جديدة في تطور النظم الإدارية الفاطمية عندما أصدر الإمام العزيز سجلاً خاصاً بإسم يعقوب إبن كلّس والذي يظهر المركز العالي والمنصب الهامّ الذي أُنيط به في إدارة الحكم. في هذا السجلّ مُنح يعقوب إبن كلّس لقباً يدلّ على علوّ منصبه وهو " الوزير الأجلّ " [٢٠]. فقد أثبت يعقوب إبن كلّس إخلاصه للفاطميين وأمانته في إدارة شؤون الدولة، ممّا دعا إلى إرتقاء منصبه إلى الوزارة، وهي أرقى وظيفة في الدولة الفاطمية، خاصة في

عصرها الأول[٢١].

من خلال تعيين يعقوب إبن كلّس في هذا المنصب الرفيع، والأوّل بعد منصب ألخليفة في إدارة شؤون ألدولة الفاطمية مع منحه الألقاب الجليلة، ظهرت مكانته جليّة في المراسلات الرسمية في الدولة. فقد منحت له الصلاحيات الواسعة ليس في مصر وحدها بل في جميع الأقاليم والولايات الفاطمية الأخرى. حيث إمتدّت صلاحياته إلى بلاد الشام والحجاز وبلاد المغرب (شمال أفريقيا). فقد نظم ابن كلس وظائف الولاة والأمور المالية والضرائب والقضاء وبقية النظم الإدارية في الدولة بشكل عام[٢٢]. في فترة وزارته نظم ابن كلس أعمال الدواوين المختلفة لإدارة شؤون الدولة مع فصل بين سلطاتها المختلفة. هذا التنظيم دعا إلى إقامة دواوين جديدة التي أديرت بأيدي كبار الموظفين المدربين للأعمال الإدارية كل حسب صلاحياته[٢٣]. من أهم هذه الدواوين التي ظهرت في هذا العصر كانت: ديوان العزيزية، الذي كان مسؤولاً عن إدارة شؤون الغلمان الخاصة للإمام العزيز[٢٤]. ديوان الجيش الذي نظمه لإدارة الشؤون العسكرية مثل أجرة العساكر وتجهيز الحملات العسكرية، وديوان الأموال الذي أدير بأيدي كبار الموظفين الذين عرفوا بلقب "الجهابذة" حيث كانوا خبراء في شؤون المال[٢٥]. أما ديوان الخراج فقد فصل إبن كلّس صلاحياته عن ديوان الأموال، حيث قرر هذا الديوان بشكل منفرد لإدارة شؤون الضرائب (الخراج) لكي يكون مسؤولاً عن تغطية حاجيات الدولة ومصروفاتها. بالإضافة إلى هذه الدواوين فقد أقام ابن كلس ديوان السجلات والإنشاء وذلك ليقوم في إدارة شؤون المكاتبات والاتصالات الخارجية والداخلية بين القصر وبين الموظفين، القوّاد، الولاة وزعماء البلدان الأخرى. أمّا الوظيفة الهامة التي جدّدها إبن كلس فقد كانت وظيفة الزمّام ليكون مراقباً عامّاً على عمل الدواوين الأخرى وحساباتها المالية[٢٦].

إن إرتفاع مكانة الوزير يعقوب ابن كلس في الدولة الفاطمية جعلته يصبح مستشارا عاما للإمام العزيز في شؤونه الخاصة والحساسة، مثل تعيين الولاة في بلاد الشام، عندما نشبت الصراعات على السلطة في هذه المنطقة بين القادة الفاطميين[٢٧]. بالإضافة إلى ذلك نفّذ ابن كلس سياسة الإمام العزيز بخصوص إدخال العنصر التركي إلى صفوف الجيش الفاطمي[٢٨]، الذي أصبح العنصر الرئيسي الذي يرتكز عليه الجيش الفاطمي فيما بعد حتى نهاية العصر الفاطمي، وأصبح بذلك يتدخل في الصراعات الداخلية على السلطة في مصر.

إستغلّ الوزير يعقوب إبن كلّس منصبه ونقل الدواوين الإدارية إلى بيته، ونظمها كما كانت منظمة في قصر الخلافة [٢٩]. ولكن أدرك الإمام العزيز خطورة هذه الخطوة التي اتخذها إبن كلّس فأمر بإرجاع إدارة الشؤون في الدواوين من القصر وذلك بعد أن عُزل إبن كلّس من منصبه في سنة ٣٧٣/ ٩٨٣ ولمدة شهرين[٣٠]. هذا القرار الذي إتّخذه الإمام العزيز كان

بمثابة إظهار قوة الخليفة للحفاظ على مراقبة أمور الدولة والحفاظ على مركزية السلطة، والتي تدار من القصر الفاطمي في القاهرة.

إستطاع الوزير إبن كلّس أثناء تولّيه منصب الوزارة سنة ٣٦٨-٣٨٠/٩٧٨-٩٩٠ أن يحافظ على استقرار أمور الدولة، ونجح في إرتفاع دخلها نتيجة سياسته الإدارية[٣١]. هذه السياسة لإبن كلّس جعلت أسُس الدولة الفاطمية قوية من الناحية الاقتصادية، والعسكرية والإدارية.

عندما توفي الوزير يعقوب إبن كلّس في سنة ٣٨٠/ ٩٩٠ لم يعيّن الإمام العزيز وزيراً مكانه إنما عين أشخاصاً لتدبير أمور الدولة في مناصب أدنى من منصب الوزير. هؤلاء الموظفون الذين أداروا شؤون الدولة بدلا من الوزير عرفوا بألقاب مختلفة حسب الوظيفة التي أنيطت بهم مثل مدبر الأمور، كما كان عيسى إبن نسطورس[٣٢]، الذي إستغلّ منصبه وزاد من الموظفين النصارى واليهود في الوظائف الإدارية في الدواوين المختلفة. ولكن سياسة ابن نسطورس أدت أخيراً إلى عزله في سنة ٣٨٦/ ٩٩٦، بعد الشكاوى التي وصلت للإمام العزيز من الموظفين المسلمين. ولكن بعد تدخّل إبنة الإمام العزيز "ست الملك"، إستطاعت أن ترجع عيسى إبن نسطورس كمدبرٍ لأمور الدولة، ولكن بشرط أن يولّي الموظفين المسلمين في الوظائف الإدارية المختلفة[٣٣].

بعد موت الإمام العزيز في سنة ٣٨٦/٩٩٦ تولى ابنه الحاكم بأمر الله منصب الإمام وعمره يقارب إحدى عشر سنة. وقد استغل المغاربة عمره الصغير وأخذوا يسيطرون على إدارة شؤون الدولة الفاطمية بزعامة الحسن بن عمار، الذي كان أحد زعماء قبيلة كتامه المغربية. كان إبن عمّار يُلقب بأمين الدولة، الذي منحه إيّاه الإمام العزيز. وكان ابن عمار في عصر العزيز يقوم بالاهتمام في تربية إبن العزيز أبي علي المنصور (الحاكم بأمر الله)[٣٤] وقد نشبت الخلافات بين زعماء المغاربة وبين الأتراك الذين خدموا الإمام العزيز مدة حكمه. ونتيجة لهذه الخلافات نشبت صراعات مسلحة بين وحدات الجيش الفاطمي من المغاربة بزعامة الحسن إبن عمّار وبين وحدات الجيش المكونة من الأتراك ووحدات أخرى من المشارقة بزعامة القائد برجوان. وكانت نهاية هذا الصراع نجاح القائد برجوان بعزل إبن عمّار من منصبه والسيطرة على أمور الدولة. وبذلك إرتفع شأن برجوان ما بين سنة ٣٨٧-٣٩٠ / ٩٩٧-١٠٠٠[٣٥].

إن سيطرة القائد برجوان على أمور الدولة وارتفاع منصبه جعل الإمام الحاكم بأمر الله يتخوف منه، وأخذ يكيد له المكائد لقتله في سنة ٣٩٠/ ٩٩٩-١٠٠٠. ولكن الحاكم بأمر الله خشي من التمردات ورد الفعل من الوحدات التركية الموالية لبرجوان، لذا فسر الحاكم أسباب

قتل برجوان وعلل ذلك أمام وحدات الجيش وموظفي الإدارة الذين دعاهم إلى القصر لتهدئة خواطرهم بعد حادثة القتل. وأمر أيضا بإصدار مرسوم رسمي من قبله ليقرأ على منابر المساجد في القاهرة وضواحيها [٣٦]. هذه الخطوة من الحاكم اتخذت لخدمة أهداف إعلامية ودعائية لتبرير أسباب مقتل برجوان. وقد نشر في هذا المرسوم مديحا لخدمة برجوان في الجيش الفاطمي وخدمة أمير المؤمنين (الخليفة/ الإمام) إلى أن أساء في خدمته واستغل منصبه والأملاك التي حصل عليها من الإمام الحاكم بأمر الله. وهذا أدى إلى نقمة الخليفة عليه والعمل على قتله[٣٧].

كان مقتل برجوان هدفا في نصب عيني الحاكم بأمر الله لخدمة منصبه:

أ - أراد الحاكم أن يوضح هذه الفعلة أمام وحدات الجيش وموظفي الدولة في القصر بعد الإستياء الذي ساد داخل هذه الفئات نتيجة لمقتل برجوان. ومن المعروف أنّه كان لبرجوان الكثير من المؤيدين داخل فئات الجيش من الأتراك وكذلك بين الموظفين الإداريين وولاة الأقاليم الذين عيّنهم برجوان بنفسه، مثل فهد بن إبراهيم النصراني، الذي خدم كمدبّر لأمور برجوان المالية. وكذلك الأمر مع ولاة كثيرين في بلاد الشام (سوريا وفلسطين) وبُرقة والذين ولاهم برجوان في حينه [٣٨].

ب - أراد الحاكم بأمر الله أن يكون مقتل برجوان درساً لمن تسوّل له نفسه ويخون وظيفته في تدبير أمور الدولة. في نص المرسوم الذي نشره الحاكم بتوجيه إلى التجار ورجال الدولة يطلب منهم أن يتفرغوا لأعمالهم، وأنذرهم أن القرار الأول والأخير يكون في يد أمير المؤمنين بشأنهم، وأن أبواب القصر مفتوحة أمامهم عند الحاجة[٣٩].

منذ مقتل القائد برجوان في سنة ٣٩٠ / ٩٩٩-١٠٠٠ عمل الحاكم على تقوية مركزه في السلطة من خلال المراقبة المباشرة في إدارة شؤون الدولة. ويمكن تلخيص سياسة الحاكم الإدارية بعدة نقاط رئيسية:

أ - الإضرار بأصحاب الوظائف الإدارية في الدولة: اتخذ الحاكم سياسة اليد الحديدية نحو مدبّري أمور الدولة الذين كانوا يُدعون الوسطاء (واسطة) وموظفي الدولة الآخرين، فقد أصدر أوامر قتل وحكم بالإعدام على كثير منهم مثل فهد بن إبراهيم[٤٠]، ابن العداس وابن النحوي الذيّن أدارا الشؤون المالية في الدولة في فترة الحاكم، بعد مقتل فهد بن إبراهيم[٤١]. في سنة ٣٩٤ / ١٠٠٣ ازدادت عمليات الاغتيال والقتل ضد الموظفين في الدولة وخاصة من بين المقربين جداً إلى الإمام نفسه. منهم مدبرو الأمور، موظفون وخدام[٤٢]. هذه السياسة ردعت الكثير من موظفي الدولة وجعلتهم يخشون من مكائد الإمام الحاكم بأمر الله وأخذوا يتمشّون حسب سياسته وتدبير الأمور

بإخلاص تام وطاعة كاملة والعمل على التقرب إلى الإمام الحاكم لتفادي سياسة القتل.

إستمرّ الحاكم بأمر الله في سياسته المتشددة نحو موظفي الإدارة حتى نهاية حكمه التي إنتهت في سنة ٤١١/ ١٠٢٠. ونتيجة لهذه السياسة صدرت أوامر القتل والإعدام ضد أكثرية مدبّري الأمور الإدارية (الوسطاء) في فترة حكمه، منهم: الحسن بن عمّار، برجوان، حسين بن جوهر، صلاح الروذباري، منصور إبن عبدون، القشيري وحسين ابن الوزّان والأخوان أبناء أبي السيّد الفضل إبن الفرات، علي بن جعفر بن فلاح، صاعد بن نسطورس ومسعود بن الوزّان[٤٣].

نتيجة لهذه السياسة التي اتبعها الحاكم أخذ كثير من موظفي الدولة يسعون عند الحاكم للتخلص من منافسيهم في المناصب الإدارية، وذلك لإخلاء المجال لإنفسهم في تدبير الأمور والتقرب إلى الإمام الحاكم. هكذا فعل ابن العداس وابن النحوي ضد فهد بن إبراهيم النصراني في سنة ٣٩٣/ ١٠٠٢ [٤٤]. وكذلك سعى ابن عبدون عند الحاكم لقتل أبناء المغربي عندما خدم في منصب مدبر أمور الدولة (النظر في الدواوين)[٤٥]. نتيجة لسعي ابن عبدون لجأ أبو القاسم حسين بن المغربي إلى فلسطين وأخذ يعمل ضد السلطة الفاطمية بالتعاون مع زعماء بني جرّاح في فلسطين بزعامة حسّان بن دغفل[٤٦].

ب- إتّخذ الحاكم بأمر الله، بالإضافة إلى ضرب قوة الموظفين ذوي المناصب العالية والزعامة التقليدية، سياسة عمد فيها إلى تعيين موظفين ليس لهم قوة سياسية أو مراكز قوى في الدولة. وذلك بهدف عزلهم متى شاء دون الإخلال بالاستقرار السياسي، مثل تعيين موظفين من النصارى كأبناء عيسى إبن نسطورس ومنصور بن عبدون. كذلك اتخذ موظفين في الإدارة من أصل عراقي أو فارسي الذين ليس لهم خلفية سياسية أو اجتماعية في مصر، كأمثال: الروذباري، القشيري، وبني الوزان[٤٧].

القسم الأكبر من هؤلاء الموظفين خدموا في مناصبهم مدة قصيرة وبدون أي طقوس واحتفالات بتعيينهم كما كان متبعا عند تعيين كبار الموظفين والوزراء في الدولة، مثال على ذلك تعيين زرعة بن نسطورس[٤٨] والفضل بن الفرات[٤٩]. وهكذا يلاحظ من هذه التعيينات أن الحاكم بأمر الله عمد إلى الابتعاد عن تعيين وزراء من المغاربة لسببين رئيسين: الأول أن الموظفين المغاربة استغلوا مناصبهم لتقوية مراكزهم في الدولة بالاعتماد على الوحدات العسكرية المغربية، أو الاعتماد على الانتماء القبلي والاجتماعي لإحدى القبائل المغربية التي اعتمد عليها الفاطميون في توسيع رقعة دولتهم في شمال أفريقيا وفي مصر وبلاد الشام. أما السبب الثاني فإن المغاربة لم يكونوا مدربين كأبناء

المشرق من العراقيين والفرس أو الموظفين من النصارى و اليهود (أهل الذمة) للقيام بأعمال إدارية خاصة في شؤون المال والمراسلات وفي عمل الدواوين بشكل عام.

نتيجة لسياسة الحاكم بأمر الله أصبح مركز موظفي الإدارة على إختلاف مناصبهم متدنّياً، بعد أن إتخذ الحاكم سياسة المراقبة والسيطرة على تنظيم الدواوين بإتخاذه سياسة القتل والغدر. فقد كانت وظائف الموظفين الإداريين محددة دون صلاحيات واسعة، وخاصة وظيفة مدبّر الأمور، الذي عرفت وظيفته في فترة الحاكم بأمر الله بوظيفة "الوساطة" أو "السفارة". هذه الوظيفة تبدو من تسميتها أنها أدنى منصباً من وظيفة الوزارة كما كان الوزير يعقوب بن كلس في فترة الإمامين المعز والعزيز. فقد كانت وظيفة الوساطة أو السفارة بديلا للوزارة ولكن صلاحياتها كانت محدودة تتركز بشكل خاص لتنفيذ أوامر الخليفة وكسفير أو وسيط بينه وبين بقية موظفي الدولة وقيادة الجيش والعامة[٥٠]. وكانت وظيفة الوساطة أيضا تهتم في إدارة الشؤون المالية في الدولة لتوفيرها من أجل الصرف على متطلبات القصر والموظفين والجيش والشؤون العامة الأخرى.

من ناحية أخرى إتّخذ الحاكم بأمر الله نهجاً جديداً في نظام الدولة الفاطمية، وذلك بإتخاذه العنصر السوداني للعمل في خدمته بعد أن قام في شراء العبيد السودانيين لهذه الخدمة، حيث عرفوا في هذه الفترة في مصر بعبيد الشراء. هؤلاء العبيد خدموا بصورة أساسية في وحدات عسكرية في الجيش الفاطمي والذين أخذت أعدادهم تزداد طوال الفترة الفاطمية فيما بعد. وقد أصبحت لهم وحدات عسكرية خاصة في الجيش الفاطمي ولعبوا دوراً هامّاً في السياسة الفاطمية الداخلية والخارجية. بقيت قوة السودانيين تزداد حتى استطاع صلاح الدين الأيوبي أن يخمد قوتهم وكسرهم عندما عارضوا وتمردوا على صلاح الدين في أواخر الدولة الفاطمية في سنة ٥٦٤/١١٦٨-١١٦٩.

ظهر في فترة الحاكم بأمر الله بعض السودانيين في مناصب عالية وقيادية مثل غين الخادم، الذي عين في شهر ربيع الأول سنة ٤٠٢/١٠١١ في منصب إدارة شؤون الشرطة والحسبة في القاهرة والفسطاط. بالإضافة إلى هذه الوظيفة منح وظيفة إدارة الشؤون المالية في الدولة. هذا المنصب الرفيع الذي تولاه غين الخادم السوداني منحه لقب قائد القواد[٥٢]، حيث يستدل من هذا اللقب أهمية منصبه في مجال الأمن الداخلي والنظام في مدينتي القاهرة والفسطاط لكونهما قلب الدولة الفاطمية ومركزها. وبسبب جهل السودانيين في العمل الإداري فقد اتخذ غين الخادم مساعدا له ليقوم في إدارة شؤون الكتابة والإنشاء. هذا الموظف المساعد كان الجرجرائي، الذي أصبح فيما بعد صاحب منصب رفيع في الدولة الفاطمية في إدارة شؤونها. فقد كان الجرجرائي من أصل عراقي وصل إلى مصر بصحبة

أخيه عبد الله وخدم الفاطميين في شؤون الإدارة[٥٣].

بالرغم من منصب غين الخادم الرفيع لم يكن مصيره أفضل من سابقيه عند الإمام الحاكم. فقد حكم عليه بالإعدام في سنة ٤٠٤ / ١٠١٣. ولكن مما يجدر القول هنا أن وصول غين الخادم السوداني إلى هذا المنصب الرفيع كان سابقة فتحت أمام كثير من السودانيين العبيد للوصول إلى مناصب رفيعة في القصر الفاطمي فيما بعد.

ج- بعد مقتل القائد التركي برجوان في سنة ٣٩٠ / ٩٩٩-١٠٠٠، أخذ الحاكم بأمر الله يعمل بالتدخل المباشر في تنظيم شؤون الإدارة في الدولة. فقد أدار بنفسه شؤون ديوان المظالم إلى أن سلمه لمدبر أمور الدولة الحسين بن جوهر [٥٤]. ومن ناحية أخرى لقد أكثر الحاكم من إصدار مراسيم إدارية لإجبار موظفي الدولة القيام في وظائفهم بأمانة وإخلاص[٥٥].

إتّسمت سياسة الحاكم بأمر الله أحيانا بالتناقض في كثير من الشؤون السياسية والدينية وفي مجال إصدار الأوامر والمراسيم. فقد أدت سياسته أخيرا إلى قتله، خاصة بعد الخلافات التي نشبت بينه وبين أخته ست الملك، التي كان لها مركز هام في القصر الفاطمي[٥٦]. استغلت ست الملك الاستياء الشديد الذي ساد داخل كبار موظفي الدولة نتيجة لسياسة الحاكم، وخاصة أولئك الذين تضرروا من تنفيذ هذه السياسة، مثل ابن دوّاس. دبرت ست الملك مع ابن دواس لقتل الحاكم بأمر الله في سنة ٤١١ / ١٠٢٠ [٥٧]، وذلك للتخلص منه ولإنقاذ الدولة الفاطمية من التفكك، والعمل على تنظيم شؤونها من جديد. فقد نجحت ست الملك في إعادة الاستقرار في إدارة شؤون الدولة عندما عيّنت إبن الحاكم بأمر الله، أبا الحسن علي، كوريث لأبيه في منصب الإمامة (الخلافة).

منح هذا الإمام لقب الظاهر لإعزاز دين الله [٥٨]. وعلى الرغم من تعيين هذا الإمام فقد استمرت ست الملك في التدخل في إدارة شؤون الدولة وأخذت تعين الموظفين لإدارة الدواوين المختلفة. وكان أهم ما قامت به تعيين أبي القاسم الجرجرائي لإدارة شؤونها الخاصة وأصبح المساعد الأول والأخير ويد يمينها[٥٩]. ونتيجة لذلك ارتفع منصب الجرجرائي وازداد نفوذه في القصر الفاطمي الذي خولت له صلاحيات واسعة للتدخل في إدارة شؤون الدولة وتعيين الموظفين.

في فترة حكم الإمام الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧ / ١٠٢٠-١٠٣٦) حدثت تطورات كبيرة في الشؤون الإدارية في الدولة وخاصة بعد موت عمة الخليفة، ست الملك، في سنة ٤١٥ / ١٠٢٤[٦٠]. فقد ظهرت في القصر الفاطمي مراكز قوى بين الموظفين الكبار منهم معضاد الخادم الأسود، الأخوان أبو القاسم الجرجرائي وأخوه اللذان عرفا بلقب،

الشريفين العجميين، ومدبر الشؤون المالية، محسن بن بادوس. لقد حاول هؤلاء السيطرة على إدارة شؤون الدولة وتسلم زمام الأمور، وأخذ كل منهم يتدخل في شؤون الإدارة حتى وإن كانت خارج صلاحياته. أخذ هؤلاء الموظفون تنفيذ أعمالهم دون الرجوع لاستشارة مدبّر أمور الدولة، الذي كان في حينه مسعود بن طاهر الوزان. عندها شعر الوزّان بخروج تدبير الأمور من صلاحياته واستقال من منصبه كاحتجاج على تصرفات هؤلاء الموظفين(٦١).

نتيجة لهذه الصراعات بين كبار الموظفين والقادة في العصر الفاطمي برزت أهمية القائد السوداني، معضاد الخادم الذي أخذ مركزه يعلو في القصر. في شهر صفر سنة ٤١٥ / ١٠٢٤ عيّن معضاد الخادم من قبل الخليفة تعييناً رسمياً باحتفال يليق بمركزه وقرئ تعيينه في القصر أمام الموظفين الآخرين. وقد حصل في هذا التعيين على ألقاب تدل على قوة مركزه، حيث لقّب بالقائد عز الدولة وسنانها(٦٢). على الرغم من منحه سجلاً رسمياً لتعيينه فلم تحدد في هذا السجلّ صلاحيات وظيفته، مما يدل على قوة العنصر السوداني في الدولة الفاطمية وازدياد مركزهم في هذه الفترة. فمنهم من خدم في مجال الخدمة العامة (عبيد) ومنهم كموظفين، والقسم الأكبر كأفراد في وحدات عسكرية سودانية.

بعد تعيين معضاد الخادم السوداني في منصبه الرفيع والقيادي في القصر الفاطمي، ظهر كثير من الشخصيات السودانية في مناصب هامة في القصر. منهم عزيز الخادم الذي كان مقربا جدا للإمام الظاهر وعمل في وظيفة زمام القصور. بالإضافة لهذه الوظيفة فقد نفذ أوامر الخليفة كوسيط بينه وبين بقية الموظفين في القصر وكذلك بين الخليفة وبين قادة الوحدات السودانية في الجيش(٦٣). أما بقيّ الخادم السوداني فقد عيّن في رجب سنة ٤١٥ / ١٠٢٤ لإدارة شؤون الشرطة والحسبة (٦٤). كذلك كان رفق الخادم السوداني مسؤولاً عن "سيّارات أسفل الأرض"، التي كانت تعتبر كوحدة عسكرية مرابطة لحالات الطوارئ في منطقة الدلتا في شمال مصر.

بعد الخلافات التي نشبت بين قواد السودانيين، خاصة بين معضاد الخادم وبين رفق الخادم، عزل على أثرها رفق الخادم من منصبه(٦٥). وعلى أثر هذه التطورات فقد عين كثير من السودانيين في وحدات الجيش لتنظيم الأمور والشؤون الأمنية في الأقاليم والولايات المختلفة، عندما ساد مصر أزمة اقتصادية من قحط ومجاعات ووباء في سنة ٤١٥ / ١٠٢٤. هؤلاء السودانيون استغلوا دعم القائد السوداني معضاد الخادم وأخذوا يثيرون القلاقل، السرقات والنهب في المناطق المختلفة التي خدموا فيها. نتيجة لهذه التصرفات من السودانيين ازدادت الشكاوى ضدهم والذي نتج عنه الخلافات بين قادة السودانيين في القصر الفاطمي،

خاصة بين القائد معضاد الخادم وبين رفق الخادم[٦٦].

إن مجموعة الموظفين ذوي المراكز العالية في القصر الفاطمي في هذه الفترة كانت تشمل بالأخص معضاد الخادم، الجرجرائي وابن بادوس. كان هؤلاء الأفراد يجتمعون مع الخليفة على انفراد لاتخاذ القرارات الهامة في شؤون الدولة[٦٧]. من بين هذه المجموعة ارتفع منصب علي بن أحمد الجرجرائي الذي أدار شؤون الدولة بنجاح وخبرة كاملة، إن كان في فترة الحاكم بأمر الله أو في فترة الظاهر لإعزاز دين الله. استطاع الجرجرائي في هذه الفترة التخلص من أصحابه في السلطة، حيث أصدر حكماً بالإعدام على إبن بادوس في شهر ذي الحجة سنة ٤١٥ / ١٠٢٥، بتهمة خيانة أمن الدولة الفاطمية عندما عمل مع بني جراح في فلسطين للتمرد ضد الفاطميين[٦٨]. أما القائد معضاد الخادم السوداني فقد خاف على نفسه واختفى عن الساحة السياسية والإدارية ولم يعرف مصيره.

لقد عين الجرجرائي في وظيفة وزير في سنة ٤١٨ / ١٠٢٧ بحيث يكون الوزير الثاني الذي منح هذا المنصب في الدولة الفاطمية بعد يعقوب بن كلس. منح الجرجرائي لقب وزير في سجل رسمي صدر في تعيينه، والذي شمل على تحديد واضح لصلاحياته كوزير في الدولة[٦٩]. لقد حصل الجرجرائي في هذا السجل على ألقاب عديدة تدل على منصبه الرفيع والهام في إدارة شؤون الدولة. وهذه الألقاب هي: الأجلّ، الأوحد، صفيّ أمير المؤمنين وخلاصته[٧٠]. نرى في هذه الألقاب زيادة عمّا مُنح الوزير السابق يعقوب بن كلس، الذي لقّب فقط بالوزير الأجلّ. من هذه الزيادة في الألقاب نعلم مدى أهمية الجرجرائي فيما بعد مع زيادة في الألقاب المناسبة لكل وزير ووزير حسب مركزه وقوته في الدولة أو حسب التغيّرات في الصلاحيات التي كان يحصل عليها الوزراء.

إستمر عمل الوزير الجرجرائي في وظيفة الوزارة بين ألأعوام ٤١٨-٤٣٦ / ١٠٢٧-١٠٤٤. وهذه الفترة تعتبر طويلة نسبياً بحيث امتازت بالاستقرار في الحياة الإدارية في الدولة الفاطمية بفضل الخبرة والمواهب الإدارية التي أمتاز بها الوزير الجرجرائي. على الرغم من كونه مقطوع اليدين فقد اتخذ لنفسه مساعدين لخدمته في الوظيفة: الأوّل - القاضي أبو عبد الله القضاعي، الذي كان مسؤولاً عن التوقيع بعلامة الوزير، التي كانت علامته "الحمد لله شكرا لنعمته". أما الموظف الثاني الذي ساعد الجرجرائي في تدبير أمور الدولة فقد كان أبا الفرج البابلي، الذي عمل على كتابة وإنشاء أوامر الوزير الجرجرائي[٧١].

حواشي الفصل الأول

١- دخل جوهر الصقلي في خدمة الخليفة الفاطمي المعز لدين الله عندما تسلم منصب الخلافة في سنة ٣٤١/٩٥٢، و ذلك في شمال أفريقيا. في سنة ٣٤٥/٩٥٦ عين جوهر الصقلي قائدا أعلى للجيش الفاطمي. وفي سنة ٣٤٧/٣٥٨ نجح جوهر في إخماد تمردات القبائل في شمال أفريقيا ضد النظام الفاطمي. في سنة ٣٥٨/٩٦٨ كان قائدا عاما للجيش الفاطمي الذي احتل مصر وبلاد الشام وضمها إلى الدولة الفاطمية. وكذلك بني مدينة القاهرة والجامع الأزهر بهدف نقل العاصمة الفاطمية من المهدية في تونس إلى مصر. لقد عزل جوهر الصقلي من منصبه في عصر الخليفة (الإمام) العزيز بعد أن هزم في معركة عسقلان في فلسطين ضد القائد التركي افتكين. وقد مات في سنة ٣٨١/ ٩٩١. انظر: تقي الدين المقريزي، الخطط (٢)، (القاهرة، ١٩٧٠)، ٧٢-٧٥. المقريزي، المقفّى الكبير، من كتاب سهيل زكّار، مدخل تاريخ الحروب الصليبية، (بيروت، ١٩٧٣)، ٣٢١-٣٤٤. علي إبراهيم حسن، تاريخ جوهر الصقلي، قائد المعز لدين الله الفاطمي، (مصر، ١٩٣٣). انظر أيضا ترجمة القائد جوهر الصقلي : تقي الدين المقريزي، المقفى الكبير (٣)، (تحقيق محمد اليعلاوي)، (بيروت، ١٩٩١)، ص ٨٣-١١١. انظر حول قيام الدولة الفاطمية والحياة الاجتماعية فيها:

1- Yaacov Lev¨ State and Society in Fatimid Egypt¨ (Leiden: Brill¨ 1991).

2- Yaacov Lev¨ "The Fatimid Vizier Ya'qub Ibn Killis and the Beginning of the Fatimid Administration in Egypt"¨ in¨ Der Islam Vol¨ (58)¨ (1981)¨ p. 24.

٣- ولد إبن الفرات سنة ٣٠٨هـ / ٩٢٠. كان أبوه وزيراً في الدولة العباسية في بغداد في عصر الخليفة المقتدر. ولكن إبنه جعفر إبن الفرات الملقب بإبن حنزابة قدم إلى مصر وخدم الإخشيديين في منصب تدبير أمور الدولة (الوزارة). وعندما جاء الفاطميون إلى مصر استمر في منصبه إلى أن جاء الخليفة (الإمام) المعز لدين الله من شمال أفريقيا إلى القاهرة سنة ٣٦٢/٩٧٢. وعندها امتنع إبن الفرات عن الإستمرار في منصبه. مات في مصر سنة ٣٩١/١٠٠١. أنظر: المقريزي، إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، (١)، (القاهرة، ١٩٦٧)، ١٠٢.

٤- إتّعاظ الحنفا... ، ١١٧ . انظر أيضاً: المقفّى الكبير، (سهيل زكّار)، ٣٣٦.

٥- المقفّى الكبير، (سهيل زكّار)، ٣٢٧-٣٢٨. انظر نصّ الأمان الذي أصدره جوهر الصقلي: إتّعاظ الحنفا...، (١)، ١٠٣-١٠٦.

٦- إتّعاظ . . .، (١)، ١١٩. المقفى الكبير، (سهيل زكّار)، ٣٣٦.

٧-إتّعاظ . . .، (١)، ١١٩.

٨- كان نظام الشرطة في القاهرة يعرف بإسم "الشرطة العليا"، وفي مدينة الفسطاط كان يعرف بإسم "الشرطة السفلى". انظر: المقفّى الكبير، (سهيل زكّار)، ٣٣٦.

٩- إتّعاظ . . .، (١)، ١٢٢.

١٠-المقفّى الكبير، (سهيل زكّار)، ٣٣٩-٣٤٠. إتعاظ . . .، (١)، ١٢٢.

١١- خطط . . .، (٢)، ٤٤, ٨٦.

١٢- كان يعقوب إبن كلّس يهوديّاً من بغداد، سافر بصحبة والده إلى بلاد الشام، وعين مديرا لشؤون التجار في مدينة الرملة (فلسطين). ثم انتقل إلى مصر وخدم كافور الإخشيدي في إدارة الشؤون المالية. وقد أسلم يعقوب ابن كلس في عصر كافور الأخشيدي، سنة ٣٥٦ / ٩٦٦، ولكن عند موت كافور هرب ابن كلس إلى شمال أفريقيا خوفا من المكائد التي كان يدبرها الوزير الإخشيدي، ابن حنزابة. وفي شمال أفريقيا (تونس) خدم هناك الخليفة الفاطمي المعز لدين الله، الذي انتقل معه أيضا إلى مصر في سنة ٣٦٢ / ٩٧٢، بعد بناء مدينة القاهرة كعاصمة جديدة للفاطميين. وفي سنة٣٦٨ / ٩٧٨ عُيّن إبن كلس وزيراً في عصر الخليفة الفاطمي العزيز بالله. وكان بذلك أول وزير في الدولة الفاطمية ويدعى بهذا اللقب. واستمر في منصبه حتى وفاته في سنة ٣٨٠ / ٩٩٠. انظر عن ترجمة يعقوب ابن كلس: شمس الدين ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (٧)، (تحقيق إحسان عباس) (بيروت، ١٩٦٨)، ٢٧-٣٥. إتّعاظ . . .، (١)، ٢٦٨، ملاحظة ١. إبن الصيرفي ،الإشارة إلى من نال الوزارة، (تحقيق عبد الله مخلص)، (القاهرة ١٩٢٣)، ١٩. إبن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، (أميدروز)، (بيروت، ١٩٠٨)، ٣٢.

أنظر حول تطوّر الوزارة في العصر الفاطمي واستغلالها كأداة للدعوة الشيعية الإسماعيلية ثم انتقال السلطة إلى أيدي الوزراء (وزارة السيف):

Leila S. Al- Imad¨ The Fatimid Vizierate¨ 969-1172¨ (Berlin¨ 1990).

١٣-ينتمي عسلوج بن الحسن إلى قبيلة عربية تدعى " صنهاجة " التي كانت تنتشر في شمال أفريقيا (بلاد المغرب). أنظر: إبن خلكان، (١)، ٢٦٦. وقد ساندت قبيلة صنهاجة الحكم الفاطمي في شمال أفريقيا ودعمته بالمحاربين. ثم ساندت الجيش الفاطمي في فتح مصر. وعندما انتقل الخليفة المعز لدين الله من مقره في المهدية في تونس إلى مقره الجديد في القاهرة سنة ٣٦٢ / ٩٧٢، سلم المعز ولاية شمال أفريقيا إلى زعماء قبيلة صنهاجه لولائهم للفاطميين. انظر عنهم: إبن الأثير، الكامل في التاريخ، (٧)، (بيروت، ١٩٨٣)، ٤٥-٤٨.

١٤- خطط. . .، (٢)، ٢٩٤. إتعاظ . . .، (١)، ١٤٤-١٤٥. أنظر أيضا بهذا الشأن:

Walter J. Fischel¨ Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam¨ (London¨ 1937)¨ pp. 54-56.

١٥- إتعاظ . . .، (١)، ١٤٦.

١٦- المصدر نفسه، ٢٢٣, ٢٢٥.

١٧- المصدر نفسه، ١٣٨. انظر بخصوص التطورات التي مرت في منصب القضاء في الدولة الفاطمية ، الفصل الخامس من هذا البحث.

١٨- أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري، كنز الدُرر وجامع الغُرر، (٦)، (تحقيق صلاح الدين المنجّد)، (القاهرة، ١٩٦١)، ١٧٤.

١٩- خطط. . .، (٢)، ٢٧. إبن الأثير، (٧)، ٤٥. عُيّن يوسف بلّكين إبن زيري الصنهاجي علي يد الخليفة الفاطمي، المعز لدين الله، في سنة ٣٦٢ / ٩٧٢، واستمر في تولي منصبه حتى وفاته في سنة ٣٧٣ /

٩٨٣. وبعد وفاته تولى ابنه المنصور بن يوسف الصنهاجي الولاية في شمال أفريقيا. وقد استمرت سلالة ابن زيري الصنهاجي في تولّي مناصب الولاية والحكم في بلاد المغرب للفاطميين، حتى انفصلوا بحكمهم عن الفاطميين في عصر الخليفة المستنصر بالله. حيث انفصل زعيم صنهاجة المعز ابن باديس عن الحكم الفاطمي وأصبح يدير شؤون بلاد المغرب بشكل مستقل.

٢٠- إبن الصيرفي، ٢١. إنظر أيضا بهذا الخصوص:

Yaacov Lev¨ "The Fatimid Vizier ..." pp. 239-248.

كان السجل بمثابة أمر رسمي يصدر عن الخليفة لتعيين موظفي الإدارة، مثل الوزير، الوالي وموظفين آخرين، إنظر بهذا الخصوص:

S.M .Stern¨ Fatimid Decrees¨ (London¨ 1964)¨ pp.88–89.

٢١- أنظر بخصوص إرتفاع منصب الوزير يعقوب إبن كلّس في الإدارة الفاطمية:

W.J .Fischel ¨ pp .45–68.

Jacob Mann¨ The Jews in Egypt and in Palestine under the Fatimid Caliphs¨ (1-2)¨ (New York¨ 1970). pp. 17-19.

٢٢- خطط . . .، (٢)، ٢٩٥.

٢٣- المصدر نفسه، ٢٩٥. أنظر أيضاً: . W.J. Fischel¨ pp58-57.

٢٤-عرف الغلمان الذين كانوا يتبعون إلى الخليفة العزيز بالله باسم "العزيزية" وقد كانت هذه الجماعة بمثابة فرقة عسكرية رافقت الخليفة العزيز كحرس خاص عند خروجه من القصر في أيام الأعياد وفي المناسبات. إنظر: خطط ....، (٢)، ٢٠٥.

٢٥- الجهابذة (مفردها جهبذ) كانت تطلق على الموظفين المتخصصين في إدارة الشؤون المالية والحسابات في الدولة وخاصة في المناصب العالية منها ، انظر بهذا الخصوص :

S.D .Goitein ¨A Mediterranean Society¨ the Community¨ (Vol. 2) (U.S.A. Uni. of California Press¨ 1971). p .379.

٢٦- خطط ....، (٢)، ٢٩٥. أنظر حول وظيفة الزمّام في الفصل الرابع، الذي يبحث في تطوّر الدواوين وعملها في الدولة الفاطمية.

٢٧- إبن القلانسي، ٢٩.

٢٨- اتعاظ..، (١)، ٢٩٤-٢٩٥. انظر أيضا بخصوص فرق الجيش الفاطمي وتنظيمه:

Yaccov Lev¨ "The Fatimid Army¨ 358-427 A.H./968-1036 C.E.: Military and "Social Aspects" In Asian and African Studies¨ Vol. 14¨(1982)¨ pp. 169-179.

٢٩- خطط...، (٢)، ٢٩٥.

٣٠- إبن الصيرفي، ٢١. إبن ظافر، أخبار الدول المنقطعة، (تحقيق اندري فيري) (القاهرة، ١٩٧٢)، ٣٨.

٣١- De Lacy O' Leary¨ A Short History of the Fatimid Khalifate¨ (London¨ 1923)¨ p. 120.

٣٢- كان **عيسى بن نسطورس** موظفاً نصرانياً متخصصاً في الشؤون المالية وقد عين في سنة ٣٨٤/

٩٩٤ من قبل الخليفة العزيز بالله لإدارة شؤون الدولة وتدبير أمورها. وعندما تسلم الحاكم بأمر الله شؤون الخلافة (الإمامة) بعد موت العزيز، في سنة ٣٨٦/ ٩٩٦، أصدر أمراً بإعدام عيسى بن نسطورس على أثر الشكاوي لتفضيله أبناء النصارى على المسلمين في توليّ الأمور الإدارية في الدولة. وهكذا اتخذ الحاكم بأمر الله سياسة شديدة تجاه أهل الذمة من اليهود والنصارى في الدولة الفاطمية. انظر عن عيسى بن نسطورس: اتعاظ. . .، (١)، ٢٨٣. المصدر نفسه، (٢)، ٤, ٦, ٨. إبن القلانسي،٣٣.

٣٣- ابن ظافر: ٤٠-٤١. إبن القلانسي، ٣٣.

٣٤- كان **الحسن بن عمار** أحد زعماء قبيلة كتامة المغربية، التي ساندت بدورها الحكم الفاطمي في شمال أفريقيا وكذلك عند فتح مصر وبلاد الشام. وقد لقب الحسن بن عمار "أمين الدولة " من قبل الخليفة العزيز بالله وذلك لإخلاصه في تدبير أمور الدولة الفاطمية، وقد أوكل الخليفة العزيز قبل موته إلى الحسين بن عمار أن يتولى أمر ابنه أبي علي المنصور (الذي لقب الحاكم بأمر الله فيما بعد)، ويهتم بتربيته وإدارة شؤونه. انظر: ابن الصيرفي، ٢٦-٢٧. ابن ظافر، ٤٣.

٣٥- كان **برجوان** من الخصيان البيض في القصر الفاطمي. وكان صقلبي الأصل، الذي خدم الدولة الفاطمية كبقية الصقالبة الذين كانوا يُشترون للخدمة العسكرية. وقد علت مكانة برجوان في القصر الفاطمي حتى أخذ لقب "أستاذ" وخدم الخليفة العزيز بالله. قبل موت العزيز أوكل أليه أن يهتم بأبنه أبي علي المنصور (الحاكم بأمر الله)، لوراثة الخلافة بعده. وقد نجح برجوان في عزل الحسن بن عمار من منصبه في تدبير شؤون الدولة، وذلك بمساعدة فرق الجيش من الأتراك (المشارقة) . وهكذا تولى برجوان تدبير أمور الدولة مكان الحسن بن عمار سنة ٣٨٧/ ٩٩٧. انظر عن برجوان: ابن الصيرفي ، ٢٧-٢٨. ابن القلانسي، ٤٤- ٥٦. ابن خلكان، (١)، ٢٧٠-٢٧١. أبو المحاسن ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (٤)، (القاهرة ، ١٩٣٥)، ٤٨. أنظر أيضا عن الصراع بين برجوان وبين الحسن بن عمار لتولّي أمر تدبير الدولة الفاطمية: محمد عبد الله عنان، الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، (القاهرة، ١٩٥٩)، ٩١-١٠٠. انظر أيضا:

S .A Assad¨ The Reign of al – Hakim bi- Amr Alla¨ (Beirut¨ 1974)¨ pp. 44-57.

٣٦- اتعاظ . . .، (٢)، ٢٧.

٣٧- انظر نص السجلّ الذي أصدره الإمام الحاكم بأمر الله معللا به أسباب إصدار حكم الإعدام على برجوان: اتعاظ..، (٢)، ٢٧-٢٩. انظر النص أيضا عند: جمال الدين الشيال مجموعة الوثائق الفاطمية، (مصر، ١٩٦٥)، ٣٠٩-٣١١.

٣٨- ابن الصيرفي، ٢٧. اتعاظ..، (٢)، ١٤-١٨. كانت برقة أحد الأقاليم الذي يتبع إلى الحكم الفاطمي المباشر. وكان موقعها بين الإسكندرية وبين طرابلس الغرب. انظر: المسبّحي، أخبار مصر، (تحقيق أيمن فؤاد سيد وتياري بيانكي) (القاهرة، المعهد الفرنسي، ١٩٧٨)، ملاحظة، ١، ص ٢٧.

٣٩- إتعاظ...، (٢)، ٢٧-٢٩. جمال الدين الشيال، ٣٠٩-٣١١.

٤٠- فهد بن إبراهيم عيّن من قبل برجوان في سنة ٣٨٧/ ٩٩٧، ولقب بالرئيس، مما يدل على علو مركزه في

الدولة. وقد أصدر الحاكم بأمر الله أمراً بقتله في سنة ١٠٠٢/٣٩٣، كما كان في أمر برجوان وغيره من ولاة الأمور في الدولة الفاطمية في عصر الحاكم بأمر الله. انظر: ابن القلانسي، ٥٠-٥٩. اتعاظ..، (٢)، ١٤، ٤٤.

٤١- ابن القلانسي، ٥٩. عُيّن **إبن العدّاس** في سنة ٣٨٠/ ٩٩٠ بعد موت يعقوب بن كلس. وقد أوكل إليه الخليفة العزيز بالله إدارة شؤون الدولة، إلا أنّ ابن العداس تسبب في نقص في الموارد المالية للدولة في نهاية العام، لذا عزل من منصبه. (انظر: ابن الصيرفي، ٢٤). وفي سنة ١٠٠٢/٣٩٣ سعى ابن العداس بالاشتراك مع ابن النحوي لعزل فهد بن إبراهيم من منصبه بدافع الغيرة والحسد. وهكذا نجحا في التوصل إلى إصدار أمر بإعدامه من قبل الحاكم بأمر الله. ونتيجة لفراغ منصب فهد بن إبراهيم عيّن ابن العداس لتدبير الشؤون المالية للدولة، أما إبن النّحويّ فقد عيّن لإدارة الشؤون المالية في بلاد الشام. ولكن مصير ابن العداس و**ابن النحوي** لم يكن أفضل من سابقيهم، حيث أعدما في نفس العام بأمر من الخليفة الحاكم. أنظر: إبن القلانسي، ٥٩-٦١. إتّعاظ . . .، (٢)، ٤٤-٤٥.

٤٢- انظر عمليات القتل التي صدرت بحق كبار الدولة في عصر الحاكم بأمر الله: محمد عبد الله عنان، ١٠٥-١١٠.

٤٣- أنظر: إتعاظ . . .، (٢)، ٣، ٢٦، ٨٣، ٨٥، ٨٧. إبن الصيرفي، ٢٦-٣٣.

٤٤- إبن القلانسي، ٥٩. إتّعاظ. . .، (٢)، ٤٤.

٤٥- نجح الحاكم بأمر الله في إعدام كبار الموظفين من عائلة بني المغربي، ما عدا أبي القاسم حسين بن المغربي الملقب بالوزير المغربي. فقد استطاع أبو القاسم المغربي الفرار من أعمال القتل التي انتهجها الحاكم بأمر الله واستقر في فلسطين. وقد عمل ابن المغربي مع زعيم بني جرّاح في فلسطين بالتعاون مع أبي الفتوح، أمير مكة على إقامة حكم مناوئ للفاطميين مركزه مدينة الرملة، بحيث تصبح عاصمة لخلافة جديدة بزعامة أمير مكة. وعندما فشل ابن المغربي في إنشاء هذه الخلافة المنافسة للفاطميين، هرب إلى العراق وأصبح وزيراً للخليفة العباسي، المقتدر. انظر عن ابن المغربي :ابن خلكان، (٢)، ١٧٢-١٧٧. إتعاظ. . .، (٢)، ٧٧-٨٢.

٤٦- إتّعاظ. . .، (٢) ، ٨٢. كان بنو جراح من القبائل العربية التي تنتمي إلى قبيلة "طي"، التي تنتشر في شمال الجزيرة العربية. وقد بسط بنو جراح نفوذهم على مناطق واسعة في فلسطين، وخاصة الجنوبية منها، مدة طويلة في العصور الوسطى.

٤٧- أنظر قائمة الوزراء الفاطميين: محمد حمدي المناوي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، (القاهرة، ١٩٧٠)، ٢٩٧ -٢٩٨.

٤٨- إتعاظ. . .، (٢)، ٨٥.

٤٩- إبن الصيرفي، ٣٠.

٥٠- أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (٣)، (تحقيق محمد قنديل البقلي) ،(القاهرة، ١٩٧٢)، ٤٨٩. أنظر أيضاً:

S.M .Stren¨ Fatimid Decrees¨ p .128.

حيث يصف منصب الوساطة بأن صاحبها لا يمتلك القوة الكاملة كما هو للوزير، وإن هذا المنصب يعتبر درجة ثانية بعد الوزارة.

٥١- انظر بهذا الخصوص وتركيب الجيش الفاطمي:

B.J .Beshir¨ "Fatimid Military Organization "Der Islam¨ 55¨ (1978) pp .40-41.

٥٢- إتعاظ. . .، (٢)، ٨٩-٩٠. انظر عنه أيضا عند: محمد عبد الله عنان، ١١٤-١١٥.

٥٣- إبن الصيرفي، ٣٥ . اتعاظ. . .، (٢)، ١٠٢. محمد عبد الله عنان، ١١٥. **الجرجرائي** هو أبو القاسم علي بن أحمد نسبة إلى قرية جرجراية في العراق مسقط رأسه. وصل أبو القاسم الجرجرائي إلى مصر برفقة أخيه أبي عبد الله وعمل موظفاً في الشؤون الإدارية في مناطق نائية من مركز الخلافة الفاطمية، في منطقة مصر العليا (صعيد مصر). ثم انتقل للعمل في القصر الفاطمي في القاهرة. وقد اعتُقل مدة قصيرة ثم أُطلق سراحه. خدم الجرجرائي القائد غين الخادم في شؤون الكتابة والإنشاء حتى عزل من منصبه في سنة ٤٠٤/١٠١٣، وحكم بقطع كلتا يديه. لكن هذا لم يمنع منه أن يعود إلى تولى المناصب في الإدارة الفاطمية، حيث عين ثانية وارتفع منصبه في خدمة ست الملك، أخت الحاكم بأمر الله، وابنة الخليفة العزيز بالله. في سنة ٤١٨/١٠٢٧ عين الجرجرائي وزيرا من قبل الخليفة الظاهر لأعزاز دين الله الفاطمي، وأصبح بذلك الوزير الثاني الذي يعين رسميا كوزير في الدولة الفاطمية بعد يعقوب بن كلس. خدم الجرجرائي في منصب الوزارة مدة سبعة عشر عاما وثمانية أشهر (٤١٨-٤٣٦/١٠٢٧-١٠٤٤) حتى مات في فترة حكم الخليفة المستنصر. انظر عنه: ابن خلكان، (٣)، ٤٠٧-٤٠٨. ابن الصيرفي، ٣٥-٣٧. اتعاظ. . .(٢)، ١٨٤-١٨٥, ١٩٠. ابن القلانسي، ٧٣, ٨٠-٨٣.

٥٤ – الدواداري، (٦)، ٢٧٠.

٥٥ – إبن القلانسي، ٥٦. إبن الصيرفي، ٣٠. إتّعاظ. . .(٢)، ٣٥, ١٠٨.

٥٦- **ستّ المُلك** أو سيّدة المُلك سُلطانة، هي إبنة الخليفة العزيز بالله. ولدت في شمال أفريقيا في سنة ٣٥٩/ ٩٦٩، في السنة التي فتح بها الفاطميون مصر وبنوا مدينة القاهرة عاصمة لخلافتهم. كانت معززة عند أبيها مما منحها قوة ومكانة في القصر الفاطمي، وأخذت تتدخل في شؤون الدولة في عصر خلافة أخيها الحاكم بأمر الله. انظر: إبن مُيسّر، أخبار مصر (تحقيق أيمن فؤاد سيّد) (القاهرة، ١٩٨١)، ١٧٥. إتعاظ. . .، (٢)، ١٢٨, ١٣٤, ١٧٤. أنظر عنها أيضاً: Yaacov Lev¨ Sitt al-Mulk...

٥٧ –أنظر عن مقتل الحاكم بأمر الله: محمد عبد الله عنان: ٢٠٩-٢٢٣.

٥٨- إبن الصيرفي، ٣٣-٣٤. إتعاظ. . .، (٢)، ١٢٨. الدواداري (٦)، ٣١٥.

S .M .Stren¨ Fatimid Decrees...¨ p .128.

٥٩- إتعاظ . . .، (٢)، ١٢٥.

٦٠- هناك خلافات حول تعيين سنة موت ست الملك، ولكن المقريزي يحدد سنة وفاتها في سنة ٤١٥/ ١٠٢٤. أنظر: إتعاظ . . .، (٢)، ١٧٤.

٦١- إتعاظ...، (٢)، ١٣٦. كان **مسعود بن طاهر الوزّان** يحمل الألقاب: الأمير المكين، الأمين، شمس الملك أبو الفتح. وقد عُيّن واسطة لإدارة شؤون الدولة في سنة ١٠١٨/٤٠٩ في عصر الحاكم بأمر الله ولكنه عزل من منصبه في سنة ١٠٢٠/٤١١. وفي عصر الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله عين ثانية في سنة ١٠٢٣/٤١٤ في منصب إداري لإدارة شؤون الدولة، الذي عرف حينها بإسم "النظر في الرجال والأموال". أنظر عنه: ابن الصيرفي، ٣٤. الدواداري، (٦)، ٢٩٦، ٣٠١، ٣١٧. إتعاظ...، (٢)، ١١٤، ١٣٢.

٦٢- المُسبّحي، ٢٤. إتعاظ...، (٢)، ١٣٩. أنظر نصّ السجلّ الذي صدر من قبل الخليفة في تعيين معضاد الخادم السوداني: المُسبّحي، ٢٤-٢٧.

٦٣- المُسبّحي، ٣١-٣٢.

٦٤- المصدر نفسه، ٤٧-٤٨. إتعاظ...، (٢)، ١٥٠-١٥١.

٦٥- المُسبّحي، ٥٠. كان **رفق الخادم** أحد القادة الكبار من العنصر السوداني في القصر الفاطمي، وكان يلقب بعدة الدولة وعمادها. وقد خدم رفق الخادم الخليفة الظاهر ثم المستنصر، وكذلك خدم أم الخليفة المستنصر، السيدة الوالدة. وقد مات في سنة ١٠٤٩/٤٤١ عندما كان على رأس حملة عسكرية في بلاد الشام، حيث أصيب ومات على أثرها في قلعة حلب. أنظر: ابن القلانسي ٨٥. ابن الصيرفي، ٤٠. المُسبّحي، ملاحظة ٤. ابن ميسر، ٧-١٠. اتعاظ...، (٢)، ١٩٩-٢٠٩.

٦٦- المُسبّحي، ٥٠-٨٥.

٦٧ - المصدر نفسه، ٤٥-٤٦. إتعاظ، (٢)، ١٤٨. خطط...، (٢)، ٣٠.

٦٨ - صدر الحكم بإعدام ابن بادوس لإتهامه بالخيانة بأمن الدولة عندما اتصل بزعيم بني جراح في فلسطين للعمل ضد الدولة الفاطمية. انظر المُسبّحي، ٥٩. إتعاظ...، (٢)، ١٥٨.

٦٩- أنظر نصّ السجلّ الذي صدر في تعيين أبي القاسم الجرجرائي لمنصب الوزارة الفاطمية سنة ٤١٨/ ١٠٢٧ من قبل الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله: ابن القلانسي، ٨٠-٨٣. وقد نشر جمال الدين الشيّال أيضا هذا السجل في كتابه "مجموعة الوثائق الفاطمية". انظر جمال الدين الشيّال، ٣١٥-٣٢١.

٧٠- إبن الصيرفي، ٣٥. إبن القلانسي، ٨١.

٧١- إبن الصيرفي، ٣٦. إبن ظافر، ٦٥. الدواداري، (٦)، ٣١٣. أبو المحاسن إبن تغري بردي، (٤)، ٢٤٨. أنظر بخصوص مفهوم مصطلح "العلامة"، التي كانت متبعة عند الفاطميين: S.M. Stern" Fatimid Decrees" p 128.. أما بشأن القاضي أبي عبد الله القضاعي وحياته والتطورات في مناصبه في الدولة الفاطمية، أنظر ملحق رقم ٣ في نهاية هذا البحث.

الفصل الثاني

التطوّرات الإداريّة في عصر الإمام المستنصر
(٤٢٧-٤٨٧/ ١٠٣٦-١٠٩٤)

أ-الصراع على السلطة في الشؤون الإدارية:

أثناء فترة حكم الإمام المستنصر، التي استمرت من سنة ٤٢٧-٤٨٧ / ١٠٣٦-١٠٩٤، حدثت هناك تطورات مختلفة في مجالات الحياة الإدارية والاقتصادية والعسكرية في الدولة الفاطمية. هذه التطورات تركت أثرها الكبير والمباشر على النظم الإدارية ونجاعة عملها في مصر. التطور الرئيسي الذي برز كان ظهور مراكز قوى في القصر الفاطمي، والتي حاولت السيطرة على أمور الدولة. نتيجة لهذه التطورات نشبت صراعات دائمة بين وحدات الجيش الفاطمي المختلفة، خاصة بين فرق الجيش المكونة من الأتراك والمغاربة ضد فرق الجيش المكونة من السودانيين. لقد أثرت هذه الصراعات العسكرية بين فئات الجيش الفاطمي على إضعاف الدولة وحمّلتها أعباء ومصاريف كبيرة مما أدى إلى التأثير السلبي على عمل مؤسسات الدولة بشكل عام. هذه الصراعات استمرت عدة سنوات والتي حدثت بها تطورات سياسية وإدارية مختلفة التي أدت في النهاية إلى ظهور القائد العسكري الأرمني، بدر الدين الجمالي. كان الجمالي والياً في عكا وصور من بلاد الشام، حيث عُيّن من قبل الإمام المستنصر[1].

عندما ازدادت الأوضاع سوءاً في مصر على أثر الأزمة الاقتصادية، التي عرفت بإسم الشدة الكبرى والتي استمرت عدة سنوات، إزدادت أيضا الأوضاع السياسية والإدارية سوءاً عندما دعا الإمام المستنصر القائد بدر الدين الجمالي من بلاد الشام، في سنة ٤٦٦ / ١٠٧٣، وذلك لإخماد المتمردين على السلطة الفاطمية في مصر وإعادة الإستقرار والهدوء إلى الدولة. ومع قدوم بدر الدين الجمالي إلى مصر في هذه السنة حدث التغير الكبير في نظام الإدارة الفاطمية عندما عين الجمالي وزيراً واسع الصلاحيات المدنية والعسكرية، والذي عرف بوزير السيف.

في بداية عصر المستنصر كانت أم الخليفة، السيدة الوالدة، صاحبة مركز قوي في القصر الفاطمي لها نفوذها في تعيين الموظفين والوزراء. لقد استغلت السيدة الوالدة موت الوزير الجرجرائي في سنة ٤٣٦ / ١٠٤٤ وبدأت في إمساك زمام الأمور في القصر. استغلت السيدة الوالدة أيضا صغر سن ابنها ، الإمام المستنصر، الذي تسلم السلطة عن عمر يناهز السبع سنوات، وأخذت تشكل حولها قوة إدارية خاصة ومنفردة عن الدواوين الإدارية الأخرى التابعة للدولة. فقد أقامت ديواناً خاصاً بها والذي سمي بديوان السيدة. هذا الديوان كانت وظيفته الرئيسية مركزا للمراقبة والتأثير على إدارة شؤون الدولة بشكل عام. وقد استغلت علاقتها مع كبار الشخصيات من التجار والأغنياء لزيادة قوتها مع تقريب تلك الشخصيات منها وجعلهم ذوي مناصب وتأثير في القصر الفاطمي. من بين هؤلاء كانت عائلة التُّستري

اليهودية بزعامة أبي سعد إبراهيم بن سهل التُّستري، والذي عُيِّن لإدارة شؤون ألسيدة الوالدة[٢]. أصبح أبو سعد التّستري أميناً وشخصية سياسية بارزة على أثر الدعم الذي منحته إياه السيدة الوالدة وكذلك الخليفة المستنصر نفسه. وسّع أبو سعد التّستري نفوذه، ليس فقط في نطاق ديوان السيدة بل أيضا في نطاق الدواوين الإدارية المختلفة في الدولة. لذا دعاه كثيرا من المؤرخين في تلك الفترة بلقب وزير وذلك لعلوّ مركزه في الدولة الفاطمية، مع أنه لم يتسلم وظيفة وزير بشكل رسمي[٣].

أدّى تدخّل أبي سعد التّستري في تعيين وعزل الموظفين في القصر الفاطمي إلى زيادة المنافسة والتحاسد بين مراكز القوى في الدولة، وخاصةً بين الموظفين رفيعي المناصب. هذا التنافس ظهر جليا أيضا بين مركزي القوى الرئيسيين في القصر وهما الخليفة وأمّه. فقد عمل كثير من الموظفين الإداريين للتخلص من منافسيهم، ومن ناحية أخرى عمل كل من الإمام المستنصر وأمه السيدة الوالدة، على تعيين الموظفين من المقربين لهما والمخلصين في الوظائف العالية في الدولة. نتيجة لهذه المنافسة نجح أبو سعد التستري وأخوه من إقناع السيدة الوالدة عزل الوزير ابن الأنباري الذي كان قد عين بعد موت الجرجرائي في سنة ٤٣٦ / ١٠٤٤. وعين مكانه وزير يهودي يدعى أبو نصر ابن الفلاحي وذلك بوصية من أبناء التّستري[٤]. هذا التدخل من قبل آل التستري كان هدفه جعل الوزير تحت سلطته وتحت تأثير السيدة الوالدة أيضاً. وفعلاً أصبح الوزير ابن الفلاحي ملتزماً بعمله حسب أوامر التّستري[٥]. ولكن تخوف الوزير ابن الفلاحي وغيرته من أبناء التستري دعته إلى تدبير مؤامرة لإغتيال أبي سعد التّستري في سنة ٤٣٩ / ١٠٤٧، وذلك بواسطة الجنود الأتراك[٦].

غضبت السيدة الوالدة على مقتل أمين أعمالها، أبي سعد التستري، والذي أعتبر خسارة كبيرة في إدارة شؤونها والحفاظ على قوة مركزها في القصر الفاطمي. بعد إغتيال التّستري شدّدت السيدة الوالدة ضغطها وتأثيرها على الإمام المستنصر لعزل الوزير إبن الفلاحي، الذي كان وراء إغتيال التستري. وفعلاً عزل من منصبه وسجن في سجن يدعى خزانة البنود[٧]. ثم أعدم في سجنه بعد نصف سنة من مقتل التستري، أي في سنة ٤٤٠ / ١٠٤٨[٨].

أظهرت السيدة الوالدة إخلاصها لآل التستري وحافظت على مكانتهم بعد مقتل زعيمهم أبي سعد. ثم عيّنت أخاه، أبا نصر، أمينا خاصاً لإدارة شؤون خزانة الخاصّ في القصر الفاطميّ والتي كانت تحتوى على ملابس الخليفة وأبناء عائلته وعُيّن إبن أبي سعد التستري مسؤولاً على رأس أحد الدواوين الإدارية في الدولة[٩].

بعد عزل الوزير ابن الفلاحي اليهودي عُيّن أبو البركات الجرجرائي مكانة في الوزارة[١٠].

عمل هذا الوزير على توسيع نفوذه ليس فقط في إدارة شؤون الدولة العامة بل أيضا حاول السيطرة على شؤون ديوان السيدة الخاص بأم الخليفة. في البداية حاول إقناع السيدة الوالدة لكي يكون بإمكانه أن يوسع نفوذه بين طرفي مراكز القوى في القصر الفاطمي، أي شؤون الخليفة وشؤون والدته[١١]. لكن السيدة الوالدة رغبت في تعيين رجل مخلص وقوي، الذي يقوم بتنفيذ أوامرها وإدارة شؤونها، كما فعل أبو سعد التستري سابقاً. من هنا بدأت السيدة الوالدة بتقوية مركزها عن طريق شراء العبيد السودانيين[١٢]، وذلك ليصبحوا لها ظهراً ودعماً عسكرياً للحفاظ على مركزها في الدولة والاستعانة بهم عند الحاجة ضد وحدات الجيش من الأتراك. ومن ناحية أخرى، اختارت السيدة الوالدة القاضي أبا محمد الحسن بن علي اليازوري، ليكون أمينا جديدا لإدارة شؤونها الخاصة[١٣]. دعم اليازوري مركزه بفضل عاملين رئيسين وهما: روابطه التجارية وكذلك دعم أبناء التستري له[١٤]. لذا علا مركز اليازوري في القصر بين كبار الموظفين ورجال القصر البارزين، أمثال: القائد رفق الخادم السوداني، والذي كان من خواصّ السيدة الوالدة والمخلصين لها[١٥]. كذلك حسّن اليازوري علاقته مع القضاة ابن أبي زكريا والقضاعي. هذه العلاقة أدت إلى تعيين اليازوري في إدارة شؤون السيدة الوالدة بعد تدخل القائد السوداني، رفق الخادم، الذي اقنع السيدة الوالدة بتعيين اليازوري[١٦]. هذا التعيين جاء بشكل خاص بعد أن رفض أبو نصر التستري تسلّم هذه الوظيفة خوفا من مؤامرات الوزير إبن الفلاحي في حينه[١٧].

كان تسلّم اليازوري وظيفة إدارة شؤون السيدة الوالدة مفتاح مستقبله في الارتقاء في المناصب في ظل الدولة الفاطمية حين أصبح وزيراً. فإن عمله في ديوان السيدة أمن له الخبرة والمعرفة الإدارية، التي من خلالها وسع نفوذه بين موظفي الدولة وأعيانها. فقد حصل اليازوري على الدعم الكامل من السيّدة الوالدة وزادت من مركزه حين أوصته أن لا يقوم في وجه رجال الدولة الكبار الآخرين إجلالاً لهم إلا في وجه الخليفة فقط. هذا يدلّ على هيبة شخصيته ورفعة منصبه الذي منحته إياه السيدة الوالدة. بدأ اليازوري يوسع صلاحياته لتشمل إدارة شؤون أخرى في القصر الخارجة عن صلاحياته. حيث بدأ يساعد الخليفة في المباحثات واتخاذ القرارات الهامة كمستشار للخليفة، وذلك مع الوزير القائم في تلك الفترة[١٨].

إنّ ازدياد قوة اليازوري في القصر الفاطمي دفعت الكثيرين من منافسيه إلى العمل والسعي لعزله من منصبه في إدارة شؤون السيدة الوالدة. هؤلاء المنافسون منهم الوزير أبو البركات، الجرجرائي وصاعد ابن مسعود، صاحب ديوان الشام. لقد شعر هؤلاء أن اليازوري أخذ يتدخل في شؤون صلاحياتهما وتوسيع نفوذه عند الخليفة. لقد رأى هؤلاء المنافسون أن

عزل اليازوري من منصبه عاملا لإضعاف قوته في الدولة. لذا حاول منافسوه نقله من منصبه إلى وظيفة بعيدة عن إدارة شؤون القصر. قام الجرجرائي بمحاولة نقل اليازوري إلى وظيفة قاضي القضاة بدلا من القاضي العجوز القاسم ابن النعمان[١٩]. من أجل تنفيذ هذا النقل لليازوري، عمل الجرجرائي على السعي لعزل القاضي السابق ابن النعمان، ومن ناحية أخرى أوصى للخليفة أن يعيّن اليازوري قاضياً للقضاة مكان إبن النعمان[٢٠]. وبعد إتصالات ومباحثات عُيِّن اليازوري في منصب قاضي القضاة، ولكن هذا التعيين زاده قوة عندما حافظ على منصبه في إدارة شؤون ديوان السيدة الوالدة. ومما زاده قوة أيضاً أن السيدة الوالدة وافقت على تعيين إبنيّ اليازوري نواباً له، حيث عُيِّن الابن الأول، خطير الملك، نائباً لأبيه في مجال القضاء، بينما عُيِّن ابنه الثاني نائباً لأبيه في إدارة شؤون ديوان السيدة[٢١]. كذلك عيّنت السيدة الوالدة قاضيين آخرين لمساعدة اليازوري في شؤون القضاء وهما أبو زكريا والقاضي أبو عبد الله القضاعي[٢٢].

كانت مؤامرات الوزير الجرجرائي مصيرها الفشل حين استمر اليازوري في تدعيم منصبه بمساعدة السيدة الوالدة وجعلته أكثر تفرغا وقوة في شؤون الدولة حين عينت لليازوري النواب والمساعدين. عندما رأى الوزير أبو البركات الجرجرائي أن خطته قد فشلت أخذ يوجه غضبه نحو رجال الدولة والموظفين الآخرين. وطبق سياسة مشددة نحوهم وبدأ في تنفيذ سياسة المصادرات والسجن وكذلك مؤامرات الإغتيال، كما فعل مع أبي نصر التستري. فقد قتل أبو نصر التستري في سنة ٤٤١ / ١٠٤٩ بتهمة التجسس لصالح والي حلب، ثمال ابن مرداس[٢٣]. في شوال من سنة ٤٤١ / ١٠٤٩ عزل الإمام المستنصر وزيره الجرجرائي على أثر هذه السياسية التي طبقها دون علم الخليفة بها[٢٤]. سعت السيدة الوالدة أيضا لعزل الوزير الجرجرائي من منصبه، خاصة عندما رفض تنفيذ طلباتها بتقوية الجنود السودانيين ضد الأتراك[٢٥].

بعد عزل الوزير أبي البركات الجرجرائي من منصبة عين الإمام المستنصر مكانه صاعد ابن مسعود لإدارة شؤون الدولة كوسيط وليس وزيراً كسابقه بعد أن كان صاحب ديوان الشام .في هذه الفترة ازداد نفوذ اليازوري عند الخليفة وأصبح يعمل مستشاراً للخليفة في إدارة شؤون الدولة ،وذلك بالإضافة إلى صلاحياته السابقة في إدارة شؤون السيدة الوالدة، وكذلك في إدارة شؤون القضاء. بذلك، أصبح اليازوري يجمع تحت سلطته صلاحيات واسعة تشمل دعم طرفي مراكز القوى في القصر، الخليفة وأمه السيدة الوالدة. هذا المركز لليازوري هيأ له الظروف السهلة لتعيينه في منصب وزير من قبل الإمام المستنصر وبتوصية من أم الخليفة، السيدة الوالدة، وذلك في سنة ٤٤٢ / ١٠٥٠.

ب- الإدارة الفاطمية في عهد الوزير اليازوري: ٤٤٢-٤٥٠ / ١٠٥٠-١٠٥٨

وصل أبو محمد اليازوري أوج قوته الإدارية عندما عين وزيرا في شهر محرم من سنة ٤٤٢ / ١٠٥٠. وقد عين في منصب الوزارة بدلا من مدبر الأمور السابق صاعد ابن مسعود، الذي كان في مرتبة وسيط فقط دون الوزارة. وقد عمل صاعد ابن مسعود في وظيفته لمدة شهور فقط ثم عزل من منصبه [٢٦]. أصبحت وظيفة الوزير اليازوري رسمية ونافذة المفعول عندما صدر سجل من قبل الخليفة بتعيينه في هذا المنصب. فقد شمل نص السجل على ألقاب الوزير اليازوري والتي تدل على مركزه السامي ومنصبه الرفيع. هذه الألقاب كانت: الوزير الأجل، المكين، سيد الوزراء، تاج الأصفياء، قاضي القضاة، داعي الدّعاة، علم المجد، خالصة أمير المؤمنين[٢٧]. بعد ذلك منحت له ألقاب إضافية مثل: الناصر للدين وغيّاث المسلمين. أمّا اللقب الذي منح له سابقاً، خالصة أمير المؤمنين، فقد استبدل بلقب خليل أمير المؤمنين [٢٨]، مما يدل على قربه وعلاقته المتينة بالخليفة[٢٩].

يستدل من هذه الألقاب أنّ اليازوري جمع بين ثلاثة مركبات الإدارة في الدولة الفاطمية وهي الإدارة المدنية ومراقبة الدواوين لكونه وزيراً، ثمّ الإدارة الدينية لكونه قاضي القضاة، ثم إدارة شؤون الدعوة الفاطمية الشيعية لكونه داعي الدّعاة[فلم يسبق اليازوري من الوزراء ممن حصل على هذه الصلاحيات الواسعة في إدارة الحكم الفاطمي. وقد أصبحت بعض الألقاب التي حصل عليها اليازوري متبعة للوزراء الذين تبعوه، خاصة في فترة الشدة الكبرى والأزمة الاقتصادية التي سادت الدولة الفاطمية[٣٠].

فإذا قارنا ألقاب اليازوري مع الألقاب التي منحت لوزيرين سابقين، الذين عرفوا بقوتهم الإدارية أيضا، وهما يعقوب ابن كلّس وأبي القاسم الجرجرائي، نرى أن هذين الوزيرين لم يحصلا على الألقاب التي منحت لليازوري. فإبن كلّس مثلا حصل على لقب الأجلّ، أمّا الجرجرائي فقد حصل على الألقاب: الأجلّ، صفيّ أمير المؤمنين وخالصته. من هنا نرى التطورات التي حصل عليها الوزراء في ألقابهم وصلاحياتهم.

* مع تسلُّم الوزير اليازوري الصلاحيات الواسعة كوزير، قاضي القضاة وداعي الدعاة بدأت مرحلة جديدة في الإدارة الفاطمية. حيث بدأت المداخلات بين الصلاحيات المختلفة التي تسلمها الوزير خاصة بين الإدارة المدنية وبين الإدارة الدينية/ وكانت هذه الإدارات حتى بداية وزارة اليازوري منفردة في صلاحياتها، حيث أدار الوزير أو الوسيط شؤون الإدارة المدنية، أمّا الشؤون الدينية فقد كانت بيد قاضي القضاة. وبذلك يكون اليازوري الوزير الفاطمي الأول الذي يشمل في صلاحياته هذه المهام الواسعة والتي شملت أيضا إدارة شؤون ديوان السيدة الوالدة[٣١].

عمل اليازوري بجدية في مجال الإدارة المدنية لإعادة الاستقرار في الأعمال الإدارية بعد فترة من الصراعات والتنافس بين كبار ذوي السلطة في القصر الفاطمي. في المرحلة الأولى اتخذ اليازوري أناسا من الموظفين ذوي الأهمية والمسؤولية بالعمل، مثل أبي الفرج ابن البابلي الذي خدم سابقا في الدواوين المختلفة في فترة الوزير الجرجرائي(٣٢). أما أبو الفرج ابن المغربي(٣٣)، فقد أصبح في خدمة اليازوري، والذي عينه في رأس ديوان الجيش(٣٤). كذلك عين اليازوري أبا العلاء الضيف في الجهاز الإداري أيضا(٣٥). هذه الشخصيات كانت لها التجربة في مجال الإدارة سابقا وعملوا في وظائفهم بإخلاص تام، مما دعا اليازوري إلى ضمهم تحت إدارته ليقوموا بوظائفهم الإدارية بإخلاص. مما يدل على ارتفاع مناصبهم وأهميتهم فإن جميع هؤلاء قد تسلموا وظيفة الوزارة بعد موت اليازوري.

أمّا التطور الهام في النظام الإداري في فترة وزارة اليازوري فقد كان تسلّم كل موظف منصبه حسب تخصّصه وخبرته في تلك المجال. فمثلا تسلم أبو الفرج ابن البابلي إدارة الشؤون المالية في الدولة، بحيث تركزت أكثرية الدواوين التي تشغل شؤون المالية تحت سلطته(٣٦). فقد أدار ابن البابلي ستة دواوين مختلفة تختص بشؤون مالية، مثل ديوان تّنيس، ديوان دمياط، وديوان الخاصّ، الذي كان مسؤولاً عن الشؤون المالية للخليفة(٣٧). إن تركيز هذا العدد الكبير من الدواوين تحت إدارة ابن البابلي تدل على مركزه الهام وكذلك على خبرته في إدارة الشؤون المالية. ومن المهمّ هنا ملاحظة تطوّر هذا التركيز للدواوين المالية تحت رقابة وإدارة موظف واحد إلى ظهور ديوان خاصّ لإدارة الشؤون المالية فيما بعد والذي عُرف بديوان المجلس، ومن ثم عُرف بديوان النظر(٣٨).

مما يدلّ على ارتفاع مركز ابن البابلي أنّه تعيّن له لقاءات ثابتة كل يوم ثلاثاء للاجتماع مع الوزير اليازوري على حدة، بالإضافة إلى تعيين حاجب خاصّ له ليقوم بتنظيم الدخول إليه من قبل الموظفين الآخرين وذوي الحاجات. أما الوزير اليازوري فقد وثق به ابن البابلي ومنحه صلاحيات واسعة في إدارة الأمور حتى أنّ جميع طلبات ابن البابلي كانت تُستجاب من قبل الوزير اليازوري دون تردّد(٣٩). والأهمّ من ذلك أن علو منصب ابن البابلي جعلته ينقل ديوانه إلى بيته(٤٠)، مما يخالف النظم السائدة في إدارة الأمور في الدولة الفاطمية والتي كانت تدار في الأساس وبشكل عام من القصر. مع ذلك بقي ابن البابلي مخلصا في عمله في إدارة الشؤون المالية وتنفيذ القرارات التي كانت تُتّخذ بينه وبين الوزير اليازوري(٤١).

إنّ ثقل المهام الإدارية التي تركزت تحت صلاحيات الوزير اليازوري تطلبت تطورات في تنظيم الإدارة لكي تتلاءم مع الاحتياجات اللازمة. فقد عيّن اليازوري إبنه، خطير الملك محمد، نائباً له في وظيفة الوزارة بالإضافة إلى الوظيفة التي كان يشغلها كنائب لأبيه في وظيفة

القضاء[٤٢]. إن هذا التعين لوظيفة نائب للوزير تعتبر تجديدا في الإدارة الفاطمية وظاهرة لم تكن من قبل في الإدارة منذ قيام الدولة الفاطمية. ولكن يستدل من تعيين نائب للوزير أنّ اليازوري أراد بذلك توزيع المهام الإدارية الواسعة التي كانت تحت يده، ومنحها لأشخاص يثق بهم ويكونوا مخلصين في إدارة أعمالهم. بالرغم من توزيع هذه المهام الإدارية بين عدة موظفين بقي الوزير اليازوري يتدخل بشكل مباشر في إدارة الشؤون ومراقبتها، واتخاذ القرارات الإدارية مع الموظفين، وذلك للحفاظ على الاستقرار والتنظيم الإداري الناجح[٤٣].

يعتبر اليازوري أيضاً مجدّداً في مجال السياسة الإقتصادية، وليس فقط في مجال الشؤون الإدارية العامة في الدولة. بعد سنة ٤٤٤/ ١٠٥٢ ظهرت في مصر بوادر أزمة إقتصادية بعد انخفاض منسوب مياه النيل تحت معدله العادي. هذا يعني أن المحاصيل الزراعية تضرّرت في مصر في تلك السنة وأصبحت ظروف السكان صعبة للغاية جراء ذلك. وعلى ضوء هذه الأزمة قرّر اليازوري تعويض النقص في الأسواق من الحبوب والمواد الغذائية الأساسية، وذلك عن طريق بيع المحاصيل المخزونة من القمح، والتي كانت في مخازن الدولة/ وقد اهتمّ اليازوري أن تباع هذه المحاصيل بأسعار مخفضة أكثر مما كانت تباع في الأسواق. هذه السياسة جعلت أسعار الحبوب تهبط في الأسواق الأخرى أيضاً نتيجة للمنافسة بين التجار[٤٤]/ والتجديد الأهم في السياسة الإقتصادية التي اتبعها اليازوري كان إبطاله لما كان يسمّى "المتجر"[٤٥]. كان المتجر عبارة عن احتكار الدولة للمحاصيل الزراعية من حيث شرائها من المزارعين ثم بيعها في الأسواق وتحديد أسعارها، لذا رأى اليازوري بهذا المتجر عبئاً على كاهل الناس بشكل عام لأنّ هذه الحبوب والمحاصيل كانت تعتبر الركيزة الأساسية للمواد الغذائية لهم. عند إبطال هذا المتجر أبقى اليازوري احتكار الدولة لمواد غير أساسية بالنسبة للسكان، مثل: الخشب، الصابون، الحديد، النحاس، والعسل. هذه المواد لم تتضرر حتى ولو خزنت في مخازنها لمدة طويلة بعكس خزن الحبوب والمحاصيل الزراعية والغذائية المختلفة[٤٦].

إتّخذ اليازوري سياسة مشدّدة ضد التجار الذين يستغلون نقص المواد الغذائية في الأسواق فيرفعون أسعارها. ففي سنة ٤٤٧/ ١٠٥٥ قام بخطوات مانعة ضد التجار لمنعهم من رفع أسعار المواد الغذائية، وذلك عن طريق تحديد أسعار رسمية للحنطة من قبل الدولة. بالإضافة إلى ذلك طلب اليازوري من التجار أن يعلن كل تاجر عن كمية الحبوب التي يبيعها ويقدم تقريراً (روزنامجاً) خاصّاً إلى موظف مسؤول في ديوان الخراج[٤٧].

على الرغم من ازدياد الأوضاع الاقتصادية سوءا في مصر، وبدأت المخازن تفرغ من الحبوب والمحاصيل الزراعية الأخرى، اهتم اليازوري أن يحافظ على تزويد الأسواق في

الحنطة. فقد عمل الوزير اليازوري على استيراد الحبوب من القسطنطينية على الرغم من العلاقات الباردة بين الدولة الفاطمية وبين الدولة البيزنطية. فقد وافق القيصر البيزنطي قسطنطين مونيماخوس التاسع على تزويد وبيع الحنطة للدولة الفاطمية الذي استمر حتى وفاة القيصر سنة ٤٤٧ / ١٠٥٥. وعندما ورثت الملكة تيودورا السلطة في الدولة البيزنطية أوقفت تزويد مصر بالحبوب(٤٨). وعلى أثر ذلك، وفي سنة ٤٤٨ / ١٠٥٦، جنّد الوزير اليازوري جيشاً فاطمياً بقيادة إبنه خطير الملك لمحاربة البيزنطيين في منطقة اللاذقية في شمال بلاد الشام(٤٩).

إن التنظيم الناجح لإدارة شؤون الدولة من قبل اليازوري مدة وظيفته قد ساهم في إرتفاع دخل الدولة بالرغم من الأزمة الاقتصادية التي سادت مصر ومناطق أخرى في الدولة الفاطمية، والتي استمرت ما بين سنة ٤٤٤-٤٤٨ / ١٠٥٢-١٠٥٦. فيذكر المؤرخ المقريزي أنّ دخل الدولة في فترة اليازوري قد بلغ حوالي مليوني دينار سنوياً. من هذا المبلغ صرف على احتياجات الدولة العامة، مثل أجرة الموظفين، مصروفات الجيش ومصروفات القصر الفاطمي. وقد توفر بعد هذه المصروفات حوالي مائتي ألف دينار، التي ادخرت في بيت المال الذي يعتبر خزينة الدولة(٥٠). نتيجة لهذا الدخل تحسن الوضع المالي للدولة الذي منح اليازوري فرصة استغلال هذه الأموال الوافرة لإخماد المتمردين ضد الدولة والمناوئين له. لقد عمل اليازوري على تجنيد مرتزقة من القبائل العربية لكسر تمرد والي شمال أفريقيا، المعز بن باديس الصنهاجي(٥١). حيث قام المعز بن باديس بإعلان العصيان وعدم الطاعة لسلطة الدولة الفاطمية في مصر وأخذ يدير شؤون منطقة شمال أفريقيا بشكل مستقلّ عن الدولة الفاطمية(٥٢).

نجح اليازوري في زرع بذور الخلافات بين القبائل العربية المختلفة في شمال أفريقيا التي تصارعت على توسيع نفوذها، كل على حساب الأخرى. ونتيجة لهذه الصراعات ضعف حكم المعز بن باديس و سادت شمال أفريقيا أعمال النهب والخراب نتيجة لهذه الصراعات، التي أدت أيضاً إلى إتّساع رقعة الخلافات والتفرقة بين الحكام المحليين في شمال أفريقيا(٥٣). بالإضافة إلى هذا العمل، نجح اليازوري بهزم القبائل البدوية من بني قُرة، الذين تمردوا ضد السلطة الفاطمية وسيطروا على منطقة الدلتا في شمال مصر، وذلك في سنة ٤٤٣ / ١٠٥١(٥٤).

كان الأهمّ من ذلك دعم الوزير اليازوري للدعوة الإسماعيليّة الشيعيّة التي قامت عليها الدولة الفاطمية، على الرغم من كونه حنفيّ المذهب. فلم يكتف اليازوري في توجيه المقاومة ضد أعداء الدولة من الداخل بل وجّه اهتمامه لمقاومة الدولة العباسية السنّيّة في بغداد. كان

الصراع شديداً بين الدولتين، الفاطمية والعباسية، على أساس عقائدي بين الشيعة وبين السنّة، كما كان الصراع سياسياً على أولويّة الخلافة بين الفاطميين الشيعة، الذين نسبوا أنفسهم إلى سلالة علي بن أبي طالب وزوجته فاطمة الزهراء، وبين العباسيين الذين تسلموا السلطة بعد صراعهم مع الأمويين لإدّعائهم بأحقيّتهم بالخلافة.

حرّض الوزير اليازوري أحد القادة الأتراك في بغداد، يُدعى البساسيري والذي عمل لصالح الدولة العباسيّة، كي يتمرد على العباسيين ويسقط نظام حكمهم في بغداد ويعلن عن إقامة السلطة والدعوة الفاطمية فيها/ هذا القائد العباسيّ، البساسيري[٥٥]، نجح بالدعم المادي الذي زوده إيّاه الوزير الفاطمي، أن يحتل مدينة بغداد من العباسيين لمدة سنة كاملة، من شهر ذي القعدة سنة ٤٥٠ / ١٠٥٨ وحتى شهر ذي القعدة سنة ٤٥١ / ١٠٥٩[٥٦]. ففي هذه الفترة من سيطرة الفاطميين على بغداد بواسطة القائد العباسي البساسيري، كان يرفع الآذان على الطريقة الفاطمية، والدعاء للخليفة الفاطمي على منابر الجوامع في صلاة الجمعة كدليل للسيطرة الفاطمية على بغداد، عاصمة العباسيين.

بالإضافة إلى هذه الأعمال لدعم السلطة الفاطمية وضرب أعدائها عمل اليازوري أيضا على مساعدة دعاة الشيعية الفاطمية في منطقة خراسان من بلاد فارس[٥٧]، وذلك لتقوية الدعوة في بلاد الشرق وحصر الدولة العباسية وإسقاطها نهائيا. كذلك دعم اليازوري الدعوة الفاطمية في منطقة اليمن بواسطة أحد حكامها المدعو علي بن محمد الصُّليحي[٥٨].

إتّسعت مصاريف الدولة الفاطمية، التي أنفقها اليازوري على نشر الدعوة الفاطمية/ إن كانت بالطرق العسكرية أو بالطرق السلميّة عن طريق الدعوة. هذه المصاريف أثقلت كاهل خزينة الدولة الفاطمية، حيث بلغت المساعدات التي منحت للقائد البساسيري في بغداد حدّاً ترك أثره البالغ على تفريغ خزينة الدولة عند نهاية وزارة اليازوري[٥٩]. فبعد موت اليازوري لم تستطع الدولة تعويض هذه المصروفات، مما أدّى إلى أزمة اقتصادية خطيرة إستمرت عدة سنوات، أصابت فيها الدولة الفاطمية وزعزعت أركانها، والتي كان لها الأثر الكبير على الفساد الإداري والصراعات الداخلية على السلطة بعد موت اليازوري.

المدة الطويلة التي حكم بها اليازوري كوزير للدولة، بالإضافة إلى النجاحات التي حققها مدة وزارته، جعلت فئة من أعدائه يتربصون به ويتحيّنون الفرص للإيقاع به ولتسلّم السلطة مكانه. دبّرت هذه الفئة المكائد ضد اليازوري وسعوا لإفساد العلاقة بينه وبين الخليفة. فقد اتهموه بالسيطرة على أموال الدولة وصرفها على مصالحه الخاصة. والأخطر من ذلك فإن أعداء اليازوري قد اتهموه بالإتصال مع السلطان السلجوقي، طُغرُل بك، في بغداد، وتشجيعه على احتلال مصر من أيدي الفاطميين. ولإثبات هذه التهمة فقد نسّق أعداء اليازوري نصّ

رسالة إدّعوا بها أنّ اليازوري بعثها إلى طُغرل بك السلجوقي يحثه فيها على القدوم إلى مصر وأنّه، أي اليازوري، سيقوم بمساعدة الجيش السلجوقي في حين دخوله مصر والتخلّص من السلطة الفاطمية. أدت هذه الإتهامات إلى القبض على الوزير اليازوري وسجنه في سنة ٤٥٠ / ١٠٥٨، بالإضافة إلى القبض على ثمانين رجل من المقربين له. وفيما بعد حكم على اليازوري بالإعدام في تلك السنة[٦٠].

وبانتهاء فترة اليازوري انتهت أيضاً مرحلة الإستقرار الإداري الذي ساد الدولة الفاطمية نسبياً. حيث أصبحت الوزارة بعده محلّ صراعات بين كثير من الموظفين الذين تسلّموا الوزارة بغير جدارة إلى أن سيطر القائد العسكري بدر الدين الجمالي على السلطة في الدولة الفاطمية سنة ٤٦٧ / ١٠٧٤. ثم انتقلت الإدارة الفاطمية عندها إلى مرحلة جديدة تحوّلت من وزارة قلم (وزارة تنفيذ) إلى وزارة سيف (وزارة تفويض).

ج- الصراع بين فئات الجيش الفاطمي

تطوّر الصراع السياسي والإداري داخل القصر الفاطمي من صراع بين مراكز القوى السياسية والإدارية إلى صراع بين فئات الجيش المختلفة، وخاصة بين السودانيين وبين الأتراك. هذا الصراع ازداد حدة منذ أن اعتمد الوزير ابن الفلاحي على فئات الجيش من الأتراك ليتخلص من منافسه الأساسي في القصر، وهو أبو سعد التستري وذلك في سنة ٤٣٩ / ١٠٤٧. لقد أخذت السيدة الوالدة عند ذلك اتبّاع سياسة للاعتماد على السودانيين لكسر قوة الأتراك ولجعلهم سندا لها عند الحاجة. ونتيجة لذلك بدأت الصراعات المسلحة تنشأ بين هاتين الفئتين من حين إلى آخر، ولكن عندما تسلم اليازوري منصب الوزارة استطاع أن يحافظ على الاستقرار السياسي، الإداري والعسكري في الدولة لحنكته وقوته في تدبير الأمور. فقد نجح في إفشال خطة السيدة الوالدة وأهدافها لدعم قوة السودانيين على حساب فئات الجيش من الأتراك.

بعد مقتل اليازوري سنة ٤٥٠ / ١٠٥٨، بدأت أمور الدولة في التدهور في جميع المجالات. مع أن اليازوري أفشل خطة السيدة الوالدة بتقوية الفئات السودانية فإنه خدم الدولة الفاطمية بإخلاص وأمانة في إدارة شؤونها، وبقي على إخلاصه للسيدة الوالدة التي كانت سببا في إيصال اليازوري إلى هذا المنصب الرفيع في الدولة. من هنا نرى أنّ مركز السيدة الوالدة أخذ يتدهور بعد موت اليازوري، والذي ترك فراغاً كبيراً، حيث فقدت السيدة الوالدة أمين سرها الأول. ونتيجة لهذا الفراغ أخذت السيدة الوالدة ترتكز أكثر فأكثر على فئات الجيش من السودانيين، حيث خلا لها المجال بذلك وبدأت تدعم قوتهم في القصر الفاطمي.

أمّا الوزير أبو الفرج البابلي، الذي ورث الوزارة بعد اليازوري فقد خضع لسياسة السيدة الوالدة والضغوط التي مارستها عليه(٦١). وهكذا أخذت أعداد السودانيين تزداد داخل الجيش الفاطمي في مصر حتى بلغ في هذه الفترة إلى ما يقارب الخمسين ألف رجل(٦٢). هذا العدد الكبير من السودانيين أصبح دعامة هامة في الجيش الفاطمي وذا قوة متزايدة. لقد أثرت ظاهرة ازدياد السودانيين على إدارة الجيش الفاطمي وقيادته وحدث نوع من الانقسام والإدارة المزدوجة للجيش الفاطمي: الأولى لإدارة الجيش من الفئات السودانية والثانية لإدارة شؤون الفئات التركية. هذه التطورات كان لها أبعاد سلبية فيما بعد على التطورات الإدارية في الدولة كما أن لها الأثر السلبي على قوة الجيش الفاطمي وسلطة الدولة بشكل عام(٦٣).

لم يؤثر ازدياد قوة السودانيين على قوة الفئات التركية في الجيش الفاطمي. فقد كانت هذه الفئات من الأتراك قائمة منذ أوائل قيام الدولة الفاطمية في مصر، واستمرت بذلك لتبقى العامود الفقري للجيش الفاطمي. فقد نالت هذه الفئات التركية دعم الخلفاء الفاطميين كافة، واعتمد عليهم الخليفة المستنصر عندما اشتدت المنافسة بينه وبين أمّه السيدة الوالدة في الصراع على القوة والسيطرة في القصر. فبعد موت الوزير اليازوري نشب الصراع من جديد بين مراكز القوى الرئيسية في القصر، الخليفة وأمّه، الذي أدّى إلى نشوب صراعات عسكرية ومعارك بين فئات الجيش من السودانيين والأتراك. هذه المعارك نشبت سنة ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م، عندما قتل أحد الجنود الأتراك على يد جنود من السودانيين، الذين كانوا برفقة الخليفة، عندما كان يتنزه في أحد المتنزهات في جب عميره في منطقة القليوبية(٦٤). هذه الحادثة دفعت الأتراك إلى حشد قوتهم لأخذ الثأر من السودانيين. وهكذا دارت معارك والتي استمرت مدة طويلة بين السودانيين وبين الأتراك في مصر. هذه المعارك الطاحنة زادت من شدة الخلافات بين الخليفة وبين أمه الذين اتهم كل منهما الآخر بمسؤولية نشوب المعارك المسلحة بين فئات الجيش الفاطمي(٦٥).

جرت محاولات عدّة لإخماد نار الفتنة بين فئات الجيش حتى نجح الوزير إبن المغربي عقد المصالحة بين المتحاربين، ولكن الكراهية و الضغينة بقيت قائمة على ما كانت عليه سابقاً. استمر هذا الصراع عدة سنوات، بين سنة ٤٥٤-٤٦٥ / ١٠٦٢-١٠٧٢، والذي كان له الأثر السلبي الكبير على أجهزة الدولة وانهيارها في المجالات الاقتصادية، الأمنية، الإدارية والسياسية. عُرفت هذه الفترة من حياة الدولة الفاطمية بإسم "الشدة الكبرى" كما أوردها المؤرخ المقريزي في كتاباته. كذلك أورد كثير من المؤرخين تسميات مختلفة لهذه الفترة العصيبة مما يدل على التدهور والأوضاع المتردية التي وصلت إليها الدولة الفاطمية. من هذه التسميات لأزمة الشدة الكبرى كانت أيضاً: الشدّة المشهورة، الفتنة، الفساد والغلاء،

فساد الدولة[٦٦].

زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الفترة من حدة الصراع بين السودانيين وبين الأتراك. فقد أدّى الإفلاس في خزينة الدولة الفاطمية إلى عدم دفع رواتب الجنود الأتراك، مما زاد من مطالبتهم لتسلم الرواتب، بالإضافة إلى رفعها عما كانت سابقاً. ومما زاد من ثورة الأتراك في سنة ٤٥٩/١٠٦٦، عندما رأوا أن السودانيين يتسلمون رواتبهم بانتظام بدعم السيّدة الوالدة، بالإضافة إلى زيادة قوّتهم في القاهرة والضواحي القريبة. وهكذا أثارت هذه الظاهرة فئات الأتراك بقيادة زعيمهم، ناصر الدين (الدولة) الحمداني (إبن حمدان)[٦٧]، الذي خرج لمحاربة السودانيين كإحتجاج على عملية التفرقة بالمعاملة بين فئات الجيش وعدم تسلّم رواتبهم[٦٨].

في هذه المرحلة العصيبة من حياة الدولة الفاطمية، لعب ناصر الدولة الحمداني دوراً مركزياً في قيادة الأتراك لكسر قوة السودانيين وللسيطرة على أمور الدولة الفاطمية. فقد نجح الأتراك بقيادة إبن حمدان بطرد السودانيين من القاهرة في سنة ٤٥٩/١٠٦٦. حيث لجأ الكثير من السودانيين إلى الإسكندرية والقسم الباقي لجأ إلى منطقة مصر العليا (الصعيد)[٦٩]. نتيجة لهذه المعارك، أصبح الأتراك القوة المهيمنة على الأوضاع في العاصمة الفاطمية وضواحيها وسيطروا على إدارة أمور الدولة. لم يكتف ابن حمدان بطرد السودانيين من القاهرة، بل أخذ يقرب إلى جانبه فئات من المغاربة من قبائل كتامة والمصامدة[٧٠]، وذلك ليكون بإمكانه طرد السودانيين تماماً من داخل مصر. وهكذا نجح ابن حمدان في كسر السودانيين في المعارك التي دارت في سنة ٤٦٠/١٠٦٧[٧١].

بعد إنتصار الأتراك على السودانيين بقيادة إبن حمدان، بدأ يثبت مركزه في القاهرة. فقد شدّد إبن حمدان في طلباته للحصول على الأموال من الإمام المستنصر، الذي خضع أخيراً لتلبية هذه الطلبات مرغماً بسبب ضعف قوة الخليفة وحاجته لحماية الأتراك له. وهكذا إزدادت طلبات الأتراك لإستلام رواتبهم في السنوات ما بين ٤٦٠-٤٦٥/١٠٦٧-١٠٧٢. هذه الضغوط والمطالبات التي مارسها الأتراك بإستعمال طريقة التهديد والوعيد أجبرت الإمام المستنصر أن يسلّم لهم الكثير من الأملاك والمجوهرات الثمينة الموجودة في القصر[٧٢]، وذلك لأن خزينة الدولة كانت خاوية. قسم كبير من أملاك القصر الثمينة نهبت بالقوة على يد زعماء الأتراك في القاهرة، كان من بينهم إبن ناصر الدولة ابن حمدان بالإضافة إلى اشتراك أمراء القبائل البدوية، الذين تحالفوا مع الأتراك لمحاربة السودانيين[٧٣].

عندما سيطر ناصر الدولة إبن حمدان على الأوضاع في القاهرة بدأت صراعات على المناصب العالية في إدارة الدولة وكذلك خلافات على توزيع الغنائم التي حصل عليها الأتراك

وحلفاؤهم من المجوهرات والأموال والأملاك المختلفة التي غنموها من القصر. نظر زعماء الأتراك بعين الحسد إلى نوايا ابن حمدان للسيطرة على أمور الدولة بواسطة المقربين له من أقربائه، بالإضافة إلى السيطرة على أكثرية الأموال التي أخذت من القصر. لقد نجح أحد قواد الأتراك يدعى الدكز أن يجند دعم الكثير من الأتراك ضد ابن حمدان. ومن ناحية أخرى اقنع القائد الدكز الوزير خطير الملك، ابن الوزير السابق اليازوري ،ان يشدد ضغطه على الخليفة لكي يبعد ابن حمدان عن العاصمة القاهرة [٧٤]. وهكذا خضع الخليفة لهذه الضغوط وأمر بطرد إبن حمدان من القاهرة ،الأمر الذي جعل ابن حمدان يأخذ معه مؤيديه وتركّز بقواته في منطقة الدلتا، شمال القاهرة. نجح ابن حمدان عند ذلك بتجنيد قبائل المغاربة، مثل قبيلة لواته. كانت هذه القبيلة سابقاً قد سيطرت على منطقة الدلتا منذ أن نشبت الفتن بينها وبين الفاطميين قبل سنة ٤٤٣ / ١٠٥١، أي في عهد وزارة اليازوري، عندما طردت هذه القبيلة من القاهرة وتمركزت في منطقة الدلتا[٧٥]. لذا بقيت قبيلة لواته تكنّ العداء للفاطميين وتقوم بأعمال النهب والسرقة في منطقة الدلتا.

التعاون الذي نشأ بين ابن حمدان وبين قبيلة لواته في منطقة الدلتا بين سنوات ٤٦١-٤٦٤ / ١٠٦٨-١٠٧١، كان له التأثير السلبي والمباشر على السلطة الفاطمية المركزية، على الإدارة وعلى اقتصاد الدولة. لقد أثارت أعمال ابن حمدان مع حلفائه اللواتين الخراب وعدم الأمن والاستقرار في منطقة الدلتا والمناطق الشمالية من مصر. ثم أخذت أعمال ابن حمدان أبعادا خطيرة بالنسبة للسلطة الفاطمية الشيعية في مصر، وذلك عندما بادرت بالاتصال مع القائد السلجوقي في بغداد، ألب ارسلان [٧٦]، للقدوم إلى مصر واحتلالها من أيدي الفاطميين وإرجاع السنة إلى السلطة في مصر[٧٧]. بالإضافة إلى ذلك منع ابن حمدان الدعاء للخليفة الفاطمي في المساجد في منطقة الدلتا، مما يدل على قطع السيطرة الفاطمية في هذه المنطقة. وقد ازدادت الأوضاع سوءاً في القاهرة عندما أوقف ابن حمدان إرسال المواد الغذائية والحبوب من الدلتا إلى القاهرة والفسطاط[٧٨]. إن أعمال ابن حمدان هذه تدل على تمرده الواضح على السلطة الفاطمية المركزية في القاهرة والتي أدت أخيرا إلى ضعف هذه السلطة في إدارة شؤونها.

كانت مصر في فترة الأزمة ما بين سنة ٤٦١-٤٦٤ / ١٠٦٨-١٠٧١، مقسمة بين وحدات من الجيش الفاطمي المختلفة التي سيطرت كل منها على مناطق معينة وجعلتها تحت نفوذها. كانت القاهرة والفسطاط تحت سلطة وتأثير الخليفة وأعوانه من الأتراك، أمّا منطقة الدلتا فقد كانت تحت سيطرة إبن حمدان وأعوانه من قبائل المغاربة من لواته والبربر، وأما منطقة مصر العليا (الصعيد) فقد كانت تحت تأثير السودانيين، الذين تمركزوا بها بعد طردهم من

القاهرة على يد الأتراك[٧٩].

إزدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً في مصر ومات الكثير من السكان جوعًا، ليس فقط بتأثير القحط الذي سببه هبوط مستوى مياه النيل، إنما أيضاً بسبب فقدان الأمن الداخلي على طول الطرق التجارية البحرية في النيل، وكذلك في الطرق البرية، حيث سادت أعمال النهب والسرقة في مصر مما أدى إلى هبوط أعمال التجارة والذي أدى بدوره إلى غلاء الأسعار لكثير من المواد الغذائية اللازمة[٨٠]. وقد أدى ذلك أيضا إلى إهمال الفلاحين أراضيهم الزراعية خاصة في منطقة الدلتا، وتهدمت نتيجة لهذا الإهمال كثير من الجسور والسدود التي كانت تنظم تزويد المياه للأراضي الزراعية، وتهدمت كثير من الترع المائية[٨١].

شدّد إبن حمدان وأعوانه الخناق على السلطة الفاطمية في القاهرة، وبلغ أوج قوته عندما أُجبر الخليفة وحلفاؤه من الأتراك على الرضوخ للشروط التي أملاها عليهم إبن حمدان. فقد طلب ابن حمدان شروطاً يدفع بها الخليفة مبالغ من الأموال، والتي كان قد وعده بها سابقاً مقابل أن يسمح إبن حمدان بإعادة تزويد القاهرة والفسطاط بالمواد الغذائية من منطقة الدلتا. فقد بعث ابن حمدان أحد القواد الأتراك الموالين له للتباحث مع الخليفة للتوصل إلى اتفاق متبادل. هذا القائد، تاج الملوك شادي، نقض العهد وأبطل ولاءه لابن حمدان، ثم أصبح ذا منصب رفيع في القصر عند الخليفة وسيطر على الأمور. ثم عمل تاج الملوك شادي على منع دفع و إرسال الأموال إلى ابن حمدان.

هذا العمل من تاج الملوك أثار إبن حمدان وجماعته وقام بردّ فعل شديد، حيث احتل مدينة الفسطاط (مصر) سنة ٤٦٤ / ١٠٧١، بعد عدة محاولات فاشلة[٨٢]. بذلك ضيّق إبن حمدان الخناق على العاصمة الفاطمية القاهرة، وأخذ يستغل مركزه القوي مقابل المركز الضعيف للخليفة. أخذ ابن حمدان يملي شروطه على الخليفة وزعماء القصر الفاطمي، وكخطوة أولى ألقى ابن حمدان القبض على أم الخليفة، السيدة الوالدة، وسيطر على ثرواتها[٨٣]. عند ذلك أصبح إبن حمدان الرجل الأول في الدولة الفاطمية، الذي جعل تحت سيطرته كلا من طرفي مراكز القوى في الدولة، وهما الخليفة وأمّه. وقد تمادى إبن حمدان في سياسته عندما أراد أن يعزل الخليفة من منصبه ويبطل السلطة الفاطمية تماماً ويستبدلها بالسلطة العباسية السنّية. ولكن لحسن حظ الإمام المستنصر فقد أوقع بعض القواد الأتراك المعادين لإبن حمدان به. حيث دبّر القائدان الدكُز ويلدكُز تآمرا لإغتيال إبن حمدان والتخلّص منه. وقد نجحوا بذلك حيث قتل إبن حمدان وبقية كبار أعوانه في شهر رجب من سنة ٤٦٥ / ١٠٧٢[٨٤].

ن- التطورات الإداريّة بعد اليازوري وتأثير الشدّة الكبرى

بعد مقتل الوزير اليازوري سنة ٤٥٠ / ١٠٥٨، تفكّكت القوة التي وحدت بين مركبات الإدارة المختلفة، وكذلك التي وحدت بين طرفي مراكز القوى الأساسية في الدولة وهي الخليفة وأمّه. هدأ الأمر أفقد السيدة الوالدة أمين سرها ومساعدها الأول، وأثر على تدهور قوتها في الجهاز الإداري في الدولة. لذلك أخذت السيدة الوالدة تعتمد أكثر فأكثر على وحدات الجيش من الأصل السوداني. إن الصلاحيات الواسعة التي كانت في يد اليازوري وزعت من جديد بين عدد من الموظفين. فقد تسلّم أبو الفرج إبن البابلي منصب الوزارة بكونه ذا خبرة إدارية لقربه من اليازوري، وعمل أيضاً على التخلّص منه. فإنّ منصب الوزارة الذي تسلّمه إبن البابلي فُصل عن منصب القضاء ولم يجمع بين الوظيفتين كما كان اليازوري[٨٥].

طيلة المدة بعد موت اليازوري في سنة ٤٥٠ / ١٠٥٨، وحتى سيطرة القائد بدر الدين الجمالي على الأمور في الدولة سنة ٤٦٥ / ١٠٧٢، تعتبر فترة صراع ومنافسات بين موظفي الإدارة الفاطمية على إختلاف مناصبهم، وذلك على تسلّم المناصب العالية في الدولة/ ومركز الصدارة في القصر، مثل منصب الوزارة. مما يدل على الفساد الإداري في الدولة فإن كثيراً من الموظفين كانوا من بين الذين قدموا من خلفية اجتماعية متدنية، والذين كانوا خارج الجهاز الإداري سابقًا. بدأ هؤلاء يتدخلون في شؤون الدولة مستغلين ضعفها. فقد بنوا لأنفسهم علاقات طيبة مع الخليفة بوساطة بعض الفئات المختلفة التي لم يكن لها ضلع في الأعمال الإدارية. بعض المؤرخين في العصور الوسطى لقبوا هذه الفئات بكثير من الأوصاف التي تدلّ على مراكزهم الإجتماعية المتدنّية، مثل الأوغاد والأوباش. فقد ترفع هؤلاء في مناصب الإدارة في الدولة لتقربهم من الخليفة الذي أخذ يعتمد عليهم في إدارة شؤون الدولة[٨٦]. هذه الفئات من الأوغاد والأوباش لم يهتموا بتحسين الأوضاع الإدارية في الدولة وإنما عملوا لخدمة مصالحهم الشخصية فقط. ثم أخذوا بطرد الكثير من الموظفين ذوي الخبرة الإدارية والذين أخلصوا في أداء وظائفهم. لقد ظهرت في هذه الفترة الكثير من أعمال الفساد والرشوة التي انتشرت بين رجال القصر والإدارة، والتي بدورها أدت إلى زعزعة استقرار النظام الإداري وفقده.

كثرت ظاهرة إستبدال الوزراء على فترات قصيرة بين السنوات ٤٥٠-٤٦٥ / ١٠٥٨-١٠٧٢. فقد تبدّل على وظيفة الوزارة في هذه الفترة أكثر من أربعين وزيراً[٨٧]، كما كانت فترة كلّ وزير من الوزراء قصيرة جداً. فمنهم من خدم أياماً معدودة فقط، مثل الوزير هبة الله الرعياني وغيره[٨٨]. إنّ تبدّل الوزراء فيما بينهم في منصب الوزارة على فترات قصيرة تدلّ على عدم نجاعة العمل الإداري وعدم الرّضى في منصب الوزارة، خاصةً وأن كثيراً

منهم ترك المنصب من تلقاء نفسه. فإن هؤلاء الوزراء لم ينجحوا في تحسين الأوضاع الإدارية في الدولة، بالإضافة إلى عدم استطاعتهم الوقوف أمام المؤامرات التي كانت تُحاك ضدهم[٨٩].

إن ترك الوزراء مناصبهم من تلقاء أنفسهم دون عزلهم من قبل الخليفة يشير إلى الأوضاع المتردية في أجهزة الدولة الإدارية والأمنية في هذه المرحلة. فعندما ازدادت الأوضاع سوءاً في فترة الشدّة الكبرى بعد سنة ٤٥٤ / ١٠٦٢ ازدادت ظاهرة عزل الوزراء لأنفسهم عن المنصب دون أيّ مبرّر، رأى هؤلاء الوزراء أنفسهم عاجزين عن تدبير أمور الدولة وإدارتها، أو عاجزين عن اتخاذ أية قرارات إدارية وتنفيذها. فقد استقال الوزير أبو الفرج ابن البابلي عن منصبه في شهر محرم سنة ٤٥٥ / كانون ثاني سنة ١٠٦٣[٩٠] بعد أن تسلّم الوزارة للمرة الثالثة، وذلك بعد اندلاع المعارك بين الأتراك والسودانيين.

رأى الوزير إبن البابلي أنّ الأمور قد خرجت عن نطاق سلطته الإدارية، وأنّ وحدات الجيش أخذت تزيد من تأثيرها على ما يدور في الدولة. كذلك ترك كثير من الوزراء مناصبهم كما فعل ابن البابلي، منهم أبو علي الحسين بن إبراهيم التستري في سنة ٤٥٦ / ١٠٦٤، والذي استقال من منصبه بعد عشرة أيام من تسلمه الوزارة[٩١]. أمّا الوزير أبو الحسن بن سديد الدولة فقد استقال في سنة ٤٥٧ / ١٠٦٥، وترك مصر ملتجئاً إلى بلاد الشام[٩٢]. في سنة ٤٥٨ / ١٠٦٦ تبدّل على منصب الوزارة ستة وزراء، خاصة بعد تفشّي الصراع المسلح بين الأتراك والسودانيين. أمّا حادثة إستقالة الوزير أبي سعد إبن زنبور فإنّها تدل على الفساد الإداري وعدم مقدرة الوزراء على تنفيذ مهامّهم، وخوفهم من الإغتيال[٩٣]. ترك إبن زنبور وظيفته والتجأ إلى قبيلة لواته في منطقة الدلتا لخوفه من نقمة الجنود الأتراك بعد أن عجز الوزير عن دفع رواتبهم[٩٤].

ازداد الفساد الإداري في الدولة الفاطمية في هذه الآونة إلى حدّ كبير، حيث ظهرت مظاهر التبديل السريع للوزراء في مناصبهم. وكانت ظاهرة الفساد المتفشية تظهر على بعض الوزراء الذين كانوا يتسلّمون مناصبهم أكثر من مرة بعد عزلهم أو استقالتهم لعدم كفاءتهم في إدارة الأمور، أو عقب أعمال الفساد في هذا المنصب. ومثال على ذلك الوزير إبن كُديْنة الذي كان قد خدم في منصب الوزارة أكثر من سبع مرات[٩٥]. أما الوزير أحمد بن عبد الكريم الفارقي خدم ست مرات، والوزير المليجي خدم أربع مرات، وغيرهم الكثير ممن خدم مرتين[٩٦]. هذه الظاهرة التي تكررت بين الوزراء بين عزل وتعيين مجدّد في هذه الفترة من الحكم الفاطمي لم تكن موجودة في العهد الأول من الدولة سوى الحادثتين مع الوزراء يعقوب بن كلّس سنة ٣٧٣ / ٩٨٣ والوزير عيسى إبن نسطورس سنة ٣٨٦ / ٩٩٦، حيث عُزلا من منصبيهما ثم حصلا على عفو من الخليفة العزيز بالله وأُعيدا إلى منصب الوزارة من جديد.

ما يظهر فساد الإدارة الفاطمية أيضاً أن قسماً من الوزراء الفاطميين المعزولين من مناصبهم كانوا قد قبلوا وظائف أقل درجة من الوزارة. هذا النظام لم يكن شائعا في العهد الأول للدولة[٩٧]. فقبول الوزراء لمناصب دون الوزارة ناتج عن الفساد القائم في الوزارة، بالإضافة إلى خوفهم من أعمال الإغتيال والعزل. من هنا ظهر ضعف الوزراء في مواجهة القلاقل في إدارة الأمور الإدارية، بالإضافة إلى عجزهم الوقوف أمام مؤامرات القتل والفساد. هذه الظاهرة كانت دافعاً للوزراء لأن يتقبلوا المناصب المتدنيّة المعروضة عليهم بعد عزلهم[٩٨]، إمّا للحفاظ على أرواحهم وإمّا لكسب معيشتهم بالحفاظ على مناصب إدارية في الدولة، بسبب الأوضاع الإقتصادية الصعبة حينذاك. كان الوزير أبو الفرج إبن المغربي هو الأول من بين الوزراء الذين عرضوا فكرة تعيين الوزراء المعزولين في مناصب أقلّ درجة من الوزارة، وذلك بعد عزلهم من هذا المنصب في شهر رمضان سنة ٤٥٢ / أيلول ١٠٦٠[٩٩]. هذا الإقتراح لقي موافقة من الإمام المستنصر وعُيّن أبو الفرج إبن المغربي على أثر ذلك في منصب كاتب السر في ديوان الإنشاء[١٠٠]. أصبح هذا المنصب الجديد في ديوان الإنشاء متّبعاً في الإدارة الفاطمية فيما بعد وتطوّر في القصر الفاطمي ليصبح منصباً هامّاً رفيع المستوى، حيث تولاه كبار الدولة[١٠١].

مرّت الإدارة الدينية ومنصب القضاة في الدولة نفس التطورات الإدارية التي مرّت بها إدارة الدواوين ومناصب الدولة الأخرى، هذا يدل على العلاقة والصلة المترابطة بين هذين الفرعين من الإدارة في الدولة، بالإضافة إلى تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية عليها[١٠٢].

تركت الصراعات العسكرية بين الوحدات المختلفة للجيش الفاطمي أثرها البالغ على الأنظمة الإدارية المركزية في العاصمة (القاهرة)، وكذلك في الأقاليم. أهمّ هذه الصراعات نشبت بين فرق الجيش من الأتراك ضد السودانيين والمغاربة. فبعد سنة ٤٥٤/ ١٠٦٢ ازداد الصراع حدة بين هذه الفرق، مما جعل الخليفة الإمام المستنصر يحتج أمام والدته، "السيدة الوالدة"، صاحبة النفوذ القوي في أمور الدولة، والتي دعمت فرق السودانيين ضد الأتراك. وهذه الصراعات أضعفت موقف الخليفة للسيطرة على أمور الدولة إلى حد كبير، ازداد موقف الخليفة ضعفاً بعد سيطرة القائد ناصر الدولة إبن حمدان على الأوضاع في مدينتي القاهرة والفسطاط. هذه السيطرة لفرق الأتراك على أقسام واسعة وهامّة في الدولة الفاطمية جعلت الحكم المركزي للدولة ضعيفاً في القاهرة. نتيجة لذلك أخذ حكام وولاة الأقاليم يديرون شؤون ولاياتهم حسب رغباتهم الشخصية وبصورة مستقلّة، دون التعلق بالحكم المركزي في القاهرة. وهذا بدوره يدل على انهيار الصلة بين الولايات وبين الحكم المركزي في العاصمة، خاصة عندما أظهر بعض حكّام الولايات عدم انصياعهم إلى أوامر ومراسيم

الخليفة[١٠٣].

إزداد تدخل الجيش الفاطمي في الأمور الإدارية في الدولة كلّما ازدادت طلباتهم للحصول على الرواتب والجرايات المستحقة لهم. فقد عمل الجيش ضد رجال الإدارة من أصحاب الدواوين والوزراء من جهة، وأخذ بالقيام في أعمال مصادرة أموال الخليفة وأملاكه من جهة أخرى[١٠٤]. وسع القائد ناصر الدولة ابن حمدان سيطرته على الأقاليم وكذلك على الحكم المركزي في القاهرة والفسطاط، وخاصةً بعد أن احتل مدينة الفسطاط في سنة ٤٦٤ / ١٠٧١. بذلك بدأ إبن حمدان الضغط على سلطة الخليفة والسلطة المركزية في القاهرة المجاورة حتى نجح في شلّ فعاليات الدواوين والسلطة الإدارية بشكل عام[١٠٥].

بدأ ناصر الدولة يفرض سلطته على مؤسسات الدولة الفاطمية، حيث لقب نفسه سلطان الجيوش[١٠٦]، مما يدل على منصبه الرفيع والهام. ومن جهة أخرى، أصبح الخليفة الإمام المستنصر أسيراً محجوراً عليه في القصر، لا يملك حيلة ولا قوة أمام قوة ناصر الدولة إبن حمدان[١٠٧]. ساءت أحوال الخليفة وبلغت أشدّها عندما أخذ ناصر الدولة يتحكّم بمقدار مصروفات الخليفة والقصر الفاطمي. فقد فرض ناصر الدولة مُرتّباً شهريّاً للخليفة المستنصر مقداره مائة دينار للصرف على احتياجاته المعيشية[١٠٨]. وبذلك أصبح الخليفة تحت سلطة القيادة العسكرية لا يملك من الأمر شيئاً، بل يقع تحت رحمة القائد إبن حمدان في مصروفاته، حريته وبقائه في الخلافة.

سيطرة ناصر الدولة ابن حمدان على أمور الدولة العسكرية، وفرض هيمنته على الدولة والخلافة في العاصمة، أدت إلى ازدياد في تدهور النظام الإداري في الدولة. فبدلاً من أن يعمل على تنظيم أمور الدولة أخذ إبن حمدان يتتبع خطوات لتفريق رجال الإدارة وعزلهم من مناصبهم، وخاصةً أولئك المقربين من الخليفة المستنصر. فمن جهة، عزل الكثير منهم من مناصبهم كليّاً، ومن جهة أخرى أبعد بعض الموظفين عن مناصبهم وعيّنهم في الأقاليم والمناطق البعيدة عن القاهرة، وذلك لعزل الخليفة المستنصر عن أتباعه وأنصاره. بذلك تسنىّ الأمر لإبن حمدان السيطرة على أمور الدولة دون مقاومة أو معارضة في القاهرة والفسطاط، وكذلك إضعاف مركز الخليفة. بعد تنفيذ هذه الأعمال، أخذ ناصر الدولة ابن حمدان بالسيطرة على كنوز القصر الفاطمي في القاهرة، ونجح بتفريغ خزائن الدولة من أموالها ومخزوناتها. تعاظم قوة ابن حمدان في القاهرة وضعف سلطة الخليفة في هذه الآونة، حملت ابن حمدان على التفكير بإبطال الخلافة الفاطمية الشيعية واستبدالها بالخلافة العباسية السنيّة التي كان مركزها بغداد[١٠٩]. هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة لمقتل القائد ابن حمدان سنة ٤٦٥ / ١٠٧٢ على يد منافسيه من قواد الجيش الفاطمي، مثل القائد التركي الدكُز، وانتهاء سيطرة

إبن حمدان على الأمور العسكرية في الدولة الفاطمية.

إنّ إغتيال القائد ناصر الدولة إبن حمدان لم توقف الصراعات الداخلية في الجيش الفاطمي، بل حملت بعض القواد الأتراك على فرض سيطرتهم على الأمور مستغلين ضعف سلطة الخليفة. فقد حاول اثنان من زعماء الأتراك في القصر وهما القائدان الدكُز ويلدكُز بالإشتراك مع الوزير إبن كُدينة، السيطرة على أمور الدولة. هذه المحاولات حثت الخليفة المستنصر أن يتحرك للتخلّص من هذه الأوضاع المزرية. فقد شعر بالخطر على منصبه وعلى مصير الدولة الفاطمية بشكل عام، ممّا دفعه إلى الإتصال بالقائد الأرمنيّ بدر الدين الجمالي، الذي كان يتولّى قيادة الجيوش الفاطمية في بلاد الشام ووالياً في عكا. كانت دعوة المستنصر من الجمالي أن يحضر جيشه من الفرق الأرمنية إلى القاهرة لمساعدته على إعادة الأمور إلى نصابها. وكان رد بدر الدين الجمالي إيجابياً، مقابل الاغراءات التي وعده بها الخليفة المستنصر، وهي الإمساك بزمام الأمور في القاهرة والدولة عامة. ويصف ابن ميسر هذه الحادثة فيقول: " فضاق ذرعه (المستنصر) وعظم روعه، فبعث إلى أمير الجيوش مكاتبة يحسن له أن يكون المتولّى، فأجابه بشرط أن يستخدم معه عسكراً ولا يبقي على أحد من عساكر مصر، فأجابه المستنصر إلى ذلك فاستخدم العساكر وركب البحر الملح من عكا " (١١٠).

عند قدوم بدر الدين الجمالي مع جيشه إلى مصر، بدأ بعملياته العسكرية ضد المخلين بالنظام وأعداء السلطة المركزية. الخطوة الأولى التي انتهجها كانت كسر قوة أصحاب مراكز القوى في القصر الفاطمي من بين الطبقة العليا، ومنهم قواد الجيش، وزراء، أمراء وكثير من أعيان الدولة، من بينهم من أماثل المصريين وحكامهم ووزرائهم، مثل الوزير الحسن بن ثقة الدولة، مجّلي بن أسد المعروف بإبن أبي كُدينة وغيره(١١١). بعد سيطرة الجمالي على القصر وتخليص الخليفة المستنصر من مراكز القوى بدأ بعملية أوسع لإخماد فرق الجيش الفاطمي المتمردة والخارجة عن السلطة، بالإضافة إلى إخماد قوة القبائل العربية من البدو التي استغلت الفساد القائم في الدولة وبدأت بنشر الخراب والنهب في الأقاليم المختلفة في مصر، وخاصة في مناطق الدلتا (الوجه البحري). ففي سنة ٤٦٧ / ١٠٧٤ نجح الجمالي بكسر قوة قبيلة لواته في منطقة الدلتا ثم أخمد تمرد العبيد والقبائل البدوية في مصر العليا (الصعيد) في سنة ٤٦٩ / ١٠٧٦. كذلك نجح في منع الهجوم السلجوقي على مصر بعد أن احتل السلاجقة بلاد الشام من الدولة الفاطمية. وكان القائد السلجوقي في هذه المعركة هو اتسز بن أوق الخوارزمي(١١٢).

هـ- تنظيم الإدارة الداخلية في عهد بدر الدين الجمالي

إن النجاح الذي حققه بدر الدين الجمالي في كسر قوة أعداء السلطة الفاطمية من الجيش ومن طبقة الموظفين من أصحاب الدواوين والوزراء، مكنه من تثبيت أقدامه في السلطة ورفع مركزه ومكانته عند الخليفة المستنصر. فقد أوفى الإمام المستنصر بوعده الذي قطعه لبدر الدين الجمالي وسلّمه إدارة أمور الدولة. ففي سنة ٤٦٧ / ١٠٧٤ أصدر الخليفة المستنصر مرسوماً يقضي بتعيين بدر الدين الجمالي أميراً للجيوش الفاطمية. ولكن عند النظر في الألقاب التي منحت للجمالي في هذا المرسوم يمكن التحقق من إتساع الصلاحيات التي كانت تحت إدارته. أما الألقاب التي منحت له حسب المرسوم الصادر من المستنصر فكانت: "السيّد الأجلّ، أمير الجيوش، كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين"[113].

تدلّ هذه الألقاب على مدى الصلاحيات الواسعة التي أصبحت في أيدي الجمالي ومنها الصلاحيات في المجالات العسكرية والجيش، المجالات السياسية والإدارية، ثم الصلاحيات في المجالات الدينية. بذلك يمكن ملاحظة التغير، الذي طرأ في مبنى الإدارة الفاطمية ونظامها، حيث تنازل الخليفة المستنصر عن بعض الصلاحيات لصالح الجمالي. لذا، يُلاحظ ضعف مركز الخليفة نتيجة للتنازل عن هذه الصلاحيات، والتي أوجدتها الظروف السياسية، الإقتصادية والعسكرية أيضاً. هذه الصلاحيات التي تنازل عنها الإمام المستنصر كانت منذ بداية الدولة الفاطمية تتركز في أيدي الخلفاء الفاطميين. ومن جهة أخرى، نرى التغيّر الذي طرأ على مركز الوزير ومكانته، حيث قوي مركز بدر الدين الجمالي كوزير للدولة بالنسبة لسابقيه من الوزراء. وكان قسم قليل من الوزراء الفاطميين الذين مُنحوا بعضاً من ألقاب الجمالي وصلاحياته، مثل الوزير يعقوب إبن كلّس (٣٦٨-٣٨٠هـ / ٩٧٨-٩٩٠م)، الذي حصل على لقب الوزير الأجلّ، والوزير الجرجرائي (٤١٨-٤٣٦هـ / ١٠٢٧-١٠٤٤م) حصل على الألقاب: الأجلّ، صفي أمير المؤمنين وخالصته. أمّا الوزير اليازوري (٤٤٢-٤٥٠هـ / ١٠٥٠-١٠٥٨م) فكان الوحيد ممّن حصل وزيد في ألقابه من بين الوزراء الذين سبقوا بدر الدين الجمالي. فقد حصل اليازوري على الألقاب: قاضي القضاة وداعي الدعاة، وذلك بالإضافة إلى الألقاب السابقة التي تشير إلى مكانته في الوزارة.

كانت صلاحيات الوزراء الفاطميين الذين سبقوا بدر الدين الجمالي محدودة في تنفيذ أوامر الخليفة وتدبير أمور الدولة في نطاق الصلاحيات التي حددها الخلفاء لهم. وقليل منهم ممّن عُرف حتى بلقب وزير. ولكن على الأغلب عُرف هؤلاء الوزراء بألقاب مختلفة تدلّ على الصلاحيات المحددة، مثل مدبّر الأمور، السفير والواسطة. لذا يمكن إعتبار هؤلاء الوزراء وزراء تنفيذ فقط أو وزراء أقلام، الذين تخصّصوا وتميّزوا في إدارة الشؤون الإدارية والمالية

في الدولة، وليست لهم صلاحيات في الأمور الدينية والعسكرية.

لاحظنا سابقاً أنّ بعض وزراء التنفيذ (الأقلام) في الدولة الفاطمية كانوا من أصول مختلفة، فمنهم اليهودي، مثل يعقوب إبن كلّس، مع أنه أسلم، ومنهم من أصل نصراني، مثل عيسى إبن نسطورس. حيث لم يشدد الخلفاء الفاطميون على كون هؤلاء الوزراء غير مسلمين لعدم تدخلهم في الشؤون الدينية والعسكرية في الدولة.

عند تعيين بدر الدين الجمالي وزيراً في الدولة الفاطمية حدث تغيّر جذري على صبغة الوزارة، ميّزاتها وصلاحياتها، بالإضافة إلى التغيّرات الأخرى في النظام الإداري. إنّ منح الجمالي تفويضاً عامّاً من قبل الخليفة المستنصر لإدارة شؤون الدولة جعلته صاحب السلطة العليا من حيث الصلاحيات الواسعة التي أعطيت له لمراقبة أمور الدولة وإدارتها[١١٤]. بهذا التغيّر في مكانة الوزارة يمكن إعتبارها وزارة تفويض بسبب الصلاحيات الواسعة التي منحت للجمالي دون تحديد، أو إعتبارها وزارة سيف[١١٥]، بسبب الخلفية العسكرية التي ميّزت بدر الدين الجمالي عن غيره من الوزراء السابقين، حيث كان قائدا لفرقة الأرمن في الجيش الفاطمي وأصبح أميراً للجيوش الفاطمية فيما بعد. وبالرغم من أنّ هناك بعض الوزراء السابقين الذين كانت لهم خلفية عسكرية، لكنّهم لم يُمنحوا صلاحيات واسعة كما مُنح الجمالي، وذلك بسبب قوة الخلفاء الفاطميين في عهدهم الأوّل.

الظروف السياسية والعسكرية والإقتصادية، التي أضعفت مكانة الخليفة المستنصر، دعته إلى الإعتماد أكثر على القيادة العسكرية والتنازل عن صلاحيات كثيرة لمصلحة الجمالي. بينما في السابق مثلاً، القائد الأستاذ برجوان (٣٨٧-٣٩٠هـ / ٩٩٧-١٠٠٠م)، والقائد الحسين بن جوهر الصقلي (٣٩٠-٣٩٨هـ / ١٠٠٠-١٠٠٧م)، والقائد صالح بن علي الروذباري (٣٩٨-٤٠٠هـ / ١٠٠٧-١٠٠٩م)، والقائد علي بن جعفر بن فلاح (٤٠٦-٤٠٩هـ / ١٠١٥-١٠١٨م)، جميعهم كانوا قواداً في الجيش الفاطمي[١١٦]، وخدموا كوزراء أقلام في الدولة في عهد الخليفة الأمام الحاكم بأمر الله. وبالرغم من كونهم عسكريين فقد كانت صلاحياتهم محدودة بسبب قوة الخليفة الحاكم الذي لم يسمح لهم بتجاوز صلاحياتهم في تنفيذ أوامره في تدبير شؤون الدولة. لذلك كان هؤلاء الوزراء يُلقّبون بالوسطاء وليس بالوزراء. أي أنّهم اعتبروا واسطة لإدارة الأمور ما بين الخليفة وبين الطبقات الأخرى من الموظفين والمجتمع في الدولة.

في عهد وزارة بدر الدين الجمالي كانت مكانته عالية في الدولة بالنسبة لمكانة الخليفة. هذه القوة في مركز الوزير الجمالي جعلته يدير أمور الدولة بسياسته الدكتاتورية العسكرية، أمّا الخليفة المستنصر فقد كان بمثابة أسير تحت رحمة بدر الدين الجمالي[١١٧]. وأصبح

الخليفة بذلك حاكماً رمزيّاً وشكليّاً في الدولة يهتم فقط في تنفيذ صلاحياته في الحضور في الحفلات العامة والأعياد والتوقيع على المراسيم وغيرها من العادات والتقاليد المتبعة في الدولة الفاطميّة(١١٨).

منذ عهد بدر الدين الجمالي أصبح الوزراء في الدولة الفاطمية يعرفون بوزراء تفويض أو وزراء سيف. هؤلاء الوزراء مُنحوا جميعهم لقب "أمير الجيوش" الذي أصبح يُضاف إلى لقب "الوزير"(١١٩). يدلّ هذا اللقب على مكانة الوزير العسكرية في إدارة الشؤون المدنية والعسكرية معاً في الدولة، على الرغم من أنّ هذا اللقب (أمير الجيوش)، كان يُطلق على القواد الفاطميين الكبار الذين يخدمون في بلاد الشام، مثل أمير الجيوش الدزبري(١٢٠)، وبدر الدين الجمالي(١٢١). بعد الجمالي مُنح الوزراء الألقاب التي مُنحت لبدر الدين الجمالي في حينه من قبل الإمام المستنصر، ما عدا الوزير بهرام الأرمني، لكونه نصرانياً، فلم يُمنح الألقاب التي تشير على صلاحياته الدينية، مثل "كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين"(١٢٢).

الفرق بين وزراء السيوف ووزراء الأقلام في الدولة الفاطمية، لم يكن فقط في منح الألقاب أو قوة السيطرة والنفوذ في إدارة الدولة، بل أيضاً في هيبة الحفلات والمراسيم التي كانت تعقد لوزراء السيوف عند تقليدهم المناصب، التي كانت تدل على مكانتهم العالية وقوتهم في الدولة(١٢٥). بالإضافة إلى ذلك كان هناك تجديد في لباس الوزراء الذي يُمنح لهم ويدلّ على مكانتهم العالية أيضاً، كما تدل على الفرق بين مكانة وزراء السيوف وبين وزراء الأقلام السابقين. ويذكر إبن مُيسّر قوله: [خُلع على بدر الدين الجمالي بالطيلسان وصار المستخدمون في حكمه والدعاة نوّاباً عنه، وكذلك القضاة . . . وزيد في ألقاب أمير الجيوش "كافل قضاة المسلمين" . . .](١٢٤).

بدأ بدر الدين الجمالي في تنظيم إدارة الدولة وشؤونها بالإضافة إلى إخماد الفتن والتخلّص من أعداء السلطة. فقد بدأ أولا في تنظيم عمل الدواوين التي فسدت إدارتها أثناء الشدة الكبرى حيث أخذ يعين موظفين جدداً لإدارتها وتنظيم عملها. ثم أخذ ينظم أمور القصر الفاطمي وشؤونه للتخلص من المفسدين الذين استغلوا فترة ضعف الخليفة المستنصر أثناء الفتنة التي اجتاحت البلاد في الشدة الكبرى/ وبعدها أخذ الجمالي ينظم شؤون الجيش الفاطمي وقيادته بالإضافة إلى تنظيم الولايات والأقاليم(١٢٥). من خلال تنظيم الإدارة بيد الجمالي يمكن فهم مدى التفويض الذي حصل عليه من الخليفة المستنصر في التحكم في أمور الدولة وإعادة تنظيمها. ومن جهة أخرى، يمكن فهم مدى ضعف الخليفة وصلاحياته المحدودة في هذه الآونة وإعتماده على بدر الدين الجمالي(١٢٦). هذا الوضع في توزيع الصلاحيات أصبح مثالاً يُحتذى به بعد بدر الدين الجمالي حتى نهاية الدولة الفاطمية. فقد أصبح الوزراء هم

الذين يعيّنون ولاة الأقاليم والموظفين في مختلف الدواوين بشكل رسميّ ومباشر[١٢٧].

التغيّر البارز في عهد بدر الدين الجمالي كان إدخال العنصر الأرمني بكثرة في الجيش الفاطمي وسيطرته على المراكز العليا في الجيش. كان إحضار وحدات الجيش الأرمني إلى مصر أحد شروط الجمالي عندما طلب منه الخليفة المستنصر نجدة لإعادة النظام في الجيش والإدارة[١٢٨]. وهكذا استطاع الجمالي بمساعدة الأرمن وعناصر أخرى من بلاد الشام أن يعيد الإستقرار والأمن في القاهرة ويسيطر على أمور الدولة عامةً. وبواسطة هؤلاء الأرمن نجح الجمالي في التخلّص من الزعامة والأعيان السابقين في القصر الفاطمي والإدارة وكذلك الجيش، ومنهم الوزراء، الأمراء وكثير من أعيان الدولة الآخرين، الذين قتلوا غالبيتهم على يد الجمالي وجيشه[١٢٩].

التخلّص من مراكز القوى السابقين في الإدارة وفي القصر الفاطمي منحت الجمالي المجال في تحقيق هدفين رئيسيين: الأول – تمكين سيطرته في مصر على الشؤون الإدارية والقصر. والثاني – إتساع نفوذ الجمالي وجيشه من الأرمن من الناحية السياسية والعسكرية وكذلك الإقتصادية/ فقد منح الجمالي لرجاله الأملاك التي سيطر عليها وصادرها من رجال الدولة السابقين بعد القضاء عليهم. وتشمل هذه الأملاك الإقطاعات من الأراضي الزراعية، الرواتب والجامكية، البيوت والكنوز وكذلك الخدم[١٣٠]. ازدياد قوة الجمالي لم تكن فقط بتأثير الوحدات العسكرية الأرمنية التي أحضرها من بلاد الشام، بل أخذ الكثير من الأرمن يقدمون إلى مصر بعد استقرار الأمور فيها[١٣١]. حيث أن سيطرة الجمالي على الأمور في مصر أصبحت عامل جذب لكثير من الأرمن للرحيل إليها لكسب المناصب والخدمة في وحدات الجيش الأرمني. وبذلك كان هؤلاء الأرمن مصدر دعم لسلطة بدر الدين الجمالي وتمكينها لدحر مراكز القوى الأخرى في الجيش والإدارة من العناصر الشرقية، المغربية، السودانية وغيرها. وهكذا نلاحظ أن غالبيّة ولاة الأقاليم، قيادة الجيش والوزراء منذ عهد بدر الدين الجمالي كانوا من العنصر الأرمني. وظهر من بينهم رجال بارزون، منهم الأفضل شاهنشاه بن بدر الدين الجمالي، وأحمد ابن الأفضل شاهنشاه المسمّى كتيفات، أبو الفتح يانس الأرمني، أبو المظفر بهرام، طلائع بن رزيك وإبنه رزيك وغيرهم[١٣٢].

إستخدم بدر الدين الجمالي مدة حكمه الغلمان لخدمته العسكرية، والذين كانوا العامود الفقري للجيش الفاطمي في عهده وفيما بعد. هذه الفرق العسكرية، التي بناها الجمالي من الغلمان، عرفت بإسم "**الجيوشيّة**"[١٣٣]، وذلك نسبة إليه للقبه أمير الجيوش. كثير من غلمان الجمالي ممن تسلّموا المناصب العالية في الدولة من قيادة الجيش وكذلك ولاة الأقاليم، مثل ناصر الدولة الجيوشي، الذي وكّله الجمالي ليكون على رأس الجيش الفاطمي في حملاته

إلى بلاد الشام لإخماد الفتن فيها سنة ٤٧٠هـ / ١٠٧٧م ثم في سنة ٤٨٢هـ / ١٠٨٩م[١٣٤].

لعب ناصر الدولة الجيوشي دوراً بارزاً عند موت بدر الدين الجمالي سنة ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م، وأظهر إخلاصه إلى سيّده للحفاظ على قوة تأثيره في القصر الفاطمي. فقد حاول أحد غلمان الجمالي المسمّى أمين الدولة صافي التقرّب إلى الخليفة ليحصل على منصب الوزارة بعد موت الجمالي. ولكن ناصر الدولة الجيوشي أفشل هذه المؤامرة عن طريق إستعمال الضغط على الخليفة المستنصر من جهة، ثم بواسطة التأثير على الغلمان الآخرين الذين دعموا أمين الدولة صافي من جهة أخرى[١٣٥]. في أواخر عهد بدر الدين الجمالي عين الكثير من غلمانه المقربين للحكم في الولايات والأقاليم في مصر والشام. فقد عُيّن ناصر الدولة الجيوشي (افتكين التركي) والياً على الإسكندرية لأهميّتها[١٣٦]. أمّا مدينة صور فقد منحها لغلامه منير الدولة الجيوشي، بعد السيطرة عليها وإخماد الفتن فيها سنة ٤٨٢هـ / ١٠٨٩م وطرد السلاجقة منها. كما عيّن بدر الدين الجمالي ولاة في المدن المختلفة في بلاد الشام، التي نجحت جيوشه من طرد السلاجقة منها وإعادتها إلى السلطة الفاطميّة[١٣٧].

كان الكثير من الأرمن الذين قدموا إلى القاهرة في عهد الجمالي من النصارى. وبسبب ذلك فقد اتخذوا حارة خاصةً بهم في شمال القاهرة والتي عُرفت بإسم "الحسينية". هذه الحارة كانت تستعمل سابقاً لخدمة السودانيين[١٣٨]. كذلك أخذ الجمالي بالتدخّل في شؤون الكنائس المسيحية أيضاً، عند سيطرته على أمور الدولة في القاهرة، وذلك بهدف تمكين السيطرة الأرمنية على شؤون الكنيسة المسيحيّة في مصر، حيث أخذ يعيّن الرهبان والأساقفة من الأرمن لإدارة شؤون الكنائس[١٣٩].

من منطلق منصبه وصلاحياته الواسعة، قام بدر الدين الجمالي في تنظيم الإدارة الدينية للمسلمين أيضاً، وليس فقط للمسيحيين. حيث كان يحمل الألقاب: كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين، والتي تدل على صلاحياته في المجالات الدينية. فقد تدخّل في شؤون القضاء وعيّن القضاة والدعاة، والذين كانوا نوابه من الناحية الرسميّة[١٤٠]. فعندما حضر الجمالي إلى مصر عزل القضاة الموجودين حينها من مناصبهم، وحكم على بعضهم بالإعدام باتّهامهم بالفساد. من بين هؤلاء القضاة المعزولين كان القاضي إبن كُدينة، الذي كان يعمل وزيراً وحُكم عليه بالقتل، ثم عيّن الجمالي مكانه القاضي أبا علي حمزه العرقي[١٤١]، الذي كان وليّاً له ومن خواصّه[١٤٢].

هدف الجمالي من عزل القضاة السابقين وتعيين قضاة جدد لكي يعيّن المقربين له في

المناصب الدينية، كما فعل ذلك في المناصب الديوانيّة والعسكرية وولاية الأقاليم. هؤلاء القضاة، الذين عينهم الجمالي، لم يكونوا معروفين في الإدارة الدينية أو ذوي أسبقيات في هذه الوظائف، مثل القاضي أبو الأفضل القُضاعي، أبو القاسم إبن عمّار، إبن جباته، إبن عتيق وإبن الكحّال[١٤٣]. وممّا يدلّ على التدخل المباشر لبدر الدين الجمالي في أمور الدولة هو جعل قضاء المظالم من صلاحياته، بينما كان سابقاً من صلاحيات أحد القضاة أو أحد كبار الأعيان. فأصبح الجمالي يجلس لقضاء المظالم يومين في الأسبوع بحضور القاضي والشهود[١٤٤]. وهكذا أخذ وزراء السيوف الذين تولّوا مناصبهم بعد الجمالي يسيرون على هذا النهج حتى نهاية الدولة الفاطمية.

أحدث بدر الدين الجمالي تجديداً في نظام الإدارة الفاطمية حين عيّن إبنه الأفضل شاهنشاه نائباً له في الوزارة سنة ٤٧٧ / ١٠٨٤م. لم يكن منصب نائب الوزير قائماً قبل ذلك في الدولة الفاطمية، ولكن الجمالي إتخذ هذا المنصب ليمكّن إبنه من تولّي الأمور بعد موته، أي أن تصبح الوزارة الفاطمية وراثية لأبناء بدر الدين الجمالي. يذكر المؤرّخ إبن مُيسّر حول هذه الحادثة بقوله: [. . . وفي جمادي الأوّل سنة ٤٧٧هـ (١٠٨٤م) إستناب أمير الجيوش ولده الأفضل وجعله وليّ عهده ...][١٤٥]. في عهد الوزير اليازوري، ٤٤٢ – ٤٥٠ / ١٠٥٠–١٠٥٨، كان قد عيّن إبنه نائباً له في الوزارة، ولكن لم يعتبر هذا التعيين بمثابة ولاية للعهد بعد موت أبيه، إنّما كان مساعداً لوالده في أداء مهمّاته في أمور الوزارة والدولة في حياته فقط. كان هدف بدر الدين الجمالي من تعيين إبنه وليّاً للعهد هو السيطرة على أمور الدولة وتمكينه بيد العنصر الأرمني ولعقبه بشكل خاصّ. جاء هذا التعيين لولاية العهد في الوزارة بشكل رسميّ متأخراً وذلك سنة ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م، عندما بدأت أحوال الجمالي الصحيّة تسوء في هذه السنة، مما دفعه لإتخاذ هذه المبادرة لضمان استمرار السلطة في أيدي سلالته من بعده[١٤٦].

أخذ الأفضل أبو القاسم شاهنشاه يدير شؤون الدولة مكان أبيه مدة مرضه. فقد نجح الأفضل في كسب محبّة فرق الجيش ودعمهم له والإنصياع لأوامره[١٤٧]. فعندما عُيّن الأفضل في منصب الوزارة بشكل رسمي مُنحت له ألقاب والده السابقة مع زيادة لقب "**الأفضل**"، الذي أصبح يستعمل كلقب رسميّ لوزراء السيوف الذين جاءوا بعده أيضاً.

أمّا في المجال الإقتصادي فقد عمل الجمالي على إعادة الإستقرار والإزدهار في الدولة قدر المستطاع. ففي حين نجح في التخلّص من مصادر الفساد ومن الذين استغلوا الأوضاع المتردية أثناء الشدة الكبرى، وطهّر البلاد من أعدائه، فقد عمل جادّاً على مصادرة أملاك

وأموال هؤلاء المفسدين وإدخال هذه الأموال إلى خزينة الدولة، والتي كانت خاوية أثناء الشدة الكبرى لسيطرة هؤلاء عليها(١٤٨). ومن جهة ثانية، نجح الجمالي في إعادة الأمان والإستقرار إلى الدولة والمناطق الزراعية في الدلتا، مما سمح للفلاحين العودة إلى مزاولة أعمالهم الزراعية(١٤٩). وقد شجع المزارعين لزيادة الإنتاج عندما أُعفوا من دفع ضريبة الخراج مدة ثلاث سنوات، مما زاد من قيمة الإنتاج، وشجّع حركة التجارة في مصر بإحضار التجار إليها، بعد أن هجروها أثناء أزمة الشدة الكبرى(١٥٠).

ساعدت عودة المزارعين والتجار إلى فعالياتهم الإقتصادية على زيادة الحركة التجارية في القاهرة والفسطاط، مما أعاد إلى هذه المدن ازدهارها من جديد. ويذكر إبن مُيسّر في هذا الشأن قوله: [... ولمّا دخل مصر بعد الشدّة كان آخر عكس المستنصر وابتداء سعادته. فإنّه قتل طوائف المفسدين والأجناد وأطلق الخراج للمزارعين ثلاث سنين حتى ترفّعت أحوال الفلاحين واستغنوا في أيّامه، وأحضر جماعة من التجار إلى مصر...](١٥١).

وعلى الصعيد الأمني، عمل الجمالي على تأمين السلطة المركزية في القاهرة بعد إستقرار الأمور الإقتصادية والسياسية. ففي سنة ٤٨٠هـ / ١٠٨٧م بدأ في بناء أسوار مدينه القاهرة وتأمينها من الهجمات الخارجية للأعداء(١٥٢). ومن جهة ثانية زاد في تحصين القصر الفاطمي الذي يعتبر مركز الحكم والسلطة في الدولة. فقد بنى باب زويلة الكبير وزاد في ارتفاع الأبراج المراقبة له، وأدخل تغييراً على تصميم باب زويلة، حيث عمل على بابه زلاقة من حجارة الصوّان حتى إذا هجم العساكر لا تثبت قوائم الخيل على الصوّان. وبذلك تخفف من هجوم الجيوش المهاجمة عند محاولتها دخول البوابة(١٥٣). هذه الإصلاحات والتجديدات أدخلت أيضا على البوابات الأخرى للقصر في القاهرة مثل باب الفتوح وباب النصر(١٥٤).

وهكذا إستطاع بدر الدين الجمالي مدة خدمته في وزارة السيف في مصر أن يعيد هيبة السلطة في الدولة الفاطمية واستقرار الأمور الإدارية فيها. حيث عمل على أداء مهامّه كوزير سيف وتفويض، الذي حكم بمصر تحكّم الملوك، ولم يبق للخليفة المستنصر معه أمر، وسلّم إليه الأمور فضبطها أحسن ضبط. ويصفه إبن مُيسّر أنّه كان شديد الهيبة مخوّف السطوة كبير البطش، قتل في سلطنته من الخلق ما لا يُحصى، وقتل من أكابر المصريين وقوّادهم وكتّابهم ووزرائهم خلقا كثيراً. وعلى يده صلُحت الديار المصرية بعد فسادها وعمرت بعد خرابها(١٥٥).

مات بدر الدين الجمالي سنة ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م تاركاً خلفه إحدى وعشرين سنة من

العمل والكدّ لإعادة الأمور في الدولة الفاطمية إلى نصابها وإستقرارها. ولكن موت الخليفة المستنصر في نفس العام الذي مات فيه الجمالي أحدث فراغاً في الدولة وسلطة الخليفة، ممّا ساعد على إنفجار الصراعات بين أبناء المستنصر لولاية العهد ووراثة أبيهم في الخلافة. هذه الصراعات فتحت الباب على مصراعيه أمام النزاعات والإنشقاقات داخل السلالة الفاطمية حتى نهاية عهدهم، والتي سبّبت أخيراً إلى تدهور قوة الفاطميين وضعفهم على مواجهة الصراعات الداخلية من جهة، وكذلك على مواجهة الصراعات المذهبية ضد الشيعة من الخارج، حتى لفظت أنفاسها الأخيرة على يد صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧ / ١١٧١م.

حواشي الفصل الثاني

١- كان بدر الدين الجمالي أرمني الأصل، اشتراه والي طرابلس الشام جمال الدولة إبن عمّار، لذا نُسب إليه وعُرف بالجمالي. ارتفع مركز الجمالي العسكري عند إبن عمار حتى أصبح والياً على مدينة صور (ويقال والياً في عكا). حيث عُيّن من قبل الخليفة الفاطمي الإمام المستنصر بالله. بعد تدهور الأمور السياسية والإقتصادية في مصر في سنوات الشدة الكبرى في بداية النصف الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، استنجد به المستنصر لمساعدته في إرجاع الإستقرار السياسي في الدولة. وهكذا نجح بدر الدين الجمالي سنة ٤٦٦/ ١٠٧٣ أن يخمد أعداء السلطة، وأصبح بذلك الرجل القوي في الدولة الفاطمية. عندها تولى الوزارة من قبل المستنصر وأصبح أول وزير سيف في الدولة الفاطمية، وقد مات سنة ٤٨٧/ ١٠٩٤. أنظر عنه: إبن خلكان، (٢)، ٤٤٨-٤٥٠. المقفّى الكبير، (سهيل زكّار)، ٢٩٨-٣٠٥. إبن الصيرفي، ٥٥-٥٦. إبن القلانسي، ١٢٧-١٢٨. إبن ظافر، ٨١. إبن الأثير، (٨)، ١٧٢. المناوي ٢٧٠-٢٧١ .

٢- كان أبو سعد إبراهيم التُّستري من اليهود القرّائين، الذي اشتغل مع أخيه أبي نصر التستري في أعمال التجارة. وهكذا ترقّى في قصر الفاطميين حتى خدم الخليفة المستنصر في الشؤون التجارية. وكانت بداية العلاقة أن باع أبو سعد التّستري جارية سوداء للخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، والتي أصبحت زوجته وأنجبت منه المستنصر. وكانت أمّ المستنصر تُعرف بالسيّدة الوالدة، التي كان لها مركز هام في اتّخاذ القرارات في القصر الفاطمي في عصر الإمام المستنصر. وهكذا حفظت السيّدة الوالدة هذا الجميل لأبناء التّستري فقرّبتهم ورفعت مكانتهم في القصر الفاطمي.

أنظر: J .Mann (1)¨ pp. 76-77. W. J. Fischel¨ pp .68–89

أصدر البروفسور موشي جيل كتاباً حول آل التّستري باللغة العبرية. أنظر هناك: موشي جيل، هتستريم، هكات فهمشبحاه، (تل - أبيب، ١٩٨١)، ٢٩-٤٣. إتّعاظ...، (٢)، ٢٦٦. خطط...، (٢)، ١٥٦.

٣- إبن ميسّر، ٢٥. يذكر إبن ميسّر هناك أن السيّدة الوالدة عينّت أبا سعد التستري وزيراً لها لخدمة ديوانها (**ديوان السيّدة الوالدة**)، بينما عيّن الخليفة المستنصر إبن الفلاحي وزيراً للدولة. انظر أيضاً: أبو المحاسن، (٥)، ١٩.

٤- إتّعاظ ...، (٢)، ١٩٠-١٩١. خطط...، (٢)١٥٦-١٥٧ J. Mann .(1).p 77 ,.

٥- إبن الصيرفي، ٣٨. ابن ميسر، ٤. إبن الأثير، (٨)، ١١٥ . إتعاظ ...، (٢)، ١٩١. خطط ...، (٢)، ١٥٧.

٦- إبن الصيرفي، ٣٨. إبن ميسّر، ٤-٥ ، ٢٥. إتّعاظ ...،(٢)، ١٩٥. J. Mann .(1).p 77 ,.

٧- أقيمت خزانة البنود في عصر الخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز دين الله لكي تخدم مخزناً للرايات والبنود (الأعلام) التي يستخدمها الجيش الفاطمي. في فترة الأزمة الاقتصادية، التي عرفت بالشدة الكبرى، إحترقت هذه البناية سنة ٤٦١/ ١٠٦٨. ومنذ ذلك الحين تحوّلت خزانة البنود إلى سجن

رسمي لإعتقال كبار الدولة وأعيانها من أمراء ووزراء وغيرهم. أنظر: خطط...، (٢)، ١٥٥-١٥٦.

٨- إبن ميسّر، ٨. إتّعاظ ...،(٢)، ٢٠٣. موشي جيل، ٤١. W.J. Fischel" pp84-85.

٩- إبن ميسّر، ٤. موشي جيل، ٤١. W.J..Fischel" pp 86-87

١٠- أبو البركات الجرجرائي كان أخ أبي القاسم الجرجرائي الذي سبق ذكره. عُيّن وزيراً سنة ٤٤٠/ ١٠٤٨ بعد عزل إبن الفلاحي من منصبه. وفي سنة ٤٤١/ ١٠٤٩عزل أبو البركات من منصبه ونفي إلى بلاد الشام. أنظر: إبن الصيرفي، ٣٨-٣٩.

١١- إبن الصيرفي، ٤٠. إتعاظ ...، (٢)، ٢٠٤.

١٢- إبن ميسّر، ٢٥. أبو المحاسن، (٥)، ١٨-١٩.

١٣- كان أبوه من اليازور، قرية صغيرة بالقرب من الرملة في فلسطين، وقد عمل الوالد بالقضاء في مدينة الرملة، حتى سافر إلى مصر لأعمال تجارية. وهناك بنى علاقات طيبة مع رجال الإدارة والسلطة الفاطمية، حتى وصل إلى خدمة السيّدة الوالدة، أم الخليفة المستنصر. أنظر: إبن الصيرفي، ٤٠. أنظر أيضاً ترجمته في ملحق رقم ٤، في نهاية هذا البحث.

١٤- أنظر: موشي جيل، ٤٠-٤١.

١٥- كان الأستاذ عدة الدولة رفق المستنصري من موالي السيّدة الوالدة ومن خواصّها. إبن الصيرفي، ٤٠.

١٦- إبن ميسّر، ١٦. إبن الصيرفي، ٤٠.

١٧- إتّعاظ ...، (٢)، ١٩٩.

١٨- المصدر نفسه، ٢٠٣.

١٩- إبن الصيرفي، ٤٠. إبن ميسّر، ٩. إتعاظ ...، (٢)، ٢٠٤, ٢٠٨.

٢٠- إتعاظ ...، (٢)، ٢٠٥-٢٠٦.

٢١- المصدر نفسه، ٢٠٨.

٢٢- المصدر نفسه، ٢٠٦-٢٠٧.

٢٣- موشي جيل، ٤٢. إتعاظ ...، (٢)، ٢٠٩.

٢٤- إبن الصيرفي، ٣٩. إبن ميسّر، ١٠. إتعاظ ...، (٢)، ٢٠٨-٢١٠. الدواداري، (٦)، ٣٥٩.

٢٥- إبن ميسّر، ٢٥. إبن الأثير، (٨)، ١١٥.

٢٦- إبن ميسّر، ١١. إتعاظ ...، (٢)، ٢١٢.

٢٧- إبن الصيرفي، ٤٠. إبن ميسّر، ١١. إتعاظ، (٢)، ٢١٢.

٢٨- إبن الصيرفي، ٤١.

٢٩- لقب "**الخليل**" يدلّ على العلاقة الخالصة والقربى الوطيدة، حيث كان يُلقب به النبي إبراهيم الخليل عليه السلام لقربه إلى الله.

٣٠- أنظر ألقاب الوزراء في هذه المرحلة من عصر الخليفة المستنصر: إبن الصيرفي، ٤٦, ٤٨, ٤٩, ٥٠, ٥١, ٥٧.

٣١- إتعاظ ...، (٢)، ٢١٢.

٣٢- المصدر نفسه، ٢٤٧. عن إبن البابلي أنظر: إبن الصيرفي، ٤٦.

٣٣- كان **أبو الفرج إبن المغربي** إبن أبي القاسم المغربي، الذي هرب من سياسة القتل التي اتبعها الحاكم بأمر الله في حينه: وقد وصل أبو الفرج إلى شمال أفريقيا من بغداد ثم عاد إلى مصر في عصر المستنصر، عند تولّي أبي محمد اليازوري الوزارة في الدولة الفاطمية (٤٤٢-٤٥٠ / ١٠٥٠-١٠٥٨). أنظر: إبن الصيرفي، ٤٧-٤٨. خطط...،(٢)، ٥٧٤.

٣٤- إبن الصيرفي، ٤٧.

٣٥- انظر عن أبي العلاء الضيف في ترجمته عند: إبن الصيرفي، ٥٤.

٣٦- المصدر نفسه، ٤٦.

٣٧- إتعاظ ...، (٢)، ٢٤٧.

٣٨- أنظر حول تطوّر وإنشاء ديوان النظر في الفصل الرابع الذي يبحث في تطوّر الدواوين في العصر الفاطمي، وخاصّةً في الدواوين التي لها صلاحيات مالية.

٣٩- إتعاظ ...، (٢)، ٢٤٨.

٤٠- إبن الصيرفي، ٤٦.

٤١- إتعاظ ...، (٢)، ٢٤٨.

٤٢- إبن ميسّر، ١٧.

٤٣- إبن الأثير، (٨)، ٥٥. إبن ظافر، ٧٠. إتعاظ ...، (٢)، ٢١٢.

٤٤- تقيّ الدين المقريزي، إغاثة الأمّة بكشف الغمّة، (تحقيق محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيّال)، (القاهرة، ١٩٥٧)، ١٨-٢٠. أنظر أيضاً:

S .Lane -poole¨ History of Egypt¨ (Holland¨ 1968)¨ p .142.

٤٥- أنظر بخصوص "المتجر":

"Boaz Shoshan¨ “Fatimid Grain Policy and the Post of the Muhtasib” ¨ IJMES¨ (13)¨ (1981) p. 182.

٤٦- إتعاظ ...، (٢)، ٢٢٤-٢٢٥. إغاثة الأمّة، ٢٠.

٤٧- إتعاظ ...، (٢)، ٢٢٦. إغاثة الأمّة، ٢١.

٤٨- إبن ميسّر، ١٣ -S. Lane Poole¨ p. 143

٤٩- إبن ميسّر، ١٥ . انظر أيضا بالنسبة للخلافات بين الدولة الفاطمية والدولة البيزنطية بهذا الخصوص: إتعاظ ...، (٢)، ٢٣٤-٢٣١.

٥٠- إتعاظ ...، (٢)،٢٤٤ . يدّعي Lane Poole أنّ الوزير اليازوري قد زاد من العجز المالي في خزينة الدولة الفاطمية في عصره. أنظر: S. Land Poole¨ p. 142-143.

٥١- حكم **المعزّ بن باديس الصنهاجي** بعد موت والده سنة ٤٠٦/١٠١٥، وحكم مدة طويلة حتى سنة ٤٥٣/١٠٦١. وكان قد تولّى الحكم في المغرب من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطميّ، الذي منحه لقب شرف الدولة. أنظر: إبن الأثير، (٧)، ٢٧٧-٢٧٩. أنظر هناك أيضاً جزء (٨)، ٩١. أبو المحاسن، (٥) . ٧١.

٥٢- إبن ميسّر، ١١-١٢. إتعاظ ...، (٢)، ٢١٤-٢١٦. إبن ظافر، ٦٩-٧١.

٥٣- إبن الأثير، (٨)، ٥٥. إبن ظافر، ٧٠. إتعاظ...، (٢)، ٢١٥-٢١٧.

٥٤- إتعاظ . . .، (٢)،٢١٩-٢٢٠.

٥٥- كان **أرسلان البساسيري** مملوكاً تركياً لبهاء الدولة بن عضد الدولة البويهي في بغداد، وقد علا مركزه عند سيّده حتى أصبح قائداً لفرقة الأتراك في الجيش العباسي. تمرّد البساسيري على الخليفة العباسي، القائم بالله، وطرده من بغداد لمدة سنة تقريباً حتى إستنجد الخليفة بالسلطان السلجوقي طُغرل بك وجيشه من الشرق. وإستطاع طُغرل بك أن يهزم البساسيري ويقتله في بغداد سنة ٤٥١/١٠٥٩، وأعاد الخليفة العباسي القائم إلى عرشه. أنظر: إبن ميسّر، ٢٠-٢١. إبن خلكان، (١)، ١٩٢-١٩٣. إبن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، (٨)، (حيدر آباد، الدّكن، ١٣٥٩هـ)،٢٠١.

٥٦- أنظر: إبن الجوزي،(٨)، ١٩١ -٢١٢. إبن الأثير، (٨)، ٨٣-٨٧. إبن ظافر، ٦٧-٦٨. أبو المحاسن، (٥)، ٥-١١.

٥٧- إتعاظ . . .، (٢)، ١٩٢.

٥٨- كان **علي بن محمد الصُلَيحي** أحد أمراء اليمن الذين تغلبوا على البلاد وسيطروا عليها من الحكم العباسي وسعى لإبطاله في سنة ٤٤٧/١٠٥٥. وبالمقابل سعى علي بن محمد الصليحي للدخول تحت الحكم الفاطمي في مصر وضمّ اليمن إليه في عصر الخليفة المستنصر بالله. ثم بدأت الدعوة الإسماعيلية الفاطمية تترسّخ في اليمن في عصره. أنظر: أبو المحاسن، (٥)، ٥٨. إبن الأثير، (٨)، ٧٣. إبن ظافر، ٧٢-٧٣. إبن الجوزي، (٨)، ١٦٥. إتعاظ . . .، (٢)، ٢٢٢. أنظر أيضاً بالنسبة للدعوة الإسماعيلية الفاطمية في اليمن:

A. Hamadani¨ "The Da'i Hatim ibn Ibrahim al-Hamidi (d. 596 H./1199 A. D.) and his Book Tuhfat al-Qulub"¨ Oriens ¨ (23-24)¨ (1974). pp. 260-266.

٥٩- إبن الصيرفي، ٤٤. إبن ميسّر، ١٥-١٧. إبن الجوزي، (٨)، ١٦٣-١٦٤. إتعاظ . . .، (٢)، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٣٧.

٦٠- إتعاظ . . .، (٢)، ٢٣٧-٢٣٨. أنظر أيضاً: إبن ميسّر،١٦.

٦١- إبن ميسّر، ٢٥-٢٦. إبن الأثير، (٨)، ١١٥. إتعاظ . . .، (٢)،٢٦٧.

٦٢- إبن ميسّر، ٣١. إبن الأثير، (٨) ، ١١٥. إتعاظ . . .، (٢)، ٢٧٣. خطط (٢)٣٠٦ .

٦٣- أنظر: W.J. Fischel¨ pp. 82-84

٦٤- إبن ميسّر، ٢٤. إتعاظ . . .، (٢)، ٢٦٥. يقع **جُبّ عُميرة** في القليوبية في الشمال الشرقي من مدينة القاهرة. كان هذا المكان يُعرف في مطلع الإسلام بإسم "بركة الحُجّاج" لأنها كانت مكان تجمّع حجّاج الركب المصري وسفرهم إلى الحجاز، وفيما بعد عُرف بإسم جبّ عُميرة. وفي هذه الأيام تقع في المكان القرية بإسم "البركة " . أنظر: إبن ميسّر، ٢٤، ملاحظة ٩٠. أبو المحاسن ، (٥)، ١٨، ملاحظة 1.

٦٥- إبن ميسّر، ٢٤-٢٥. إتعاظ . . .، (٢)، ٢٦٥-٢٦٦.

٦٦- M. R. Cohen¨ Jewish Self Government in Medieval Egypt¨ (New Jersey¨ 1980)¨ p.55. أنظر أيضاً عن هذه الأزمة والقتال الذي نشب بين الفئات المختلفة والمتنافسة على

السلطة. S. Lane- Poole¨ pp. 145-150

٦٧- أصل **ناصر الدولة الحمداني** من الحمدانيين في شمال سوريا (بلاد الشام) وكان قد خدم الدولة الفاطمية والياً في دمشق منذ سنة ٤٣٣/ ١٠٤١ وحتى سنة ١٠٤٨/٤٤٠. وقد عزل من منصبه وسجن في مصر بأمر من الخليفة المستنصر، ولكن أطلق سراحه في سنة ١٠٤٨/٤٤١ عندما إحتاجه الخليفة إلى الخدمة العسكرية لمساعدة الجيش الفاطمي الذي هُزم أمام المتمردين المحليين في منطقة حلب. وعلى أثر الخدمة التي قدّمها للجيش الفاطمي نجح ناصر الدولة في أن يقوّي مركزه العسكري في مصر حتى تزعّم فرق العساكر من الأتراك في مصر مدة الأزمة التي حدثت في عصر المستنصر والتي عُرفت بالشدة الكبرى. أنظر: إبن القلانسي، ٨٣. إبن ميسّر، ٩. إبن الأثير، (٨)، ١١٥. إتعاظ. . .، (٢)، ٢٧٣,٢٠٢.

٦٨- إبن ظافر، ٧٤. إبن ميسّر، ٣١. إتعاظ ....، (٢)، ٢٧٣.

٦٩- إبن ميسّر، ٣٢. اتعاظ . . .، (٢)،٢٧٤.

٧٠- إبن الأثير، (٨)،١١٥.

٧١- إبن ميسّر، ٣٢-٣٣. إتعاظ . . .، (٢)،٢٧٦.

٧٢- أنظر عن هذه الأحداث التي أُجبر فيها الخليفة المستنصر على الخضوع لمطالب الأتراك وسيطرتهم على الممتلكات والكنوز والمجوهرات في القصر الفاطمي: إتعاظ. . .،(٢)، ٢٧٨-٢٩٩. أبو المحاسن، (٥)،١٦-١٧.

٧٣- إبن الأثير، (٨)، ١١٦. إتعاظ. . .، (٢)، ٢٨٢. خطط ....، (٢)، ١٠٧.

٧٤- إبن ميسّر، ٣٣-٣٤. إتعاظ . . .،(٢)، ٢٧٨-٢٧٩.

٧٥- إبن الجوزي، (٨)، ١٥١. أنظر أيضاً عن أعمال قبيلة لُواتة في منطقة الدلتا في شمال مصر وأعمال الخراب والنهب التي قام بها أفرادها:

M. R. Cohen¨ pp. 57-59¨ 68-69.

٧٦- **ألب أرسلان** هو أحد ملوك السلاجقة، إبن أخ السلطان طُغرل بك، الذي إحتلّ بغداد وطرد البساسيري وأرجع الخليفة العباسي القائم بالله إليها سنة ٤٥١/ ١٠٥٩. بعد موت السلطان طُغرل بك ورث ألب أرسلان السلطة تحت حكم العباسيين، وحكم مدة ثماني سنوات، ٤٥٧-٤٦٥ / ١٠٦٤-١٠٧٢. أنظر: أبو المحاسن، (٥)، ٩٢-٩٣.

٧٧- إبن ميسّر، ٣٥. إتعاظ . . .، (٢) ٣٠٢.

٧٨- إبن ميسّر، ٣٦. إبن الأثير، (٨)، ١١٦-١١٧. إتعاظ ....، (٢)، ٣٠٣.

٧٩- إبن الصيرفي، ٥٥. اتعاظ . . .، (٢)، ٢٩٩-٣٠٠.

٨٠- إبن الصيرفي، ٥٥. اتعاظ . . .، (٢)، ٢٩٧. M.R. Cohen¨p.59 يصف إبن القلانسي غلاء الأسعار وقلة المواد الغذائية في المناطق المختلفة في مصر، بأنّ الأوضاع المزرية التي وصل إليها الناس كانت شديدة، حتى أنّهم أكلوا الجيَف، وأكل بعضهم لحم البشر، مع إزدياد أعمال القتل والنهب والسلب. أنظر: ابن القلانسي، ٦٧-٦٨.

٨١- إتعاظ ....،(٢)، ٣٠٠. إغاثة الأمة، ٢٤. M.R. Cohen¨p.58

٨٢- إبن ميسّر، ٣٧-٣٨. إتعاظ . . .، (٢)، ٣٠٥-٣٠٦.

٨٣- إبن ميسّر، ٣٨. إبن الأثير، (٨)، ١١٧. إتعاظ . . .، (٢) ٣٠٧.

٨٤- إبن ميسّر، ٣٩. إتعاظ . . .، (٢)، ٣٠٩-٣١٠.

٨٥- إبن ميسّر، ١٨. إتعاظ . . .، (٢)، ٢٤٠.

٨٦- إغاثة الأمة ....، ٢٢. أنظر الوصف المتعلّق بسيطرة فئات الأوغاد على الأمور في هذه الفترة وإبعاد ذوي الخبرة والمراكز عن وظائفهم. S. Lane- Poole¨ pp.144

٨٧- .M.R. Cohen¨ p.56 يختلف المؤرخون في عدد الوزراء الذين تولّوا المناصب في هذه الفترة من الشدة الكبرى، وذلك لكثرة التعيينات والعزل بين الوزراء. فيذكر إبن ميسّر مثلاً خمسة وأربعين تعييناً أو تبديلاً: إبن ميسّر، ١٨-٤٠. ويذكر السيّوطي ستة وثلاثين تعييناً للوزراء الذين تنقلوا بالوزارة. أنظر: جلال الدين السيّوطي، حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، (٢)، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، (القاهرة، ١٩٦٨)، ٢٠٢-٢٠٤. ويذكر المناوي خمسة وأربعين تعييناً: المناوي، ٣٠٧-٣١١.

٨٨- المناوي، ٣٠٩. عبد المنعم ماجد، الإمام المستنصر بالله الفاطمي، (القاهرة، ١٩٦٠)، ٣٤.

٨٩- إغاثة الأمة . . .، ٢٢.

٩٠- إبن الصيرفي، ٤٦. الدواداري، (٦)، ٣٧٧.

٩١- إبن الصيرفي، ٥٢.

٩٢- المصدر نفسه، ٥٣.

٩٣- إبن ميسّر، ٣١.

٩٤- إبن الصيرفي، ٩٤. الدواداري، (٦)، ٣٨٦.

٩٥- أنظر: إبن ميسّر، ٢٧ - ٤٠. إتعاظ . . .، (٢)، ٣١٣. المناوي، ٣٠٨-٣١١. عبد المنعم ماجد، المستنصر. . .، ٣٣-٣٤.

٩٦- أنظر اللوائح التي تعرض أسماء الوزراء في الدولة الفاطمية: المناوي، ٣٠٨-٣١١. عبد المنعم ماجد، المستنصر. . . ٣٣-٣٤.

٩٧- خطط . . .، (٢)، ٥٧٤.

٩٨- S.lane-Poole, p.144

٩٩- فسرّ الوزير إبن المغربي عمله هذا لكي يمنع هدر دمه ودم من يأتي من بعده من الوزراء. أنظر: الدواداري، (٦)، ٣٧٤.

١٠٠- إبن الصيرفي، ٤٨. إتعاظ . . .، (٢)، ٣٢٢. خطط . . .، (٢)، ٥٧٤. الدواداري، (٦)، ٣٧٤. أبو المحاسن، (٥)، ١٨.

١٠١- إبن الصيرفي، ٤٨. إبن ميسّر، ٢٥. إتعاظ. . .، (٢)، ٣٢٢. أنظر بالنسبة للتطورات في ديوان الإنشاء في الفصل الرابع من هذا البحث.

١٠٢- أنظر حول موضوع القضاء وتطوّراته في العصر الفاطمي بتوسّع في الفصل الخامس من هذا البحث.

١٠٣- الدواداري، (٦)، ٣٨١.

١٠٤- إبن ميسّر، ٣١-٣٢. إبن الأثير، (٨)، ١١٦. أبو المحاسن، (٥)، ١٥-١٧.

١٠٥- إغاثة الأمّة...، ٢٥. اتعاظ...، (٢)، ٢٩٨.

١٠٦- أبو المحاسن، (٥)، ٩١.

١٠٧- المصدر نفسه، ١٥.

١٠٨- إبن ميسّر، ٣٨. إتعاظ...، (٢)، ٣٠٧.

١٠٩- إبن ميسّر، ٣٩. إبن الأثير، (٨)، ١١٧. إتعاظ...، (٢)، ٣٠٩.

١١٠- إبن ميسّر، ٤٠. إتعاظ...، (٢)، ٣١١. المقفّى الكبير (سهيل زكّار)، ٢٩٩. أنظر أيضاً:
E.L Butcher¨ The Story of the Church of Egypt¨ (II)¨ (London¨ 1897)¨ p.54.

١١١- إبن ميسّر، ٤٠-٥٣. إتعاظ...، (٢)، ٣٢٩. عبد المنعم ماجد، المستنصر...، ١٨١.

١١٢- أنظر عن أعمال بدر الدين الجمالي لإخماد المتمردين والتخلّص من أعداء الدولة في المناطق المختلفة في مصر. إبن ميسّر، ٤٠-٥٣. M.R.,Cohen PP 62-64

كان **أتسيز بن أوق** من الخوارزميّة وقائد الأتراك، والذي خدم السلاجقة تحت حكم السلطان ملكشاه السلجوقي. كان القائد أتسيز أوّل من سيطر على دمشق من أيدي الفاطميين سنة ٤٦٨ / ١٠٧٥، وضمّها بذلك إلى الحكم السلجوقي التابع للخلافة العباسية في بغداد. سيطر أتسيز على فلسطين وحاول إحتلال مصر، ولكنّه لم يثبت أمام قوة جيش بدر الدين الجمالي، قائد الجيوش الفاطمية. وقد قتل أتسيز سنة ٤٧١ / ١٠٧٨. أنظر: إبن ميسّر، ٤٢، ملاحظة ١٧٧.

١١٣- خطط...، (٢)، ١٨٤. المقفّى الكبير، (سهيل زكّار)، ٣٠٠. يذكر إبن أيبك الدواداري الألقاب التي مُنحت لبدر الدين الجمالي، وهي: **السيّد الأجلّ، كافل أمير المؤمنين وهادي قضاة المسلمين، ناصر دُعاة الدين**. أنظر: الدواداري، (٦)، ٣٩٩.

١١٤- خطط...، (٢)، ١٨٤. المقفّى الكبير (سهيل زكّار)، ٣٠٠. عبد المنعم ماجد، نُظُم الفاطميين ورُسومُهُم، (١)، (القاهرة، ١٩٨٥)، ٨٣.

١١٥- خطط...، (٢)، ١٨٤-١٨٥. المقفّى الكبير (سهيل زكّار)، ٣٠٥. القلقشندي، (٣)، ٤٨٢-٤٨٣.

١١٦- القلقشندي، (٣)، ٤٨٩.

١١٧- المصدر نفسه، (٩)، ٤٠٣.

١١٨- أبو المحاسن، (٥)، ٤. عبد المنعم ماجد، المستنصر...، ١٩١.

١١٩- إبن الصيرفي، ٥٦. القلقشندي، (٥)، ٤٨٧. عبد المنعم ماجد، المستنصر...، ١٩٠.

١٢٠- عمل أنوشتكين الدزبري (أمير الأمراء، أمير الجيوش، منتخب الدولة) على كسر شوكة القبائل البدوية في فلسطين سنة ٤١٥ / ١٠٢٤-١٠٢٥، وقد عُيّن والياً فيها سنة ٤١٨ / ١٠٢٧، وكذلك قائداً لحملة عسكرية للجيش الفاطمي لإخماد تمرّد القبائل العربية من البدو من بني جراح، بني كلب، وبني كلاب، الذين تمرّدوا على الحكم الفاطمي في فلسطين وفي بلاد الشام عامة. مات **أنوشتكين الدّزبري** سنة ٤٣٣ / ١٠٤١. المسبّحي، ٦٥. أنظر عمليات أنوشتكين الدزبري في بلاد الشام: إبن القلانسي، ٧١-٧٩.

١٢١- إبن ميسّر، ٣٣-٣٤. إبن القلانسي، ٩٤-٩٩. أبو المحاسن، (٥)، ٧٩-٨٠.

١٢٢- المناوي، ٦٩. عبد المنعم ماجد، نُظُم . . .، (١)، ٨٤-٨٥.

١٢٣- أنظر وصف مراسم التقليد لمنصب الوزارة لبدر الدين الجمالي: المناوي، ٥٤-٥٥.

١٢٤- إبن ميسّر، ٤٠. إنظر أيضاً إتعاظ. . .، (٢)، ٣١٣. خطط. . .، (٢)، ١٨٥. المقفّى الكبير (سهيل زكّار)، ٣٠٠.

١٢٥- إبن الصيرفي، ٥٦.

١٢٦- خطط...، (٢)، ١٨٤.

١٢٧- خطط . . .، (٢)، ١٨٥. المناوي، ٤٤.

١٢٨- أنظر بهذا الخصوص: إبن ميسّر، ٤٠. إتعاظ...، (٢)، ٣١١. المقفّى الكبير(سهيل زكّار)، ٢٩٩.

١٢٩- إتعاظ...، (٢)، ٣١٢. المقفّى الكبير (سهيل زكّار)، ٣٠٠.

١٣٠- إتعاظ...، (٢)، ٣١٢. المقفّى الكبير (سهيل زكّار)، ٣٠٠.

١٣١- المقفّى الكبير (سهيل زكّار)، ٣٠١. يذكر المقريزي أن اعتماد بدر الدين الجمالي على العنصر الأرمني في الجيش خلق سلطة جديدة والتي أسماها " دولة الأرمن" انظر هناك المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

١٣٢- المناوي، ٣٩. أنظر هناك أيضاً لائحة الوزراء الفاطميين: ص ٣٠٣-٣٠٤.

١٣٣- إبن الصيرفي، ٥٧-٥٨. إتعاظ...، (٢) ،٣٣١. القلقشندي، (٣)، ٤٨٢. أنظر أيضا: عبد المنعم ماجد، نُظُم...، (١)، ١٩٩.

١٣٤- إبن ميسّر، ٤٥, ٥٠. إتعاظ...، (٢)، ٣١٩. المقفّى الكبير (سهيل زكار)، ٣٠٢ - ٣٠٣. أبو المحاسن، (٥)، ١٢٨.

١٣٥- إتعاظ...، (٢)، ٣٣١.

١٣٦- إبن ميسّر، ٦٠-٦١. إبن القلانسي، ١٢٨.

١٣٧-إبن القلانسي، ١٢٤. إبن الأثير، (٨)، ١٥٠, ١٦٨.

١٣٨- إبن ميسّر، ١٢٥. عبد المنعم ماجد، المستنصر...، ١٨٨. أنظر أيضاً E.L. Butcher p 63. حيث يذكر أنّ فِرق الأرمن سكنت في مكان يُدعى " دير البساتين" شمالي القاهرة.

١٣٩- أنظر حول تدخّل بدر الدين الجمالي في شؤون النصارى في الدولة الفاطمية:

E .L .Butcher¨ pp. 59-68. M.R. Cohen¨ pp.70–73.

١٤٠- إبن الصيرفي، ٥٦. إبن ميسّر، ٤٠. إتعاظ...، (٢)، ٣١٣. خطط...، (٢)، ١٨٤. المقفّى الكبير، (سهيل زكار)، ٣٠٠. الدواداري، (٦)، ٤٠٠.

١٤١- إبن ميسّر، ٤٠. إتعاظ...،(٢)، ٣١٣. السيّوطي، (٢)، ١٥٠.

١٤٢- الدواداري، (٦)، ٤٠٠.

١٤٣- إبن ميسّر، ٥٧. إتعاظ...، (٢)، ٣٣٤. السيّوطي، (٢)، ١٥٠-١٥١. الدواداري، (٦) ، ٤٠٠.

١٤٤- خطط...، (٣)، ٣٨. أنظر أيضاً: عبد المنعم ماجد، نُظُم...، (١)، ١٥٦-١٥٩.

١٤٥- إبن ميسّر، ٤٧. إتعاظ...، (٢)، ٣٢١.

١٤٦- إبن الصيرفي، ٥٧-٥٨. أنظر رواية كل من المقريزي وأبي المحاسن إبن تغري بردي، حيث يذكران أنّ الإمام المستنصر بالله قد عيّن أمين الدولة صافي (لاوون) ليقوم بالأعمال نيابةً عن بدر الدين الجمالي. لكن ناصر الدولة إبن حمدان أفشل هذه المبادرة، وعندها عُيّن شاهنشاه قائماً بأعمال أبيه في الوزارة. أنظر: إتعاظ...، (٢)، ٣٣١. أبو المحاسن، (٥)، ١٤١.

١٤٧- إبن القلانسي، ١٢٧-١٢٨. الدواداري، (٦)، ٤٣٩.

١٤٨- إبن ميسّر، ٤٣. إتعاظ...، (٢)، ٣١٤، ٣١٦. المقفّى الكبير، (سهيل زكار)، ٣٠١-٣٠٢.

١٤٩- على أثر الأزمة الاقتصادية والسياسية، التي عُرفت بالشدة الكبرى، ترك كثير من المزارعين أراضيهم في منطقة الدلتا، وذلك لفقدان الأمان وإزدياد عمليات النهب والسرقة في هذه المنطقة .انظر : M.R .Cohen¨ p.62.

١٥٠- إبن ميسّر، ٥٣. إتعاظ...، (٢)، ٣٣٠. M.R. Cohen¨ p 62.

١٥١- إبن ميسّر، ٥٣. أنظر أيضاً: إتعاظ...، (٢)، ٣٣٠. المقفّى الكبير، (سهيل زكّار)، ٣٠٥. M.R.Cohen¨63. أنظر أيضاً الأبيات الشعرية التي كتبها أحد التجار واصفاً بدر الدين الجمالي. إبن الأثير، (٨)، ١٧٢. إبن ميسّر، ٥٣-٥٤.

١٥٢- خطط...، (٢)، ٧٥. السور الذي بناه بدر الدين الجمالي هو السور الثاني للقاهرة، بينما السور الأوّل كان قد بُني على يد جوهر الصقلي عندما دخل مصر وبنى مدينة القاهرة كمركز للفاطميين. انظر: خطط...، (٢)، ٤٣-٤٤. عبد المنعم ماجد، المستنصر...، ١٨٦ .

١٥٣- إبن ميسّر، ٥١. إتعاظ...، (٢)، ٣٢٧. خطط...، (٢)، ٧٧-٧٨.

١٥٤- E.L.Butcher¨58 عندما بُني القصر الفاطمي في القاهرة صُمّم له عدة أبواب وهي: **باب زويلة الصغير**، على إسم قبيلة زويلة المغربية، وهي قبيلة من البربر التي حضرت إلى مصر مع جوهر الصقلي عند فتحها لصالح الفاطميين. وكان هذا الباب في الجهة الجنوبية من القصر. وفي سنة ٤٨٥/١٠٩٢ بنى بدر الدين الجمالي **باب زويلة الكبير** في سور القاهرة الذي بناه على بُعد ما يقارب مئة وثلاثين متراً من باب زويلة الصغير (انظر: المسبّحي، ٨٨، ملاحظة ٢). أمّا **باب الذهب** فكان في الجانب الغربي من القصر الكبير، وكان هذا الباب مُعدّاً لدخول الجيوش وكبار الدولة في أيّام الإثنين والخميس. (أنظر: المسبّحي، ١٩، ملاحظة ٢). أمّا **باب العيد** فقد كان في الجهة الشرقية من القصر الكبير، وعُرف بذلك لأنّ الخليفة (الإمام) كان يخرج منه في أيّام الأعياد للصلاة. (انظر: المسبحي، ٣٦، ملاحظة ١). أمّا **باب الفتوح** فكان في الجهة الجنوبية من القصر. (أنظر: المسبحي، ٦٤، ملاحظة ٤). أنظر أيضاً عن أبواب القصر الفاطمي: خطط...، (٢)، ٧٧-٨٠. أبو المحاسن، (٤)، ٧، ٣٥-٣٩، ١٢٠. القلقشندي، (٣)، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٠.

١٥٥- أنظر حول ميّزات وخصائص وزير السيف وصلاحياته عند شهاب الدين أحمد النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب ، (٦)، (القاهرة، ١٩٦٤)، ٩٨-١٠٧. أنظر أيضاً بخصوص الوزارة وأحكامها: أبو الحسن علي الماوردي، أدب الوزير: قانون الوزارة، (مصر، ١٩٢٩). أنظر كذلك وصف إبن ميسّر لسلطة بدر الدين الجمالي: إبن ميسّر، ٥٢-٥٣.

الفصل الثالث

الإدارة الفاطمية وتطوّراتها في ظلّ الصراعات الداخليّة في القرن الثاني عشر

تُعتبر فترة حكم الخليفة الفاطمي، الإمام المستنصر بالله، فترة انتقالية في العصر الفاطمي، وذلك بالنسبة للتغيّرات البارزة التي حدثت في أنظمة الحكم والسلطة والإدارة. كان عهد المستنصر طويلاً نسبياً، حيث حكم منذ سنة ٤٢٧هـ / ١٠٣٦م وحتى وفاته سنة ٤٨٧هـ / ١٠٩٤م، أي ما يقارب الستين عاماً. التقلبات السياسية، الإقتصادية، والعسكرية التي مرّت على الدولة الفاطمية في عهد المستنصر، وخاصةً أثناء الشدة الكبرى، كان لها الأثر البالغ في إحداث تلك التغيّرات في أنظمة الدولة الفاطمية وإدارتها. تميزت هذه النقلة بالتغيّر في مكانة الخليفة من صاحب سلطة قوية، مركزية ومهيمنة، وصاحب صلاحيات واسعة وصاحب القرار الأوّل والأخير في الدولة، إلى تحوّله ألعوبة في أيدي وزراء السيوف، حيث بدأ الخليفة يفقد الكثير من صلاحياته لصالح الوزراء وموظفي الإدارة والقصر. وبذلك أصبح الخليفة وكأنه محجور عليه في قصره تحت رحمة الوزراء والحُجّاب.

التغيّر الثاني الذي طرأ في نظام الإدارة الفاطمية كان إنتقال الوزارة من أصحاب الأقلام (أرباب الأقلام) إلى أرباب السيوف أي القيادة العسكرية. وبذلك أصبحت الوزارة وزارة سيف وليست وزارة قلم كما كانت سابقاً. بالإضافة إلى هذه التغيرات أصبح الوزراء من أرباب السيوف يتحكمون في حرية إتّخاذ القرارات في الدولة إلى حد كبير، وإتخاذ الصلاحيات الواسعة في أيديهم، والتي كانت سابقاً في أيدي الخلفاء. إنّ تحكّم أرباب السيوف في السلطة والإدارة في الدولة الفاطمية، ثم انحصار سلطة الخليفة داخل القصر والمراسيم العامة والخاصة، أحدث نوعاً من الصراعات الداخلية والمنافسات على السلطة، إن كان ذلك خلافات على ولاية العهد بين أفراد الأسرة الفاطمية، أو خلافات بين كبار قواد الجيش وأرباب السيوف للسيطرة على الوزارة والسلطة في الدولة. وهكذا ، كان موت الوزير بدر الدين الجمالي، ثم موت الخليفة المستنصر بعد ذلك في نفس العام سنة ٤٨٧ / ١٠٩٤، قد أحدث فراغاً في السلطتين الهامتين في الدولة، وهما الخلافة (الإمامة) والوزارة، وذلك على الرغم من أنّه كان هناك ولاة للعهد لكلّ من السلطتين.

في ظل هذه الصراعات في الدولة الفاطمية بعد المستنصر حدثت تجديدات وتغيّرات إدارية لتتلاءم مع نوعيّة هذه الصراعات وتوافق رغبات أصحاب السلطة.

الإدارة الفاطميّة في ظلّ الإنشقاقات المذهبيّة

كما ذُكر سابقاً، سيطر أرباب السيوف على الوزارة الفاطمية منذ أن سيطر بدر الدين الجمالي على الأمور في الدولة وأعاد إليها الاستقرار بعد الشدة الكبرى والأزمات التي عصفت بالدولة في تلك الآونة.

إتّبع هؤلاء الوزراء من أرباب السيوف سياسة دكتاتورية وعسكرية عن طريق إستغلال وحدات الجيش لخدمة أهدافهم وأطماعهم في الدولة. وفي هذه المرحلة من سلطة وزراء السيوف كانت سلطة الخليفة ضعيفة يتحكم به الوزراء كما شاءوا لخدمة سياستهم. وفي كثير من الأحيان كان وزراء السيوف يقررون من يكون وليّ العهد للخلافة أو من يكون الخليفة نفسه. هكذا كان مثال الوزير الأفضل شاهنشاه إبن بدر الدين الجمالي (٤٨٧-٥١٥هـ/ ١٠٩٤-١١٢١ م) الذي تحكّم في تعيين الخليفتين في عهده وهما المستعلي والآمر بأحكام الله. كذلك الوزير عباس (٥٤٨-٥٤٩هـ/ ١١٥٣-١١٥٤م) كان قد إختار إبن الخليفة الظافر ليصبح خليفة بعد مقتل أبيه، على الرغم من كون هذا الإبن صبيّاً صغير السنّ لا يتجاوز الخمسة أعوام. منح الوزير عباس لهذا الصبيّ لقب " الفائز " ليُعرف به في الخلافة كما كان الأمر شائعاً عند بقية الخلفاء الفاطميين عند تعيينهم.

أصبحت هذه العادة متبعة عند وزراء السيوف الفاطميين في نهاية عهد الدولة، بحيث كان تعيين الخليفة يتمّ بقرار من الوزراء، وليس بالنصّ الصريح كما كان متبعاً في تعيين ولاة العهد عند الخلفاء الفاطميين الأوائل حتى المستنصر. بذلك أصبح الخلفاء دمىً في أيدي الوزراء من أرباب السيوف. وفي عهد الوزير طلائع بن رزيك (٥٤٩-٥٥٦هـ / ١١٥٤-١١٦٠م) إختار صبيّاً صغيراً من السلالة الفاطمية، ليرث إبن عمّه (الفائز) في الخلافة. هذا الصبيّ منحه الوزير طلائع ابن رزيك لقب " العاضد " وأصبح خليفة للفاطميين يتحكم به وزراء السيوف في عهده كما يشاءون. وكان هذا آخر خلفاء الفاطميين، الذي عزله صلاح الدين الأيوبي وأبطل الخلافة الفاطمية، وأعلن ولاء الدولة إلى العباسيين.

تميّزت هذه الفترة من الحكم الفاطمي، منذ موت المستنصر وحتى نهاية الدولة الفاطمية، بالصراعات الداخلية بين أفراد الأسرة الفاطمية، وكذلك بين وزراء السيوف. هذه الصراعات أحدثت شرخاً عميقاً في الدولة الفاطمية وهزّات سياسية ومذهبيّة أثّرت على مبنى الدولة ونظامها، وسببت إلى حدوث إنشقاقات عميقة داخل المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي ينتمي إليه الفاطميون. سبّبت هذه الصراعات أيضاً إلى نشوب حروب وانقسامات داخل صفوف الجيش الفاطمي، مما أدّى إلى ظهور وحدات عسكرية جديدة في الجيش الفاطمي لخدمة ذوي السلطة، إن كان وزيراً أو خليفة. من بين هذه الفرق العسكرية التي ظهرت في هذه الآونة كانت الجيوشية، نسبة إلى أمير الجيوش بدر الدين الجمالي، ثم فرقة الآمريّة لخدمة الخليفة الآمر بأحكام الله ، وفرقة الحافظيّة، لخدمة الخليفة الإمام الحافظ، والبرقيّة لخدمة الوزير طلائع بن رزيك[١] ، والأسديّة لخدمة أسد الدين شيركوه عمّ صلاح الدين الأيوبي[٢].

أ-الصراع بين المستعلية والنزارية :

بعد موت الخليفة المستنصر بالله سنة ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م نشبت خلافات على ولاية العهد والوراثة بين أبناء المستنصر، نزار، عبد الله، إسماعيل وأحمد. وقد أدّعى كل منهم في وراثة أبيه في الخلافة(٣). إدّعى نزار من جانبه أنه يمتلك في حوزته كتاب التعيين لولاية العهد من والده. ولكن تدخل أمير الجيوش الأفضل بن بدر الدين الجمالي كان حاسماً عندما بادر إلى القصر الفاطمي، بعد موت المستنصر، وأجلس أبا القاسم أحمد ابن المستنصر على العرش ولقّبه بالمستعلي بالله، ليصبح خليفة مكان أبيه، مع العلم أن أحمد كان الإبن الأصغر للمستنصر. وإدّعى أمير الجيوش الأفضل أنّ الإمام المستنصر كان قد نصّ عليه قبل موته للخلافة من بعده. وعندما سيّر الأفضل إلى نزار وعبد الله وإسماعيل، أبناء المستنصر، وأعلمهم بالخبر، جاءوا إليه ووجدوا أخاهم الصغير جالسا على سرير الخلافة، فاعترضوا لذلك وامتنعوا من إعطائه البيعة، وقال كل منهم أن والده وعده بالخلافة. وبعد تطور الخلافات، خاصةً بين نزار والمستعلي، لجأ نزار إلى الإسكندرية لإتخاذها قاعدة له لبثّ دعوته بحقه بالخلافة(٤).

إنّ تدخّل أمير الجيوش الأفضل كانت حاسمة في تعيين الإبن الأصغر للمستنصر في منصب الخلافة، وذلك ليتسنّى له التحكّم في أمور الدولة في ظلّ خليفة صغير السن، لا حول له ولا قوة سوى الإعتماد على قرارات وزيره الأفضل أمير الجيوش. وهكذا أجرى الأفضل احتفالاً كبيراً لأخذ البيعة للأمام المُستعلي بالله حسب المراسم المتبعة. ويصف إبن ميسّر هذه المناسبة بقوله: [وبادر الأفضل بإخراج أبي القاسم أحمد وبايعه بالخلافة ونعته بالمُستعلي بالله ... وأجلسه على سرير الخلافة وجلس الأفضل على دكّة الوزارة، وحضر قاضي القضاة المؤيّد بنصر الإمام علي بن رافع بن الكحّال، والشهود معه، فأخذ البيعة على مقدمّي الدولة ورؤسائها وأعيانها ...](٥).

نجح الأفضل بهذا التعيين أن يثبت أقدامه في الوزارة ثم التخلّص من نزار إبن الإمام المستنصر كي لا يفسح له المجال لأن يتسلّم الخلافة ويصفي حساباته معه(٦). بالإضافة إلى تأمين سلطة الأفضل في الوزارة وإدارة الدولة، فقد كان تعيين المُستعلي في الخلافة وتثبيت أقدامه يُعد دعماً لسلالة بدر الدين الجمالي والأرمن بشكل عام، وذلك بسبب كون المُستعلي متزوجاً من أخت أمير الجيوش الأفضل المسمّاة ستّ الملك إبنة بدر الدين الجمالي، وذلك بمبادرة الخليفة المستنصر في عهد حكمه(٧). ولتثبيت البيعة للمُستعلي، إدّعى الأفضل أن الخليفة المستنصر كان قد أعلن أمامه وصرّح بولاية العهد لأبنه أحمد (المستعلي)(٨).

أخذت حدّة الخلاف بين الأخوين نزار والمستعلي تزداد إتساعاً. فقد إنضمّ إلى صفوف

نزار في الإسكندرية كبار المقدمين والقضاة والتجار الأغنياء، منهم ابن مصّال اللُّكّي، الذي أيّد إدّعاء نزار في حقّه بولاية العهد، وهرب إلى الإسكندرية للإلتحاق بمعسكر نزار[٩]. ومن جهة أخرى أخذ أمير الجيوش الأفضل يحرّض قادة الجيش ضد نزار وإعتباره خارجاً عن الطاعة وعصيان الدولة. ثم أجبر الأفضل أخوي المستعلي، عبد الله وإسماعيل، إعلان الطاعة وإعطاء البيعة لأخيهما المستعلي في الخلافة[١٠].

نتيجة لهذه التطوّرات إنقسمت الخلافة الفاطمية إلى مركزين رئيسيين ، الأول معسكر المستعلي ومركزه القاهرة ، والثاني معسكر نزار ومركزه الإسكندرية. بدأ نزار يقيم في الإسكندرية خلافة موازية لخلافة أخيه في القاهرة، حيث نصّب نفسه خليفة تحت لقب المصطفى لدين الله. وقد جرت الإحتفالات في الإسكندرية لأخذ البيعة لنزار على عادة الإحتفالات التي سار عليها الخلفاء الفاطميون. حضر الكثير من أعيان مدينة الإسكندرية وكبار الدولة الذين لحقوا بدعوة نزار، منهم إبن مصّال اللُّكّي، القائد ناصر الدولة، إفتكين التركي، قاضي الإسكندرية إبن عمّار وغيرهم[١١]. وبدأ نزار يظهر بمظهر الخلفاء على عادتهم عند الركوب والاحتفالات والمناسبات، بحيث كان يخرج راكبا والمظلّة على رأسه[١٢].

كان لهذا الصراع على الخلافة الفاطمية بين أبناء المستنصر أثر كبير على تفسّخ وحدة الدولة من جهة، وعلى وحدة المذهب الإسماعيلي الشيعيّ من جهة أخرى. وهكذا أصبح معسكر المستعلي وأتباعه يُعرفون بإسم "**المستعليّة**" ، بينما عُرف معسكر نزار ومؤيدوه بإسم "النزاريّة" . ففي شهر محرم من عام ٤٨٨هـ / كانون الثاني من سنة ١٠٩٥ م ، اندلعت المعارك العسكرية بين الفريقين المتنافسين، عندما حاصر جيش الأفضل مدينة الإسكندرية لإخضاع نزار وأتباعه. كانت المعارك شديدة بظاهر الإسكندرية والتي انكسر فيها جيش الأفضل، الذي عاد على أثرها مع بقيّة جيشه إلى القاهرة[١٣]. إستغل جيش نزار وأتباعه هزيمة الأفضل، وأخذوا بنهب أكثر البلاد بالوجه البحري (منطقة دلتا). ثم أخذ بتوسيع مناطق نفوذه وسلطته في هذه المنطقة بمساعدة القبائل البدوية من العرب والمغاربة[١٤].

لم يسلّم أمير الجيوش الأفضل بهذه الهزيمة، وأعاد تنظيم جيشه للهجوم على الإسكندرية في أواخر العام نفسه، سنة ٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م. في هذه الحملة استعمل الأفضل حنكته السياسية والعسكرية في التغلّب على جيش نزار وأتباعه. فمن جهة نجح أن يجرّد نزار من أتباعه من القبائل العربية المنتشرة في مناطق الدلتا، وذلك بإغرائهم بالمنح والعطايا من المال والاقطاعات[١٥]. ومن جهة ثانية، شدّد الأفضل حصاره لمدينة الإسكندرية وضيّق عليها، مما دفع ببعض أتباع نزار الرئيسيين للهرب منها، مثل إبن مصّال اللكّي، الذي جمع أمواله وفرّ

عن طريق البحر إلى جهة المغرب[١٦]. وبذلك ضعفت قوى نزار وقائده ناصر الدولة افتكين، وخافا على نفسيهما فطلبا الأمان من الأفضل فأمّنهما، وخضعت الإسكندرية بذلك إلى حُكم المُستعلي وأمير الجيوش الأفضل. أخذ الأفضل بتطهير الإسكندرية من أعدائه وإخضاعهم إلى سلطته، حيث عُرفت هذه الأحداث في المصادر التاريخية بإسم " نوبة الإسكندرية " . أمّا مصير نزار إبن المستنصر وقائده ناصر الدولة افتكين فقد أخذهما الأفضل معه إلى القاهرة وهناك حكم بقتلهما، بالرغم من إعطائهما الأمان سابقاً عند حصار الإسكندرية[١٨].

إخماد تمرّد وإنشقاق نزار على السلطة المركزية في القاهرة لا يعني نهاية هذه الحركة وزوالها[١٩]. فقد نجح الأفضل بتصفية حركة نزار سياسيّاً بالقضاء على سلطته في الخلافة المعلنة في الإسكندرية والمناوئة لخلافة أخيه المستعلي في القاهرة، ولكن عقائديّاً ومذهبياً، فقد نجح أتباع نزار في نشر دعوة زعيمهم نزار بحقّه في الخلافة، وبأنّ المُستعلي قد عارض وخالف مذهب آبائه من الخلفاء الفاطميين بإستيلائه على الخلافة بالقوة. بذلك اشتدت شقّة الخلاف المذهبي بين أتباع المُستعلي (المُستعلية) وبين أتباع نزار (النزارية)، والذي أحدث انشقاقاً كبيراً داخل المذهب الإسماعيلي " الشيعي " .

بالإضافة إلى الدعوة النزارية، فقد قام أتباعها بعمليات إغتيال وتصفية جسدية في مصر ضد أتباع المُستعلية، والتي بلغت أشدّها في عهد الخليفتين المستعلي بالله والآمر بأحكام الله ٤٨٧ – ٥٢٤هـ/ ١٠٩٤–١١٣٠م. أحدثت أعمال القتل والإغتيال هذه حالة من الرعب والخوف بين زعامة الدولة الفاطمية وقيادتها في مصر، ممّا دفعهم إلى إتّخاذ سياسة جديدة لإتّباع الحيطة والحذر[٢٠].

لقيت الدعوة النزارية تأييداً ودعماً، ليس في داخل مصر وحدها، بل بين أتباع المذهب الإسماعيلي خارجها أيضاً. ففي بلاد فارس دعم زعيم الإسماعيلية فيها، إبن الصبّاح، من مركزه بقلعة ألَموت، الدعوة النزارية بحق نزار في الخلافة مكان أبيه[٢١]. تجسّد هذا الدعم بإرسال أناس إلى مصر لتنفيذ عمليات إغتيال ضد أتباع المُستعلية، الذين قاوموا نزاراً بحقه في الخلافة. وعُرف هؤلاء الأشخاص بإسم الفداويّة لتنفيذهم أعمال الفداء والقتل لنصرة النزارية[٢٢].

أعمال القتل ومؤامرات الإغتيال دفعت أمير الجيوش الأفضل إلى إتخاذ وسائل وقائية لتأمين الأوضاع في مصر. بدأ الأفضل بملاحقة أتباع النزارية ومطاردتهم للقبض عليهم، بينما بدأ الكثير من هؤلاء الأتباع اللجوء إلى الأقاليم النائية والبعيدة عن مركز السلطة (القاهرة). من بين هؤلاء الفارّين كان إبن نزار، الذي لجأ خارج مصر ونجح في العودة فيما بعد، في عهد الخليفة الحافظ سنة ٥٤٣هـ / ١١٤٨م، وبدأ يطالب لنفسه بحقه بالخلافة[٢٣].

نجح أتباع النزارية في إغتيال كبار الشخصيات في الدولة الفاطمية ذوي السلطة والجاه. ففي سنة ٥١٥هـ / ١١٢١م قُتل أمير الجيوش الأفضل بن بدر الدين الجمالي اغتيالاً، بحيث اعتقد بعض المؤرخين أنه قتل على أيدي اتباع النزارية(٢٤). عندما تسلّم الوزير مأمون البطائحي منصب الوزارة (٥١٥-٥١٩هـ / ١١٢١-١١٢٥م)(٢٥)، بعد مقتل الوزير الأفضل، إتّخذ وسائل أمنيّة مشددة في مصر لمنع أتباع النزارية من تنفيذ أعمال القتل والإغتيال. إحدى الوسائل التي إتّبعها الوزير المأمون البطائحي كانت توصية الولاة بالكشف عن أحوال الواصلين من التجار وغيرهم ومعرفة أحوالهم والتأكد منها، ثم يطالع بما معهم من البضائع. وكذلك الجمّالون، لا يمكّن أحداً من الوصول إلى البلاد إلا إن كان معروفاً. ثم أمر المأمون بعرض أسماء سكان القاهرة ومصر (الفسطاط) بكلّ شوارعها لمعرفة ساكنيها ومعرفة الغرباء القادمين إلى هاتين المدينتين لكونهما مركز الحكم والسلطة، ولمنع أتباع النزارية من الباطنية التسلّل إليهما. ويذكر إبن ميسّر بهذا الخصوص قوله: [. . . فكانت أحوال من بالقاهرة ومصر لا يخفى عليه منها شيء، لذلك إمتنع من يصل إليه من الباطنية، سوى من يصل من بلاد العجم وغيرها لهذا القصد . . . وبثّ مع ذلك الجواسيس في أقطار الأرض. وكان الباطنّي إذا خرج من ألَموت لا تزال أخباره تصل إلى المأمون متعاقبة حتى يصل إلى بلبيس فيمسك به ويُحمل إليه فيقتله. . .](٢٦).

وإتّباعاً للحيطة والحذر، فقد حذّر المأمون البطائحي الخليفة الآمر بأحكام الله من أخت نزار وأولاده، الذين كانوا يعيشون ضمن الأسرة الفاطمية الحاكمة في مصر. لذلك أُجبرت أخت نزار على الحضور إلى الخليفة الآمر لتبرئ نفسها، من تأييدها لأخيها نزار، ولتخرج للناس لتقول ما سمعت من والدها (المستنصر) وشاهدته ليكون قولها حجّة. وهكذا عُقدت جلسة حافلة في القصر في شوال سنة ٥١٦هـ / ١١٢٢م، دُعي إليها كبار الدولة ومتولّي دار العلم بالقاهرة وفقيه الإسماعيلية وجماعة من الأمراء، وشيوخ الشرفاء وأولاد المستنصر وجماعة من بني عمّها ممن وقع عليهم الإختيار وغيرهم الكثير. وهكذا كانت الجلسة والاجتماع بحضور الخليفة الآمر بأحكام الله ووزيره المأمون البطائحي. وفي نهاية الجلسة أصدرت أخت نزار تصريحاً، الذي عرف بإسم "**الهداية الآمرية**"(٢٧)، لتكون حجُة أمام كبار موظفي الدولة وقيادتها بأنّ نزاراً لم يكن له الحق في الخلافة، وأنّ دعوته باطلة ضد المستعلي ووريثه الآمر بأحكام الله. وقد نُشر السجلّ الصادر في نهاية الجلسة بين كبار الدولة وولاتها، ثم قُرئ على المنابر في الجوامع ليكون معلوماً بين الجميع.

وبرغم جميع هذه الإحتياطات التي إتّخذت في الدولة الفاطمية ضد النزارية، فقد نجح أتباع النزارية من الباطنية إغتيال الخليفة الآمر بأحكام الله، في شهر ذي القعدة سنة ٥٢٤هـ /

تشرين الأول سنة ١١٣٠م، وذلك أثناء جولته في جزيرة الروضة في القاهرة[٢٨].

إمتد الإنقسام المذهبي داخل الاسماعيلية الشيعيّة، بين فرعيه المتنافسين، المُستعليّة والنزاريّة، ليس في مصر فقط، بل خارجها أيضاً. ففي اليمن، التي كانت تربطها علاقات وثيقة مع الدولة الفاطمية في مصر ومتأثرة بالأحداث التي تتطور بها، أعلنت ملكة اليمن المسمّاة الملكة الحُرّة[٢٩] تأييدها بالمستعليّة ضد النزاريّة، التي عملت أيضاً في اليمن. فقد بعث الوزير المأمون البطائحي الداعية الفاطمي، إبن نجيب الدولة، ليساند الملكة الحُرّة في مقاومة النزارية في اليمن. بالإضافة إلى ذلك فقد أُرسلت أيضاً فرق من الجيش الفاطمي من الأرمن والسودانيين لمحاربة أعداء الملكة الحّرة[٣٠]. إستطاع أتباع النزارية من أعداء الملكة الحّرة تدبير مؤامرة ضد الداعية إبن نجيب الدولة، عندما سعوا عند الخليفة الآمر وإتهموه بنشر الدعوة لصالح النزارية في اليمن. هذه المؤامرة كان هدفها بثّ الشكّ والرّيب بين رجال الدولة الفاطمية من جهة، وكذلك لإضعاف قوة الملكة الحرة في اليمن وتفريق أتباعها من حولها من جهة ثانية. نتيجة لذلك حُكم على إبن نجيب الدولة بالسجن في القاهرة ثم إعدامه في سنة ٥٢٢هـ / ١١٢٨م[٣١]. ومن المحتمل أن تكون حادثة إبن نجيب الدولة هي السبب في عزل الوزير المأمون البطائحي من منصبه سنة ٥١٩هـ / ١١٢٥م، ثم الحكم عليه بالإعدام مع أتباعه والمقربين إليه[٣٢].

كان تأثير الصراع بين المستعلية وبين النزارية شديد الوقع على إدارة الدولة وفعالياتها. فبعد إخماد تمرّد نزار وأتباعه في الإسكندرية (نكبة الإسكندرية)، أخذ أمير الجيوش الأفضل بن بدر الدين الجمالي بتمكين مركزه في السلطة وتوسيع نفوذه وصلاحياته بعد إعادة الأمور إلى نصابها. فإنّ تغلّب الأفضل على أعدائه ومنافسيه قد فسح له المجال لتأمين قوته وسلطته الفعلية مدة طويلة نسبياً (٤٨٧-٥١٥هـ / ١٠٩٤-١١٢١م)، وجمع صلاحيات إدارة الدولة بين يديه بشكل فردي[٣٣].

ما يدلّ على قوة الأفضل في السلطة والتحكّم في الأمور هو تنصيبه لإبن ألإمام المُستعلي خليفة بعد موت والده، على الرغم من صغر سنّه الذي لم يتجاوز الخمس سنوات، ولقّبه بالآمر بأحكام الله. هذا العمر الصغير للخليفة زاد من قبضة الأفضل في أمور الدولة وتوسيع سلطته. فقد حدّد الأفضل صلاحيات الخليفة الآمر ومنعه من التصرّف حسب رغباته، أي أصبح الخليفة الآمر محجوراً عليه حسب أهواء ورغبات وزيره الأفضل[٣٤]. ومن جهة أخرى، أصبح إسم الوزير الأفضل يُذكر في السجلات الرسميّة مُرفقا مع إسم الخليفة، وأهمّها السجلّ الذي صدر في تنصيب الخليفة الآمر. إنّ ذكر إسم الوزير الأفضل في هذا السجلّ يدلّ على قوته ومكانته في إدارة شؤون الدولة، وخاصةً عندما ذكر السجلّ أنّ الخليفة

المستنصر قد أوصى على وزيره الأفضل في عهد خلافته قبل الموت، حيث ذُكر الأفضل بأنّه خليل أمير المؤمنين. وقد مُنحت له الصلاحيّات الإداريّة الكاملة بتفويض من الخليفة بأن يكون الأفضل صاحب السلطة، زعيماً وكفيلاً لسلامة الإمامة (الخلافة) ويُفوّض إليه تدبير ما وراء السرير(٣٥).

إهتمّ الأفضل في تركيز إدارة أمور الدولة بين يديه مباشرةً، والتي تمثّلت بنقل دواوين الإدارة من القصر الفاطمي إلى **دار المُلك**، التي بناها في الفسطاط خصّيصاً لتصبح مركزاً له ولإدارة شؤون الدولة. وهكذا يصف المؤرّخ إبن ميسّر مكانة الخليفة الآمر ومكانة الوزير الأفضل في هذه المرحلة بهذه الكلمات: [... ومدبّر مملكته القائم مقام السلطنة أمير الجيوش الأفضل شاهنشاه إبن أمير الجيوش بدر الجمالي. والآمر ليس له حلّ ولا ربطٌ سوى إسم الخلافة، وهو مقام الوزير...](٣٦).

نتيجة لنقل دواوين الدولة من قصر الخليفة إلى دار المُلك، فقد أصبحت بذلك هي وأصحابها وكتّابها تحت تصرّف ألوزير ألأفضل مع إبعادهم عن نظر الخليفة في القصر. بالإضافة إلى دار الملك، فقد بنى الأفضل داراً أُخرى في القاهرة عُرفت بإسم "دار الوزارة الكبرى" أو "**الدار الأفضليّة**" لتكون مقرّاً له عندما يكون في القاهرة قريباً من قصر الخلافة. هذه الدور التي بناها الأفضل هي عبارة عن قصور تدلّ على مكانته ومركزه في السلطة بالمقارنة مع مكانة الخليفة الفاطمي في هذه الآونة. فقد تحكّم الأفضل بقسم كبير من مدخولات الدولة للصرف على قصوره وإحتياجاته، بينما قلّص المبالغ المخصّصة للصرف على إحتياجات الخليفة والقصر(٣٨).

إتّخذ الأفضل بعض التدابير ألأبعد من ذلك، بحيث أبطل بعض العادات والتقاليد الفاطمية التي كانت متبعة منذ أوائل عهدهم. فقد منع الأفضل الخليفة من الظهور في بعض المناسبات، مثل منعه من الركوب. ثم أبطل الإحتفالات بأربعة الأعياد المتّبعة عند الشيعة الفاطميّة وهي: عيد مولد النبي (ص)، عيد مولد علي بن أبي طالب، مولد فاطمة الزهراء ومولد الخليفة القائم في الحكم(٣٩).

ولإدارة شؤون الدولة بشكل متقن فقد إتّخذ الأفضل بعض الموظفين المجرّبين والأكفاء للقيام بواجبهم في تنظيم إدارة الدولة، ونجاعة أعمالها. ففي سنة ٥٠١هـ / ١١٠٧م عيّن الأفضل محمد بن فاتك البطائحي، الذي عُرف فيما بعد بلقب "مأمون البطائحي"، مساعداً له في إدارة الأمور. جاء هذا التعيين مكان موظف آخر وهو تاج المعالي مختار(٤٠). أمّا مأمون البطائحي فقد عيّن أخويه حيدره وأبا الفضل جعفر ليساعدانه في منصبه الجديد(٤١). هذه التعيينات ثبّتت مكانة البطائحي في إدارة الدولة. ثم عيّن الأفضل أبا البركات إبن أبي اللّيث

لإدارة الشؤون المالية، والذي أصبح صاحب ديوان المجلس. وهكذا بسبب خبرة إبن أبي اللّيث فقد عمل على إرتفاع واردات الدولة ومدخولاتها المالية، التي إستغلّها الأفضل لزيادة ثروته وممتلكاته الخاصّة[٤٢].

أمّا دواوين الدولة فقد تأثّرت أيضاً بالتغيّرات السياسية والإقتصادية التي حدثت في عهد أمير الجيوش الأفضل بن بدر الدين الجمالي. فقد ظهرت دواوين جديدة تتلاءم مع الأحداث الطارئة في الدولة الفاطمية، ولتنظيم إدارتها طلباً للسلطة الحاكمة، إن كان للإمام (الخليفة) أو للوزير. ففي هذه الآونة ظهرت ثلاثة دواوين رئيسية، وهي ديوان المجلس، ديوان التحقيق، ثم تطورت الأمور لظهور ديوان النظر فيما بعد[٤٣]. وهكذا تركزت بهذه الدواوين المذكورة أغلبية الصلاحيّات المالية في الدولة الفاطمية. وكما ذكرنا سابقاً، فإنّ الأفضل كان قد نقل هذه الدواوين إلى مكانها الجديد في دار الملك لتكون تحت نظره ومراقبته بشكل مباشر.

إنّ نقل إدارة الدولة وتركيز السلطة في دار المُلك، التي بناها الأفضل لهذا الغرض، ثم تفريغ القصر الفاطمي من صلاحياته وهيبته من تركيز أمور الدولة فيه، جعلت الخليفة الآمر يكنّ لوزيره ألأفضل مشاعر الضغينة والنقمة. إتّخذ الأفضل لنفسه في دار المُلك مجالس لإدارة دواوين الدولة، ثم هيّأ مجلساً آخر المكلّف بمنح الهبات والهدايا والعطايا، وخاصةً للشعراء الذين تفنّنوا في مدحه. وعرف مجلس الأفضل هذا بإسم "**مجلس العطايا**"[٤٤].

هذه التصرّفات التي إتّبعها ألوزير الأفضل أظهرته بمثابة صاحب المكانة العالية وصاحب القرار الأوّل والأخير في الدولة، بينما لا يملك الخليفة الحريّة الكافية للتصرف فيها. لذلك يمكن تصديق بعض آراء المؤرخين ورواياتهم بأنّ هذه الأمور كانت سبباً في مقتل الوزير الأفضل بمؤامرة دبّرها له الخليفة الآمر بأحكام الله سنة ٥١٥هـ / ١١٢٢م[٤٥]. مما يثبت ذلك أنّ ألإمام الآمر عمل على إرجاع الصلاحيات التي جرّدها منه الأفضل سابقاً، لتصبح تحت نظره وإشرافه بعد مقتل الوزير الأفضل. في المرحلة الأولى، أمر الخليفة على إعادة كنوز الأفضل إلى القصر الفاطمي، والتي نقلت بدقة تحت نظر ومراقبة الخليفة نفسه مدة أربعين يوماً، ممّا يدلّ على عظمتها وكثرتها[٤٦]. ثم أمر الخليفة بالقبض على أبناء وزيره الأفضل عندما حاولوا إثارة فرق الجيش من الأرمن بهدف تعيين الإبن الأكبر للأفضل لمنصب الوزارة مكان أبيه[٤٧]. وقد أصدر الآمر قراراً بإعدام أبناء الأفضل للتخلّص منهم، ما عدا الإبن الأصغر أبي علي أحمد، الذي عُرف فيما بعد بلقب كُتَيفات[٤٨].

بعد مقتل الوزير الأفضل عمل الخليفة الآمر على إعادة تركيز إدارة أمور الدولة إلى القصر الفاطمي، بعد أن كانت مركّزة في دار المُلك سابقاً عندما نقلها الوزير الأفضل من قبل. فقد أعيدت جميع الدواوين لتعمل داخل القصر تحت نظر ومراقبة الخليفة، وحوّل قصر الأفضل

المسمّى "دار المُلك" إلى منتزه لخدمة خلفاء الفاطميين(٤٩). هذه الخطوة زادت من قوة ومركز الخليفة إلى حد ما في هذه الآونة. ولكن الظروف السياسية والإنقسام المذهبي داخل الأسرة الفاطمية، بالإضافة إلى فقدان الكثير من الولايات، مثل بلاد الشام، المغرب وغيرها من البلدان، كانت قد تركت أثرها البالغ على ضعف الدولة بشكل عام.

ما يدلّ على نوايا الخليفة الآمر بالتمسّك بالسلطة المركزية وإتّخاذ القرارات وإعادة الصلاحيات الهامّة إليه كان إتّخاذه للمأمون البطائحي، الذي كان مساعداً للأفضل سابقاً، ليساعده في إدارة شؤون الدولة بمنصب الوساطة وليس الوزارة، أي بمكانة أقلّ درجة من الوزارة. بحيث يكون ألبطائحي محدود الصلاحيات، كما كان وزراء التنفيذ في العهد الأوّل من الدولة الفاطمية قبل المستنصر. لكن المأمون البطائحي عُيّن وزيراً بعد شهور معدودة، ليكون صاحب صلاحيات واسعة، ذا ألقاب تدل على مكانته العالية كما كان سابقه الأفضل بن بدر الدين الجمالي. ويصف إبن ميسّر ألقاب ونعوت المأمون البطائحي التي منحت له بقوله: [... واستقرّت نعوته في سجلّه المقروء على كافّة الأمراء والأجناد بالأجلّ المأمون، تاج الخلافة، وجيه المُلك، فخر الصنائع، ذخر أمير المؤمنين. ثم تجدّد له في النعوت بعد ذلك: الأجلّ، المأمون، تاج الخلافة، عزّ الإسلام، فخر الأنام، نظام الدين والدعاة. ثم نُعت بما كان يُنعت به الأفضل، وهو: السيّد، الأجلّ، المأمون، أمير الجيوش، سيف الإسلام، ناصر الأنام، كافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين(٥٠)]. وهكذا إشترط الخليفة على وزيره أن يعمل على إعادة الأموال وصرفها إلى القصر، والعمل على زيادة المصروفات على القصر وإحتياجاته كما كان قبل الأفضل(٥١).

إنّ المخاوف والشكوك في نوايا ألإمام الآمر ومن تسلّم الوزارة والمصير المنتظر كما حدث للأفضل من قبل، جعلت المأمون البطائحي يشترط أيضا بعض الشروط لتسلّم هذا المنصب. وفعلاً حصل البطائحي على الأمان له ولأبناء عائلته من الخليفة الآمر، وبذلك تسلّم منصبه في ذي الحجة من سنة ٥١٥هـ / ١١٢٢م. ومع تسلّم منصبه الجديد في الوزارة مُنحت له الألقاب والنعوت اللائقة بمكانته كما ذُكرت سابقاً(٥٢). وهكذا عمل البطائحي مدة عهده، حسب رغبة الخليفة الآمر على إعادة ما أبطله الأفضل من أعياد ورونق للقصر الفاطمي، بالإضافة إلى زيادة الميزانية المخصّصة للصرف على إحتياجات الخليفة والقصر(٥٤).

بالرغم من أعمال الوزير البطائحي لإعادة السلطة إلى القصر الفاطمي تمشّياً مع رغبات الخليفة، ثم الإحتياطات التي إتّخذها الخليفة لمقاومة أتباع النزارية في مصر، فإنّ الخليفة الآمر فرض هيمنته بالقضاء على وزيره المأمون البطائحي. ففي سنة ٥١٩هـ / ١١٢٥م، أُلقي القبض على الوزير البطائحي مع ثلاثين من أتباعه وأخوته(٥٥)، وفي سنة ٥٢٢ هـ /

١١٢٨م أُعدم بتهمة الخيانة مع عدد من أتباعه[٥٦]. هذه السياسة التي إتّبعها الخليفة الآمر مع الأفضل وأبنائه ثم الوزير البطائحي وأتباعه تدلّ على رغبة الخليفة فرض سيطرته على الأمور في الدولة، وجعلها ضمن صلاحياته وتحت نفوذه المباشر.

بعد مقتل الوزير البطائحي لم يعيّن الآمر وزيراً له، وإنّما عيّن لنفسه مساعداً لإدارة الأمور المالية في الدولة، وهو الراهب النصراني أبو نجاح[٥٧]. مجرّد أن عُيّن أبو نجاح النصراني في هذا المنصب يمكن الفهم بأنّ الخليفة الآمر قصد أن يكون الوزير الجديد وزير تنفيذ وليس وزير تفويض، حسب مواصفات الماوردي في تعيين خواصّ وميّزات وزراء التنفيذ ووزراء التفويض، بأن وزير التفويض يجب أن يكون مسلماً.

لم يكن مصير الراهب أبي نجاح أفضل من سابقيه في هذا المنصب. فعندما بدأ أبو نجاح في إستغلال منصبه لمصادرة الأموال من المسلمين والنصارى على حد سواء، لزيادة مدخولات الدولة، إزدادت الشكاوى ضده من المسلمين والنصارى. ونتيجة لذلك أصدر الخليفة الآمر أمراً يقضي بالقبض عليه وإعدامه سنة ٥٢٣هـ / ١١٢٩م[٥٨].

إستمرّ الخليفة الآمر يدير شؤون دولته، بعد مقتل الوزير البطائحي، وحتى مقتله هو أيضاً في سنة ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م، دون إتخاذ وزراء له بشكل رسميّ. أخذ الخليفة الإعتماد أكثر فأكثر على غلمانه المقربين في هذه الآونة. وقد برز من بين هؤلاء الغلمان هزار (هزبر) الملوك جوامرد وبرغش، اللذين منحهما الخليفة الإقطاعات والعطايا الكثيرة[٥٩]. سلّم الخليفة صلاحيات إدارية لهؤلاء الغلمان لمساعدته في إدارتها. فقد تسلّم هزار الملوك إدارة شؤون المظالم، بالإضافة إلى منصبه في قيادة الجيوش الفاطمية. هذه الصلاحيات التي تسلّمها هزار الملوك كانت في السابق من صلاحيات وزارة السيف، ولكن عمليّاً ورسميّاً لم يشغل هزار هذا المنصب. إستمرّ هزار الملوك في إدارة صلاحياته حتى بعد مقتل الخليفة الإمام الآمر، حيث قُتل هزار في الصراعات التي دارت على منصب الوزارة عند إعتلاء الحافظ (عبد المجيد) منصب الخلافة بعد الآمر[٦٠].

ب- الإنقسامات بين الحافظية والطيبيّة[٦١] :

كانت مسألة الوصاية لولاية العهد لوراثة الإبن لأبيه في منصب الأمامة (الخلافة) عند الفاطميين إحدى المسائل الهامة التي كانت تشغل أحياناً رأي المؤرخين. كانت الوصاية أو النصّ لولاية العهد إحدى الأمور التي يستند إليها الشيعة، وعلى الأخصّ الفاطميون، وذلك للتمسك في حقّهم في الإمامة. بذلك أصبح هذا المبدأ جزءاً من عقيدتهم وركناً أساسياً في نظام الدولة الفاطمية. وظهر أحياناً خلل في هذا النظام عندما كانت تظهر صراعات على

ولاية العهد والوصاية لمنصب الإمامة. هكذا حدث بعد موت الإمام المستنصر بالله وظهور النزاع بين المُستعلي وبين أخيه نزار على الوصاية وولاية العهد، حتى أدّى ذلك إلى إنقسام الشيعة الإسماعيلية (الفاطميين) إلى فرعين متنازعين، وهما المُستعليّة والنزاريّة، كما ورد شرحه سابقاً.

بعد مقتل الإمام الآمر بأحكام الله ظهر النزاع على الوصاية وولاية العهد مرة أخرى في القصر الفاطمي، عندما لم يترك الآمر ولداً ذكراً لولاية العهد(٦٢). بينما كان إبن عمّه، عبد المجيد، الذي لُقّب فيما بعد بلقب الحافظ، يتولّى ولاية عهد المسلمين في عهد خلافة إبن عمّه الآمر(٦٣). ويذكر بعض المؤرخين أن زوجة الإمام الآمر كانت حاملاً عند مقتل زوجها، فتولّى عبد المجيد الحافظ ولاية العهد حتى يتبيّن مصير المولود الجديد. هذا الفراغ الذي تركه الآمر بعد مقتله أثار الصراعات بين أتباع الحافظ وبين أتباع المولود الجديد، الذي إدّعى أتباعه أنّه كان مولوداً ذكراً وصاحب الحقّ في منصب الإمامة (الخلافة). بينما تولّى الحافظ جميع صلاحيات الإمامة في هذه الفترة الحرجة. وتذكر بعض المصادر التاريخية أنّ الإمام الحافظ كان قد أخفى أمر المولود الجديد الذي أنجبته زوجة الآمر لكي يبقى متمسّكاً بمنصب الإمامة بإدعاء أنّ الآمر لم يعقب ولداً ذكراً بعد موته. ومن ناحية أخرى، يدّعي أتباع المولود الجديد إبن الآمر، أنّ أمّه أنجبته ولقّب بإسم "**ألطيّب**" ليصبح وليّ عهد أبيه. ولكن الحافظ كان قد أخفى أمر هذا المولود(٦٤).

هذا الخلاف على الوصاية وولاية العهد بين أتباع الحافظ وبين أتباع المولود الصغير، الطيّب، أحدث انشقاقاً جديداً في صفوف الفاطميين (الإسماعيلية)، والذي عُرف بفرعيه **الحافظيّة والطيبيّة**. عمل الحافظ جاهداً لإخماد أتباع الطيبيّة من جهة وتثبيت إدعاء حقّه في الخلافة مكان إبن عمّه الآمر بأحكام الله. فعندما علم الحافظ أنّ هناك إبناً آخر للآمر بإسم قُفيفة(٦٥) كان مختبئاً في بيت إبن الجوهري، أحد أتباع الآمر، أخرجه الحافظ وأمر بقتله مع إبن الجوهري لإخفائه له(٦٦).

تُعتبر سلطة الحافظ وسيطرته على منصب الإمامة بالقوة، خلافة قهرية. فقد إستعان بعدد من كبار قادة الجيش الفاطمي، مثل هزار الملوك وبرغش، اللذين كانا من غلمان الآمر، وعملوا معاً للقضاء على أتباع الطيبية، ثم تثبيت حكم الحافظ(٦٧). هذا النظام لتوليّ الإمامة بالقوة عند الفاطميين يعتبر مخالفاً لعقيدتهم، التي تنصّ على مبدأ ولاية العهد للإمامة بالنصّ الصريح والوصاية. فأسلوب الحافظ بفرض نفسه على الإمامة وتولّيها بمساعدة كبار قوّاد الجيش أصبحت عادة مألوفة في عهد بقية الخلفاء الفاطميين بعده.

بعد سيطرة الحافظ على منصب الإمامة عيّن هزار الملوك وزيراً له، ثم عيّن قائداً آخر بإسم

يانس الأرمني لمنصب "**متولّي الباب**" وقائداً عاماً للجيوش الفاطمية، والذي عُرف بلقب إسفهسلاّر[٦٨]. إنّ منصب متولّي الباب كان بمثابة الحاجب الذي يتولّى أمر الدخول والخروج عند الخليفة، أي أنّه من أكثر المقربين عند الخليفة. وقد أثار هذا التعيين بعضاً من قواد الجيش الكبار، الذين شعروا بالغيرة والحسد من زملائهم هزار الملوك ويانس الأرمني. وقف على رأس الثائرين القائد رضوان بن ولخشي وضرغام، اللذان أصبحا وزراء فيما بعد، ثم برغش صديق هزار الملوك سابقاً. نجح هؤلاء الأشخاص في تنظيم فتنة في القصر الفاطمي بزعامة أبي علي أحمد إبن أمير الجيوش الأفضل بن بدر الدين الجمالي. شكلّ هؤلاء القواد ضغطاً على القصر الفاطمي لإجبار الخليفة الحافظ على تعيين أبي علي أحمد بن الأفضل وزيراً بدلاً من هزار الملوك. وفعلاً رضخ الحافظ لتدبير هذه الجماعة ووافق على طلباتها، فعُيّن أبو علي أحمد وزيراً ولُقب بإسم **كُتيفات**، وذلك في شهر ذي القعدة سنة ٥٢٤هـ / ١١٣٠م، بينما قُتل هزار الملوك في نفس اليوم الذي عُيّن به وزيراً[٦٩].

كانت ثورة الجند وتولّي كتيفات إمرة الجيوش والوزارة أولى علامات الصراع والإنشقاق الجديد في الدولة. وعلى الرغم من الإختلافات في الرأي بين المصادر التاريخية على تسلسل الأحداث ومواعيدها في هذه الآونة، فإن جميع المصادر تتّفق فيما بينها أنّ الوزير كُتيفات وسّع من صلاحياته في الدولة، وبالمقابل قلّص من صلاحيات الإمام الحافظ وحجر عليه داخل القصر ومنعه من الخروج، بعد أن تبيّن لكُتيفات أنّه لا يوجد وليّ للعهد للخليفة الحافظ[٧٠]. ومن جهة ثانية، عمل كتيفات على البحث على الإبن المولود، الطيّب إبن الآمر، وذلك للإنتقام منه وقتله إنتقاماً لمقتل أخوته على يد الخليفة الآمر بأحكام الله في عهده[٧١]. وعندما تقلّصت الآمال للعثور على آثار ذلك المولود أخذ كتيفات بالتحكّم في أمور الدولة الفاطمية بشكل فردي، دون الأخذ برأي الخليفة الحافظ المحجور عليه بالقصر. وقد ظهر أيضاً أنّ الوزير كتيفات قد أدار شؤون الدولة بإسم الإمام المنتظر وليس الإمام الحافظ، لأن كتيفات لم يعترف بولايته، ولم يوجد وليّ شرعي للعهد لتولّي الإمامة الفاطمية حسب العقيدة المتبعة عند الإسماعيلية. وفي حالة غياب الإمام الشرعي فيتوجّب أن يتولّى أمور الدولة شخص ما حتى عودة الإمام المنتظر[٧٢].

كان الوزير كتيفات ينتمي إلى الشيعة الإماميّة وليس إلى الإسماعيلية، كما كان الفاطميون. لذا يمكن تفسير تصرفات كتيفات أنها كانت مقصودة بسبب عقيدته الإمامية الأثني عشرية[٧٣]. بدأ كتيفات بتغييرات إدارية وتنظيمية في أمور الدولة الفاطمية. فقد غيّر بعض العادات والتقاليد المتبعة عند الإسماعيلية الفاطمية، حيث عمل على إضعاف قوة هذا المذهب وإبطال تقاليده. ومن ناحية ثانية، عمل على تثبيت مبادئ الإمامية في الدولة، بالإضافة إلى

منح المذاهب الأخرى، حتى السنّيّة منها، حرية أكثر للعمل داخل الدولة. فقد عيّن كتيفات أربعة قضاة يمثلون أربعة مذاهب مختلفة، وهم: قاضٍ للشافعية، قاضٍ للمالكية، قاضٍ للإسماعيلية، وقاض للإماميّة. وسمح لكل قاضٍ أن يحكم حسب مذهبه ويورّث بمذهبه. ويذكر إبن ميسّر فيما يتعلق بهذه الحادثة قوله: [... ولم يُسمع بهذا قط فيما سلف...] (٧٤).

هذا التجديد في الإدارة وتعيين القضاة الجدد خالفت العادة التي إتبعها الفاطميون فيما سبق، والذين إهتمّوا فقط في تعيين قضاة للمذهب الإسماعيلي والعمل حسب هذا المذهب. هذا العمل كان فاتحة لتغيّرات مذهبية داخل الدولة الفاطمية لصالح أهل السنّة، والتي أخذت تقوى حتى أواخر عهد الدولة وإبطال الشيعة الإسماعيلية من مصر والقضاء على الحكم الفاطمي على يد صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م.

أبطل الوزير كُتيفات بعض العادات المتبعة في الصلاة عند الإسماعيلية (الفاطميين)، حيث أسقط ذكر إسماعيل بن جعفر الصادق، الذي تنسب إليه الإسماعيلية (٧٥). وأزال من الأذان عبارة "حيّ على خير العمل". كذلك قطع كتيفات ذكر الإمام الحافظ من الخطبة وإختار لنفسه دعاء يدعو به على المنبر وهو: (...السيّد الأجل، الأفضل، مالك أصحاب الدول، والمحامي عن حوزة الدين، وناشر جناح العدل على المسلمين الأقربين والأبعدين، ناصر إمام الحقّ في حالتي غيبته وحضوره، والقائم بنصرته بماضي سيفه وصائب رأيه وتدبيره، أمين الله على عباده، وهادي القضاة إلى إتّباع شرع الحق وإعتماده، ومرشد دعاة المؤمنين بواضح بيانه وإرشاده، مولي النّعم ورافع الجور عن الأمم، مالك فضيلتي السيف والقلم، أبو علي أحمد بن السيّد الأجلّ الأفضل شاهنشاه أمير الجيوش...)(٧٦).

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، فقد ضرب كتيفات الدراهم التي تحمل إسمه وإسم الإمام المنتظر(٧٧). لم يتوقف كتيفات عند هذه التغييرات في نظام الإدارة والدولة والمذهب، بل راح يطارد علماء الدين الإسماعيلية ويضايق أتباعهم. فقد إعتقل الكثير منهم في مصر، بينما نجح البعض الآخر في اللجوء خارجها(٧٨).

الإجراءات والتغييرات التي أجراها الوزير كتيفات عمقّت الإنقسامات داخل السلطة الفاطمية. ففي داخل الجيش مثلاً، إنقسمت الفرق العسكرية إلى قسمين رئيسيين: المعسكر الأوّل كان موالياً للإمام الحافظ ويشمل فرق الجيش من السودانيين(٧٩)، وكذلك فرق صبيان الخاصّ(٨٠)، التي أظهرت إخلاصها وولاءها للخليفة الحافظ بزعامة القائد يانس الأرمني(٨١). أمّا المعسكر الثاني فقد كان موالياً للوزير كتيفات ويشمل فرقة الجيوشية، التي شكّلها سابقاً جده بدر الدين الجمالي، وبقيت مخلصة لسلالته من بعده.

بدأ الإنقسام الحادّ عندما أظهر كتيفات محاولة للسيطرة على القصر ولإخماد مناوئيه.

هذه المحاولة دفعت يانس الأرمني تجنيد غلمان الخليفة، الذين شكّلوا فرقة صبيان الخاص في القصر الفاطمي. وهكذا عملت فرق صبيان الخاص للتخلص من الوزير كتيفات وإزالة هيمنته على القصر وعلى الخليفة، ثم عملت على تنصيب زعيمهم يانس الأرمني مكانه في منصب الوزارة. نجح صبيان الخاصّ في إغتيال كتيفات في المحرّم سنة ٥٢٦هـ / ١١٣١م، إثر مؤامرة دبّرها له يانس الأرمني. وبذلك حرّر صبيان الخاص الخليفة الحافظ من الحجر الذي كان فيه في القصر وأُعيد للجلوس على دست الخلافة، وأُخذت له البيعة العامّة ليصبح خليفة (إماماً) بطريقة شرعية[٨٢]. وبالمقابل عيّن الحافظ القائد يانس الأرمني وزيراً مكافأة على تخليصه من كتيفات وأعماله[٨٣]. وأصبح يانس الأرمني بذلك وزير سيف كما يُستدلّ من الألقاب التي مُنحت له، مثل أمير الجيوش، ناصر الجيوش، سيف الإسلام وغيرها من الألقاب التي كانت تُمنح لوزراء السيوف من قبله[٨٤].

إنّ أخذ البيعة العامّة للخليفة الحافظ مُجدّداً وإعادته إلى دست الخلافة، بعد أن أُخرج من سجنه (الخزانة)، يظهر أنّ المدة التي مضت من خلافته لم تكن شرعية، وإنّما كان قد بويع سابقاً بولاية العهد ليكون كفيلاً للطفل المؤمّل ولادته للخليفة الآمر فقط. في شهر ربيع الآخر سنة ٥٢٦هـ / شباط ١١٣٢م صدر سجلّ رسمي بإمامة عبد المجيد الملقب بالحافظ، وركب من باب العيد إلى باب الذهب في القصر الفاطمي بزيّ الخلفاء، وأمر أن يُدعى له على المنابر[٨٥].

بهذه المراسم أُعيد للخليفة الفاطمي بعض من العادات والطقوس التي قطعها وزيره السابق كتيفات في عهد وزارته. ثمّ صدر السجلّ لتولية الحافظ بعد مرور ثلاثة شهور من عودته إلى السلطة الفعلية، وبعد التخلّص من أعداء الحافظ وإزالة التهديد له من داخل القصر، ليؤمّن على نفسه في دست الخلافة. عمل يانس الأرمني خلال هذه المدة على التخلّص من أعداء الحافظ ليخلو له المجال في القصر وفي منصب الوزارة. وهكذا أخذ يانس بملاحقة أتباع الطيّبية والإماميّة، ثمّ تتبع الطائفة المعروفة بصبيان الخاصّ في القصر الفاطمي وقتل منهم جماعة، وذلك تحسّباً على نفسه خوفاً من أن يفعلوا به كما فعلوا سابقاً بكتيفات. أعمال يانس الأرمني هذه رفعت من مكانته في القصر الفاطمي، حتى أن إسمه قد ذكر في السجلّ الذي صدر لتولية الحافظ، وفيه مُنح الألقاب الرفيعة وأُغدق له المديح، الذي يليق بمقامه[٨٦].

تتميّز خلافة الحافظ بأنّها كانت منافية للعادات والتقاليد الفاطمية المتبعة في تعيين الخلفاء (الإئمّة). فالسجلّ الذي صدر في تعيينه يختلف عن بقية السجلات التي صدرت سابقاً، حيث أنّ هذا السجلّ قد صدر من الخليفة الحافظ لتعيين نفسه في منصب الخلافة. أمّا الخلفاء الفاطميون السابقون فقد كانوا يصدرون السجلات لولاية العهد في الخلافة وصاية من الأب إلى إبنه قبل موت الخليفة. أمّا الميزة الثانية في خلافة الحافظ والمنافية للشرعية الفاطمية،

فكانت كونه إبن عمّ الخليفة الآمر وليس إبنه، كما هو متبع عند الفاطمية الإسماعيلية. ويعتبر هذا النظام الجديد في ولاية العهد لابن العمّ تجديداً وغريباً في الدولة الفاطمية وفي المذهب الإسماعيلي بشكل عامّ. وهكذا يُعتبر الإمام الحافظ الأول من بين الخلفاء الفاطميين، الذي لم يرث الإمامة عن والده[٨٧]. وبذلك فتح المجال أمام أي فرد من أفراد الأسرة الفاطمية ليطالب بحقّه في الخلافة دون التقيّد بقواعد الشرعية الإسماعيلية وتقاليدها.

من خلال التمعّن في سطور السجلّ الصادر في تعيين الخليفة الحافظ، يمكن فهم المغزى الرئيسي من إصداره، حيث يهدف إلى الدعوة لصالح الحافظ وإعطائه الشرعية لهذا المنصب. فقد نصّ السجلّ على حقّ الحافظ في الخلافة حين قرن حادثة علي بن أبي طالب وحقه في الخلافة في وراثة الرسول (ص)، لكونه إبن عمّه والمقرب إليه[٨٨]. ثم يذكر في السجلّ مثالاً آخر، ليعطي لنفسه الشرعية، وهو تعيين الإمام الحاكم بأمر الله لإبن عمه عبد الرحيم بن إلياس وليّاً لعهد المسلمين في عهد خلافته[٨٩]. طرح هذه الأمثلة وذكرها في السجلّ هدفها تبرير موقف الحافظ في حقه في الخلافة الفاطمية، وأنّه تولاها بطريقة شرعية ولا تنافي قواعد المذهب الإسماعيلي.

بالرغم من تثبيت سلطة الحافظ في الخلافة الفاطمية وفي مقاومة أعدائه وإخمادهم في مصر، إزداد الإنقسام حدّة داخل المذهب الإسماعيلي والبيت الفاطمي. فقد نجح أتباع الطيبيّة في بثّ دعوتهم وتبرير حقهم في الخلافة الفاطمية، ليس داخل مصر وحدها، بل انتشر إلى أقاليم بعيدة، مثل بلاد اليمن التي كانت واقعة تحت تأثير الدولة الفاطمية. في اليمن لاقى أتباع الطيبية الدعم الكافي من حكامها ضد حكم الإمام الحافظ، وأصبحت الحصن القوي للدعوة الإسماعيلية الطيبيّة ضد الفاطميين في مصر. هذا الفرع من الإسماعيلية (الطيبيّة) حافظ على قوته وكيانه في اليمن وجنوب الجزيرة العربية حتى بعد إبطال الخلافة الفاطمية والإسماعيلية من مصر على يد السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م[٩١].

ج- الصراع بين أبناء الإمام الحافظ: حسن وحيدرة

كان تسلسل الأحداث في الإدارة الفاطمية سريعة منذ تولّي يانس الأرمني أمر الوزارة وملاحقته لغلمان الإمام الحافظ في القصر الفاطمي. فإنّ تخوّف الخليفة الحافظ من وزيره جعله يدبّر مؤامرة لقتله والتخلّص من تسلّطه في الأمور الإدارية والقصر، وذلك في أواخر سنة ٥٢٦هـ / ١١٣٢م وبعد أن قتل يانس الأرمني حوالي ثلاثمائة من صبيان الخاصّ التابعين للإمام الحافظ[٩٢]. بعد مقتل الوزير يانس الأرمني لم يعيّن الإمام الحافظ وزيراً مكانه وإنّما وكّل أمر ولاية العهد لإبنه البكر سليمان، وأوكل إليه تدبير أمور الدولة بدلاً من

الوزير[٩٣]. وعندما مات ولي العهد سليمان سنة ٥٢٧هـ / ١١٣٢م عيّن الحافظ مكانه في ولاية العهد إبناً آخر يُدعى حيدره[٩٤].

يمكن تفسير عدم تعيين الحافظ وزيراً له في هذه الآونة محاولة منه في إمساك زمام الأمور في الدولة بين يديه وفي نطاق الأسرة ألفاطميّة. لكن النزاع على ولاية العهد في الدولة بعد موت الإمام المستنصر أصبح مألوفاً بسبب المصالح الخاصة لبعض الأشخاص من أبناء الأسرة الفاطمية، أو من كبار قادة الجيش الفاطمي (أرباب السيوف) والمتصارعين على السلطة. كذلك كان للأزمات السياسية والإقتصادية والعسكرية في الدولة أثرها البالغ على الإنشقاقات المذهبية داخل الفاطمية الإسماعيلية. فعندما تولّى حيدره ولاية العهد للإمام الحافظ لم يسلّم أخوه حسن (الإبن الثالث للحافظ) بهذا التعيين، بل راح يجند قوةً عسكرية من بين فرقة الجيوشية لمحاربة أخيه حيدره من أجل السيطرة على منصب ولاية العهد. وبالمقابل أخذ حيدره يجند القوات العسكرية من الفرق السودانيية وفرقة الريحانية لمواجهة تهديد أخيه حسن[٩٥].

تعتبر خطوة حسن لمحاربة أخيه حيدره تمرّداً على السلطة وعلى قرار الخليفة، مما أدى إلى إنشقاق عميق في صفوف الجيش الفاطمي. كان من آثار هذه الفتنة أن قتل ما يزيد على خمسة آلاف رجل من فرق السودانيين والريحانية الموالين لوليّ العهد حيدره[٩٦]. عندما رأى الإمام الحافظ هزيمة معسكر حيدرة أُجبر على إلغاء تعيينه لولاية العهد، وإستبداله بإبنه الآخر، حسن. وهكذا أصبحت ولاية العهد أيضاً جبرية وتفرض بالقوة، حيث أجبر الحافظ على إصدار سجلّ بتعيين إبنه حسن لولاية العهد[٩٧].

من خلال النصوص والمصادر التاريخية يمكن استنتاج الأسباب التي دفعت حسن إلى التمرد على ولاية العهد ضد أخيه حيدرة، ومن أهمّها:

أ- أنّه (حسن) كان الإبن الأكبر للحافظ بعد موت الإبن البكر سليمان، الذي شغل وظيفة ولاية العهد قبل موته. لذلك رأى حسن أنّه أحقّ من أخيه حيدرة لهذا المنصب، ممّا دعاه إلى عدم التسليم في تعيين أخيه[٩٨].

ب- كان حسن ذا مكانة عالية وقوية في الدولة، حيث كان يمتلك الكثير من الإقطاعات والثروة. ومما يدلّ على مركزه الرفيع فقد أقام حسن ديواناً لنفسه يدعى "**ديوان المُفرد**" المكلّف بإدارة شؤونه الخاصة[٩٩]. وهكذا عندما عُيّن حيدرة لولاية العهد إعتبر حسن هذا التعيين ضربة لمكانته، وخاصةً عندما أقام الخليفة الحافظ فرقة عسكرية خاصّة لخدمة حيدرة في ولاية العهد، والتي عُرفت بإسم "**الطائفة العهديّة**"، كما ذكرت في السجلّ الصادر في تعيين حيدرة[١٠٠].

كان حسن إبن الإمام الحافظ عاصياً للسلطة المركزية حتى قبل النزاع على ولاية العهد. لذلك يحتمل أن يكون هذا هو السبب لعدم منحه ولاية العهد من قبل والده(١٠١). فقد كان ماضيه حافلاً بالفعاليات ضد سلطة والده، وخاصة عندما إنحاز إلى تأييد الوزير كُتيفات ما بين سنة ٥٢٤-٥٢٦هـ / ١١٢٩-١١٣١م في صراعه على منصب الوزارة، وعمل معه لإبطال الإسماعيلية كمذهب الدولة لفاطميّة. وقام حسن أيضاً بملاحقة دعاة الدين الإسماعيلية في مصر وقتلهم، مما أجبر الكثير منهم على الهرب خارج مصر في تلك الفترة(١٠٢).

عندما سيطر حسن على الأمور في الدولة وولاية العهد في رمضان سنة ٥٢٨هـ/ تموز ١١٣٤م قام بإجراءات إدارية فورية لتثبيت مركزه في السلطة. كخطوة أولى قلّص سلطة والده ومنعه من إدارة شؤون الدولة. وكما يذكر إبن ميسّر أنّ وليّ العهد حسن تمكّن من الدولة وتصرّف فيها حتى لم يبق لأبيه معه حكم البتّة. ثم قام حسن بإستبدال موظفي الإدارة والدواوين، حيث أبعد الموظفين والأمراء الموالين لأبيه(١٠٣). ومن جهة ثانية عيّن مكانهم موظفين من الطبقات الدنيا للمجتمع والجيش، والذين ذكرهم بعض المؤرخين بأوباش العسكر وزعّارهم. وهكذا جنّد حسن من بينهم فرقة عسكرية لخدمته الخاصة، والتي عُرفت بإسم "**صبيان الزّرد**"(١٠٤). إستعان حسن بصبيان الزرد لتنفيذ أوامره ومآربه، حيث قام هؤلاء بالعمل على ملاحقة الأمراء وكبار الدولة، الذين دعموا والده، ثم صادروا أموالهم وممتلكاتهم(١٠٥).

الإجراءات والفعاليات التي أحدثها حسن في عهده لم تؤثر على إنقسام الجيش الفاطمي بين مؤيد ومخالف فحسب، بل أحدثت إنقساماً داخل السلالة الفاطمية ومذهبها أيضاً. زاد حسن من ضعف سلطة والده الإمام الحافظ في منصبه كخليفة، كما لاحق رجال الدولة والدين من القضاة والدعاة الذين عيّنهم والده سابقاً لخدمة المذهب الإسماعيلي. فقد قتل حسن ورجاله الكثير منهم، مثل قاضي القضاة سراج الدين أبو الثّريّا، الذي كان يقوم بمنصب داعي الدعاة أيضاً(١٠٦). وكان حسن قد دبّر محاولة لقتل إمام طائفة المؤمنين، القائم على إدارة الشؤون المالية للإسماعيلية(١٠٧). وعيّن حسن القاضي إبن ميسّر في منصب قاضي القضاة بدلاً من القاضي المخلوع سراج الدين أبي الثريّا(١٠٨).

أحدث حسن أثناء فترة ولايته في ولاية العهد والوزارة فوضى إدارية، بين عزل الموظفين وتعيين الآخرين، ثم ملاحقة بعضهم بين مؤيد ومخالف. هذه التصرفات دعت أعيان الدولة وكبار الجند يعملون سويّاً على التخلّص من حسن وطرده من منصبه، على أثر فقدهم لمناصبهم. جنّد هؤلاء قواهم وخرجوا لمحاربة حسن وأتباعه كما قصدوا خلع الحافظ من

منصب الخلافة. وعلى أثر ذلك فرّ حسن إلى أبيه في القصر للحماية وطلباً للجوء من القوى المهاجمة(١٠٩). ولكن عندما رأى الإمام الحافظ قوة المهاجمين قبض على إبنه حسن وقتله ليهدئ من غضب الأمراء والجند الثائرين، وذلك في جمادي الآخر سنة ٥٢٩هـ / آذار ١١٣٥م(١١٠).

سببت الأحداث التي جرت في عهد الإمام الحافظ إلى إزدياد ضعف منصب الخليفة على الرغم من المحاولات التي قام بها الحافظ في تركيز السلطة بين يديه وعدم تعيين وزير بعد مقتل الوزير يانس الأرمني. ففي هذه المرحلة حاول الإمام الحافظ زيادة قوة العساكر من الفرق السودانية لتكون عوناً له في دعم منصبه والإرتكاز عليهاعند الحاجة(١١١). ومن ناحية أخرى حاول الإعتماد على كبار القواد في الجيش والولاة، مثل بهرام الأرمني والي الغربيّة الذي دعاه لمساعدته على التخلّص من إبنه حسن(١١٢). وبتأثير ضغط المتمردين ضد وليّ العهد حسن وافق الإمام الحافظ على تعيين بهرام الأرمني وزيراً، والذي كان له كثير من المؤيدين من بين كافة الأرمن وكذلك أصحاب الإقطاعات والقبائل العربية البدوية المنتشرة في منطقة الدلتا (منطقة الغربية)(١١٣).

يعتبر تعيين بهرام الأرمني وزيراً بمكانة وزارة سيف أو وزارة تفويض منافياً للأعراف المتّبعة في إدارة شؤون الدولة الإسلامية، وذلك لكون بهرام الأرمني نصرانياً. فعندما إستوزره الحافظ نعته بنعوت وزراء السيوف الذين سبقوه، ومن ضمنها: " **سيف الإسلام، تاج الملوك** ". النعوت ألتي حملها بهرام كوزير سيف تدلّ على صلاحياته الواسعة في إدارة الشؤون الدينية أيضاً، بالإضافة إلى الشؤون الإدارية، المدنية والعسكرية. ولكون بهرام الأرمني نصرانياً فإنّه لا يستطيع إجراء الطقوس الدينية والإحتفالات بالأعياد في المساجد والقيام بأعمال القضاء أو النظر في المظالم. حيث تتطلب هذه الصلاحيات من الوزير أن يكون مسلماً عالماً بأمور الدين وأصوله. لذلك أحدث تعيين بهرام الأرمني لهذا المنصب معارضة واسعة بين كبار الدولة ورجال الدين. ويذكر إبن ميسّر حول هذا الحدث قوله: [... فندب للوزارة بها وأخذ الحافظ يستشير من يثق به في ذلك فلم يشر به أحد به عليه. وقيل: أولاً هو نصرانيّ فلا يرضاه المسلمون، والثاني، من شرط الوزير أن يرقى مع الإمام المنبر في الأعياد ليزرّر عليه المزرّة الحاجزة بينه وبين الناس. والثالث، أنّ القضاة نواب الوزراء من زمن أمير الجيوش ويذكرون النيابة عنهم في الكتب الحكميّة النافذة إلى الآفاق وكتب الأنكحة. فلم يصغ لذلك وقال: إذا رضيناه نحن فمن يخالفنا وهو وزير السيف؟ وأمّا صعود المنبر فيستنيب عنه قاضي القضاة، وأمّا ذكره في الكتب الحكميّة فلا حاجة إلى ذلك، ويفعل ما كان يفعل قبل أمير الجيوش. وإستوزره والناس ينكرون عليه ذلك...](١١٤).

اتفاق رأي الإمام الحافظ على تعيين بهرام الأرمني في وزارة السيف وتفويض الأمور إليه بدا معارضاً لرأي رجال الدولة، الذين يحرصون على الحفاظ على هيبتها وشرعيتها الدينية. ولكن هذا التعيين يدلّ على مكانة وقوة بهرام الأرمني من جهة مع كونه نصرانياً، وكذلك يدلّ على ضعف الخليفة وإعتماده على شخصية بهرام ليحفظ له مكانته في الدولة من جهة أخرى. هذه التطورات التي توالت في تعيين بهرام الأرمني النصراني، أجبرت الإمام الحافظ أن يلائم التنظيمات الإدارية في الدولة لهذا الحدث. فقد أدخل تغييرات تتلاءم مع تعيين بهرام في الوزارة والحفاظ على إدارة الشؤون الدينية في الدولة، دون المسّ بكرامتها وهيبتها. فالتغيير الذي أدخله الحافظ كان عدم تولّي وزيره بهرام الأرمني صلاحيات القضاء في الدولة، بحيث يتولّى قاضي القضاة هذه الصلاحيات بالإضافة إلى منصب نيابة الوزارة لإدارة الشؤون الدينية. بذلك تولّى بهرام الصلاحيات الواسعة في الدولة في الشؤون الإدارية في المجالات المدنية والعسكرية وتدبير شؤون الدولة عامة، ما عدا الشؤون الدينية. وتظهر قوة صلاحيات بهرام في منصبه الجديد من خلال الألقاب التي مُنحت له بذلك، وهي: " **السيّد الأجلّ، أمير الجيوش، سيف الإسلام، ناصر الإمام، غياث الأنام، أبو المظفر بهرام الحافظي** "(١١٥). وبعكس وزراء السيوف في الدولة الفاطمية، فقد حذفت الألقاب التي تدلّ على الصلاحيات الدينية من ضمن ألقابه، وهي: " **قاضي القضاة وداعي الدعاة** "، التي كان يتولاها كبار رجال الدين من الشيعة الإسماعيلية.

عندما دخل بهرام الأرمني إلى القصر الفاطمي بمساعدة الحافظ للتخلّص من أعدائه، رأى منه عقلاً وإقداماً في الحرب والسياسة وحسن تدبير الأمور، لذا تأمّل منه خيراً وإزداد ضعف الخليفة أمام إزدياد قوة بهرام في إدارة شؤون الدولة. إستغلّ بهرام منصب الوزارة وتفويض الأمور إليه، وأخذ في تثبيت ودعم مكانة الأرمن في مصر. هؤلاء الأرمن كانوا بأغلبيتهم من النصارى، الذين توافدوا على مصر منذ سيطرة أمير الجيوش بدر الدين الجمالي على الأمور في عهد الإمام المستنصر. وأخذ بهرام الأرمني يولّي هؤلاء الأرمن مناصب إدارية عالية بدلاً من الموظفين المسلمين(١١٦).

فتح بهرام الأرمني المجال أمام الأرمن للسيطرة على الوظائف الإدارية الهامة في الدولة، وليس فقط منصب الوزارة. هذه المناصب دعت الكثير من الأرمن النصارى من سكان أرمينيا إلى الهجرة إلى مصر في عهد الوزير بهرام، وذلك بعد أن ثبت قدميه في السلطة. وقد سأل بهرام الإمام الحافظ أن يسمح له بإحضار أخوته وأهله فأذن له في ذلك، حتى صار منهم (أي من الأرمن) بالديار المصرية نحو ثلاثين ألف إنسان، فاستطالوا على المسلمين، وأصاب المسلمين من النصارى جور عظيم(١١٧). وكان من بين المناصب الهامة التي ولاها بهرام إلى

مقرّبيه منصب ولاية قوص في مصر العليا، والتي منحها لأخيه المدعو بالباساك. كانت قوص ولاية هامّة من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية في مصر العليا لكونها واقعة على الطريق التجاري الذي يصل بين القاهرة وبين شواطئ البحر الأحمر عن طريق مدينة قوص إلى ميناء عيذاب على البحر الأحمر. وأهمية أخرى لولاية قوص بأنها همزة وصل بين مصر الفاطمية وبين بلاد السودان والحبشة، التي تنتشر بها النصرانية.

قويت النصرانية في مصر في عهد الوزير بهرام الأرمني[١١٩]، حيث عمل الوزير بهرام على بناء وتعمير المقدسات للنصارى، بالإضافة إلى توليتهم في المناصب الهامة والرئيسية في الدولة. ويذكر إبن ميسّر في وصف هذه الظاهرة بقوله: [... وبُنيت في أيامه كنائس وأديرة حتى صار كلّ رئيس من أهله يبني له كنيسة، وخاف أهل مصر منهم أن يغيّروا ملّة الإسلام، وكثرت الشكايات فيه وفي أهله...][١٢٠].

من الإجراءات الإدارية الأخرى التي إتبعها بهرام الأرمني كانت إبعاد المناوئين له، والذين يتخوف من قوتهم، بعيداً عن مركز الخلافة. فمثلاً رضوان إبن وَلْخَشي، أحد القواد الكبار في الجيش الفاطمي، كان قد عيّنه بهرام الأرمني والياً في عسقلان (أحد الثغور الجنوبية في فلسطين) وذلك لإبعاده عن القاهرة، عندما رأى منه ما يخشى على مركزه في الوزارة والسلطة. وفيما بعد نُقل رضوان إبن وَلْخشي لولاية إقليم الغربية، شمال غرب الدلتا في مصر السفلى[١٢١]. بالإضافة إلى إبعاد منافسيه عن القاهرة، ركّز بهرام الأرمني صلاحيات واسعة بين يديه في مجال إدارة الإنشاء والمكاتبات. وبذلك يعتبر بهرام الوزير الفاطمي الأوّل، الذي يصدر مراسيم وسجلات من تلقاء نفسه وليس من قبل الخليفة. هذه الصلاحيات التي كانت بيد الخليفة، وتحلّى بها الوزير بهرام في هذه الآونة منحته قوة ومكانة رفيعة في الدولة، حيث أصبحت المكاتبات مع زعماء الدول الأخرى تتم عن طريق بهرام نفسه بشكل مباشر، لكونه صاحب السلطة الأول والقوي في الدولة[١٢٣].

هذا التجديد الذي أدخله بهرام الأرمني إلى الإدارة الفاطمية بجعل صلاحيات الرسائل والمكاتبات بين يديه، أصبح متّبعاً ودارجاً في الدولة بعد موته. حيث أصبحت هذه الصلاحيات بيد وزراء السيوف الذين تبعوه في هذا المنصب حتى نهاية الدولة الفاطمية[١٢٤]. فتسلُّط بهرام على الأمور وتعيين المقرّبين له وإبعاد منافسيه عن السلطة، أحدث مرارة في صدور كبار الدولة وقيادة الجيش والولاة الذين تضرروا في عهده. هذا أدّى إلى تنظيم وظهور مراكز قوى للتصدي إلى سلطة بهرام وتحكّمه في الأمور. وهكذا إتّصل هؤلاء المنافسون لبهرام بوالي الغربية، رضوان إبن ولخشي، لكونه أحد القواد الكبار والأقوياء في الجيش الفاطمي[١٢٥]، بالإضافة إلى الدعم الذي يمكن أن يجنده في ولاية الغربية، كما فعل بهرام

نفسه سابقاً. كذلك الإمام الحافظ إتصل بدوره برضوان إبن ولخشي يطلب منه المساعدة لإبعاد بهرام عن الوزارة ولتسليمها لرضوان. هذه الإتصالات بين الخليفة وبين رضوان إبن ولخشي جاءت في أعقاب حركات التمرد في صفوف الجند ضد الوزير بهرام الأرمني، مما شجع الإمام الحافظ أن يخطو هذه الخطوة للتخلّص من وزيره[١٢٦]، الذي أثقل عليه حكمه وتسلّطِ في أمور الدولة بإدخاله التغييرات والتجديدات الإدارية، التي تخدم الوزير نفسه وتخدم طائفة الأرمن بشكل عام.

رأى رضوان إبن ولخشي في المكاتبات والإتصالات من الإمام الحافظ وكبار الدولة دافعاً قوياً لإعلان الحرب على الوزير بهرام الأرمني. بدأ رضوان بحملة دعائية لكسب التأييد والدعم مستغلاً الأوضاع في القصر الفاطمي. هذه الحملة الدعائية أخذت صبغة دينية عندما إعتبرها إبن ولخشي حرباً مقدسة بإعلانه الجهاد على بهرام الأرمني النصراني، والذي تحكّم في أمور المسلمين. على أثر هذه الدعاية للجهاد جنّد إبن ولخشي ما يزيد على ثلاثين ألف مقاتل من بين القبائل البدوية في منطقة الغربية، وكذلك من الجنود المسلمين في الجيش الفاطمي، الذين التحقوا به. نجح رضوان في تسلّم الأمور والسيطرة على القصر الفاطمي وطرد بهرام الأرمني. وهكذا تسلم رضوان بن ولخشي الوزارة من قبل الإمام الحافظ في شهر جمادي الأول سنة ٥٣١هـ / كانون ثاني ١١٣٧م.

منح الإمام الحافظ الصلاحيات الواسعة لوزيره رضوان وفوّض له الأمور في الدولة. تظهر هذه الصلاحيات من خلال الألقاب التي حصل عليها رضوان كوزير سيف وهي: " **السيّد الأجّل، الأفضل، أمير الجيوش، سيف الإسلام، ناصر الإمام، كافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين، أبو الفتح، رضوان الحافظي** ". بالإضافة إلى الألقاب التي منحت لرضوان في السجلّ الصادر عن الخليفة، فقد ذكرت فيه أيضاً عبارات المديح التي تبرّر وتؤكد على أهلية رضوان لهذا المنصب[١٢٨].

إستطاع بهرام الأرمني أن يفلت من قبضة رضوان إبن ولخشي، حيث لجأ إلى أخيه في ولاية قوص، مع جماعة من الأرمن الذين شايعوه وخافوا على حياتهم. ولكن عندما قتل أخوه الباساك على يد جماعة من المسلمين، إعتزل بهرام وإنعزل في أحد الأديرة[١٢٩].

بعد تسلُّم رضوان إبن ولخشي منصب الوزارة وفوّضت له الأمور في إدارة شؤون الدولة، كان من المتوقع أن يجري تغييرات إدارية وتطبيق إجراءات لإزالة ما أدخله الوزير الأسبق بهرام الأرمني في شؤون الدولة والإدارة. أخذ رضوان بن ولخشي ينظّم ويدير أمور الدولة كما تراه عيناه. وقد أصيبت مصالح النصارى بأضرار كبيرة في أنحاء مصر، حيث أخذ المسلمون ينهبون ممتلكاتهم، بالإضافة إلى نهب الأديرة والكنائس، وذلك انتقاماً لما قام به

الوزير السابق بهرام الأرمني والنصارى من إستغلال ومصادرةٍ لأموال المسلمين في عهد وزارته. ولترتيب أمور الإدارة وتنظيمها من جديد، بدأً رضوان بن ولخشي بإبعاد الموظفين النصارى من مناصبهم وإستبدالهم بالمسلمين[١٣٠]. فمثلاً، عزل الموظف النصراني الأخرم من إدارة شؤون ديوان النظر وعيّن مكانه موظفاً مسلماً يُدعى المرتضى المحنّك. كذلك إتخذ رضوان سياسة قاسية ضد أهل الذمّة من اليهود والنصارى عندما فرض عليهم التقيّد والعمل حسب العُهدة العمرية (نسبة للعهد الذي قطعه الخليفة عمر بن الخطاب لليهود والنصارى عند دخوله بيت المقدس، في بداية الفتح الإسلامي)، وخاصة في اللباس والركوب[١٣١].

هذه الإجراءات التي إتبعها الوزير رضوان إبن ولخشي قوّت من مركزه عندما نصّب المقرّبين له في المناصب الهامة والرئيسية في الإدارة العامة للدولة وفي القصر الفاطميّ. كذلك إختار رضوان رجالاً ذوي خبرة وتجارب، ليس في العمل الإداري فقط وإنما في الأعمال العسكرية أيضاً، أي من بين أرباب السيوف والأقلام[١٣٢]. وما يميّز التجديدات في عهد وزارة رضوان بن ولخشي هو إنشاؤه لديوان الجهاد، الذي عهد إليه بناء وتنظيم الأسطول الحربي للدولة الفاطمية، بعد فترة من الإنحطاط والضعف مرّ بها الأسطول المصري[١٣٣].

إنّ الأحداث المتلاحقة والصراعات على السلطة والإدارة في القصر الفاطمي علّمت الإمام الحافظ أن يكون حذراً من تدبير المؤامرات ضده، والعمل على إفشالها. ومن جهة أخرى، أصبحت التقلبات والأحداث الطارئة مألوفة في التطوّرات الإدارية. فقد فعل الوزير رضوان إبن ولخشي كسابقيه من وزراء السيوف، بحيث قرّب أتباعه في السلطة، كما حاول إضعاف مركز الخليفة وملاحقة أتباعه، مما زاد تخوّف الأمام الحافظ من أعمال وزيره. حاول رضوان بن ولخشي إبطال الإسماعيلية كمذهب للدولة، بالإضافة إلى تدبير مؤامرة لعزل الإمام الحافظ من منصب الخلافة. حاول رضوان عزل الخليفة بطريقة شرعية بإتفاق كبار رجال الدولة، عندما دعا إلى إجتماعٍ بحضور كبار رجال الدين والمذهب الإسماعيلي، ومنهم داعي الدعاة إبن سلامة. كان هدفً هذا الإجتماع إصدار فتوى دينية تنكر حقّ الإمام الحافظ في تولّي الإمامة (الخلافة)، لكونه إبن عمّ الخليفة السابق (الآمر بأحكام الله) وليس إبنه. وهدف رضوان إبن ولخشي أيضاً أن يعيّن مكانه رجلاً مناسباً من بين أتباع الشيعة الإماميّة وليس الإسماعيلية[١٣٤].

هذه الأحداث تظهر مدى عمق الإنشقاق الذي حدث داخل المذهب الإسماعيلي بعد موت المستنصر، وتدهور قوة ووحدة المذهب في السلطة الفاطمية. ومن جهة أخرى، ظهرت قوة وزراء السيوف وتدخّلهم في تعيين وعزل الخلفاء الفاطميين في هذه الآونة، ثم تسلّطهم في اتّخاذ القرارات وإدخال التغييرات الإدارية في الدولة كما يروق لهم لخدمة أنفسهم ولخدمة

مبادئهم ومعتقداتهم. هذه الخطوة التي اتّخذها الوزير رضوان بن ولخشي تظهر الحقد الذي يكنّه هذا الوزير في قلبه منذ بداية عهد الوزير كتيفات. فقد كان رضوان بن ولخشي عندها من بين المعارضين لتعيين هزار الملوك لتدبير أمور الدولة في القصر الفاطمي. وعمل كتيفات على عزله وإجبار الخليفة الحافظ على إصدار أمر بتعيينه وزيراً. وفي عهد وليّ العهد حسن والصراعات التي حدثت مع حيدره بن الحافظ، كان رضوان بن ولخشي يعمل في منصب رفيع في القصر وهو صاحب الباب. والأحداث التي توالت في القصر الفاطمي ولّدت في قلبه المرارة والحقد على السلطة، وخاصة عندما تولّى بهرام الأرمني الوزارة، حيث أُبعد رضوان حينذاك عن القصر وعيّن والياً في عسقلان ثم في الغربية، بعيداً عن مركز السلطة في القاهرة.

كما ذكرنا سابقاً، هذه الأحداث علّمت الإمام الحافظ الحيطة والحذر. فعندما لاحظ أعمال وتدابير وزيره رضوان بن ولخشي، عمل الحافظ على تدبير مؤامرة للتخلّص من وزيره، وذلك بالإشتراك مع فرق من الجند المخلصين له. وعندما علم رضوان بن ولخشي بهذه المؤامرة نجا بنفسه في شوال سنة ٥٣٣هـ / حزيران ١١٣٩، وهرب إلى بلاد الشام، التي كانت ملاذاً للفارّين من السلطة المركزية. إستطاع رضوان بن ولخشي أن يجنّد مساعدة عسكرية من والي صرخد في بلاد الشام، والعودة إلى مصر ليعيد لنفسه الوزارة بالقوة(١٣٥). ولكن رضوان بن ولخشي عجز مع جيشه المكوّن من الأتراك على الصمود أمام الجيش الفاطمي الموالي للخليفة، والذي ضمّ فرقاً مختلفة من الآمرية، الحافظية وصبيان الخاصّ. وهكذا قُبض على رضوان بن ولخشي في سنة ٥٣٤هـ / ١١٣٩-١١٤٠ م وتمّ سجنه(١٣٦).

منذ عزل الوزير رضوان بن ولخشي واعتقاله لم يعيّن الإمام الحافظ وزيراً له حتى نهاية عهده سنة ٥٤٤هـ / ١١٤٩. هذه السياسة رافقت الحافظ منذ تولّيه الخلافة، عندما إتّخذ من هزار الملوك مدبّراً لأمور الدولة ومساعداً له دون منصب الوزارة. ولكن الصراعات في القصر الفاطمي بين كبار قادة الجند ألزمته تعيين الوزراء فيما بعد. وهنا وجد الحافظ فرصة مواتية لعدم تعيين وزير له بعد أن نجح في إمساك زمام الأمور وتدبيرها والتخلّص من منافسيه.

على الرغم من ذلك كانت هناك محاولات فاشلة للسيطرة على أمور الدولة خلال هذه المدة (٥٣٣-٥٤٤هـ / ١١٣٩-١١٤٩م). ففي سنة ٥٣٩هـ / ١١٤٤م حاول أبو الحسن، أحد أبناء الإمام المستنصر بالله، السيطرة على الخلافة، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل بفضل صاحب الباب خمرتاش (حاجب القصر)(١٣٧). وفي سنة ٥٤١هـ / ١١٤٦م ثار أحد غلمان الإمام الحافظ في مصر العليا (الصعيد) مطالباً لنفسه منصب الوزارة، ولكن هذا التمرد

أخمد بعد حملة عسكرية بقيادة سلمان بن مؤنس اللواتي(١٣٨). وفي سنة ٥٤٢هـ / ١١٤٧م هرب رضوان بن ولخشي من معتقله ولكنّه فشل في إستعادة السيطرة على الوزارة وإدارة أمور الدولة، حيث قُتل على يد حرس الإمام الحافظ والمخلصين له(١٣٩).

وهكذا من خلال هذا العرض لأهم الأحداث والتطوّرات في نظام الحكم والإدارة في عهد الخليفة الإمام الحافظ يمكن الإشارة إلى بعض النقاط الهامة التي برزت في هذه الآونة:

أ- بعد الإنشقاق داخل المذهب الإسماعيلي الشيعي في مصر، ومحاولة سيطرة فرع الإمامية من الشيعة على الأوضاع، كما ذكرنا سابقاً، عمل الإمام الحافظ على دعم الإسماعيلية وتثبيتها في الحكم والإدارة. فقد رفع من مراكز رجال الدين من الإسماعيلية ومنحهم المناصب الرفيعة والهامة في الدولة. ومن جهة ثانية، حاول الإعتماد أكثر فأكثرعلى أناس ذوي خلفية مدنيّة وليست عسكرية، وذلك بسبب التجربة التي مرت بها فترة حكمه مع قيادة الجند والصراع داخل القصر. تلك الشخصيات التي إختارها الحافظ لإدارة الدولة كانت على العموم من بين المخلصين والمقربين له. وهكذا برز منصب رجال الدين والقضاة وأصبح لقب " أرباب العمائم " دارجاً في إدارة الدولة. فمثلاً، عُيّن القاضي أبو عبد الله محمد بن الأنصاري لمنصب قاضي القضاة وداعي الدعاة. وقد قام هذا القاضي في أداء مهمته وصلاحياته في الإدارة كما كان الوزراء يؤدّونها، وكما يذكر إبن ميسّر قوله: [. . . ولم يستوزر بعده (أي بعد رضوان بن ولخشي) أحداً، بل كانوا كتّاباً على سنّة الوزراء أرباب العمائم، كأبي عبد الله محمد بن الأنصاري . . .](١٤٠). كذلك عُيّن القاضي الموفق بن معصوم التنّيسي لإدارة الشؤون المالية في الدولة، وأصبح صاحب ديوان النظر. واستمرّ في منصبه هذا إلى أن عُزل في سنة ٥٤٢هـ / ١١٤٧م(١٤١). وبذلك نلاحظ ارتفاع مكانة أرباب العمائم، أي رجال الدين، في الدولة واعتماد الإمام الحافظ عليهم، لتكون له السيطرة الكاملة على السلطة.

ب- بسبب عدم تعيين وزراء للحافظ بعد رضوان بن ولخشي، إعتمد الإمام الحافظ على كبار قواد الجيش المقربين له للحفاظ على الأمن داخل القصر، والعمل على إستقرار الأمور في الدولة. وقد تولّى هؤلاء القواد المناصب الرئيسية في القصر المكلفة بذلك، فمثلاً عُيّن القائد خمرتاش لأداء أهمّ منصب في القصر وهو صاحب الباب، الذي يتحكم في أمر الدخول والخروج إلى الخليفة(١٤٢). ومع إرتفاع منصب خمرتاش، صاحب الباب حصل على لقب **المُعظّم**، الذي أصبح منصبه عالياً، خاصة في الفترة التي لم يُعيّن بها وزير في الدولة. تسلّم صاحب الباب خمرتاش صلاحيات واسعة في القصر، منها النيابة عن الخليفة في إدارة أمور الدولة أثناء مرض الخليفة أو غيابه. وبسبب منصب خمرتاش الرفيع عُيّن له نائب من بين أرباب العمائم لمساعدته في تدبير الأمور. وقد عُرف منصب نائب صاحب الباب هذا

بإسم "**النيابة الشريفة**" (١٤٣). وفي سنة ٥٣٤هـ / ١١٣٩م، عيّن الإمام الحافظ إبن مصّال لإدارة أمور القصر الفاطمي، ولكن ليس بمكانة وزير(١٤٤). وكانت صلاحيات إبن مصّال الرئيسية عرض المراسيم والرسائل (الرقاع) على الخليفة للتوقيع عليها واتخاذ القرارات بشأنها(١٤٥). هذا يدلّ على الصلة الوطيدة لإبن مصّال بالخليفة، الأمر الذي منحه فرصة للإطلاع على دقائق الأمور وأسرار الخليفة. ومما يدلّ أيضاً على إرتفاع مكانة إبن مصّال في القصر أنّه أصبح وزيراً بعد موت الإمام الحافظ، وتسلّم إدارة شؤون الدولة كوزير سيف، كما كان الوضع سابقاً.

ج- يبدو من سياسة الإمام الحافظ أثناء فترة حكمه أنّه كان متسامحاً مع أهل الذمّة، وخاصة النصارى الذين تولوا المناصب العالية في الدولة. فقد إستعمل الإمام الحافظ الموظفين النصارى في الإدارة، وخاصة إدارة الأمور المالية(١٤٦). فقد عُيّن بهرام الأرمني وزيراً له وفُوّضت له الأمورعلى الرغم من كونه نصرانياً، حيث واجه معارضة شديدة عند تعيينه. ثم عيّن الحافظ كاتباً نصرانياً يُدعى "الأخرم" لتدبير أمور المال، وخاصة الضرائب (ضمان الأموال). إستمرّ الأخرم في منصبه حتى حُكم عليه بالقتل سنة ٥٤٢هـ / ١١٤٧م، بسبب إزدياد الشكاوى من تصرفاته وإستغلاله لمنصبه(١٤٧). أمّا الوزير بهرام الأرمني النصراني الذي إستغل هو أيضاً منصبه، فقد إستكثر من تعيين الأرمن والنصارى في المناصب المختلفة في الدولة، ودعم الكنائس والأديرة في مصر. ونتيجة لذلك عزله الإمام الحافظ من منصبه مُكرهاً. والدليل على ذلك أنّه إسترجعه إلى القصر في رمضان سنة ٥٣٣هـ / أيار ١١٣٩م وأسكنه عنده وأكرمه. وكان الإمام الحافظ يشاوره في تدبير أُمور الدولة، لأن الحافظ لم يُعيّن لنفسه وزيراً في هذه الآونة. واستمرّ بهرام الأرمني في القصر الفاطمي مستشاراً للإمام الحافظ حتى موته في شهر ربيع الآخر سنة ٥٣٥هـ / تشرين الثاني ١١٤٠م(١٤٨).

من هنا يمكن فهم سبب تقريب الإمام الحافظ لوزيره المعزول بهرام الأرمني هذا لكي يساعده على التخلّص من الوزير رضوان بن ولخشي وتسلّطه في إدارة أمور الدولة ومؤامراته على الخليفة. وهكذا بسبب مركز بهرام الأرمني النصراني ومكانته عند الإمام الحافظ، حزن عليه حزناً شديداً عند وفاته، حيث ظهر على القصر كمده، وأمر الإمام الحافظ بغلق الدواوين وأن لا تفتح لثلاثة أيام حداداً عليه. ثم أحضر بطريرك الملكية بمصر وأمره بتجهيزه وكانت له جنازة مهيبة. وخرج الإمام الحافظ راكباً خلف التابوت وعليه عمامة خضراء وثوب أخضر بغير طيلسان. وعندما دفن في قبره في دير الخندق بظاهر القاهرة نزل الحافظ وجلس على شفير القبر وبكى بكاءً شديداً(١٤٩).

يمكن تلخيص فترة حكم الإمام الحافظ أنها رسّخت الإنقسامات داخل الأسرة الفاطمية

من جهة وداخل المذهب الإسماعيلي من جهة أخرى. ثم زادت الصراعات بين كبار قواد الجيش والولاة للسيطرة على منصب الوزارة في الدولة. وبرغم محاولات الحافظ لإسترداد سلطة الخليفة والعمل على كسر قوة منافسيه، فقد اشتدت النزاعات والإنقسامات داخل الجيش الفاطمي بفرقه المختلفة من الأتراك، الأرمن، المغاربة، السودانيين وغيرهم من العناصر. هذه الصراعات جميعها زعزعت تماسك الدولة وأدت إلى ضعفها من الناحية الإدارية والعسكرية والإقتصادية وكذلك المذهبية أيضاً.

الإدارة الفاطمية بعد الإمام الحافظ

مع إستمرار الصراعات داخل القصر الفاطمي في عهد الإمام الحافظ ازدادت السلطة المركزية في القاهرة ضعفاً، وأصبح الخليفة يعتمد أكثر فأكثر على كبار قواد الجيش والولاة لنصرته في هذه الصراعات. بذلك إزدادت قوة حكام الولايات الذين إستغلوا الصراعات داخل القاهرة، وأخذوا في الإعتماد على قوتهم العسكرية وتثبيت أنفسهم في الولايات. هذه الظاهرة أصبحت شائعة منذ تسلّم الإمام الحافظ الخلافة وكذلك بعد موته. حيث أصبح ولاة الأقاليم الأقوياء يتدخّلون في التطورات التي تحدث في القصر الفاطمي في القاهرة. كان هؤلاء الولاة يتنافسون على التقرب إلى الخليفة ومركز السلطة في القاهرة لتسلّم منصب الوزارة من أجل التحكم في إدارة شؤون الدولة عامةً وليس فقط في أمر الولاية المحدودة.

بعد موت الإمام الحافظ سنة ٥٤٤هـ / ١١٤٩م تجدّد الصراع على منصب الوزارة، بعد فترة لم يُعيّن فيها الحافظ وزيراً، حيث أخذ هذا الصراع يزداد حدةً حتى زوال الدولة الفاطمية. ومن الملاحظ كما سنرى لاحقاً، أنّ جميع المتنافسين على منصب الوزارة في هذه الآونة كانوا من بين الولاة في الأقاليم، والذين إستغلّوا ضعف السلطة المركزية وحاولوا التحكّم في أمور الدولة من خلال السيطرة على منصب الوزارة في القاهرة. هكذا كانت المنافسة تتمثل بمحاولة أحد الولاة عزل زميله من الوزارة والتغلّب عليها. لذلك يُلاحظ كثرة الصراعات في السلطة الفاطمية في هذه الآونة بين ولاة الأقاليم أو بين كبار قواد الجيش الفاطمي. هذه الصراعات أدت إلى مقتل الكثير منهم بتأثير الحروبات العسكرية، ومنهم من لجأ إلى الأقاليم البعيدة هرباً من القتل.

كانت الصراعات البارزة في عهد الإمام الحافظ بين إثنين من الولاة، وهما بهرام الأرمني ورضوان بن ولخشي. ولكن بعد التخلّص منهما، ثم بعد موت الإمام الحافظ، فُتح باب الصراع من جديد للمنافسة على منصب الوزارة. كان الوالي علي بن السلّار، والي الإسكندرية والبحيرة، من بين الشخصيات التي برزت للسيطرة على الوزارة[١٥٠]، مستغلاً بذلك

الصراعات الدائرة في القاهرة بين فرق الجيش الفاطمي، مثل السودانية، الريحانية والجيوشية[١٥١]. كان صراع إبن السلار ضد إبن مصّال، الذي تحكّم في منصب الوزارة عند موت الإمام الحافظ بحكم مركزه ومكانته العالية في القصر الفاطمي كعارضٍ للرّقاع على الخليفة. هذا الوضع لم يرُق لإبن السلاّر والي الإسكندرية والبحيرة، مما دعاه إلى تجنيد الموالين له في الولاية من الجيش ومن بين القبائل البدوية المنتشرة في منطقة الدلتا، وذلك لعزل إبن مصّال من منصبه.

بعد سيطرة إبن السلاّر على الأمور بقتل إبن مصّال في ذي القعدة سنة ٥٤٤هـ / آذار ١١٥٠م[١٥٢]، إستطاع إبنه بالتبنّي، عباس بن باديس، أن يقتل أباه، إبن السلاّر، في شهر محرم ٥٤٨هـ /آذار ١١٥٣ م[١٥٣]. كان مقتل الوزير إبن السلاّر مؤامرة دبّرها الخليفة الإمام الظافر بإشتراكٍ مع أسامة بن منقذ، أحد القواد الذين قدموا إلى مصر من بلاد الشام (والي شيزر)، وكان مدبّر عملية القتل هو نصر بن عباس بن باديس[١٥٤]. عند مقتل الوزير إبن السلار تسلّم عباس بن باديس الوزارة، وكان سابقاً يشغل منصب والي الغربية. وقد تمكن عباس أيضاً من تدبير مؤامرة بإشتراكٍ مع أسامة بن منقذ، لقتل الإمام الظافر[١٥٥].

أدّى مقتل الإمام الظافر على يد وزيره إلى زيادة الصراعات في الدولة. حيث دفع هذا والي مصر العليا (الصعيد) ، طلائع بن رزيك[١٥٦]، إلى العمل للسيطرة على الأمور في القصر وطرد الوزير عباس بن باديس. هذه المبادرة من طلائع بن رزيك كانت تلبية لنداء وجّهه إليه أقرباء الإمام الظافر[١٥٧]. عندما سيطر الوالي طلائع بن رزيك على الأمور في القصر الفاطمي في القاهرة، إضطر عباس بن باديس إلى اللجوء إلى بلاد الشام هرباً مع أتباعه المقربين. ولكن الحظ لم يحالفه، حيث قُتل في الطريق على يد كمين من الفرنجة (الصليبين)[١٥٨].

تحكّم طلائع بن رزيك في تدبير أمور الدولة وعُيّن وزيراً بعد طرد عباس بن باديس. إستمرت فترة وزارة إبن رزيك منذ شهر ربيع الأول ٥٤٩هـ / أيار ١١٥٤م وحتى مقتله في سنة ٥٥٦ هـ/ ١١٦٠م عقب مؤامرة دبّرتها له عمة الإمام العاضد، آخر الخلفاء الفاطميين[١٥٩]. لكن قبل موت الوزير طلائع بن رزيك نجح بتعين إبنه وريثاً له في منصب الوزارة. وكان هذا العمل في إتّخاذ منصب الوزارة وراثياً في الدولة الفاطمية، قد أثار غضب كبار القواد والولاة في الدولة. وكما ذكرنا سابقاً، فإنّ غالبية الصراعات على منصب الوزارة في هذه المرحلة كانت تأتي من ولاة الأقاليم الأقوياء، بحكم مقدرتهم على تجنيد الجيوش لفرض إرادتهم على تولّي الأمور في القاهرة. فقد نجح والي منطقة قوص في مصر العليا، شاور السعدي، أن يجنّد أتباعاً له من أهالي قوص ومن بين القبائل البدوية، ويحتلّ القاهرة في سنة ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م[١٦٠]. وهكذا سيطر شاور على منصب الوزارة بقوة السيف، ولكنّه

لم يتمكن من البقاء في هذا المنصب أكثر من تسعة شهور، بسبب سيطرة أحد رجال الجيش الكبار المدعو ضرغام على الأمور في القصر وطرد شاور السعدي. وكعادة كبار الدولة في أوقات المحن، فرّ شاور لاجئاً إلى بلاد الشام عند السلطان نور الدين محمود بن زنكي(١٦١).

كان لجوء شاور السعدي إلى بلاد الشام بمثابة طلباً للمساعدة وليس للهرب. فقد نجح شاور في تجنيد المساعدات والدعم العسكري من السلطان نور الدين إبن زنكي، الذي وضع تحت تصرّف شاور جيشاً مكوناً من الأتراك (الغُزّ)(١٦٢). وبذلك إستطاع شاور أن يستعيد لنفسه الوزارة في مصر بمساعدة الأتراك، الذين كانوا تحت قيادة أسد الدين شيركوه وإبن أخيه صلاح الدين الأيوبي(١٦٣). كان قدوم الأتراك من بلاد الشام مشروطاً بإعطاء المنح والعطايا المالية للجيش الشامي وقادته عند إسترجاع شاور للوزارة. ولكن شاور نقض العهد بعد تسلّمه الوزارة ورفض دفع هذه الأموال للأتراك، كما رفض إبقاءهم في مصر أيضاً. وقد نشبت الخلافات بين شاور وبين شركوه وصلاح الدين حول تنفيذ الوعد الذي قطعه شاور على نفسه. وبالمقابل، إستعان شاور بالفرنجة (الصليبيين) لإخراج الجيش الشامي بقيادة شيركوه من مصر(١٦٤). وبعد اتفاق مع الفرنجة انسحبت الجيوش الشامية من مصر وعادت إلى بلاد الشام.

في سنة ٥٦٢هـ / ١١٦٦م، عاد أسد الدين شركوه وصلاح الدين مع جيشهما إلى مصر بطلب من الخليفة العاضد للعمل ضد وزيره شاور السعدي، الذي تمادى في سيطرته على أمور الدولة. وفي هذه المرة أيضاً أجبر شركوه وصلاح الدين على سحب جيشهما والعودة إلى بلاد الشام تجنباً للمغامرة أمام مقاومة الوزير شاور السعدي وأتباعه بمساعدة الفرنجة. وفي سنة ٥٦٤هـ / ١١٦٨م قدم شركوه وصلاح الدين مع جيشهما من بلاد الشام إلى مصر، ولكن في هذه الحملة نجحا في السيطرة على الأمور وقُتل الوزير شاور السعدي بتدبير صلاح الدين الأيوبي، ثم عُيّن أسد الدين شركوه وزيراً للإمام العاضد(١٦٥). كان تعيين شركوه في الوزارة الفاطمية بمثابة معارضة للأسس التي قامت عليها الدولة الفاطمية الشيعية حيث كان شركوه قائداً سنيّاً تابعاً لدولة آل زنكي في بلاد الشام، التابعة للخلافة العباسية السنيّة في بغداد، وصار أسد الدين شيركوه أيضاً يشغل وزيراً للفاطميين في مصر في آن واحد.

هذه الصراعات على السلطة في القصر الفاطمي كان لها الأثر البالغ في الإدارة وفعالياتها. إن سيطرة الوزراء على منصب الوزارة بقوة السيف وبأسلوب قهري جعلت هؤلاء الوزراء يعملون في الأساس على تثبيت سلطتهم ومركزهم أوّلاً، ثم العمل على خدمة مصالحهم الخاصة. فقد عمل كل واحد من هؤلاء الوزراء على كسر قوة ومركز سابقه من الوزراء

وأتباعه والقضاء عليهم. ومن جهة أخرى إستغل هؤلاء الوزراء ضعف الخلفاء في هذه الآونة وجعلهم دمىً يتصرفون بهم حسب أهوائهم ولخدمة مصالحهم في السلطة.

من خلال هذه الإحداث يمكن ملاحظة التدهور في النظام الإداري وفعالياته في ظلّ الصراعات على منصب الوزارة فعندما سيطر إبن السلاّر على منصب الوزارة في القاهرة أخذ في ملاحقة صبيان الخاصّ في القصر والقضاء عليهم، وذلك بعد أن كشف مؤامرة قد دبروها مع الخليفة لقتله[١٦٦]. فقد قتل الكثير منهم، بينما بعث بمن بقي منهم فركزهم في الثغور بعيداً عن مركز السلطة والقصر[١٦٧] بهذه الطريقة نجح إبن السلاّر أن يجرّد الخليفة الإمام الظافر بأمر الله من حرسه الخاصّ، وأصبح الظافر أسيراً بين يدي وزيره إبن السلاّر. ولكن الخليفة أخذ ينظّم حرساً من أفراد فرقة الركابية الذين كانوا يرافقونه عند الركوب[١٦٨].

ومن الإجراءات الإدارية التي إتّبعها إبن السلاّر، أنّه نقل مكان الجلسات إلى الإيوان الكبير في القصر وذلك كإجراءات أمنيّة[١٦٩]، كما أجرى تغييرات بين موظفي الإدارة. فقد أبعد إبن السلاّر الموظفين من منافسيه، وبالمقابل عيّن أتباعه لملء مناصبهم، كما فعل عندما قتل الموفّق بن معصوم التنّيسي، الذي كان يدير شؤون ديوان النظر[١٧٠]. أمّا التغيير الهامّ الذي أدخله ابن السلاّر كان تعيين قاضٍ سُنّيّ بدلاً من القاضي الشيعي الإسماعيلي، حيث عيّن لهذا المنصب أبا المعالي الدسوقي الشافعي[١٧١]. هذه الخطوة كانت تأكيداً على نوايا إبن السلاّر تغيير المذهب الإسماعيلي في مصر وإسترجاع العمل حسب مذهب أهل السنّة ودعمه في المؤسسات الدينية وأهمها منصب القضاء[١٧٢].

أمّا الوزير عباس إبن باديس فقد كان وراء تدبير المؤامرة لقتل الخليفة الإمام الظافر بأمر الله، كما عمل على تنصيب عيسى إبن الظافر وريثاً لوالده في الخلافة، مع أنّ عمره لم يتجاوز الخامسة. أخذ الوزير عباس البيعة للخليفة الجديد ونعته بالفائز بنصر الله[١٧٣]. ثم أمر عباس بقتل أخويّ الظافر يوسف وجبريل وذلك بإتهامهما بقتل الإمام الظافر[١٧٤]. بذلك ضمن عباس لنفسه السلطة المطلقة في الدولة عندما تخلص من أخوة الظافر من جهة، واختيار إبن الظافر الصبي في منصب الخلافة من قبله للتحكم في مصيره من جهة أخرى .

إستغلّ الوزير طلائع بن زريك فيما بعد، أثناء وزارته (٥٤٩-٥٥٦هـ / ١١٥٤-١١٦١م)، صغر سنّ الخليفة الفاطمي وتسلط في أمور الدولة. فقد نقل أموال الدولة وخزينتها من مكانها في القصر إلى داره، والتي عرفت بدار الوزارة[١٧٥]. وعندما مات الخليفة الصبيّ، الإمام الفائز بنصر الله سنة ٥٥٥هـ / ١١٦٠م، لم يكن هناك وريث له، لذا إستغلّ إبن رزيك هذا الحدث وإختار إبن عمّ الفائز ليكون خليفة بالرغم من صغر سنه أيضاً، وذلك ليبقى تحت سلطته والتحكم به[١٧٦]. ويذكر إبن الأثير إختيار الملك الصالح (الوزير طلائع ابن رزيك)

للخليفة الجديد وأخذ البيعة له بقوله : [... ولما مات (الفائز بنصر الله) دخل الصالح إبن رزيك القصر وإستدعى خادماً كبيراً وقال له: مَنْ هـهنا يصلح للخلافة ؟ فقال: هـهنا جماعة. وذكر له منهم إنساناً كبير السنّ، فأمر بإحضاره. فقال له بعض أصحابه سراً: لا يكون عباس أحزم منك حيث إختار الصغير وترك الكبار واستبدّ بالأمر. فأعاد الصالح الرجل إلى موضعه وأمر حينئذ بإحضار العاضد لدين الله أبي محمد عبد الله بن يوسف بن الحافظ. ولم يكن أبوه خليفة. وكان العاضد ذلك الوقت مراهقا قارب البلوغ، فبايع له بالخلافة وزوّجه الصالح إبنته، ونقل معها من الجهاز ما لا يسمع بمثله. . .] (١٧٧). إن سياسة إبن رزيك بتزويج الخليفة الجديد، العاضد لدين الله، من إبنته كان هدفها سيطرة عائلة إبن رزيك، ليس فقط على أمور الوزارة بل التحكّم في أمور الخلافة والدولة عامة (١٧٨).

أمّا النظام الإداري، فقد تحكم الوزير الصالح ابن رزيك في أموره وأدخل التغييرات التي تخدم سياسته وتقوي مركزه. فقد صادر الكثير من الأموال والأملاك التابعة لكبار رجال الدولة وأغنيائها وحكم على البعض منهم بالقتل، مثل أبي الحسن علي بن سليم صاحب ديوان النظر (١٧٩). وكما فعل سابقوه، قام إبن رزيك في تعيين المقربين له في تدبير أمور الدولة وفي المناصب الرفيعة والهامّة، مثل تعيين القائد ضرغام في منصب صاحب الباب بدلاً من ناصر الدين ياقوت. خدم ضرغام أهداف الوزير إبن رزيك وكان ساعده الأيمن في الحفاظ على النظام وتدبير الأمور في القصر الفاطمي.

وكان أهمّ ما أدخله إبن رزيك من تجديدات في النظام الإداري الفاطمي هو تغيير النظام السابق في تعيين الولاة في الأقاليم، حيث اتّبع طريقة تعيين الولاة بطريقة الضمان بالأموال، بالإضافة إلى السلطة والإدارة. وقد فرضت الأموال على ولاة الأقاليم الجدد عند تعيينهم (١٨٠). هذه الطريقة زادت من استغلال الولاة للسكان في ولاياتهم من حيث جمع الضرائب لتغطية الأموال التي دفعت للضمان.

إنّ وزراء السيوف تعاملوا بأسلوب مشابه من حيث طرد المنافسين لهم وملاحقتهم، ثم تنصيب المقربين في المراتب الرئيسية في الدولة. كذلك الوزيران ضرغام وشاور السعدي تعاملا بهذه السياسة عندما وليا الوزارة. فقد قضى ضرغام على الفرقة العسكرية المسمّاة بالبرقيّة والتي كان قد أقامها سابقاً طلائع بن رزيك. ومن جهة أخرى سيطر ضرغام على أموال الدولة لخدمة مصالحه وتثبيت مركزه في الوزارة، حتى أنّه سيطر على أموال الأيتام (١٨١). ولكن المهمّ ذكره هنا أنّ سياسة ضرغام في التخلص من قادة الجيش الفاطمي الكبار قد أضعفت مقدرة الجيش الفاطمي على الوقوف أمام تحدّيات الفرنجة (الصليبيين) وتعدّياتهم على حدود الدولة الفاطمية وأقاليمها (١٨٢).

إزداد الوضع سوءاً في أحوال الجيش الفاطمي وإدارة الدولة عندما تسلّم شاور السعدي منصب الوزارة. حيث إتّبع هذا أيضاً سياسة مشابهة لسابقيه في السيطرة على أمور الدولة ثم محاربة منافسيه، حتى يثبت مركزه في السلطة[١٨٣]. ولكن هذه السياسة كانت القاضية على الدولة الفاطمية عندما نجح أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي من السيطرة على الأمور في مصر بمساعدة الجيش الشامي المكون من الأكراد والأتراك. كانت هذه السيطرة قد تمت بفضل الإمتيازات التي حصل عليها هذان القائدان في مصر وأهمها[١٨٤]:

أ- إفراد ثلث موارد مصر لصالح نور الدين زنكي سلطان بلاد الشام، وذلك مقابل الإمدادات العسكرية بقيادة شيركوه وصلاح الدين لمساعدة الخليفة العاضد للتخلص من وزيره شاور السعدي.

ب- منح إقطاعات من الأراضي لصالح الجيش الشامي بقيادة شيركوه، وذلك في جميع أنحاء مصر.

كان تعيين أسد الدين شيركوه لمنصب الوزارة الفاطمية في مصر في جمادي الأول ٥٦٤هـ/ شباط ١١٦٩م يعتبر إزدواجية في المنصب. فمن جهة، يعتبر شيركوه قائداً سنّياً موالياً لدولة آل زنكي السنّية في بلاد الشام، والتابعة للعباسيين في بغداد. ومن جهة أخرى يعتبر تعيينه الجديد وزيراً فاطمياً من قبل الخليفة العاضد موالياً للدولة الفاطمية الشيعيّة في القاهرة. وبذلك أصبح شيركوه يقوم بالأعمال الإدارية والعسكرية في مصر حسب أوامر السلطان نور الدين زنكي في بلاد الشام[١٨٥]، مستغلاً ضعف سلطة الخليفة الفاطمي وعجزه عن إتّخاذ القرارات.

إتّبع أسد الدين شيركوه سياسة من سبقه في الوزارة الفاطميّة، حيث أخذ في تعيين المقربين له في المناصب الهامة والرئيسية، وخاصة حكّام الولايات. فقد عُيّن صلاح الدين الأيوبي، إبن أخ شيركوه، مساعداً لعمّه في إدارة أمور القصر الفاطمي. بالإضافة إلى ذلك، منح أسد الدين شيركوه الإقطاعات الهامة في مصر لرجاله ولأتباعه، وفقاً لما إتّفق مع الخليفة العاضد عند دعوته للقدوم إلى مصر للمساعدة في إعادة الأمور إلى نصابها[١٨٦].

كان التحول الكبير في نظام الإدارة الفاطمية بعد موت أسد الدين شيركوه في جمادي الثاني ٥٦٤ / آذار ١١٦٩، أي بعد شهر واحد من تولّيه الوزارة، حيث ورثه في هذا المنصب حينها إبن أخيه، صلاح الدين الأيوبي[١٨٧]. عندما تولّى صلاح الدين منصب إدارة شؤون القصر الفاطمي في عهد عمّه شيركوه كان قد عرف دقائق الأمور في القصر وعرف من هم المقربين المخلصين للخليفة. وعندما تولّى الوزارة أخذ بإبعاد هؤلاء الموالين للخليفة عن القصر وتطهيره من المنافسين لسلطته. وكانت أوّل الإجراءات أن قَتَلَ الرجل القوي في القصر

والموالي للخليفة المعروف بإسم مؤتمن الخلافة جوهر.

كان جوهر يدير شؤون القصر والخليفة في منصب زمّام القصور. وقد وجّه له صلاح الدين تهمة الخيانة بأنّه إتّصل مع الفرنجة (الصليبيين) لمحاربة صلاح الدين وجيشه الشامي في مصر. عيّن صلاح الدين مكانه في هذا المنصب بهاء الدين قراقوش، وهو خصيّ أبيض من أعيان الأمراء في جيش صلاح الدين الأيوبي. كذلك عزل جميع الخدم الذين يتولون أمر قصر الخلافة، وصارت الأمور في القصر الفاطمي صغيرها وكبيرها لا تجري إلا بأمر قراقوش(١٨٨).

أمّا الإجراءات العسكرية العاجلة التي إتّبعها صلاح الدين في مصر فكانت تقوية الفرق العسكرية الموالية له من بين عناصر الأتراك، الأكراد والشاميين. وبالمقابل أخذ في ضرب فرق الجيش الفاطمي وإضعافها لتجريد الخليفة الفاطمي من الدعم العسكري والظهير الذي كان يرتكز عليه. خلال السنة الأولى لوزارته في مصر (سنة ٥٦٤هـ / ١١٦٩م) حارب صلاح الدين فرق الجيش الفاطمي المكون من السودانيين وكذلك الأرمن، حتى هزمهم و أجلاهم عن مصر(١٨٩).

بدأ صلاح الدين في تثبيت مركزه في القاهرة عن طريق تعيين المقربين له ومنحهم الإقطاعات(١٩٠). وكانت حصة الأسد من بين هذه الإقطاعات من نصيب أخوته وأهله، والتي توزّعت في جميع أنحاء مصر: مصر العليا (الصعيد)، دمياط والأسكندرية. ويذكر إبن الأثير حول هذا الموضوع قوله: [. . . وإستمال صلاح الدين قلوب الناس وبذل الأموال فمالوا إليه وأحبّوه، وضعف أمر العاضد. ثم أرسل صلاح الدين يطلب من نور الدين أن يرسل إليه إخوته وأهله فأرسلهم إليه، وشرط عليهم طاعته والقيام بأمره ومساعدته، وكلّهم فعل ذلك. وأخذ إقطاعات الأمراء المصريين فأعطاها أهله والأمراء الذين معه، وزادهم فازدادوا له حُبّاً وطاعة...](١٩١). بهذه السياسة نجح صلاح الدين أن يقوّي حكم أهله وجماعته في مصر في جميع المجالات، عسكرياً واقتصادياً وإدارياً.

أمّا الخليفة الفاطمي فقد أصبح مجرّداً من الصلاحيات بعد فقدان الدعم العسكري له، وكذلك بعد إبعاد الموالين له من القصر. بالإضافة إلى ذلك فقد الفاطميون وزعماء الدولة القاعدة الإقتصادية التي كانوا يرتكزون عليها، وهي الإقطاعات التي جُرّدوا منها، وأعطيت لأتباع صلاح الدين الأيوبي(١٩٢). وبذلك أصبح الفاطميون، وعلى رأسهم الخليفة، دون دعم عسكري وإداري وإقتصادي في مصر، وأصبحوا عاجزين عن إتخاذ القرارات في الدولة. وفي هذه المرحلة من وزارة صلاح الدين كانت الأمور في مصر تدار حسب الأوامر والمراسيم التي كان يصدرها السلطان نور الدين محمود بن زنكي من بلاد الشام(١٩٣). ويدلّ على سلطة نور

الدين ابن زنكي ونفوذه في مصر في هذه الآونة أنّ إسمه كان يذكر على المنابر في صلاة الجمعة مرفقاً إلى إسم الخليفة الفاطمي[١٩٤].

بدأ صلاح الدين العمل تدريجيّاً بإبطال العادات والتقاليد الفاطمية الشيعيّة في مصر، منذ تولّيه الوزارة فيها، وخاصة في السنوات ٥٦٥-٥٦٦هـ/ ١١٦٩-١١٧٠م. كانت الخطوة الأولى والهامة التي إتخذها هي إبطال القضاء الإسماعيلي الشيعيّ. فقد عُيّن القاضي السنّي صدر الدين عبد الملك بن درباس الشافعي ليقوم بمنصب القضاء[١٩٥]. وبهذه الخطوةعادت مصر لتدين بالقضاء السنّي بعد غياب طويل تحت الحكم الفاطمي الشيعيّ. ثم أخذ صلاح الدين في دعم المذهبين السنيين، وهما الشافعي والمالكي، عن طريق بناء المدارس والمؤسسات الدينية والثقافية لخدمة هذين المذهبين[١٩٦].

بعد إضعاف سلطة الخليفة الفاطمي في مصر، أخذ صلاح الدين ينتظر الفرصة السانحة لإبطال سلطة الخلافة الفاطمية وإبطال المذهب الإسماعيلي بشكل رسمي. وكانت هذه الفرصة قد واتته عند مرض الخليفة العاضد في المحرم سنة ٥٦٧هـ / أيلول ١١٧١م، حيث إتّخذ صلاح الدين إجرائين سريعين مستغلاً هذا الحدث:

أ – عندما كان أوّل جمعة من المحرم من السنة المذكورة صعد صلاح الدين المنبر قبل الخطيب ودعا للخليفة العباسي المستضيئ بالله وقطع الدعوة للخليفة الفاطمي. ثم كتب إلى سائر البلاد والأقاليم لإتّباع هذه الإجراءات[١٩٧].

ب – ألقى صلاح الدين القبض على وليّ العهد داوود إبن العاضد، الذي كان مهيّئاً لتسلّم الخلافة بعد موت والده. ثم أخرج أبناء السلالة الفاطمية من القصر في القاهرة وركّزهم في مكان خاصّ، وإستولى على قصر الخلافة وعلى جميع ما فيه. وقد حفظ بهاء الدين قراقوش جميع ممتلكات القصر، ثمّ حمل جميع الكنوز والأموال والتحف التي كانت به إلى صلاح الدين، الذي قام بدوره بتوزيعها على المقرّبين إليه من أهله ومن أمرائه وأتباعه، وباع ما فضل عن ذلك لأعيان التجار. ويذكر إبن كثير أنّ البيع إستمرّ فيما بقي هنالك من الأثاث والأمتعة نحواً من عشر سنين، وأرسل إلى الخليفة العباسي ببغداد من ذلك هدايا سنيّة نفيسة. وكذلك بعث إلى الملك نور الدين محمود بن زنكي في بلاد الشام[١٩٨].

بهذه الإجراءات أبطل صلاح الدين الأيوبي الخلافة الفاطمية في مصر وتوابعها وأعادها إلى الخلافة العباسية، التي تدين بالسنّة، وأخذ يحارب التشيّع ومؤسساته والعادات والتقاليد التي ترسّخت في مصر والبلاد التي كانت تحت حكم الفاطميين. هذا بعد أن إستمرّ حكمهم في مصر ما يقارب مائتي عام (٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٩-١١٧١م).

التغيّرات في ألقاب الوزراء الفاطميين ودلالاتها(١٩٩):

كانت الألقاب التي مُنحت للوزراء الفاطميين تعبّر عن مكانة الوزير والصلاحيات المكلف بها. من خلال عرض الأحداث في الدولة الفاطمية وتأثيرها على الإدارة الفاطمية، من خلال الفصول السابقة، يمكن ملاحظة مدى ألتطوّرات في منصب الوزارة عند الفاطميين وإنتقالها من وزارة قلم (وزارة تنفيذ)، ذات الصلاحيات المحدودة في المجالات المدنية والمالية، وتحوّلها إلى وزارة سيف (وزارة تفويض) منذ وزارة بدر الدين الجمالي وما بعده. فالتسميات التي كانت تُطلق على الوزارة في العهد الفاطمي الأوّل تدلّ على مرتبة الوزير ومكانته وصلاحياته في تنفيذ الأمور وإتّباع أوامر الخليفة. فقد عُرف الوزراء في هذه الفترة بألقاب مختلفة، منها مدبّر الأمور، الواسطة لأنه يتوسط بين الخليفة ورعيته، ثم لقب السفير لأنه يقوم بتنفيذ رغبات وأوامر الخليفة. وكان أصحاب هذه المناصب يحقّ لهم تصريف الأمور الملقاة على عاتقهم بعد الرجوع إلى الخليفة لإستشارته وأخذ الموافقة منه.

على الرغم من كون يعقوب إبن كلّس أوّل وزير فاطمي منح لقب الوزير الأجلّ في عهد الإمام العزيز بالله، لكن صلاحياته كانت محدودة كوزير قلم يقوم بتنفيذ ما يؤمر به. ويُلاحظ في عصر الإمام الحاكم بأمر الله أنّه لم يُذكر لقب وزير لأحد من وزراء الفاطميين، وإنّما كانوا يدعون بالواسطة، السفير أو مدبّر الأمور. ويظهر من تسلسل الأحداث السياسية في الدولة الفاطمية أنّه كلّما تعقدت الأمور في الدولة وضعف الخلفاء، ازدادت مكانة الوزراء ونفوذهم وتنوّعت ألقابهم لتدلّ على صلاحياتهم ومراكزهم العالية. فقد منح الوزير الجرجرائي في عهد الخليفة الإمام الظاهر لإعزاز دين الله الألقاب: الوزير الأوحد، صفي أمير المؤمنين وخالصته. هذه الألقاب مُنحت أيضاً للوزراء الذين جاءوا بعد الجرجرائي، ولكن صلاحياتهم بقيت في نطاق وزراء التنفيذ والقلم، يؤدون مهمّاتهم المدنية. فالوزير اليازوري الذي تسلّم منصب الوزارة في عهد الإمام المستنصر بالله، مُنح الألقاب: الوزير الأجلّ، الأوحد، المكين، سيّد الوزراء، تاج الأصفياء، قاضي القضاة وداعي الدعاة، علم المجد، خالصة أمير المؤمنين(٢٠٠). هذه الألقاب التي مُنحت لليازوري تدلّ على التوسّع في صلاحيّاته لتشمل الصلاحيات الدينية أيضاً، والتي أضيفت له في مجال القضاء والدعوة بالإضافة إلى الصلاحيّات الأخرى التي كانت بيد الوزراء من قبله.

ظلّ أرباب الأقلام يتمسّكون بمنصب الوزارة في العهد الأوّل من الدولة الفاطمية على الرغم من أنّ بعض أرباب السيوف قد شغل هذا المنصب في عهد الحاكم بأمر الله، ومنهم القائد برجوان، الحسين بن جوهر، وصالح بن علي الروذباري وغيرهم. وبالرغم من ذلك ظلّ هؤلاء الوزراء بألقابهم المختلفة في هذه الفترة يُعتبرون وزراء تنفيذ وأصحاب سلطة محدودة،

بحيث لم يكن لهم أيّ سلطة على أرباب المناصب العالية والهامّة في الدولة، وخاصة تلك التي يقوم الخليفة بتعيين أصحابها.

ومنذ تولّي بدر الدين الجمالي الوزارة في مصر سنة ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م تحوّلت الوزارة من أرباب الأقلام إلى أرباب السيوف. حيث أصبح الوزراء منذ ذلك الحين وحتى أواخر الدولة الفاطمية من ذوي الخلفيّة العسكرية. وبذلك تحولت الوزارة إلى سلطة إستبدادية عسكرية، يلجأ الوزير بها إلى تصريف أمور الدولة بشكل فرديّ ومفوّض الصلاحيات، دون الرجوع إلى الخليفة. لذلك أصبحت ألقاب الوزراء في هذه الآونة تأخذ طابعاً جديداً تدلّ على الصلاحيات الواسعة التي يتولاها الوزراء في تفويض الأمور وتنفيذها. من هنا يُلاحظ أنّ الوزارة منذ بدر الدين الجمالي أصبحت وزارة سيف ووزارة تفويض. فعند النظر إلى ألقاب بدر الدين الجمالي التي مُنحت له في السجلّ الصادر بتعيينه، يُمكن فهم مدى الصلاحيات التي كانت بين يديه. فالألقاب التي حصل عليها، مثل الوزير الأجلّ، أمير الجيوش كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين، تُعتبر من الصلاحيات الواسعة في المجالات المدنية والعسكرية والدينية.

وإذا ما نظرنا إلى الألقاب التي مُنحت للوزير بهرام الأرمني النصراني يُمكن فهم مدى ملاءمة اللقب للصلاحيات التابعة للوزير. فإن الوزير بهرام الأرمني لم يُمنح الألقاب " **كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين** "، لأنّه كان نصرانيّاً ولا يمكنه أن يقوم بالواجبات والصلاحيات الدينية للدولة الإسلامية كالدولة الفاطمية. بالإضافة إلى هذه الألقاب فقد أضيفت ألقاب أخرى تدلّ على مكانة الوزير، والتي أصبحت جزءاً من إسمه ليُدعى بها. وهكذا، فإن أغلبية وزراء السيوف في الدولة الفاطمية أعطيت لهم هذه الألقاب والتسميات، مثل الأفضل (شاهنشاه بن بدر الدين الجمالي)، المأمون (البطائحي)، الملك الأفضل (رضوان بن ولخشي)، العادل (إبن السلاّر)، المنصور (لُقّب به عدّة وزراء في أواخر الدولة الفاطمية، وهم رزيك وإبنه طلائع بن رزيك، شاور السعدي، ضرغام وأسد الدين شيركوه)، ثم لقب الناصر (صلاح الدين الأيوبي). أمّا الوزير بهرام الأرمني فقد مُنح لقب تاج الدولة بالإضافة إلى بقية الألقاب، كما ذُكرت سابقاً[٢٠١].

في عهد وزراء السيوف في الدولة الفاطمية، كانت قوة الدولة ونظامها الإداري مرتبطين بقوّة الوزراء وتحكّمهم في الأمور[٢٠٢]. فمنذ تولّي رضوان بن وَلْخشي الوزارة مثلاً، تميّزت الإدارة الفاطمية بالصراعات بين ولاة الأقاليم الأقوياء. وقد إعتمد هؤلاء الولاة على القوة العسكرية للسيطرة على منصب الوزارة والتسلّط في أمور القصر الفاطمي في القاهرة. ومنذ تولّي بهرام الأرمني الوزارة (٥٢٩-٥٣١هـ / ١١٣٤-١١٣٦م)، أي قبل رضوان بن

ولخشي، تحكّم الوزراء بكثير من صلاحيات الخلفاء، مثل إصدار السجلات والمراسيم والمراسلات الرسمية في الدولة[٢٠٣]. هذه الصلاحيات تُظهر مكانة الوزراء وقوّة مراكزهم في السلطة، مما يثبت ذلك أن لقب "الملك" أصبح يُمنح للوزراء منذ وزارة رضوان بن ولخشي، الذي كان الأوّل من بين هؤلاء الوزراء الذي عُرف بالملك[٢٠٤]. هذا اللقب (الملك) يدلّ على مدى وإتّساع الصلاحيات والقوة التي كانت بأيدي الوزراء، في حين إزداد ضعف الخلفاء، الذين أصبحوا تحت رحمة وتأثير وزرائهم، إن كان في العزل أو التعيين، في أعمال القتل أو الحَجْر عليهم وغيرها من الإجراءات. أي أن الخلفاء أصبحوا مسلوبي الحرية في إتّخاذ القرارات وإدارة أمور الدولة، وإنحصرت فعالياتهم داخل القصر فقط. من هنا يمكن فهم بعض المؤرخين الذين أطلقوا لقب "صاحب القصر" على الخليفة الفاطمي الأخير، العاضد، وصار يُعرف بهذا اللقب[٢٠٥].

في عهد الخليفة العاضد، آخر الخلفاء الفاطميين، إزدادت قوة الوزراء ومكانتهم في الدولة، وخاصة الوزيرين أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي. هذان الوزيران دُعيا من قبل العاضد من بلاد الشام لمساعدته على إعادة النظام والأمور في الدولة الفاطمية والتخلّص من الوزير شاور السعدي، كما مرّ شرحه. لذلك مُنحا التفويض الكامل في إدارة شؤون الدولة الفاطمية، على الرغم من كونهما مواليين للدولة السنيّة السلجوقية في بلاد الشام. عُرف الوزيران أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي بلقب "سلطان"، بالإضافة إلى الألقاب السابقة التي كانت تُمنح للوزراء من قبلهم. فمثلاً، عُرف أسد الدين شيركوه بالألقاب: السلطان الملك المنصور أسد الدين شيركوه، بالإضافة إلى الألقاب الأخرى. وكذلك عُرف صلاح الدين بالألقاب: السلطان الملك الناصر[٢٠٦].

هذان اللقبان، السلطان والملك، لا يدلان فقط على الصلاحيات الواسعة للوزير، بل على المكانة العسكرية العالية في قيادة الجيش أيضاً[٢٠٧]. في أواخر العهد الفاطمي أصبحت الوزارة تعرف بمصطلحات جديدة والتي أوردها بعض المؤرخين في كتاباتهم، مثل "**المُلك**" و "**السلطنة**"[٢٠٨]، والتي ظهرت بشكل واضح في عهد الخليفة الفاطمي الأخير، الإمام العاضد، وفي عهد الوزيرين الفاطميين الأخيرين أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي. وهكذا أصبحت ألألقاب "**الملك والسلطان**" ترافق الحكام الأيوبيين ثم المماليك فيما بعد في عهد الدولتين الأيوبية والمملوكية في مصر و الشام.

حواشي الفصل الثالث

١- **البُرقيّة**: هي إحدى الفرق العسكرية نسبة إلى منطقة بُرقة (ليبيا). حضرت هذه الفرقة مع الجيش الفاطمي لفتح مصر في سنة ٣٥٨/ ٩٦٨. كذلك سُمّيت إحدى الفرق العسكرية المكونة من القواد الذين شكلهم طلائع بن رزيك أثناء فترة وزارته. وقد عُيّن القائد ضرغام ليكون زعيماً لهذه الفرقة. وفي سنة ٥٥٨/ ١١٦٢ سيطر ضرغام على منصب الوزارة من شاور السعدي. أنظر: خطط...، (٢)، ٣٠٧.

٢- **الأسديّة**: هي إحدى الفرق العسكرية التي كانت بخدمة القائد أسد الدين شيركوه (عمّ صلاح الدين الأيوبي)، والتي حضرت معه من بلاد الشام إلى مصر. وبعد موت شيركوه تزعّم صلاح الدين الأيوبي هذه الفرقة في القيادة وفي الوزارة. أنظر: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين: النورية والصلاحية، (١)، (تحقيق محمد حلمي محمد أحمد ومحمد مصطفى زيادة)، (القاهرة، ١٩٥٦- ١٩٦٢)، ٤٣٨. أنظر أيضا:
A.S Ehrenkreutz¨ Saladin¨ (Albany¨ 1972)¨ p .62.

٣- إبن ميسّر، ٥٩. خطط . . .، (٢)، ١٥٤.

٤- إبن ميسّر، ٥٩-٦٠ . إتّعاظ . . .، (٣)، ١١. خطط . . .، (٢)، ١٥٤. أبو المحاسن، (٥)، ١٤٢.

٥- أنظر حول الإحتفال بأخذ البيعة للمستعلي: إبن ميسّر، ٦٠. إبن الصيرفي، ٦٠. أنظر أيضاً:
S .M .Stern¨ "The Epistle of the Fatimid Caliph al – Amir (al – Hidaya al – Amiriyya)¨ its Date and its Purpose"¨ Journal of the Royal Asiatic Society ¨ (1950)¨ pp .20،26.

٦- إبن الصيرفي، ٥٩. إتّعاظ . . .، (٣)، ١٢، ٨٧. خطط . . .،(٢)، ١٥٤. إبن ميسّر، ٦٠.

٧- إبن ميسّر، ٧٠. إتّعاظ . . .، (٣)، ٢٨، ٨٥.

٨- إبن ميسّر، ٥٩. إتّعاظ . . .، (٣)، ١١، ٨٥. خطط . . .، (٢)، ١٥٣.

٩- **إبن مصّال اللّكي** مصدره من مدينة لُكّ في منطقة بُرقة (ليبيا). كان تاجراً غنياً، والذي أظهر معارضته في تعيين الخليفة المستعلي، وأبدى تأييده في تعيين نزار بعد موت والده، الإمام المستنصر، في سنة ٤٨٧/ ١٠٩٤. هرب إبن مصّال من الإسكندرية إلى بلده لُكّ في برقة عندما إحتل أمير الجيوش الفاطمية، الأفضل بن بدر الدين الجمالي، مدينة الإسكندرية. ثم عاد إبن مصّال إلى القاهرة بعد أن منحه الأفضل الأمان. أنظر عنه: إبن ميسّر، ٦٠-٦٢. إتّعاظ . . .، (٣)، ١١-١٢. خطط . . .، (٢)، ١٥٤. أبو المحاسن، (٥)، ١٤٢-١٤٣، ١٤٥.

١٠- إتّعاظ . . .، (٣)، ١٢.

١١- إبن ميسّر، ٦٠-٦١. إبن ظافر، ٨٣. إتعاظ . . .، (٣)، ١٣. خطط . . .، (٢)، ١٥٤. أبو المحاسن، (٥)، ١٤٣- ١٤٥. كان إبن عمّار قاضياً في الإسكندرية عند مجيء نزار إبن المستنصر إليها. وهكذا أيّد إبن عمّار خلافة نزار، الأمر الذي دفع القائد الأفضل إلى قتله عندما إحتلّ الإسكندرية، وإستبدله بقاضٍ آخر يُدعى إبن حديد. أنظر: أبو المحاسن، (٥)، ١٤٤-١٤٥.

١٢- الدواداري، (٦)، ٤٤٤. كان الركوب بالمظلّة من علامات ظهور الخلفاء الفاطميين وخروجهم من القصر للإشتراك في الحفلات والمناسبات.

١٣- إتّعاظ . . .، (٣)، ١٤.

١٤- إبن ميسّر، ٦٢. خطط . . .، (٢)، ١٥٤. الدواداري، (٦)، ٤٤٤.

١٥- إتّعاظ . . .، (٣)، ١٤.

١٦- إبن ميسّر، ٦٢. إبن ظافر، ٨٤- ٨٥. إتعاظ . . .، (٣)، ١٤. أبو المحاسن، (٥)، ١٤٥.

١٧- إبن الصيرفي، ٥٩.

١٨- إبن ميسّر، ٦٣. خطط . . .، (٢)، ١٥٤- ١٥٥. أبو المحاسن، (٥)، ١٤٤- ١٤٥.

١٩- أنظر حول أنصار النزارية، نسبة إلى نزار ابن الإمام المستنصر: القلقشندي، (١٣)، ٢٣٧-٢٤٨. وأنظر أيضاً عن الإنشقاق بين أنصار المستعلية وبين أنصار النزارية:

Marshal G.S. Hodgson¨ The Order of the Assassins¨ (New York¨ 1955)¨ pp. 62-72.

٢٠- S.M. Stern . "The Epistle…"p.20"

٢١- **الحسن بن الصبّاح**: كان زعيم الشيعة الإسماعيلية المتطرفة في بلاد فارس. حضر في سنة ٤٦٩/١٠٧٦ إلى مصر في زيارة إلى القصر الفاطمي وأخذ على عاتقه دعم الدعوة الشيعية الإسماعيلية في بلاده. وعندما عاد إلى بلاده احتل الحسن بن الصباح قلعة ألَموت القريبة من بحر قزوين وجعلها مركزاً لحكمه، يبث منها الدعوة الإسماعيلية. أنظر: إبن ميسّر: ٤٧- ٤٩, ٩٧- ٩٨. إتعاظ . . .، (٣)، ٨٥، ١٠٨-١٠٩.

M. G. S. Hodgson¨ pp. 37-61. Bernard Lewis¨ The Assassins¨ (New York¨ 1968)¨ pp. 38-63.

٢٢- إبن ميسّر، ٩٧. إبن خلكان، (٢)، ٤٥٠. تقيّ الدين المقريزي، المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن) – رقم F. 211. A¨ (OR. 1366 B¨ MS.)

٢٣- إبن الصيرفي، ٥٩. إبن ميسّر، ١٣٩. إبن ظافر، ٩٧. إبن القلانسي، ٣٠٢.

٢٤- يعتقد بعض المؤرخين أنّ الأفضل أمير الجيوش قد قُتل على يد النزارية. أنظر: إبن ميسّر، ٨٠- ٨١. الدواداري، (٦)، ٤٨٦. بينما يعتقد قسم آخر من المؤرخين أن الأفضل قُتل بأمرٍ من الإمام الآمر بأحكام الله. أنظر: إبن خلكان، (٥)، ٢٩٩.

٢٥- أنظر عنه ملحق رقم ٥ في نهاية هذا البحث.

٢٦- إبن ميسّر، ٩٧-٩٨. إتعاظ . . .، (٣)، ٨٥ ، ١٠٨-١٠٩.

٢٧- إبن ميسّر، ٩٩-١٠١. إتعاظ . . .، (٣)، ٨٧. أنظر أيضاً بتوسع عن الهداية الآمرية: S. M. Stren¨ "The Epistle..pp.20-31". وانظر أيضاً نصّ السجلّ الصادر عن الهداية الآمرية: جمال الدين الشيّال ٢٠٥-٢٣٠.

٢٨- إبن ميسّر، ١١٠. إتعاظ . . .، (٣)، ١٢٨- ١٢٩. أنظر وصف حادثة مقتل الخليفة الإمام الآمر بأحكام الله في جزيرة الروضة: أبو المحاسن، (٥)، ١٨٤- ١٨٥. أنظر أيضاً بهذا الخصوص:

S. M. Stern¨ "The Succession to the Fatimid Imam al–Amir, the Claims of the later Fatimids

Imamate and the Rise of Tayyibi Ismailism" " Oriens" 4" (1951)" p. 194.

٢٩- حكمت الملكة الحُرّة في اليمن منذ سنة ٤٨٠/١٠٨٧ بعد موت زوجها. وقد كثر معارضوها في الحكم بعد موت الساعد الأيمن لها، الأمير المفّضل إبن أبي البركات. دُعيت الملكة الحُرّة أيضاً بإسم الملكة أروة. ماتت في سنة ٥٣٢/١١٣٧. أنظر عنها: المناوي، ٢١٥-٢١٦.

A. Hamadani" "The Da'i Hatim..." " pp. 266-268.

محمد أمين صالح، "العلاقة بين دولة الصُلَيحيين والخلافة الفاطمية". المجلة التاريخية المصرية، (٢٦)، (القاهرة، ١٩٧٩)، ٦٧-٧٥.

٣٠- محمد أمين صالح، ٦٦- ٧٢. A. Hamadani" p. 267

٣١- محمد أمين صالح، ٧٣-٧٤.

٣٢- إبن ميسّر، ١٠٤. المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن)، F.212B. خطط...، (٢)،٢٢٦-٢٢٧.

٣٣- إتعاظ...، (٣)، ٢٧.

٣٤- إبن ميسّر، ٧٠. إبن خلكان، (٢)، ٤٥٠. إبن القلانسي، ١٤١. أبو المحاسن، (٥)، ٢٢٢. يذكر إبن ميسّر والمقريزي حول أوضاع الخليفة الآمر بأحكام الله قولهم: "ليس له حلّ ولا عقد سوى إسم الخليفة". أنظر: إبن ميسّر، ٧٦. إتعاظ...، (٣)، ٣٧.

٣٥- إبن ميسّر، ٧٣. أنظر نصّ السجلّ لتولية الخليفة الآمر بأحكام الله (أبو علي منصور): المصدر نفسه، ٧٠- ٧٤. السيّوطي، (١)، ٦٠٤- ٦٠٦. جمال الدين الشيّال، ١٨٣-١٩٠.

٣٦- أنظر: إبن ميسّر، ٧٦-٧٧. إتعاظ...، (٣)، ٤٠. دار الملك هي القصر الذي بناه قائد الجيوش، الأفضل إبن بدر الدين الجمالي. لقد بدأ في بنائه سنة ٥٠١/ ١١٠٧ في مدينة الفسطاط، وعند الفراغ من بنائه نقل إليه الأفضل مكان إقامته من القاهرة مع نقل دواوين الإدارة التي كانت في قصر الخلافة. بعد موت الأفضل تحوّل هذا القصر (دار الملك) إلى مكان إستجمام ونزهات للخلفاء الفاطميين. أنظر: خطط...، (٢)، ٢٦٣.

٣٧- دار الوزارة الكُبرى عُرفت أيضاً بالدار الأفضليّة، والتي تحولت مكان سكنى الوزراء الفاطميين بعد موت الأفضل. أنظر: خطط...، (٢)، ١٨١- ١٨٢. القلقشندي، ٣٤٧-٣٤٨.

٣٨- إتعاظ...، (٣)، ١٣٢. خطط...، (٢)، ١٨٨- ٢٠٦. المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن. FF. 207. B -207. A.

٣٩- ألمقفّى الكبير (مخطوطة ليدن).F.207.B.

٤٠- كان تاج المعالي مختار من أتباع الأفضل، الذي بدّله بإبن البطائحي في سنة ٥٠١/١١٠٧. إبن ميسّر ،٨٦.

٤١- إبن ميسّر، ٨٧-٨٨, ١٠٤. إتعاظ...، (٣)، ٣٨- ٣٩. خطط...، (٢)، ١٨٨- ٢٢٥. المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن)، F.206.A.

٤٢- أنظر عن وصف كنوز الأفضل وأملاكه حين أوردها إبن ميسّر بقوله: "فوُجد له من الذخائر النفيسة ما لا يُحصى. فوُجد له ستة آلاف دينار عيناً، وفي بيت الخاصّة ثلاثة آلاف دينار، وفي البيت البرّاني ثلاثة آلاف ألف ومئتان وخمسون ألف دينار وخمسون إردبّاً دراهم ورق، وثلاثون راحلة من الذهب

العراقي المغزول ...). أنظر: إبن ميسّر، ٧٩- ٨٣. أنظر أيضاً بهذا الخصوص: إبن ظافر، ٩١- ٩٢. إتعاظ، ٦٩-٧١.

٤٣- أنظر عن تطوّر دواوين الإدارة، وخاصّة ديوان المال، في الفصل الرابع من هذا البحث.

٤٤- إبن المأمون، أخبار مصر، (تحقيق أيمن فؤاد سيّد)، (القاهرة، ١٩٨٣)، ١٠١- ١٠٢. إتعاظ . . .، (٣)، ٣٧. خطط . . .، (٢)، ٢٦٣-٢٦٤.

٤٥- يعتقد بعض المؤرخين أنّ الأفضل كان قد قُتل بمؤامرة دبّرها له الإمام الآمر بأحكام الله. أنظر: إبن خلكان، (٥)، ٢٩٩. إبن ظافر، ٨٨. إبن المأمون، ١٧. إتعاظ . . .(٣)، ١٣٢.

٤٦- إبن ميسّر، ٤٩. يذكر المقريزي أنّ عملية نقل كنوز الأفضل وإرجاعها إلى القصر إستمرّت مدة شهرين.أنظر: إتعاظ . . .، (٣)، ٧٠.

٤٧- إتعاظ . . .، (٣)، ٦٢.

٤٨- المصدر نفسه، ١٤١.

٤٩- خطط . . .، (٢)، ١٨٧- ١٨٨, ٢٦٣. المُقفّى الكبير (مخطوطة ليدن)، F.207.A . أنظر وصيّة الخليفة الآمر لوزيره الجديد المأمون البطائحي لإعادة الأمور إلى القصر: إبن المأمون،٢٢-٢٣.

٥٠- إبن ميسّر، ٨٧- ٨٨. أنظر أيضاً مراسم تعيين البطائحي وزيراً: إبن المأمون¨ ٢٠-٢١.

٥١- إبن المأمون، ٢٢- ٢٣. إتعاظ . . .، (٣)، ٧٦- ٧٧. المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن)- FF. 207. B 207. A

٥٢- إبن المأمون، ٢٢- ٢٣. خطط . . .، (٢)، ١٨٨. إتعاظ . . .، (٣). ٧٧. المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن)، F.207.A

٥٣- إبن المأمون، ٢٠-٢١. إتعاظ ....، (٣)، ٧٤- ٧٦. المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن)، F .206.A

٥٤- خطط . . .، (٢)، ١٨٨, ٢٠٦. المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن). FF 207. B -207.A ¨

٥٥- إتعاظ ....، (٣)،١١٠.

٥٦- إبن ميسّر، ١٠٧.

٥٧- أبو نجاح النصرانيّ، المعروف بالرّاهب، كان قد خدم وليّ الدولة أبا البركات يوحنّا إبن أبي اللّيث، صاحب ديوان المجلس. ثم إتّصل بالخليفة الإمام الآمر بعد مقتل الوزير المأمون البطائحي، وأخذ في مصادرة ألأموال من النصارى ومن كبار الدولة، من الرؤساء والقضاة والكتّاب والسّوقة. وقد أصدر الإمام الآمر أمراً بقتله في سنة ٥٢٣ / ١١٢٩. أنظر: إبن ميسّر، ١٠٧- ١٠٩. إبن خلّكان، (٥)، ٢٩٩- ٣٠٠. إبن ظافر، ٨٨- ٨٩. إتعاظ . . .، (٣)، ١١٧-١٢٧. القلقشندي، (١٣)، ٣٦٩-٣٧٠.

٥٨- إبن ميسّر، ١٠٧- ١٠٩. إبن ظافر، ٨٨-٨٩.

٥٩- إبن ظافر، ٨٩. إتعاظ . . .، (٣)، ١٢٩.

٦٠- إتعاظ . . .، (٣)، ١٢٩. قُتل الخليفة الإمام الآمر بأحكام الله يوم الثلاثاء في الثاني من شهر ذي القعدة سنة ٥٢٤ / تشرين الأول ١١٣٠ للميلاد. وكان إغتياله قد تمّ على يد جماعة من الشيعة النزارية المعارضة، بينما كان الآمر بجزيرة الروضة (جزيرة مصر) بالقرب من المقياس. أنظر: إبن

ميسّر، ١١٠. إتعاظ...، (٣)، ١٢٨- ١٢٩. S.M. Stern¨ The Succession... ¨p. 149.

٦١- راجع البحث في الحادثة التي أدّت أخيراً إلى الإنقسام في الدولة الفاطمية بين الحافظية وبين الطيبية، وذلك بعد الإنقسام الأوّل الذي حدث بين النزارية و بين المستعلية:
.S.M. Stern¨ "The Succession...p. 193-243.، " Ibid¨ Fatimid Decrees ¨pp. 43-45. Paula Sanders¨ "The Court Ceremonial of the Fatimid Caliphate in Egypt"" (A Theses for the Degree of Doctor of Philosophy in History)¨ (Princeton University¨ 1984)¨ pp.236-244.

٦٢- بعض المصادر التاريخية تذكر أنّه وُلد للإمام الآمر إبنٌ قبلَ موته، والذي عُرف بإسم **أبي القاسم الطيّب**، وجعله أبوه وليّ عهده. أنظر: إبن ميسّر، ١٠٩. إتعاظ ...، (٣)،١٢٨. أنظر عن مبدأ الإمامة عند الفاطميين والوصاية لولاية العهد: عبد المنعم ماجد، نُظُم ...، (١)،٥١-٧٧.

٦٣- S.M. Stern ¨ Fatimid Decrees ¨ p.35

٦٤- إبن ميسّر، ١١٣. إنظر: الشيّال، ٧٨-٨٨.

٦٥- إتعاظ ...، (٣)، ١٤٦. الشيّال، ٩٨-٩٩.

٦٦- إبن ميسّر، ١٢٠. إتعاظ ...، (٣)، ١٤٦.

٦٧- إتعاظ ...،(٣)، ١٣٧. أبو المحاسن، (٥)، ٢٤٠.

٦٨- إتعاظ ...، (٣)، ١٣٧. خطط ...، (٢)، ٣١٦. أبو المحاسن، (٥)، ٢٤١. أنظر أيضاً:
S.M. Stern ¨ "The Succession... ،"p.203 . Paula Sanders¨ p.236 .

٦٩- إبن ميسّر، ١١٣. إتعاظ ...، (٣)، ١٣٨- ١٣٩. السيّوطي، (٢)، ٢٠٤. أبو المحاسن، (٥)،.239. Paula Sanders¨ p.237-238 .وتذكر بعض المصادر أن كُتيفات قد تسلّم الوزارة في اليوم التالي لمقتل الإمام الآمر. أنظر: إتعاظ...، (٣)، ١٣٩. الدواداري، (٦)، ٥٠٦. ¨. S.M. Stern Fatimid Decrees ¨ p.43.

٧٠- إبن ميسّر، ١١٣. إبن خلكان، (٣)، ٢٣٥. إبن ظافر، ٩٤. إتعاظ ...، (٣)، ١٤٠. ويذكر أبو المحاسن إبن تغري بردي أنّ الإمام الحافظ إستمرّ في أداء مهمته كخليفة على الرغم من الحَجْر الذي فُرض عليه بينما كان كُتيفات يدير شؤون الدولة. أنظر: أبو المحاسن، (٥)،٢٣٩.

٧١- إتعاظ ...، (٣)، ١٤١.

٧٢- إبن خلكان، (٣)، ٢٣٦. أنظر أيضاً:
Paula Sanders¨ p.238 S.M. Stern ¨ "The Succession... ،"p.204-205.

٧٣- إبن ميسّر، ١١٧. إبن خلكان، (٣)، ٢٣٦. إتعاظ ...، (٣)، ١٤٠. الشيّال، ٧٦- ٧٧. تُعتبر الإمامية إحدى الفرق الشيعيّة التي كان لها خلافات تاريخية مع الفرقة الإسماعيليّة منذ موت الإمام جعفر الصادق. أنظر حول الصراعات بين الإمامية والإسماعيلية:
Bernard Lewis¨ The Origins of Isma'ilism¨ (Cambridge¨ 1940)¨ pp. 31-52.

٧٤- إبن ميسّر، ١١٤-١١٥. إبن ظافر، ٩٤. إتعاظ ...، (٣)، ١٤٢. الشيّال، ٩٥.

٧٥- أنظر: إبن الأثير، (٨)، ٣٣٥. **جعفر الصادق** هو إبن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين

بن علي بن أبي طالب. وهو الإمام الشيعيّ السادس، الذي تنتسب الفرقة الشيعية الإسماعيلية إلى إبنه إسماعيل. أنظر: . .Bernard Lewis¨ The Origins …¨ pp. 30-43 راجع عن جعفر الصادق: إبن خلكان، (١)،٣٢٧-٣٢٨.

٧٦- إبن الأثير، (٨)، ٣٣٥. إبن ميسّر، ١١٦. إبن ظافر، ٩٤. السيّوطي، (٢)، ٢٠٥. إتعاظ ...، (٣)، ١٤٣-١٤٤.

٧٧- إتعاظ ...، (٣)، ١٤٠-١٤١. ألدواداري، (٦)، ٥٠٨. الشيّال، ٩٢.

٧٨- S.M. Stern ¨ "The Succession.P.200..

٧٩- أنظر بشأن الإخلاص الذي أولاه السودانيون للحكم الفاطمي:
B.J. Beshir¨ pp. 40-41. Paula Sanders¨ pp. 160-161.

٨٠- " صبيان الخاصّ": كان يطلق هذا الإسم على أبناء أفراد الجيش الفاطمي، وأبناء الأمراء وأبناء خدّام الدولة. وكان صبيان الخاصّ يُدرّبون لأداء الخدمات العسكرية في أماكن معيّنة وخاصّة في القصر الفاطمي. أنظر: إبن ميسّر، ١٤٣.

٨١- إتعاظ . . .، (٣)، ١٤١. **يانس الأرمني** هو أحد غلمان أمير الجيوش الأفضل إبن بدر الدين الجمالي. إبن ميسّر،¨١١٧.

٨٢- إبن الأثير، (٨)، ٣٣٥. إبن ميسّر، ١١٥- ١١٧. خطط . . .، (٣)، ٣١٦.
Paula Sanders¨ p. 239. .

٨٣- إبن خلكان، (٣)، ٢٣٦. إتعاظ ...، (٣)، ١٤٣. خطط . . .، (٢)، ٣١٦-٣١٧.

٨٤- إبن ميسّر، ١١٧. إتعاظ ...، (٣)، ١٤٣. لقد حصل الوزير يانس الأرمني على ألقاب وزراء السيوف الذين سبقوه، ومن هذه الألقاب: أمير الجيوش، ناصر الجيوش، سيف الإسلام وغيرها من ألألقاب. أنظر: خطط ...، (٢)، ٣١٧.

٨٥- إبن ميسّر، ١١٧. إتعاظ . . .، (٣)، ١٤٦. أنظر السجلّ الذي صدر بتولية الخليفة الإمام الحافظ: القلقشندي، (٩)، ٢٩١- ٢٩٧. الشيّال، ٢٤٩-٢٦٠.

٨٦- الشيّال،٢٥٩.

٨٧- إبن خلكان، (٣)، ٢٣٦. ألدواداري، (٦)، ٥١١.

٨٨- تبدو الصيغة الدعائية جليّة في السجلّ الذي أصدره الحافظ، وذلك لإظهار حقّه في تسلُّم الخلافة، كما يقارنها بأحقّية علي بن أبي طالب في تسلّم الخلافة (الإمامة) من الرسول (ص) عندما ذكر هذا المثال. حيث يدّعي الشيعة أنّ عليّاً كان قد بويع بالخلافة في المكان المُسمّى "**غدير خم**" عند عودة الرسول من حجّة الوداع في السنة العاشرة من الهجرة. أنظر: إبن ميسّر، ١٦٢، ملاحظة548.

٨٩- في سنة ٤٠٤/ ١٠١٣ منح الخليفة الحاكم بأمر الله ولاية العهد إلى إبن عمّه عبد الرحيم بن إلياس (وليّ عهد المسلمين). وقد منحه الحاكم صلاحيّات ولاية العهد في أوقات الصلوات وممثّلاً للحاكم في بلاد الشام. أنظر: الدواداري، (٦)،٢٨٨.

٩٠- أنظر حول هذا الموضوع: محمد أمين صالح، ٧٤-٧٥.

S.M. Stern¨ "The Succession..."¨ pp. 212-217. A.Hamadani¨ pp. 266-273.

٩١- S.M. Stern¨ "The Succession.P.212..

٩٢- إبن ميسّر، ١١٧- ١١٨. إبن ظافر، ٩٨. خطط . . .،(٢)، ٣١٦. أبو المحاسن، (٥)، ٢٤٠. Paula Sanders¨ p. 239 .

٩٣- إبن ميسّر، ١٢١. إتعاظ . . .، (٣)، ١٤٩. خطط ....، (٢)، ٣١٧. أبو المحاسن، (٥)،٢٤١.

٩٤- إبن ميسّر، ١١٩. أنظر نصّ السجلّ الذي صدر بتعيين حيدره إبن الحافظ وليّاً للعهد بعد موت أخيه البكر الذي كان وليّاً قبله: القلقشندي، (٩)، ٣٧٧- ٣٧٩. الشيّال، ٢٦٢-٢٦٥.

٩٥- بينما يذكر إبن ميسّر **أنّ الريحانيّة** كانت إحدى فرق الجيش الفاطمي من العنصر السوداني بقوله: "**الطائفة السودانيّة الريحانيّة**"، يذكر القلقشندي أنها طائفة من الأرمن. أنظر: إبن ميسّر، ١٤٠. القلقشندي، (٣)، ٣٥٦-٣٦٠.

٩٦- إبن القلانسي، ٢٤٢. إبن ظافر، ٩٦. إتعاظ . . .، (٣)، ١٤٩. خطط . . .، (٢)، ٣١٧. يذكر إبن ميسّر من جانبه أنّه قُتل في هذه الحادثة ما يقارب العشرة آلاف رجل من الطائفتين. أنظر: إبن ميسّر، ١١٩.

٩٧- إبن ميسّر، ١١٩-١٢٠. إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٠.

٩٨- إبن ميسّر، ١٢١. أبو المحاسن، (٥)، ٢٤١. ذُكر في السجلّ الصادر بتعيين حيدره في ولاية العهد أنّه هو الأخ البكر بين إخوته، لذلك عُيّن في ولاية العهد. أنظر السجلّ: القلقشندي، (٩)، ٣٧٩. الشيّال، ٢٦٤.

٩٩- إتعاظ . . .، (٣)، ١٤٩. خطط ....،(٢) ٣١٧.

١٠٠- أنظر السجلّ: القلقشندي، (٩)، ٣٧٩. الشيّال، ٢٦٥.

١٠١- أبو المحاسن، (٥)، ٢٤١. يذكر أبو المحاسن إبن تغري بردي هناك أنّ الحسن إبن الحافظ "كان عاقا لأبيه".

١٠٢- الشيّال، ٨٥. S.M...Stern ¨ "The Succession" . P.200

١٠٣- إبن ظافر، ٩٦. خطط . . .، (٢)، ٣١٨. أنظر أيضاً: إبن ميسّر، ١٢٠. إبن القلانسي، ٢٤٢. أبو المحاسن، (٥)، ٢٥٣.

١٠٤- **صبيان الزرد** هم فرقة عسكرية أقامها الأمير حسن إبن الإمام الحافظ لخدمته بشكل خاصّ. وقد سمّوا بهذا الإسم بسبب لبسهم للدروع من الزرد. أنظر: إتعاظ ....، (٣)، ١٤٩-١٥٠. خطط . . .، (٢)، ٣١٨.

١٠٥- إتعاظ . . .، (٣)، ١٥١.

١٠٦- إبن ميسّر، ١٢٠. عُيّن القاضي سراج الدين أبو الثريّا من قبل الخليفة الحافظ في شهر جمادي الآخر سنة ٥٢٦ / ١١٣٢ مكان القاضي إبن ميسّر. وقد حصل القاضي سراج الدين على ألقاب كثيرة عند تعيينه تدل على منصبه الرفيع، منها: "القاضي المؤيد، الأمير سراج الدين، علم المجتهدين... ولي أمير المؤمنين أبو الثريا نجم بن جعفر". أنظر: إبن ميسّر، ١١٨، ملاحظة ٤٠٩.

١٠٧- إتعاظ . . .، (٣)، ١٥١.

١٠٨- عُيّن القاضي إبن ميسّر أبو عبد الله محمد بن هبة الله القيسراني من قبل الخليفة الإمام الآمر

بأحكام الله في شهر ذي الحجة سنة ٥٢١ / كانون أول ١١٢٧. إستمرّ ابن ميسر في منصب القضاء (قاضي القضاة) حتى عُزل من قبل الخليفة الحافظ سنة ٥٢٦ / ١١٣٢. ثمّ عاد إلى منصب القضاء في فترة وليّ العهد الحسن بن الحافظ إلى أن أُعدم في شهر محرم سنة ٥٣١ / تشرين أول ١١٣٦. أنظر: إبن ميسّر، ١٠٦, ١١٨, ١٢٠, ١٢٦.

١٠٩– إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٣. خطط ....، (٢)، ٣١٨.

١١٠– إبن ميسّر، ١٢١– ١٢٢. إبن ظافر، ٩٧. إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٣– ١٥٥. خطط....، (٢)، ٣١٩.

١١١– ألدواداري، (٦)، ٥١٤.

١١٢– هناك روايات متناقضة عند إبن ميسّر حول أسباب دعوة بهرام الأرمني. أنظر: إبن ميسّر، ١٢١– ١٢٢. أنظر أيضاً: S.M. Stern¨ Fatimid Decrees¨ pp57-58، حيث يذكر هناك أنّ الأمير الحسن بن الحافظ هو الذي دعا بهرام ألأرمني ليساعده في إخماد التمرّد في القصر.

١١٣– إبن ظافر، ٩٧. إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٥–١٥٦. الدواداري، (٦)، ٥١٤.

١١٤– إبن ميسّر، ١٢٣. إتعاظ...، (٣)، ١٥٦.

١١٥– أنظر ألقاب بهرام ألأرمني النصراني عند تولّيه الوزارة من قبل الخليفة الحافظ: S.M. Stern¨ Fatimid Decrees¨ pp 53,59 ويذكر القلقشندي ألقاباً أخرى أعطيت لبهرام النصراني في أحد السجلات، مثل: " الأمير المقدّم، المؤيّد، المنصور، عزّ الخلافة وشمسها، وتاج المملكة ونظامها، فخر الأمراء، شيخ الدولة وعمادها، ذو المجدين، مصطفى أمير المؤمنين بهرام الحافظي ". أنظر: القلقشندي، (١٣)، ٣٢٥. المصدر نفسه، (٨)، ٢٦٠–٢٦١.

١١٦– إبن ميسّر، ١٢٤. إتعاظ. . .، (٣)، ١٥٦. إبن الأثير، (٨)، ٣٥٦.

١١٧– إبن ميسّر، ١٢٤. إتعاظ. . .، (٣)، ١٥٩. القلقشندي، (٦)، ٤٦١.

١١٨– إبن ميسّر، ١٢٤– ١٢٥. إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٧.

١١٩– أنظر حول هذا الموضوع في بحث د. عبد الفتاح عاشور، " شخصيّة الدولة الفاطمية في الحروب الصليبية "، المجلة التاريخية المصرية، (١٦)، (القاهرة، ١٩٦٩)، ٤١.

١٢٠– إبن ميسّر، ١٢٤. إبن ظافر، ٩٧. أنظر أيضاً السجلّ الذي أصدره الخليفة الحافظ لوزيره بهرام النصراني يمنحه به الحرية في إستعمال الأديرة المختلفة لصالح خدمات النصارى الدينية. القلقشندي، (٨)، ٢٦٠– ٢٦٢.

١٢١– إبن ميسّر، ١٢٤. إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٨. تقع منطقة الغربية في مركز الدلتا في مصر السفلى ما بين القاهرة والإسكندرية.

١٢٢– أنظر السجلات التي أصدرها بهرام الأرمني، والتي تدلّ على الصلاحيات الواسعة التي كانت بين يديه: S.M. Stern ¨ Fatimid Decrees¨ pp53-54. 56

١٢٣– إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٦.

١٢٤– أنظر أمثلة لبعض المكاتبات التي كان يصدرها الوزراء الذين جاءوا بعد بهرام الأرمني: القلقشندي، (٧)، ١٠٧– ١١٠.

S.M. Stern "Fatimid Decrees" pp53-54.65-66. 76-77.81-82.

١٢٥– إبن ميسّر، ١٢٤. إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٩.

١٢٦– إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٩– ١٦٠. القلقشندي، (٦)، ٤٦١– ٤٦٢. أنظر نصّ الرسالة التي بعثها الإمام الحافظ إلى ملك صقلية مبيّنا فيها أسباب إبعاد الوزير بهرام الأرمني وعزله عن الوزارة: القلقشندي، (٦)، ٤٥٨– ٤٦٣.

١٢٧– إبن ميسّر، ١٢٤–١٢٥. إتعاظ . . .، (٣)، ١٥٩– ١٦٠. عبد الفتاح عاشور، ٤١.

١٢٨– أنظر نصّ السجلّ الذي صدر بتعيين رضوان بن وَلْخَشي لمنصب الوزارة: القلقشندي، (٨)، ٣٤٢– ٣٤٦. الشيّال، ٣٣٣– ٣٣٧. تذكر مصادر أخرى أنّ رضوان بن ولخشي كان قد مُنح لقب "الملك" بالإضافة إلى الألقاب الأخرى. هذا ممّا يدلّ على قوة مركزه ومكانته في الوزارة والنظام الإداري الفاطمي، وذلك لكونه الأوّل ممّن مُنح هذا اللقب من بين الوزراء الفاطميين. وهكذا أصبح الوزراء الذين تسلّموا الوزارة من بعده يُمنحون لقب "الملك". أنظر: إبن ميسّر، ١٢٦. إبن ظافر، ٩٩. إتعاظ . . .، (٣)، ١٦١. إبن الأثير، (٨)، ٣٥٦. خطط . . .، (٢)، ١٨٥. القلقشندي، (٥)، ٤٨٧. الشيّال، ١٤٨ – ١٤٩. عبد المنعم ماجد، نُظُم. . .، (١)، ٨٦– ٨٧.

١٢٩– إبن ميسّر، ١٢٨– ١٢٩. إتعاظ . . .، (٣)، ١٦٠ – ١٦١, ١٦٥.

١٣٠– إبن ميسّر، ١٢٨– ١٢٩. إتعاظ . . .، (٣)، ١٦٣ – ١٦٤.

١٣١– إتعاظ . . .، (٣)، ١٦٥.

١٣٢– المصدر نفسه، ١٦٥. إبن ميسّر، ١٢٨ – ١٢٩. من المهمّ هنا أن نذكر أنّ رضوان بن ولخشي كان أوّل من بنى مدرسةً (مدرسة الحافظية) لخدمة أهل السنّة في مصر (الإسكندرية)، على الرغم من أنّ مذهب الدولة كان الشيعة الإسماعيليّة. يمكن تفسير ذلك إنحسار قوة الشيعة في مصر بإنقساماتها أمام قوة أهل السنّة. أنظر: إبن ميسّر، ١٣٠.

١٣٣– "**ديوان الجهاد**" كان مسؤولاً عن بناء السفن الحربية لدعم الأسطول البحري. كذلك كانت صلاحياته إمداد المدن الساحلية بالمواد الغذائية، العتاد ومواد أخرى، مثل مدن عسقلان، دمياط، الإسكندرية وغيرها. أنظر عن تطوّر ديوان الجهاد في الفصل الرابع من هذا البحث.

١٣٤– إتعاظ . . .، (٣)، ١٦٦ – ١٦٧, ١٩٦. عبّر المشتركون في هذه الجلسة عن تخوّفهم من النتائج المتوقعة في حالة عزل الإمام الحافظ من منصبه، لذا لم يتوصّل المشتركون إلى إتفاقٍ في هذا الأمر في نهاية الجلسة.

١٣٥– إبن ميسّر، ١٣٠– ١٣١. إبن ظافر، ٩٩. إبن القلانسي، ٢٧٠. إتعاظ . . .، (٣)، ١٧١ – ١٧٢.

١٣٦– إتعاظ . . .، (٣)، ١٧٣. يذكر إبن القلانسي أنّ رضوان بن ولخشي فشل في هذه الحملة بسبب خيانة الأتراك له، والذين كانوا قد جاءوا معه من الشام. أنظر: إبن القلانسي، ٢٧٣. أنظر أيضاً: إبن ميسّر، ١٣٢.

١٣٧– إبن ميسّر، ١٣٦. إتعاظ . . .، (٣)، ١٧٩.

١٣٨– إبن ميسّر، ١٣٧. إتعاظ . . .، (٣)، ١٨١.

١٣٩- إبن ميسّر، ١٣٧- ١٣٨. إتعاظ ...، (٣)، ١٨٢- ١٨٤. أسامة بن مُنقذ، كتاب الإعتبار، (تحقيق فيليب حتي)، (برنستون، ١٩٣٠)، ٣٢.

١٤٠- إبن ميسّر، ١٤٠. إتعاظ ...، (٣)، ١٨٩. أنظر أيضاً حول وظيفة القاضي في الفصل الخامس من هذا البحث.

١٤١- إبن ميسّر، ١٣٦- ١٣٧. إتعاظ ...، (٣)، ١٨٠- ١٨٢.

١٤٢- أنظر: إبن ميسّر، ١٣٦. إتعاظ ...، (٣)، ١٧٩.

١٤٣- خطط ...، (٢)، ١١٨.

١٤٤- إتعاظ ...، (٣)، ١٧٤.

١٤٥- المصدر نفسه، ١٨٢.

١٤٦- S. Lane- Poole, p.170

١٤٧- إتعاظ ...، (٣)، ١٨٤.

١٤٨- إبن ميسّر، ١٣٠, ١٣٣. إتعاظ ...، (٣)، ١٦٨, ١٧٥.

١٤٩- أنظر وصف إشتراك الحافظ في جنازة بهرام الأرمني: إبن ميسّر، ١٣٣. إتعاظ ...، (٣)، ١٧٥.

١٥٠- إبن خلكان، (٣)، ٤١٦- ٤١٨. إتعاظ ...، (٣)، ١٩٦. خطط ...، (٢)، ٣٣٩. أبو المحاسن، (٥)، ٢٩٥.

١٥١- إبن ميسّر، ١٤٠. إتعاظ ...، (٣)، ١٨٩.

١٥٢- إبن خلكان، (٣)، ٤١٦. إبن مُنقذ، ٧- ٨.

١٥٣- كان **أبو الفضل عبّاس بن باديس** من نسل المعزّ بن باديس الصنهاجي، الذي كان حاكم ولاية أفريقيا في عهد الخليفة المستنصر. وصل عبّاس بن باديس إلى مصر في عهد الإمام الآمر بأحكام الله، وعندما مات أبوه تزوّجت أمّه من القائد علي إبن السلاّر وهكذا أخذ عباس بتولّي المناصب الرفيعة في مصر، منها وظيفة "**صاحب الباب**" في عهد الخليفة الإمام الحافظ. أنظر: إبن منقذ، ١٦. أبو شامة، (١)، ٢٤٥- ٢٤٧. إبن خلكان، (٣)، ٤١٧-٤١٨. القلقشندي، (١٣)، ٤٤٢.

١٥٤- إبن ميسّر، ١٤٦- ١٤٧. إبن ظافر، ١٠٣. إبن خلكان، (٣)، ٤١٨. إبن الأثير، (٩)،٤١. خطط...، (٢)، ٣٨٧- ٣٨٨. يذكر أسامة بن منقذ في كتابه أنّ العبّاس وإبنه نصراً هما اللذان دبّرا أمر مقتل الخليفة الظافر ووزيره إبن السلار. أنظر: إبن منقذ، ١٨.

١٥٥- إبن ميسّر، ١٤٨. إبن ظافر، ١٠٥- ١٠٦، أبو شامة، (١)، ٢٤٣. خطط ...، (٢)، ٣٤٠. إتعاظ ...، (٣). ٢٠٩. أبو المحاسن، (٥)، ٢٩٥- ٢٩٦.

١٥٦- **طلائع بن رزيك الأرمني** هو أحد قادة الجيش الفاطمي الكبار والمشهورين، وكان والياً في مصر العليا (الصعيد) في الفترة التي سبقت تولّيه للوزارة. أنظر عنه: أبو شامة،(١)، ٢٩٨. إبن خلكان، (٢)، ٥٢٦ - ٥٣٠. أبو المحاسن، (٥)، ٣١١- ٣١٨. السيّوطي، (٢)، ٢٠٥.

١٥٧- إبن ميسّر، ١٤٩- ١٥٠. إبن ظافر، ١٠٨. إتعاظ ...، (٣)، ٢١٦. خطط ...، (٢)، ٣٨٨.

١٥٨- إبن ميسّر، ١٥٢. إبن مُنقذ، ٢٢. إبن خلكان، (٢)، ٥٢٦. إتعاظ ...، (٣)، ٢١٥. خطط ...، (٢)،

.٣٨٨

١٥٩- إبن الأثير، (٩)، ٧٥. إتعاظ . . .، (٣)، ٢٤٦. يذكر أبو المحاسن إبن تغري بردي في روايته أنّ الخليفة الإمام العاضد هو الذي دبّر أمر مقتل وزيره طلائع إبن رزيك. أنظر: أبو المحاسن، (٥)، ٣٤٥.

١٦٠- إبن خلكان، (٢)، ٤٣٩- ٤٤٠. أبو شامة، (١)، ٤١٦. أبو المحاسن، (٥)، ٣٤٦. إتعاظ . . .، (٣)، ٢٥٧- ٢٥٨. **شاور السعدي** هو أبو شجاع أحد قادة الجيش الفاطمي. عيّنه الوزير طلائع إبن رزيك والياً في منطقة مصر العليا مكانه. وقد سيطر شاور السعدي على الوزارة الفاطمية مرتين: الأولى سنة ٥٥٨ / ١١٦٢، والثانية سنة ٥٥٩ / ١١٦٣، بعد صراعات مع قادة الجيش الفاطمي الآخرين. وقد قُتل شاور أخيراً سنة ٥٦٤ / ١١٦٨ على يد صلاح الدين الأيوبي، عندما سيطر الأخير على أمور الوزارة المصرية للفاطميين. أنظر: إبن خلكان، (٢)، ٤٣٩- ٤٤٨.

١٦١- إبن خلكان، (٢)، ٤٤٠. أبو شامة، (١)، ٣٣٢, ٤١٧. إتعاظ . . .، (٣)، ٢٦٠. كان القائد **ضرغام** أحد قواد فرقة البُرقيّة في الجيش الفاطمي، والتي شكّلها الوزير طلائع بن رزيك. وقد عُيّن ضرغام لمنصب صاحب الباب، وسيطر على الوزارة الفاطمية بمساعدة أخويه همّام وحُسام. أنظر: خطط . . .، (٢)، ١٨٤, ٣٠٧- ٣٠٨.

١٦٢- إبن ظافر، ١١٦. إتعاظ . . .، (٣)، ٢٦٤.

١٦٣- **أسد الدين شيركوه** إبن شادي الكردي من قيادة الجيش الشامي من قِبَل السلطان نور الدين محمود بن زنكي. أنظر: أبو المحاسن، (٥)، ٣٤٦- ٣٥٧.

١٦٤- أبو المحاسن، (٥)، ٣٤٧. A.S. Ehrenkreutz¨ p.37. Malcolm Cameron Lyons and D.E.P. Jackson¨ Saladin¨ (Cambridge¨ 1982)¨ p88. أنظر هناك أيضاً، ص٦ – ٢٦، عن الصراعات بين شاور وبين صلاح الدين الأيوبي وعمّه شيركوه.

١٦٥- أبو المحاسن، (٥)، ٣٤٨- ٣٥١.

١٦٦- إبن مُنقذ، ٩. خطط . . .، (٢)، ٣٣٩.

١٦٧- إبن ميسر، ١٤٣. إتعاظ . . .، (٣)، ١٩٩.

١٦٨- **الركابيّة**: هي فرقة من حرس الخليفة التي كانت ترافقه عند الركوب والخروج من القصر وقد سُمّي أفراد هذه الفرقة بإسم "**صبيان الرّكاب الخاصّ**". أنظر: القلقشندي، (٣)، ٤٨٠.

١٦٩- خطط . . .، (٢)، ٣٣٩. إتعاظ . . .، (٣)، ١٩٨- ١٩٩.

١٧٠- إبن ميسّر، ١٤٣. إتعاظ . . .، (٣)، ١٩٩- ٢٠٠.

١٧١- إتعاظ . . .، (٣)، ٢٠٣.

١٧٢- المصدر نفسه، ١٩٩. أنظر أيضاً: A.SEhrenkreutz¨ p14

١٧٣- إبن ميسّر، ١٤٨. إتعاظ . . .، (٣)، ٢١٤.

١٧٤- إبن ميسر، ١٤٨. إبن منقذ، ٢٠- ٢١. إبن ظافر، ١٠٥- ١٠٦. إبن الأثير، (٩)، ٦٨. إتعاظ . . .، (٣)، ٢١٣- ٢١٤.

١٧٥- إتعاظ . . .، (٣)، ٢٤٤.

١٧٦- إبن ظافر، ١١١- ١١٢. إبن الأثير، (٩)، ٦٨. إتعاظ . . .، (٣)، ٢٤٣.

١٧٧- إتعاظ . . .، (٣)، ٢٤٣- ٢٤٤.

١٧٨- المصدر نفسه، ٢٤٦.

١٧٩- المصدر نفسه، ٢٢١-٢٢٢.

١٨٠-المصدر نفسه ،٢٢٢.

١٨١- أبو شامة، (١)، ٤١٧. إتعاظ . . .، (٣)، ٢٦٣- ٢٦٤, ٢٦٩. إبن خلكان، (٢)، ٤٤٤. خطط . . .، (٢)، ١٨٤ ، ٣٠٧.

١٨٢- A.S. Ehrenkreutz¨ p22

١٨٣- إتعاظ . . .، (٣)، ٢٨٨.

١٨٤- أبو شامة، (١)، ٣٩١, ٣٩٦ - ٤٢٠. إبن الأثير، (٩)، ١٠٠.

١٨٥- أنظر نصّ السجلّ الصادر بتعيين أسد الدين شيركوه: أبو شامة، (١)، ٤٠٢- ٤٠٣. القلقشندي، (١٠)، ٨٠- ٩٠. الشيّال، ٣٨١- ٣٩٧.

١٨٦- أبو شامة، (١)، ٤٠٢. إبن الأثير، (٩)، ١٠١. إتعاظ . . .، (٣)، ٣٠٤.

١٨٧- إنظر نصّ السجلّ الصادر بتعيين صلاح الدين الايوبي وزيراً للدولة الفاطمية: القلقشندي، (١٠)، ٩١- ٩٨. الشيّال، ٤٠٣- ٤١٥.

١٨٨- إبن الأثير، (٩)، ١٠٣. إتعاظ . . .،(٣)، ٣١١ - ٣١٢.

١٨٩- أبو شامة، (١)، ٤٩٩. إتعاظ . . .، (٣). ٤١٣. أنظر حول المعارك والصراعات التي نشبت بين صلاح الدين الأيوبي وبين فرق الجيش الفاطمي من السودانيين:

A . S .Ehrenkreutz¨ pp¨ 76-79. Lyons and Jackson¨ pp .33-36.

١٩٠- أبو شامة، (١)، ٤٠٦, ٤٤٠. إتعاظ . . .، (٣)، ٣٢١ - ٣٢٢. أبو المحاسن، (٥)، ٣٥٣.

١٩١- أبو شامة، (١)، ٤٦٦. إبن الأثير، (٩)، ١٠٢- ١٠٣. أنظر أيضاً بهذا الخصوص:

A .S .Ehrenkreutz pp.73-75

١٩٢- A.S.Ehrenkreutz. p79

١٩٣- أبو شامة، (١)، ٤٠٨, ٤٤١. إبن الأثير، (٩)، ١٠٢. إتعاظ . . .، (٣)، ٣٣١.

١٩٤- إتعاظ . . .، (٣)، ٣١١. أبو المحاسن، (٥)، ٣٥٥.

١٩٥- إتعاظ . . .، (٣)، ٣١٩. خطط . . .، (٣)، ٨٤. أنظر أيضاً بهذا الخصوص:

.A.S. Ehrenkreutz¨ pp¨ 87-94. Lyons and Jackson¨ p44

١٩٦- إبن الأثير، (٩)، ١١٠. إتعاظ . . .، (٣)، ٣١٩. أبو المحاسن، (٥)، ٣٨٥. إبن كثير، (١٢)، ٢٨٥.

١٩٧- أبو شامة، (١)، ٤٩٢. إبن الأثير، (٩)، ١١١- ١١٣. إتعاظ . . .، (٣)، ٣٢٥. السيّوطي، (٢)، ٢١٦. كانت مبادرة صلاح الدين بإبطال الخطبة للفاطميين في الجوامع المصرية بإيحاء من السلطان نور الدين محمود بن زنكي، سلطان بلاد الشام. أنظر: أبو المحاسن، (٥)، ٣٥٥- ٣٥٦. إبن كثير، (١٢)، ٢٨٦. أنظر أيضاً بخصوص القضاء على الدولة الفاطمية على يد صلاح الدين الأيوبي وإنتقال الحكم إليه:

Yaacov Lev¨ Saladin in Egypt¨ (Leiden: Brill¨1999). Lyons and Jackson¨ p.45.

١٩٨- خطط . . .، (٢)، ٢٨٥. أنظر أيضاً: إبن الأثير، (٩)، ١١١- ١١٢. أنظر وصف الكنوز والنفائس التي وُجدت في القصر الفاطمي: إبن كثير، (١٢)، ٢٨٨.

١٩٩- أنظر بهذا الخصوص: المناوي، ٦٣- ٧٣. عبد المنعم ماجد، نُظُم . . .، (١)، ٧٨- ٨٨.

٢٠٠- إبن الصيرفي، ٤٠. إتعاظ . . .، (٢)، ٢١٢.

٢٠١- أنظر: خطط . . .، (٢) ١٨٥. القلقشندي، (٥)، ٤٨٧. ألمصدر نفسه، (٩)، ٤٠٣.

٢٠٢- أبو شامة، (١)، ٣٣١.

٢٠٣- أنظر السجلات التي صدرت من قبل الوزراء: بهرام الأرمني، عبّاس، طلائع بن رزيك وأسد الدين شيركوه S.M. Stern¨ Fatimid Decrees¨ pp53,65,76,81

٢٠٤- خطط . . .، (٢)، ١٨٥. القلقشندي، (٥)، ٤٨٧. المصدر نفسه، (٩)، ٤٠٣.

٢٠٥- أبو شامة، (١)، ٤٠٩, ٤٦٠. إتعاظ . . .، (٣)، ٢٧٤.

٢٠٦- أنظر الألقاب التي مُنحت لكلّ من أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي في بعض المقاطع من سجلات تعيينهم: أبو شامة، (١)، ٤٠٢. الشيّال، ٣٨٣, ٤٠٥. القلقشندي، (١٠)، ٨٠, ٩١.

٢٠٧- القلقشندي، (٩)، ٣٩٨.

٢٠٨- أنظر: السيّوطي، (٢)، ٢١٥. القلقشندي، (٩)، ٤٠٧.

الفصل الرابع

الدواوين الفاطميّة وتطوّراتها



كانت النظم الإدارية وإنشاء الدواوين قائمة في مصر قبل الدولة الفاطمية، إلا أنّ الفاطميين عملوا على تثبيت هذه الدواوين وتطويرها للعمل حسب إرادتهم وميولهم المذهبيّة. فمنذ عهد الطولونيين والإخشيديين الموالين للعباسيين، أُنشئت فروع من الدواوين العباسية في مصر. لذا يمكن القول أنّ العباسيين كانوا قد انشأوا النظام الإداري في مصر بواسطة أتباعهم الطولونيين والإخشيديين. ولكن منذ سيطرة الفاطميين على مصر والشام من أيدي السلطة الإخشيدية الموالية للعباسيين، إستقلّت مصر والشام عن الدولة العباسية تحت حكم الخلفاء الفاطميين المخالفين للمذهب السنّي في بغداد، وأخذوا في بثّ الدعوة الشيعية الإسماعيلية في مناطق حكمهم لمنافسة أهل السُنّة. وعندما بُنيت مدينة القاهرة على يد القائد الفاطمي جوهر الصقلي وإنتقال مركز الخلافة إليها، أخذ الفاطميون في ملاءمة دواوين الحكم القائمة لخدمة مصالحهم، بالإضافة إلى إنشاء دواوين جديدة لموافقة مذهبهم الشيعي.

كان النظام الإداريّ في مصر الفاطمية مركزياً، حيث ركّز الخليفة زمام السلطة بين يديه، وخاصة في فترة قوة الخلفاء في عهدهم الأوّل. وعندما أصبحت السلطة في أيدي وزراء السيوف، منذ عهد الوزير بدر الدين الجمالي، أصبح الوزراء هم المشرفون على النظام الإداري. وبالرّغم من هذه التغيّرات في سلطة الخلفاء وسلطة الوزراء، بقي النظام الإداري في الدولة الفاطمية مركزيّاً إلى حدّ كبير، حيث كان الحُكم يُدار في البداية من قصر الخلافة، ثم أصبح يُدار من دار الوزارة الكبرى التي بناها بدر الدين الجمالي، وأصبحت مقرّاً للوزراء ولإدارة الدواوين فيها.

كان الوزير يقف على رأس النظام الإداري في الدولة الفاطمية بعد منصب الخليفة (الإمام). حيث كانت الوزارة هي الرتبة أو المنصب الرفيع في الدولة، الذي كانت صلاحياته في بداية العهد الفاطمي إدارة الشؤون المالية وتنفيذ أوامر الخليفة في تدبير الأمور. لذا عُرف هؤلاء الوزراء بوزراء أقلام أو تنفيذ بحُكم صلاحياتهم المحدودة، كما مرّ شرحه في الفصول السابقة. ومنذ عهد الوزير بدر الدين الجمالي وحتى نهاية الدولة الفاطمية، سيطر وزراء السيوف على النظام الإداري في الدولة وإتّسعت صلاحياتهم على حساب صلاحيات الخلفاء. من هنا يمكن إعتبار هؤلاء الوزراء وزراء تفويض أو وزراء سيوف بسبب خلفيتهم العسكرية التي جاؤوا منها، وتسلّطهم على الأمور مستغلّين ضعف الخلفاء في هذه الآونة.

أمّا الإدارة الفاطمية وتنفيذ الأمور المختلفة فيها فكانت تُطبّق بواسطة الدواوين المتخصصة للصلاحيات المتعددة في الدولة. حيث كانت المهامّ التي تشغلها هذه الدواوين تُعرف بإسم "**الوظائف الديوانية**"[1]. في بداية العصر الفاطمي كان النظام الإداري مكوّناً من عدد محدود من الدواوين التي كانت غالبيّتها قائمة منذ العصرين الطولوني والإخشيدي في مصر.

وعندما عُيّن يعقوب إبن كلّس وزيراً للفاطميين في سنة ٣٦٨هـ / ٩٧٨م، أخذ في تنظيم الإدارة من جديد لتوافق مذهب الدولة الفاطمية الشيعية. وهكذا يعتبر إبن كلّس المنظّم الأوّل للنظام الإداري الفاطمي، والذي وضع الأساس كي يتمشّى حسبه الوزراء من بعده. بذلك فرضت التطورات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والمذهبية على الفاطميين تنظيم الإدارة لتتناسب مع الواقع الجديد للدولة. فقد أنشأ إبن كلّس الدواوين ووسّع صلاحياتها لتخدم الأمور المالية والضرائب، الجيش وكذلك المراسلات والمكاتبات. ولتنظيم هذه الدواوين ومراقبة أعمالها بدقة، عيّن إبن كلّس موظفاً يدعى "**الزمّام**"[٢]، والذي كان تقليداً لما كان منتشراً في النظام الإداري في الدولة العباسية في بغداد، والذي تطوّر منصبه هناك من زمّام واحد إلى عدة أزمّة يقف على رأسهم زمّام الأزمّة، وذلك لإدارة شؤون مراقبة حسابات الدولة من خلال ديوانه.

خلال العصر الفاطمي حدثت هناك تطوّرات تاريخية مختلفة في جميع المجالات، كما سبق شرحه. أدّت هذه التطوّرات إلى إحداث تغييرات وتجديدات في نظام الإدارة الفاطمية، منها إبطال عمل بعض الدواوين، ومنها إنشاء دواوين جديدة، ومنها توسيع صلاحيات بعض الدواوين أو فصلها لإزدياد تخصّصاتها. لذلك، نرى أنّ كثيراً من الدواوين التي كانت قائمة في بداية عهد الدولة الفاطمية قد إختفت من النظام الإداري ونشأت مكانها دواوين جديدة. من خلال دارسة النظام الإداري عند الفاطميين يمكن تقسيم الإدارة الديوانيّة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، حسب مجالات التخصّص في الدواوين:

أ- دواوين الإنشاء، المكاتبات والرسائل.

ب-الدواوين المتخصّصة في إدارة الشؤون العسكرية والجيش.

ج- الدواوين المتخصّصة في إدارة الشؤون المالية.

أ- دواوين الإنشاء، المكاتبات والرسائل:

كانت كتابة الرسائل وإنشاؤها ونقلها إلى أهدافها من الأمور الهامة في الإدارة منذ العصور الإسلامية الأولى، حيث إحتاجت هذه الوظائف إلى رجال ذوي كفاءة عالية، وضلوع عميق في اللغة العربية وبحورها، من نحو وصرف، بلاغة، شعر، الخط وغيره من الفنون والمهارات. بالإضافة إلى ذلك، تطلّبت هذه الوظائف رجالاً يقومون على تنظيم الرسائل ونقلها وحفظها في ملفّات خاصّة. لذلك إختلف تنظيم هذه الدواوين للأمور الإنشائيّة والمكاتبات بين كون السلطة ولاية تابعة لسلطة أعلى منها، كما كان في مصر الطولونية والإخشيدية، وبينها إذا كانت سلطة مستقلة كما هو الحال في الدولة الفاطمية.

قبل العهد الفاطمي في مصر، كان ديوان البريد يقوم بواجباته في نقل الرسائل إلى أهدافها والإتّصال مع مركز السلطة العباسية في بغداد[٣]. نشأ ديوان البريد في عهد الدولة الطولونيّة، عندما أصبحت مصر شبه مستقلة تحت حكم الوالي العباسي أحمد بن طولون. ثم تطوّر هذا الديوان في عهد الدولة الإخشيدية[٤]، ليؤدّي مهامّه للإتّصال بين الحكام الإخشيديّين وبين ولاتهم في بلاد الشام وغيرهم، أو للإتّصال بمركز الخلافة في بغداد. إعتُبر ديوان البريد سلطة حكومية يخدم الحكّام والسلطة المركزية في الدولة، والذي كان موكّلاً لنقل رسائلهم وإتّصالاتهم مع الولاة في الأقاليم المختلفة أو مع موظفي الدولة على إختلاف مناصبهم[٥].

عندما سيطر الفاطميون على مصر أصبحت القاهرة مركز سلطتهم، من حيث مقرّ الخلفاء الفاطميّين وقصورهم ومن حيث مقرّ الدواوين المركزية في الدولة. لذلك بدأت دواوين الإنشاء والمكاتبات تأخذ مكانة هامّة في إدارة شؤون الدولة الفاطمية في مصر، وتفرّعت مهامّها وصلاحياتها. ففي سنة ٣٦٨هـ / ٩٧٨م نظّم الوزير الفاطمي يعقوب إبن كلّس ديواناً خاصّاً لهذا الهدف، والذي سمّي "**ديوان السجلاّت والإنشاء**"[٦]. كانت لهذا الديوان صلاحيات متفرّعة ومتعددة، منها كتابة نصّ الرسائل والسجلاّت وعرضها أمام الخليفة، ثمّ نقلها إلى أهدافها.

كان ديوان البريد في بداية العهد الفاطمي يرتبط بديوان الإنشاء، خاصّةً في مهامّ كتابة نصّ الرسائل، تسلّمها، ثم عرضها أمام الخليفة. وقد خدم ديوان البريد بشكل خاصّ نقل الرسائل والمكاتبات بين السلطة المركزية وبين زعماء الدولة والولاة (مكاتبات إلى الملوك). كذلك خدم هذا الديوان المكاتبات إلى أمراء الدولة وكبرائها من الولاة والموظفين[٧]. في بداية الدولة الفاطمية كان ديوان البريد يُذكر دائماً مرتبطاً بديوان الإنشاء، حيث كان يُدعى "**ديوان البريد والإنشاء**"، حيث يذكر إبن ميّسر والمقريزي أنّه في سنة ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م كان ديوان البريد والإنشاء في يد الحسين بن جوهر الصقلي، الذي أدار شؤون المكاتبات والرسائل فيه، وقد عيّن الحسين بن جوهر إثنين من المساعدين في هذا الديوان، كان الأوّل أبا عبد الله الموصلي والثاني أبا منصور إبن سورين النصراني[٨].

بفضل حسن ودقّة تنظيم ديوان البريد والإنشاء في الدولة الفاطمية، إستطاع الفاطميون أن يحافظوا على صلة قوية بين مركز الخلافة في القاهرة وبين مختلف الولايات. لذلك نلاحظ أنّ السلطة الفاطمية كانت سلطة مركزية قوية، خاصّةً في عهدها الأول. إستعمل الفاطميون الحمام الزاجل في نقل المراسلات والأخبار لتصل إلى أهدافها بأسرع ما يمكن. هكذا فعل الوزير إبن كلّس في عهد وزارته[٩]، وكذلك الوزير أبو محمد اليازوري[١٠]. بالإضافة إلى الحمام الزاجل، إستعمل الفاطميون راكبي الخيول والجمال لنقل رسائلهم وأخبارهم[١١].

حيث أقيمت المحطات البريدية للخيول والحمام الزاجل، بين القاهرة وبين عواصم الولايات الفاطمية الأخرى.

إنّ موظفي ديوان البريد ونقل الرسائل لم يحدّدوا في صلاحياتهم، فقد نقل هؤلاء الرجال الأخبار عما كان يحدث في الولايات وإعلام الخليفة بذلك(١٢). لذا عُرف رجال البريد أحياناً بإسم "**أصحاب الأخبار**"، لنقلهم أخبار الولايات إلى السلطة المركزية. حيث إعتُبر أصحاب الأخبار مخبرين عن التطورات العامّة في الولايات، مثل الفتن والتمرّدات، وبفضلهم نجحت السلطة المركزية في بسط نفوذها وإخماد الفتن والقبض على أعداء الحُكم. فإذا ما ذكرنا مثالاً على ذلك، فإنّ الخليفة الإمام الحاكم بأمر الله قد إستخدم هؤلاء الوكلاء من أصحاب الأخبار، ليس من الرجال فقط، بل من بين النساء أيضا(١٣). ففي سنة ٣٩٣هـ / ١٠٠٢م نجح الإمام الحاكم بأمر الله من التخلّص من إبن النحوي وإعدامه في بلاد الشام بواسطة ديوان البريد. كان إبن النحوي قد عُيّن من قبل الحاكم بأمر الله لإدارة الشؤون المالية في بلاد الشام، وبسبب تصرّفاته المخالفة للدولة، أصدر الحاكم بأمر الله أمراً إلى والي الرملة في فلسطين، بواسطة رجال البريد، لقتل إبن النحوي(١٤). بالإضافة إلى هذه الصلاحيّات فقد شغل ديوان البريد أيضا نقل الأموال، الرواتب والميزانيات التي كانت تُجبى من الولايات إلى القاهرة، كما كان في نقل أموال الضرائب من بلاد الشام إلى ديوان الشام في القاهرة(١٥).

إستمرّت شؤون البريد والرسائل في إرتباطها بديوان الإنشاء والمكاتبات، ولكن حدث هناك تطّور في فصل الصلاحيات المختلفة المتعلقة في نقل البريد. حيث كانت صلاحيات ديوان البريد تتركّز في شؤون الرسائل خارج القصر، أمّا داخله فقد كان هناك ديوان خاصّ يُعرف بإسم "**ديوان الترتيب**"، الذي كما يبدو كان في خدمة الخليفة داخل القصر. كانت صلاحية صاحب ديوان الترتيب نقل الرسائل والبرقيات إلى الخليفة والجلوس معه لبحثها، وهكذا عُرف بلقب "**جليس أمير المؤمنين**" وكذلك "**صاحب الخريطة**"(١٦). يحتمل أنّ صاحب ديوان الترتيب هذا كان يؤدي وظيفته في نطاق ديوان الإنشاء والمكاتبات، ولكن بصلاحيات محدّدة ومحصورة في خدمة الخليفة داخل القصر.

عندما إزدادت أمور الدولة تعقيداً في عهدها الثاني، وخاصّةً، إنحصار صلاحيات الخلفاء داخل القصر تحت سلطة وزراء السيوف، أصبح صاحب الترتيب ذا أهميّة عالية في القصر وإزدادت صلاحياته. جرّاء ذلك نلاحظ نشأة ديوان منفرد ومستقلّ عُرف بإسم ديوان الترتيب في عهد الخليفة الإمام الحافظ (٥٢٣-٥٤٤هـ / ١١٣٨-١١٤٩). إنفرد هذا الديوان بصلاحيّاته وأصبح همزة وصل بين ديوان البريد من جهة وبين ديوان الإنشاء والمكاتبات من جهة أخرى. فقد كانت صلاحياته البارزة هي إستلام الرسائل والمكاتبات الواردة إلى

القصر بواسطة ديوان البريد ثمّ نقلها إلى الخليفة. وكان صاحب ديوان الترتيب يردّ على هذه الرسائل والبرقيات بعد بحثها مع الخليفة(١٧).

كان السبب الرئيسي والهامّ لإنشاء ديوان الترتيب في هذه الآونة هو عدم إتّخاذ الإمام الحافظ وزيراً له لإدارة شؤون الدولة، وكذلك إزدياد المنافسة بين المقرّبين للخليفة على التقرّب إليه والحصول على مكانة عالية في القصر. إنّ إقتراح إنشاء ديوان الترتيب جاء من أحد المقربين للخليفة وهو إبن الأنصاري، الذي إقترح على الخليفة إنشاء الديوان بهدف التقرّب إليه والحصول على مركز قويّ في القصر، وللدخول على الخليفة متى شاء. أمّا الخليفة من جانبه فقد وافق على إقتراح إبن الأنصاري لسدّ الفراغ الإداري لعدم وجود وزير له. وهكذا أخذ إبن الأنصاري في تنظيم ديوان الترتيب، وعيّن الموظفين والكتاب الذين عُرفوا بإسم " **أصحاب الترتيب** " (١٨).

بقي ديوان الإنشاء والمكاتبات هو الديوان الرئيسي لإدارة شؤون الرسائل وإنشائها، تنسيقها وحفظها. لكن هذا الديوان مرّ في مراحل مختلفة من التطوّرات والتغييرات في تنظيمه خلال العصر الفاطمي، وذلك نتيجةً للتطوّرات التاريخية التي مرّت بها الدولة من تغيّرات وصراعات في القصر الفاطمي ومنصب الوزارة وغيرها من الأزمات الاقتصادية، السياسية والمذهبية. كان التطور البارز في ديوان الإنشاء قد حدث في عهد الخليفة المستنصر بالله، وخاصةً بعد موت الوزير اليازوري. حينها نشبت الصراعات على منصب الوزارة في أجواء الأزمة الاقتصادية والسياسية التي مرّت بها الدولة الفاطمية في فترة الشدّة الكبرى. ففي سنة ٤٥٢هـ/ ١٠٦٠م عُزل الوزير إبن المغربي من منصبه، ولكن إبن المغربي سعى لدى الخليفة المستنصر ليحفظ لنفسه مكانة في القصر وليؤمّن على حياته وعلى معيشته. إقترح إبن المغربي على الخليفة أن يُعيّنه في أيّ منصب كان في القصر. وبسبب حاجة الخليفة إلى المقربين إليه في هذه المرحلة من الشدة الكبرى، عُيّن إبن المغربي أميناً لأسراره ولإدارة شؤونه الخاصّة. كان هذا المنصب من ضمن صلاحيات ديوان الإنشاء، حيث عُرف بعدة تسميات وألقاب، والتي تدلّ على مهامّه وصلاحيّاته، وهي: " **كاتب السرّ** "، " **كاتب الدست الشريف** " و " **كاتب الإنشاء** " (١٩). كانت صلاحيات كاتت السرّ هذا تنفيذ أوامر الخليفة، إن كانت كتابياً وإنشائياً وإن كانت لنقلها إلى أهدافها شفوياً.

أصبح منصب كاتب السرّ أو كاتب الدست الشريف منصباً دائماً في القصر الفاطمي حتى نهاية الدولة الفاطمية. وقد إرتفعت مكانة كاتب الدّست في القصر بسبب قربه من الخليفة وحفظ أسراره حتى عُرف فيما بعد بلقب " **الأجلّ** "، كما كان يُطلق على الوزراء الفاطميين. كان الخليفة يحتاج إلى كاتب الدست لمشاورته في شؤون الدولة، كما كان كاتب الدست

يراقب عمل كتّاب ديوان الإنشاء وموظفيه، ويأمر بالردّ على الرسائل الواردة إلى القصر، ويهتمّ في تنفيذ أوامر الخليفة[٢٠]. بالإضافة إلى هذه المهامّ كان كاتب الدست يرافق الخليفة في خروجه من القصر في المناسبات ويبقى قريباً منه. ففي عصر الخليفة الآمر بأحكام الله كان كاتب الدست الشريف الأجلّ إبن أبي أسامة يرافق الخليفة في ركوبه ورحلاته، وكذلك في حضوره للحفلات والمواكب والأعياد الرسميّة[٢١]. أمّا كاتب الدست الشريف الموفق إبن الخلال فقد شغل مستشاراً للخليفة الإمام الحافظ لإدارة شؤون الدولة، خاصّةً في الفترة التي لم يتّخذ الخليفة وزيراً له[٢٢].

منذ عهد الخليفة الآمر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ/ ١١٠١-١١٣٠ م) أخذ منصب كاتب السرّ (كاتب الدست الشريف) يزداد قوّة وتأثيراً في القصر الفاطمي. فقد كان كاتب السرّ من بين الكُتّاب والموظفين الأوائل في الدولة من الذين يحصلون على الإقطاعات والعطايا من الخليفة[٢٣]. وكان راتبه من الرواتب العالية في الدولة بالمقارنة مع بقية رواتب الموظفين، حيث كان يتسلّم راتباً مبلغه مائة وخمسون ديناراً في الشهر[٢٤]. فقد منح الإمام الآمر بأحكام الله لكاتب الدست الشريف إبن أبي أسامة صلاحيات واسعة في القصر، وخاصّة بعد مقتل الوزير الأفضل شاهنشاه إبن بدر الدين الجمالي في سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م. كما سمح له الخليفة بالدخول إليه بحرية متى شاء[٢٥]، وذلك لتنفيذ أوامره في إحضار السجلات من ديوان الإنشاء وقراءتها في الغرفة، أمام بقية الكُتّاب والموظفين الكبار. بهذه الطريقة تمّت قراءة السجلّ الصادر بتعيين الوزير مأمون البطائحي في سنة ٥١٥هـ / ١١٢١م[٢٦].

لكون كاتب الدست الشريف هو كاتب السرّ عند الخليفة، ومطّلعاً على خفايا الأمور في القصر، وجب عليه أن يكون أكثر الموظفين إخلاصاً له. فكان ينقل المعلومات والأخبار للخليفة دون إخفاء شيء منها. فمثلاً، أبو الحسن علي بن أبي أسامة خدم الإمام الآمر بأحكام الله بإخلاص تامّ، وكان من بين المشتركين في الإجتماع الذي حضره كبار الدولة ودعاة الأسماعيلية في سنة ٥١٦هـ / ١١٢٢م، وذلك لإصدار سجلّ "الهداية الآمرية" من قبل أخت نزار بن المستنصر لإثبات حق المستعلي في الخلافة ودحض مزاعم النزاريّة[٢٧]. ثم أظهر إبن أبي أسامة إخلاصه للإمام الآمر عندما نقل إليه خبر خيانة الوزير مأمون البطائحي في سنة ٥١٩هـ / ١١٢٥م، والذي عُزل من منصبه على أثر ذلك وحُكم عليه بالإعدام مع أتباعه في سنة ٥٢٢هـ/ ١١٢٨[٢٨].

في عهد الإمام الآمر حدثت تطوّرات هامّة في ديوان الإنشاء على أثر الأحداث السياسيّة التي عصفت بالدولة الفاطمية والإنقسام داخل الإسماعيلية، ما بين المستعليّة وبين النزاريّة. فحينها حصل فصل بين الصلاحيات داخل الديوان والتي كان أهمّها:

أ- ديوان المكاتبات: والذي كان تحت صلاحية أبي الحسن بن أبي أسامة، كاتب الدست الشريف وأمين سرّ الخليفة.

ب-ديوان الإنشاء: والذي كان تحت صلاحية إبن أنس الدولة(٢٩).

خدم في كلّ من هذه الدواوين كُتّاب على درجة عالية من الخبرة في الكتابة والإنشاء والنصوص. وقد إختلفت تخصّصاتهم داخل الديوان، فمثلاً، إبن رئيس الديوان، أبو الحسن بن علي أبي أسامة، عمل نائباً لأبيه في ديوان المكاتبات. أمّا بقية الكُتّاب فكانوا موكلين في كتابة الأوامر، المراسيم، السجلات والرسائل المختلفة(٣٠). فكما يبدو أن إبن الصيرفي، مثلاً، كان مسؤولاً عن تصحيح وصياغة نصوص السجلات الهامّة جداً داخل الديوان(٣١). أمّا أهمّ السجلات التي صاغها وكتب نصوصها إبن الصيرفي كانت: سجلّ تعيين الإمام الآمر بأحكام الله(٣٢)، سجلّ الهداية الآمرية(٣٣)، سجّل تعيين الإمام الحافظ في سنة ٥٢٦هـ / ١١٣١-١١٣٢م(٣٤) وسجلّ تعيين وليّ العهد حيدرة إبن الإمام الحافظ في سنة ٥٢٨هـ/ ١١٣٣-١١٣٤م(٣٥).

إستمرّ فصل الصلاحيات داخل ديوان الإنشاء في عهد الإمام الحافظ أيضاً. فقد تسلّم إبن أبي الحسن بن علي بن أبي أسامة مكان أبيه وورث منصب رئاسة ديوان المكاتبات، حتى إستُبدل بإبن الأنصاري. أمّا الفرع الثاني من الديوان، وهو الإنشاء، فكان تحت رئاسة الموفق إبن الخلّال(٣٦). وبسبب الإزدواجية في الصلاحيات، فقد عُرف هذا الديوان في العهد الفاطمي، وخاصّة في العهد الثاني، بإسم ديوان "**الإنشاء والمُكاتبات**". ولكن في العهد الأوّل من الدولة الفاطميّة، عندما نظمّ الوزير يعقوب بن كلّس الدواوين في سنة ٣٦٨هـ / ٩٧٨ م، كان هذا الديوان يُعرف بإسم ديوان "**السجلات والإنشاء**" (٣٧).

في عهد الخلفاء الضعفاء، وخاصّة بعد الإمام الحافظ، أخذ منصب كاتب الدست الشريف يتحلّى بمكانة مركزية في القصر الفاطمي. لذلك أخذت تظهر وظائف جديدة في ديوان الإنشاء والمكاتبات لمساعدة الخليفة وأمين سرّه، كاتب الدست الشريف. أحد المناصب الجديدة التي ظهرت في هذه الآونة كان "**صاحب القلم الدقيق**". أمّا صلاحياته فقد كانت التوقيع مكان الخليفة بعلامته، كما كان يشترك في المباحثات والنظر في الشكاوى التي ينظر بها صاحب المظالم، بالإشتراك مع القضاة والشهود (العدول). بالإضافة إلى ذلك، كان يوقّع على القرارات والأحكام التي تصدر عن صاحب المظالم(٣٨). من هنا يمكن ملاحظة العلاقة بين ديوان الإنشاء وبين النظر في المظالم بواسطة هؤلاء الموظفين، مثل صاحب القلم الدقيق. أمّا المنصب الثاني الذي ظهر في ديوان الإنشاء فكان يُدعى "**صاحب القلم الجليل**"، والذي كانت صلاحياته تنفيذ ما يصدر عن صاحب القلم الدقيق من قرارات وأوامر أو طلبات. كذلك كان صاحب

القلم الجليل ينظر في الأمور ويبحث بها قبل أن تُقدم إلى الخليفة حتى يبتّ في أمرها أو يصدر قراره بها[٣٩].

ظهرت هذه المناصب لصاحب القلم الدقيق وصاحب القلم الجليل، لتخفف عبء المهامّ الإدارية والصلاحيات عن الخليفة، ثم تركيز صلاحيات أوسع بأيدي كاتب الدست الشريف ومعاونيه في ديوان الإنشاء. وبذلك إزداد تجريد الخليفة من صلاحياته وتقليصها لتتركز فقط في أمور القصر، الأمر الذي جعل بعض المؤرخين يدعون الخليفة الفاطمي الأخير، الإمام العاضد، بلقب "**صاحب القصر**". وقد عُرفت هذه المناصب الإدارية لأصحاب القلم الدقيق والجليل بشكل رسميّ في العصر الفاطمي الأخير، وعلى الأخصّ في عهد الكاتب إبن الصيرفي الذي شغل ديوان الإنشاء في تلك الفترة[٤٠].

كانت وظيفة هذين الكاتبين، صاحب القلم الدقيق وصاحب القلم الجليل، مرتبطة بديوان الإنشاء، ليس فقط في أداء المهمات والصلاحيات وإنّما في تسلّم الرواتب أيضاً. كان صاحب القلم الدقيق مقرّباً أكثر إلى الخليفة، إذ كان يتلو آياتٍ من القرآن الكريم أمام الخليفة ويسرد عليه قصصاً من تاريخ الأنبياء والخلفاء. أي أنه كان يقضي أكثر وقته بالجلوس عند الخليفة ليسلّيه في أوقات فراغه، لذا عُرف هذا الموظف بلقب "**الجليس**"[٤١]. ويمكن الإشارة هنا أنّ لقب الجليس كان يُعرف به عادة مؤدّبو أبناء الخلفاء الفاطميين ومربّوهم. فقد شغل القاضي الجليس أبو المعالي إبن الحبّاب هذا المنصب، والذي عُيّن في ديوان الإنشاء في عهد الإمام الفائز[٤٣]، وإستمرّ في أداء مهمته أيضاً في عهد الخليفة الفاطميّ الأخير الإمام العاضد[٤٤].

ب – الدواوين العسكرية

في بداية العصر الفاطميّ كان "ديوان الجيش" هو المخوّل لإدارة شؤون الجيش وما يتعلق به من أمور تنظيمية، أسلحة، إمدادات، أغذية، ملابس وكذلك الرواتب والأُعطيات وغيرها من الأمور. فقد أقام الوزير يعقوب بن كلّس ديوان الجيش عندما أعاد تنظيم الدواوين في الدولة الفاطمية في سنة ٣٦٨هـ / ٩٧٨م[٤٥].

كان الجيش الفاطمي في شمال أفريقيا، وقبل سيطرته على مصر، يتألف من عناصر المغاربة (العرب والبربر) وكذلك من الصقالبة، الذين كانوا يفدون من البلدان الأوروبية، وخاصة من بلاد البلقان، عن طريق التجارة أو كأسرى حرب. ولكن عندما سيطر الفاطميون على مصر وبلاد الشام أخذت عناصر جديدة تدخل في خدمة الجيش الفاطمي، الذي أخذت قوته تتعاظم عدداً وعتاداً حتى عهد الإمام المستنصر لدين الله. ففي عهد الخليفة الإمام العزيز بالله دخل كثير من عناصر الأتراك إلى الجيش الفاطمي، والذين عُرفوا حينها بالمشارقة، بالإضافة إلى

عناصر أخرى من الشرق. أمّا في عهد الخلفاء الحاكم بأمر الله، الإمام الظاهر والمستنصر إزداد عدد أفراد الجيش من العنصر السوداني، والذين عُرفوا حينها بإسم " عبيد الشراء "، ربّما لشرائهم كعبيد من البلدان الأفريقية والسودان.

أمّا العنصر الأرمني فقد عظم عدده وإزدادت قوته منذ قدوم بدر الدين الجمالي الأرمني إلى مصر مع جيشه من الأرمن من بلاد الشام سنة ٤٦٥هـ / ١٠٧٢ م لنصرة الخليفة المستنصر في مصر، كما مرّ ذكره في الفصول السابقة. كذلك إزدادت قوة الأرمن أيضاً في عهد الوزير بهرام الأرمني النصراني (٥٢٩-٥٣٣هـ / ١١٣٥-١١٣٩). وممّا يجدر ذكره هنا أنّ أغلبيّة الوزراء منذ بدر الدين الجمالي وحتى نهاية الحكم الفاطمي كانوا من العنصر الأرمني. وفي عهد الوزيرين الأخيرين في الدولة الفاطمية، أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي، إزدادت قوة العنصر التركي والكردي في الجيش الفاطمي في مصر، والذي سيطر على أمور الدولة[٤٦].

هذه التغيّرات في تركيب الجيش الفاطمي وعناصره كانت نتيجة مباشرة للصراعات داخل القصر الفاطمي وإتّخاذ عناصر معيّنة ودعمها من جهة، ثم الظروف والأحداث التي مرّت بها الدولة الفاطمية للحفاظ على حدودها الواسعة ومناطق نفوذها من المغرب وحتى بلاد الشام في الشرق.

في بداية العصر الفاطمي كانت هناك دواوين معينة لإدارة شؤون بعض المجموعات العرقية وفرق الجيش الفاطمي. فمثلا كان " **ديوان الكُتاميّين** " يدير شؤون عناصر الجيش من المغاربة لكون عناصر قبيلة كتامة المغربية تسيطر على تشكيلة المغاربة في الجيش الفاطمي. أمّا " ديوان العزيزية " فقد إهتمّ في إدارة شؤون الفرقة العسكرية الخاصة، التي كانت تخدم الخليفة الفاطمي، الإمام العزيز بالله. هذه الفرقة عُرفت بإسم العزيزية، ورافقت العزيز في ركوبه ورحلاته، وفي خروجه للإحتفالات والمناسبات[٤٧]. وفي عصر الإمام الظاهر لإعزاز دين الله ظهر ديوان بإسم " **ديوان الفرحيّة** "، الذي كما يبدو كان مسؤولاً عن إدارة شؤون الفرقة السودانية في الجيش الفاطمي، حيث أخذ الإمام الظاهر في زيادة عدد السودانيين في الجيش. هذه الدواوين المتنوعة لخدمة الفرق المختلفة في الجيش الفاطمي كانت تقام بإيعاز من الخلفاء لخدمة مصالحهم وأمنهم الشخصي. ولكن سرعان ما كانت هذه الدواوين تختفي من الإدارة الفاطمية عند تغيّر الخلفاء وإنتقال الخلافة إلى غيرهم.

منذ عهد الخليفة الإمام المستنصر ٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٦-١٠٩٤م أخذت الصلاحيات والمهامّ المتعلّقة بأمور الجيش تتركز في ديوان الجيش عامة، ولم تبق هناك دواوين فرعية لخدمة فئة معينة من الجيش، كما كان سابقاً. بذلك يمكن إعتبار تحوّل أمور الإدارة في ديوان

الجيش إلى إدارة مركزية أكثر، تدار من خلال الديوان ومتولّيه (رئيس الديوان). ففي هذه الفترة أصبحت أمور الجيش تُدار من خلال ديوانين رئيسيين وهما ديوان الجيش وديوان الرواتب(٤٨).

ديوان الجيش :

كان ديوان الجيش يؤدّي مهامّاً كثيرة وصلاحياته واسعة في الشؤون العسكرية. أمّا أهم المجالات التي كان يعمل بها الديوان فهي: التجنيد العسكري، وتنظيم الجيوش للحملات العسكرية والمعارك، ثم إجراء العروض في الجيش، وتأمين الإمدادات المنتظمة في أوقات الحروب. كان متولّي ديوان الجيش مسلماً، ويقوم بإدارة الديوان بمساعدة مراقبين عسكريين يسمّون "**النُّقباء**" (جمع نقيب). هؤلاء النقباء كانوا ينقلون المعلومات العامّة والخاصّة المتعلقة بالجيش، مثل حوادث الموت من بين الجنود، الحضور والغياب وغيرها من المعلومات. وكان متولّي ديوان الجيش صاحب صلاحيات لقبول أو لرفض بعض العساكر للتجنيد، وذلك أثناء عرض العساكر أمامه قبل الشروع بحملة عسكرية(٤٩).

كانت رواتب الجيش الفاطمي تُوزّع عادةً أثناء عرض العساكر المهيّئة لحملة عسكرية. حيث كان يجرى عرض العساكر أمام باب الفتوح، أحد أبواب القصر بالقاهرة. وكان الخليفة الفاطمي عادة يحضر إلى هذا العرض للنظر إلى الجيوش ويراقب تنظيمها وتوزيعها(٥٠). أمّا تجهيز مراسم عرض العساكر فكانت تتم بمساعدة موظفي ديوان الجيش، إن كان في إعداد السجلات بأسماء الجنود، أو إعداد مراسم العرض أمام باب القصر (باب الفتوح). إذ كان هؤلاء الموظفون والنقباء يدعون المجنّدين والعساكر للحضور أمام باب الفتوح مجهّزين بسلاحهم وخيولهم(٥١).

من خلال عرض العساكر أمام باب القصر، وبحضور الخليفة وزعماء الجيش الفاطمي، وموظّفي ديوان الجيش، يمكن الوقوف على حجم الجيش الفاطمي المجنّد لحملة عسكرية حسب أهميّتها وإستعداده لها. كذلك يمكن إجراء الحسابات الدقيقة لحجم المصروفات أللازمة لهذا الجيش، من رواتب، أغذية، أسلحة وإمدادات أخرى. كانت الرواتب تُسلّم للعساكر أثناء العرض بحضور الخليفة، الذي كان يجلس حينها في قاعة الذهب في القصر، بينما يقوم موظفو ديوان الجيش بتوزيع الرواتب من أموال الدولة، وحسب السجلات بأسماء الجنود المعروضة بين أيديهم(٥٢). كانت هذه الأموال من ميزانية الدولة تُخصّص للعساكر في مثل هذه الحالات، أمّا الأموال المتبقية بعد توزيع الرواتب فتعاد إلى ميزانية الدولة(٥٣).

كما ذكر سابقاً، كانت الرواتب عادة تُوزّع أثناء عرض العساكر قبل الحملة العسكرية،

وأحياناً كانت تُوزّع أُعطيات ومنح للجنود أثناء الحملة العسكرية، وذلك لتشجيعهم على الصبر والمكافحة أثناء الحروبات. فمثلاً، عندما خرج القائد جيش بن الصمصامة على رأس الجيش الفاطمي بحملة عسكرية إلى بلاد الشام في سنة ٣٨٥هـ / ٩٩٥م، منحه الخليفة الأمام العزيز بالله أربعة آلاف رأس من الخيول بالإضافة إلى مبالغ كبيرة من الأموال لمرافقة الحملة، والتي عُرفت بإسم "الخزانة السائرة"[٥٤]. وفي سنة ٣٨٧هـ / ٩٩٧م قام الجيش الفاطمي بحملة عسكرية إلى بلاد الشام بقيادة سلمان بن فلاح، والذي تسلّم أربع مئة ألف دينار من ميزانية الدولة لصرفها على الحملة، وخاصّة لتمويل شراء السلاح والملابس للجنود[٥٥].

في عصر الخليفة الفاطمي الإمام المستنصر طرأ تغيّر على نظام دفع الرواتب للجنود في الجيش الفاطمي، حيث أصبحت الرواتب تُوزّع شهريّاً، وإستمرّ هذا النظام حتى نهاية الدولة الفاطمية[٥٦]. حدث هذا التغيير على أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أصابت الدولة الفاطمية وإنهيار ميزانيتها أثناء الشدة الكبرى. عندها فقد الجنود ثقتهم بقدرة الدولة على دفع رواتبهم، مما أصاب العساكر تخاذل كبير في القيام بمهامّهم. وكما ذكرنا في الفصول السابقة، فقد حدثت أعمال نهب وسلب في القصر الفاطمي في هذه المرحلة، وكذلك حدثت تمرّدات للعساكر بهدف الحصول على رواتبهم. وعندما سيطر بدر الدين الجمالي على الأمور وجعل نظام الدولة تحت سلطته كوزير سيف، عمل على تأمين دفع الرواتب لجنوده من الأرمن. وهكذا ساعدت هذه الحوادث مجتمعة على تغيّر نظام دفع الرواتب للعساكر في الدولة الفاطمية.

بالرغم من هذا التغير والتجديد في نظام دفع الرواتب، إستمرت الطريقة القديمة في عملها أحياناً، وخاصّة في أوقات الحملات العسكرية. فعندما جرت حملة عسكرية إلى عسقلان سنة ٥١٧هـ / ١١٢٣م، عيّن الإمام الآمر بالله القائد حسام المُلك ليتولّى أمر الخزانة المخصّصة لدفع الرواتب للجنود المشتركين في الحملة. زُوّد موظّفو ديوان الجيش بالملابس، الأسلحة وكذلك السجلات بأسماء الجنود من أجل توزيع الرواتب لهم. هذه الرواتب كان من المفروض أن تُوزّع على الجنود أثناء عرض العساكر عند وصولهم إلى عسقلان، أي بعد وصول الجيش إلى الهدف الذي أُرسل إليه، وليس كما كان سابقاً في توزيع الرواتب في عرض العساكر أمام القصر الفاطمي في القاهرة وقبل القيام بالحملة. كانت الأوامر التي تسلّمها موظفو ديوان الجيش من القاهرة واضحةً بأن تُسلّم الرواتب فقط للجنود الحاضرين في عرض العساكر. أمّا من تغيّب منهم فلا يحق له الراتب، كما لا يحقّ له تسلُّم إقطاعات كبقية الجنود[٥٧].

في عهد الخليفة الإمام الحافظ أُدخل تغيير على نظام دفع الرواتب للجيش المرابط في عسقلان (في فلسطين). فقد بدأ الحافظ في تجنيد فرق عسكرية كل ستة أشهر لإمداد ودعم الجيش الفاطمي في عسقلان. وكانت الرواتب تُوزّع على هذه الفرق العسكرية المرسلة، أثناء عرض العساكر هناك بحضور الوالي وكذلك بحضور موظّف رسميّ من ديوان الجيش في القاهرة، وذلك ليقدّم تقريراً إلى الديوان. أمّا نُقباء الجيوش الذين مثّلوا مختلف الفرق العسكرية في الجيش، فقد أخذوا دورهم في المساعدة لإجراء عرض العساكر وتوزيع الرواتب. في هذه الحالة، إهتمّ متولّي الخريطة، أي المسؤول عن سجلات الجنود، في إيصال الرواتب إلى المتغيّبين عن عرض العساكر في عسقلان إلى أماكن إقطاعاتهم[٥٨].

في العصر الفاطمي الأوّل، كان قليل من العساكر ممن يحصل على إقطاعات من الأرض بالإضافة إلى الرواتب[٥٩]. ولكن منذ عصر الخليفة المستنصر إزدادت الإقطاعات التي مُنحت لأفراد الجيش، وخاصّة بسبب الشدة الكبرى وعدم وفاء ميزانية الدولة بدفع الرواتب للجنود من ميزانية الدولة الخاوية[٦٠]. لذلك أخذ كثير من العساكر في الإشتغال والعمل في الأرض وتعميرها للفلاحة، كبديل عن الرواتب، بينما ترك الفلاحون الأصليون أراضيهم وهجروها بسبب الخوف وعدم الأمان من أعمال السلب والنهب في هذه الفترة[٦١].

منذ سيطرة بدر الدين الجمالي على الوزارة في الدولة الفاطميّة أخذت الصبغة العسكرية تسيطر على إدارة الأمور في الدولة. فقد إزداد توزيع إقطاعات الأراضي، ليس فقط على كبار قواد الجيش والأمراء، وإنّما على الجنود ذوي الرواتب المتدنّية أيضاً. في سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٧- ١١٠٨م أدخل متولي ديوان المجلس، إبن أبي الليث، إصلاحات في توزيع الإقطاعات للعساكر. كان هدفه من هذه الإصلاحات تحسين مستوى دخل أفراد الجيش، الذي كان قد تضرّر خلال السنوات السابقة. أهمّ ما كان في هذا الإصلاح هو منح الإقطاعات لمدة ثلاثين سنة[٦٢]، بحيث يكون بإستطاعة أفراد الجيش إستغلال الأراضي وإستثمارها وإدخال الإصلاحات إليها لمدة طويلة. أمّا إدارة شؤون هذه الإقطاعات فقد كانت تُدار بالتعاون المشترك بين ديوان المجلس وبين ديوان الجيش[٦٣].

كانت صلاحيّة ديوان المجلس بالنسبة للإقطاعات تتركّز في منح الإقطاعات لأصحابها عن طريق إصدار سجلّ بذلك من ديوان الإنشاء والمكاتبات[٦٤]. هذه السجلات كانت تُعرض في ديوان الجيش للمصادقة عليها بسبب معرفته بأحوال الجنود وأمور الجيش. وكانت هذه السجلات تُحفظ في ديوان الجيش لمتابعة التطوّرات في هذه الإقطاعات وأحوال الجنود[٦٥]. ومنذ إعتلاء بدر الدين الجمالي الوزارة كوزير سيف، وكذلك في فترة الوزراء الذين خلفوه، كان تدخُّل الوزراء واسعاً في توزيع الإقطاعات إلى المقربين إليهم بهدف تثبيت أقدامهم في

السلطة ودعم أعوانهم لهم عند الحاجة، كما فعل بدر الدين الجمالي(٦٦). فالوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الدين الجمالي منح إقطاعات واسعة إلى شيوخ القبائل البدوية في منطقة مصر السفلى (الدلتا)، وذلك ليحصل على دعمهم ضد نزار بن المستنصر وأتباعه، الذين تمرّدوا على السلطة المركزية في القاهرة(٦٧). أمّا الوزير كُتيفات (٥٢٤-٥٢٦هـ/ ١١٢٩-١١٣١م) فقد منح إقطاعات خاصّة إلى غلمان فرقة الحُجريّة، الذين ساعدوه في تسلّم منصب الوزارة(٦٨). كذلك الوزيران أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيّوبي منحا إقطاعات واسعة إلى أقاربهم وأبنائهم في جميع أنحاء مصر، بهدف توسيع نفوذهما في السيطرة على أمور الدولة(٦٩). وعندما أُبطلت الخلافة الفاطمية على يد السلطان صلاح الدين الأيّوبي حوّل الإقطاعات إلى عساكره، التي كانت مؤلّفة في الأساس من الأتراك (الغُزّ). ومنذ ذلك الحين أصبحت الإقطاعات في مصر تأخذ طابعاً عسكريا تُوزّع على الأمراء والولاة وقواد الجيش وغيرهم من العساكر، وتُدار شؤونها بواسطة ديوان خاصّ عُرف بإسم "**ديوان الإقطاع**"(٧٠).

ديوان الرواتب:

يعتبر هذا الديوان مرتبطاً بأمور الجيش وبديوانه لأنّه إختصّ بتسجيل عطاءات الجنود ورواتبهم، بالإضافة إلى رواتب موظفي الدولة الآخرين. وبما أنّ القسم ألأكبر من ميزانية الدولة كان يُنفق على الجيش، لذا كانت سجلات الجنود ورواتبهم في هذا الديوان تشمل أسماء الجنود الذين يرتزقون بعملهم في الجيش بشكل دائم، ولا يشتمل على أسماء العساكر المتطوعين بشكل مؤقت، مثل البدو وغيرهم. كان متولّي ديوان الرواتب يدير شؤون الديوان بمساعدة عشرة موظّفين (كُتّاب)، الذين كانوا ينقلون المعلومات المتعلّقة بموظّفي الدولة إلى الديوان. هذه المعلومات تشمل التغيّرات التي استجدّت على الموظفين، مثل الوفيّات وتعيين موظفين جُدد وغيرها. كانت تُسجّل هذه المستجدّات وتدوّن في سجلات رسمية داخل الديوان لتُحفظ فيه من أجل إجراء الحسابات عند دفع الرواتب. عُرفت هذه السجلات الخاصة لعقد الحسابات بإسم "**الإستيمار**"، الذي كان يشمل المصروفات والمدخولات للدولة. ووفقاً لحساب الإستيمار كانت تُقرّر ميزانية الدولة السنوية، وحسب ذلك تُقدر مستويات الرواتب لأصحابها المستحقّين في الديوان(٧١).

كان حساب الإستيمار في الدولة الفاطمية يجري عادةً في نهاية السنة الهجرية، بعد عطلة عيد الأضحى(٧٢). حيث كان موظفو الديوان يجتمعون عند متولّي ديوان الرواتب، ويعرضون أمامه القوائم والسجلات التي تحتوى على أسماء موظفي الدولة والإدارة، والذين يستحقّون

تسلّم الرواتب من خزينة الدولة. وحسب هذه التقارير، بالإضافة إلى حساب الإستيمار، كان يُقرّر مقدار الرواتب والعطاءات[٧٣].

بعد الإنتهاء من إجراء الإستيمار من مصروفات ومدخولات، كانت تُعرض أمام الخليفة للمصادقة عليها. لذلك كان الخليفة أحياناً يصدر أمراً أو مرسوماً برفع الرواتب أو خفضها وفقاً لحالة الموظف، مركزه ومكانته في المناصب المختلفة في الدولة. فقد بلغ المعدّل السنوي لرواتب موظفي الإدارة الفاطمية في أواخر عهد الدولة ما بين مائة ومائتي ألف دينار. ولكن في بداية عهد الدولة الفاطمية، كان هذا المعدل أقل بكثير من ذلك[٧٤]. في عهد الخليفة الآمر بأحكام الله مثلاً، وخاصة في سنة ٥١٧هـ / ١١٢٣م، بلغ معدل الرواتب السنوي للموظفين مائتي ألف دينار، وُزّعت على موظّفي الإدارة ورجال القصر الفاطمي[٧٥].

كان هناك إختلاف واضح بين معدّل الرواتب لموظفي الإدارة الفاطمية وفقاً لمناصبهم ومراكزهم. فمثلاً، كان الوزير يتقاضى راتباً عالياً بالمقارنة مع بقية أصحاب المناصب الأخرى في الدولة، حيث بلغ راتب الوزير الفاطمي ما يقارب الخمسة آلاف دينار شهرياً[٧٦]. ولكن يُحتمل أن يكون هذا المبلغ مناسباً للوزراء الأواخر في الدولة الفاطمية (وزراء السيوف)، الذين تحكّموا في السلطة بشكل فردي وإستبدادي. فالوزير مأمون البطائحي مثلاً كان يتقاضى مقدار ثلاثة آلاف دينار شهرياً في عهد الخليفة الآمر بأحكام الله[٧٧].

كانت أجرة الوزراء والموظفين ورواتبهم تُقرّر حسب التغيّرات الإقتصادية في الدولة، وحسب الزيادة أو النقصان في المدخولات، وكذلك حسب التغيّرات في مستوى المعيشة وتغيّر قيمة النقد. فمنذ عهد الوزير مأمون البطائحي نلاحظ إرتفاعاً في معدّل رواتب الوزراء[٧٨]. وحتى أواخر الحكم الفاطمي إزدادت الرواتب بشكل ملحوظ، حتى بلغ راتب الوزير شاور السعدي مثلاً عشرة أضعاف ما كان عليه سابقاً[٧٩].

كانت رواتب الموظفين ذوي المراكز العالية في الدولة تشمل بضمنها مبالغ للصرف على غلمانهم أيضاً. فمثلاً، كان الراتب الذي تسلّمه الوزير البطائحي، والبالغ ثلاثة آلاف دينار، يتضمّن الصرف على غلمانه والمساعدين الذين كانوا بحوزته[٨٠]. وعند مقارنة معدلات الرواتب المختلفة للموظفين يمكن ملاحظة إرتفاع رواتب رجال القصر بالنسبة لموظّفي الإدارة الآخرين[٨١]. كان رجال القصر الفاطمي يختصّون في خدمة الخليفة ومخلصين له، لذا من الطبيعي أن تكون رواتبهم عالية حسب قربهم من الخليفة ومكانتهم في القصر. فالأستاذون المحنّكون مثلاً، كانوا من ذوي الرواتب العالية في القصر لخدمتهم للخليفة بأمانة وإخلاص داخل القصر وقربهم منه[٨٢]. فمن ضمن وظائف الأستاذين كان "**زمّام القصور**"، "**متولّي خزانة الدولة**"، "**زمّام الأشراف**" وغيرها من المناصب. بذلك يمكن معرفة مدى تقرّب

هؤلاء الأستاذين وإطّلاعهم على الأمور عند الخليفة داخل القصر(٨٣).

ديوان الجهاد :

كان ديوان الجهاد مخوّلا بصلاحياته لرعاية شؤون الأسطول الفاطمي كما سنبيّنه لاحقاً. في بداية العهد الفاطمي، كانت شؤون الأسطول تعتبر من صلاحيات ديوان الجيش، الذي كان يستعين بقواد رجال الأسطول في تجنيد المحاربين، وكذلك في توزيع الرواتب لهم وتنظيم الإمدادات البحرية. فقد أظهر الخلفاء الفاطميون منذ بداية حكمهم في مصر إهتماماً كبيراً في إعداد أسطول قوي لحماية السواحل الطويلة للدولة، بالإضافة إلى الإهتمام في الجيوش البرية من مشاة وفرسان(٨٤).

في بداية العهد الفاطمي في مصر كان بناء السفن يتمّ في موقعين رئيسيّين، وهما جزيرة الروضة والمُقس، الذي يعتبر ميناء مدينة مصر (الفسطاط) على نهر النيل. ويُعرف المُقس أيضاً بساحل مصر أو دار الصناعة، بسبب صناعة وبناء السفن فيه(٨٥). وعند إستيلاء الفاطميّين على السواحل الشاميّة، شواطئ البحر الأحمر، وإمتدادها إلى سواحل أفريقيا، التي كانت تحت سيطرتهم، كانت هناك حاجة ماسّة للإهتمام بموانئ هذه السواحل وتركيز بعض قطع من الأسطول الفاطمي فيها خلال الفترة التي بقيت تحت سيطرتهم حتى الإحتلال الفرنجي لسواحل الشام. لذا قام الفاطميون بتوسيع صناعة السفن في جزيرة الروضة وميناء المُقس، بالإضافة إلى دور الصناعة الجدد التي أقيمت في موانئ دمياط والإسكندرية(٨٦)، لتسدّ حاجة الأسطول الفاطمي من مراكب بحرية وإقامة مراكز لتصليح السفن القديمة وصيانتها.

بعد إنتشار الفتن في الدولة الفاطمية أثناء الشدة الكبرى وبعدها في عهد الإمام المستنصر، أخذ الضعف يدبّ في الأسطول الفاطمي، ولم يعد قادراً على حماية السواحل. لذا لاحظنا أنّ الفرنجة (الصليبيّين) إستطاعوا إحتلال السواحل الشامية مستغلين النزاعات التي نشبت في بلاد الشام بين السلاجقة الأتراك وبين الفاطميين. وقد أظهر الأسطول الفاطمي ضعفاً في مواجهة السفن الفرنجية، إن كان في المقدرة القتالية أو في سرعة تزويد الإمدادات للجيوش الفاطمية في بلاد الشام وموانئها. إستطاع الفرنجة إحتلال الموانئ والمدن الشامية الساحلية بين الأعوام ٤٩٧-٥١٨هـ / ١١٠٣-١١٢٤م، ما عدا عسقلان التي ثبتت أمام الهجمات الفرنجية حتى سقوطها في سنة ٥٤٨هـ / ١١٥٣م(٨٧).

أخذ بعض وزراء الفاطميّين يدركون أهميّة الأسطول لحماية سواحل الدولة والدفاع عنها، وذلك بعد فترة الركود والضعف التي مرّ بها الأسطول الفاطمي. ولكن هذه المحاولات، على

الرغم من أهميّتها، جاءت متأخّرة. فقد أدخل الوزير مأمون البطائحي إصلاحات لإعادة صناعة السفن في الموانئ الرئيسية في مصر. ففي سنة ٥١٦ / ١١٢٢م نظّم الوزير البطائحي دار الصناعة في جزيرة الروضة وكذلك دار الصناعة في ميناء المُقس في مصر القديمة (الفسطاط). هذا التنظيم المجدّد جاء بعد أن لاحظ مأمون البطائحي أن أكثرية السفن تُبنى في جزيرة الروضة، الأمر الذي لا يكفي لسدّ حاجة الأسطول. وقد حوّل الوزير جزيرة الروضة إلى مركز لبناء السفن الحربية، بينما جعل ميناء المُقس مخصّصاً لبناء سفن النقل التجارية النهرية في النيل، بالإضافة إلى بناء أنواع معيّنة من السفن الحربية(٨٨). وهكذا أصبح ميناء المُقس بساحل مصر (الفسطاط) مركزاً هاماً لبناء السفن حتى نهاية العصر الفاطمي.

أمّا الوزير رضوان بن وَلْخَشي فقد جدّد وأعاد تنظيم إدارة شؤون الأسطول في سنة ٥٣١هـ / ١١٣٦م. وكان أهمّ ما قام به هو إنشاء **ديوان الجهاد** لخدمة هذا الهدف(٨٩). كان الوزير إبن ولخشي أحد الوزراء المتشدّدين ضد النصارى في مصر وكذلك عمل بحزم للجهاد ضد الفرنجة (الصليبيين) في الخارج. لذلك إهتم في تنظيم الأسطول الفاطمي وتقويته لمجابهة القوة الفرنجيّة المتزايدة في بلاد الشام وسواحل مصر(٩٠).

عُرف ديوان الجهاد بعدة تسميات تبعاً للصلاحيّات والمهامّ التي أوكلت إليه، وكذلك للأهداف التي أُنشئ من أجلها. فقد عُرف هذا الديوان بإسم " **ديوان العمائر** " بسبب المهمّة التي قام من أجلها لبناء السفن(٩١). وعُرف هذا الديون أيضا بإسم " **ديوان صناعة مصر** " للسبب نفسه، ولكن هذه التسمية ظهرت في نهاية العهد الفاطمي(٩٢).

عندما أبطل صلاح الدين الأيوبي الخلافة الفاطمية سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م، أخذ يهتمّ بشؤون الأسطول وزيادة قوته، وإعادة تنظيمه من جديد. فقد أقام ديواناً خاصّاً بالأسطول عُرف بإسمه " **ديوان الأسطول** "، الذي أوكلت إليه إدارة شؤون الأسطول، من بناء السفن وإعداد المحاربين والمجاهدين، والإهتمام بالميزانية الكافية لصيانة وبناء السفن. وقد خصّص صلاح الدين مناطق واسعة في مصر العليا (الصعيد) ليكون دخلها ومواردها مخصّصة لديوان الأسطول وللصرف على إحتياجاته(٩٣).

كانت مهمة ديوان الجهاد ضمان الإستمرار في تزويد المواد الخام لبناء السفن، بالإضافة إلى نقل المحاصيل والإمدادات إلى المدن الساحلية التابعة للدولة الفاطمية. كذلك إهتمّ هذا الديوان في إدارة شؤون رجال الأسطول والمقاتلين فيه، إن كان في عملية التجنيد أو إن كان في دفع الرواتب والعطاءات لهم(٩٤). كان الأسطول الفاطمي أيضاً، قبل إنشاء ديوان الجهاد، مكلّفاً بإيصال الإمدادات الغذائية والمحاصيل والمعدات إلى مدن السواحل الشامية قبل

إحتلالها على يد الفرنجة. كذلك إهتمّ هذا الأسطول بتزويد القصر الفاطمي بالأهراء السلطانية، التي كانت بالأساس الأعلاف والغذاء للخيول في إصطبلات القصر[٩٥]. ففي هذه الفترة (قبل إنشاء الديوان) كانت محاصيل مصر العليا مخصّصة لإمداد المدن الساحلية الرئيسية في الدولة الفاطمية، والتي عُرفت بإسم الثغور، مثل الإسكندرية، دمياط، تنّيس، عسقلان، صور وغيرها من المدن[٩٦].

أمّا تنظيم رجال الأسطول ومقاتليه فكان دقيقاً، حيث كان يقف على رأس الأسطول قائدٌ من كبار أمراء الدولة، الذي عُرف بلقب "**مقدّم الأسطول**"[٩٧]. كان هذا القائد يختار لنفسه نائبين من رجال الأسطول لمساعدته في إدارة شؤونه[٩٨]. وكان هناك نقباء من بين قادة الأسطول الذين ساعدوا بدورهم موظفي ديوان الجهاد، خاصة في تجنيد رجال الأسطول وتنظيم عرض العساكر في القصر عند القيام بحملة بحرية.

كان عرض العساكر وتفقّد رجال الأسطول يجري بصورة مشابهة لتلك التي كانت تجري في عرض العساكر البرّية أمام القصر الفاطمي. حيث كانت المراحل التي يمرّ بها تجنيد العساكر وعرضهم في القصر تبدأ بطلب يصدره الخليفة لنقباء الأسطول بحاجته لتجنيد رجال للأسطول بهدف حملة عسكرية في البحر. وعندما يتمّ تجنيد هؤلاء الرجال يخبر مقدّم الأسطول الوزير بالتحضيرات التي جرت، ومن ثمّ يخبر الخليفة. أمّا الخليفة فيعيّن بدوره موعداً لإجراء عرض العساكر في القصر ليتمّ توزيع الرواتب والعطاءات، وكذلك لتقدير مبلغ المصروفات اللازمة لهذه الحملة.

يجرى عرض العساكر بواسطة متولّي ديوان الجيش ومساعديه[٩٩]، بحيث تُسلّم الرواتب عن طريق قراءة أسماء المقاتلين وفقاً للسجلات الموجودة في الديوان. وهكذا يسلّم موظفون ماليون من خزينة الدولة الرواتب للمقاتلين، بواسطة النّقباء الذين يمثلون رجال الأسطول[١٠٠]. أثناء العرض ينظر الخليفة ووزيره مجريات الأمور في عرض العساكر من قاعة الذهب في القصر[١٠١]. وعند إنتهاء هذا العرض ينتقل الخليفة ووزيره إلى ميناء المُقس بساحل مصر (الفسطاط) لأجراء حفلة وداع للأسطول[١٠٢].

كان قوّاد الأسطول الفاطمي، والبالغ عددهم عشرة، يختارون من بينهم رئيساً لهم يُدعى بلقب "**رئيس الأسطول**". كانت مهمة رئيس الأسطول إرشاد السفن عند إقلاعها في الحملة العسكرية. أمّا بقية رجال الأسطول ونقبائهم فكان عليهم الإنصياع لأوامر وإرشادات رئيس الأسطول، وذلك لخبرته في شؤون البحر، إن كان في الرسو، الإقلاع أو في تغيير إتجاه الحملة.

من هنا يمكن ملاحظة فصل الصلاحيات بين رئيس الأسطول وبين المقدّم. فبينما كان

رئيس الأسطول مسؤولاً عن الملاحين في قيادة السفن وإرشادها، كان مقدّم الأسطول بصفته القائد الأعلى، مسؤولاً عن المقاتلة والمحاربين أثناء القتال والتخطيط له. أمّا من ناحية الرواتب فقد كان كلّ من الرئيس والمقدّم يتقاضيان أعلى مُرتّب من بين رجال الأسطول، حيث كانا يتسلّمان رواتبهما من الخليفة مباشرة في حفلة الوداع في ميناء المُقس(١٠٣).

في نهاية العصر الفاطمي، وخاصّة عند نشوب الصراعات الدامية على منصب الوزارة، أُهمل شأن الأسطول وظهرت عليه علامات الضعف والوهن. ففي سنة ٥٦٤هـ/ ١١٦٨م أحرق الوزير شاور السعدي سفن الأسطول، عندما رأى نفسه مهزوماً أمام أسد الدين شيركوه وصلاح الدين الأيوبي(١٠٤). ولكن بعد تسلّم صلاح الدين الأيوبي الوزارة في نفس العام أخذ يعمل على إحياء الأسطول وتنظيمه من جديد من خلال ديوان الأسطول، كما ذُكر سابقاً.

ج- الدواوين الماليّة

عند قيام الدولة الفاطمية في مصر كان هناك ديوانان مهمّان لإدارة الشؤون المالية في الدولة، وهما ديوان الخراج وديوان الأموال. كان ديوان الخراج قائماً في مصر أيضاً في العصور السابقة للدولة الفاطمية، كالعصرين الطولوني والإخشيدي(١٠٥). أمّا ديوان الأموال فقد كان بمثابة خزينة للدولة الفاطميّة وميزانيتها يقوم في إدارة شؤون الموازنة العامّة لمالية الدولة، من دخل ومن مصروفات في جميع المجالات المختلفة. فعندما أصبحت مصر مركز الدولة الفاطمية أصبحت الحاجة ماسّة للإهتمام بديوان المال والدواوين الأخرى المرتبطة بالشؤون المالية. ففي سنة ٣٦٣هـ / ٩٧٣م، وبعد إنتقال الخليفة المعزّ لدين الله الفاطمي من مقرّه في مدينة المهدية في شمال أفريقيا (تونس) إلى العاصمة الجديدة في مصر (القاهرة)، أوعز إلى يعقوب إبن كلّس إدارة شؤون الخراج في الدولة بالإشتراك مع عُسلوج بن الحسن. هذان الموظفان رتّبا أمور ديوان الخراج ومواعيد جلوسهم للعمل فيه. كما نقل يعقوب إبن كلّس الموقع الذي كان يعمل فيه الديوان سابقاً في العهد الإخشيدي، وهو جامع أحمد بن طولون(١٠٦).

عندما عُيّن يعقوب إبن كلّس وزيراً للفاطميين على يد الخليفة الإمام العزيز في سنة ٣٦٨هـ / ٩٧٨م، أخذ إبن كلّس ينظّم الإدارة المالية في الدولة بالشكل المناسب، بما يليق بالسلطة الفاطمية القوية. وهكذا أنشأ إبن كلّس ديوانين منفصلين لهذا الهدف، وهما ديوان الأموال والخراج. ومن أجل العمل الدقيق والمنظّم في ديوان الأموال، إستخدم عدة موظفين في هذا الديوان، خبراء في إدارة الأعمال المالية والحسابات ومؤهلين لها. وقد عُرف هؤلاء الموظفون

حينها بلقب الجهابذة لتخصّصهم في شؤون المال[١٠٧].

كانت إدارة الشؤون المالية في الدولة الفاطمية تتركز على العموم في أيدي الكُتّاب والموظفين من أهل الذمة من اليهود والنصارى. فمثلاً، إشتهر أبو نصر بن عبدون النصراني في عمله في إدارة شؤون المال في الدولة في عصر الحاكم بأمر الله. وتذكر المصادر المختلفة بإسهاب عمّا فعله مدبّر أمور الدولة عيسى بن نسطورس النصراني في عهد الحاكم عندما إتّخذ الكثير من أبناء النصارى لإدارة أعمال الدولة، بما فيها الشؤون المالية. وعلى أثر ذلك، وبعد إزدياد الشكاوى ضده من المسلمين، عُزل إبن نسطورس من منصبه وقُتل بأمر الخليفة الحاكم بأمر الله.

أمّا في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي فقد إتّخذ من داهود بن إسحاق اليهودي لإدارة الشؤون المالية للدولة[١٠٩]. هذا النهج لم يكن سائداً فقط في عهد وزراء التنفيذ في العصر الفاطمي الأول، بل إستمرّ أيضاً في عهد وزراء السيوف في العصر الفاطمي الثاني، حيث كانت أمور المال توكل إلى موظفين من النصارى، كما كان الحال في تعيين إبن أبي الليث النصراني. إستمرّ إبن أبي الليث في إدارة شؤون المال في الدولة الفاطمية مدة طويلة، منذ سنة ٥٠١–٥١٨هـ / ١١٠٧–١١٢٤م[١١٠]. وفي أواخر عهد الخليفة الآمر بأحكام الله عُيّن كاتب (موظّف) يهودي يُدعى أبو يعقوب إبراهيم لإدارة الشؤون المالية في **ديوان الإستخراج**، المكلّف بجباية الضرائب. وكان يعاونه في هذا الديوان موظّف مسلم يُدعى إبن أبي قيراط. ومما تجدر الإشارة إليه أنّه عُيّن راهب نصرانيّ في هذه الفترة، عُرف بإسم " أبو نجاح "، لتدبير شؤون المال ومراقبتها في الدولة[١١١]. وفي عهد الخليفة الإمام الحافظ برزت مكانة الكاتب النصرانيّ الأخرم في إدارة **ديوان النظر** الذي كان موكلاً للنظر في الأمور المالية في الدولة ومراقبتها[١١٢].

إتّساع مناطق النفوذ للدولة الفاطمية من شمال أفريقيا في الغرب وحتى بلاد الشام شرقاً أوجب إتخاذ الخطوات اللازمة والسريعة في إدارة الشؤون المالية للدولة. حيث إهتمّ الفاطميّون بالتعامل مع المستجدّات الطارئة في الدولة، وخاصّة عندما أصبحت القاهرة مركزاً لسلطتهم، ثمّ إزدياد دخل الدولة من الأراضي والبلدان الواسعة التي وقعت تحت حكمهم. رأى الفاطميون من الضروري فصل السلطات وتوزيع المهامّ في إدارة الشؤون المالية في الدولة لتسهل إدارتها بشكل منظم ودقيق. لذا كان من الواجب إنشاء دواوين مالية جديدة لتغطي بعملها إدارة الشؤون المالية في المناطق المختلفة في الدولة. فمثلاً، أُنشئ " **ديوان الشام** " لإدارة الشؤون المالية لولاية الشام، وكذلك أقيم " **ديوان الحجاز** " للإهتمام بشؤون البلاد الحجازية[١١٣]. هذه الدواوين (الشام والحجاز) إهتمّت بشؤون المدخولات من هذين

الإقليمين، بالإضافة إلى حساب المصروفات التي تحتاجها. ففي عهد الوزير اليازوري، مثلاً، (٤٤٢-٤٥٠هـ/ ١٠٥٠-١٠٥٨)، كان دخل ديوان الشام مساوياً للمصروفات فيه، والتي بلغت مليون دينار[١١٤]. وعندما ضعفت السلطة الفاطمية في مناطق الشام والحجاز إختفت آثار هذين الديوانين من الإدارة الفاطمية.

بالإضافة إلى ديواني الشام والحجاز ظهرت دواوين مالية جديدة لخدمة ألأمور المالية في مدن السواحل (الثغور)، والتي كانت تُجبي فيها المكوس (الجمارك) على البضائع والمواد المستوردة. ففي مصر مثلاً، كانت هناك دواوين في كلٍّ من تنّيس، دمياط، الإسكندرية، البُرلّوس والفرما[١١٥]. كان أبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي يتولّي إدارة شؤون ديوان تنيس وديوان دمياط بالإضافة إلى الصلاحيات التي كانت بين يديه في إدارة ديوان الجيش وإدارة شؤون ست الملك، أخت الإمام الحاكم بأمر الله، وذلك قبل أن يتولّى الوزارة في مصر في عهد الإمام الظاهر[١١٦].

كانت أهمّ الصلاحيات والمهامّ الرئيسية في الدولة هي الأمور المالية، والتي كانت تتركز إدارتها في أيدي كبار الموظفين ومدبّري أمور الدولة (الوزراء)، وخاصة في العهد الأول للدولة الفاطمية. فالوزراء الأوائل عند الفاطميين (وزراء التنفيذ) كانت مهمتهم الأساسية إدارة الشؤون المالية في الدولة والتقيّد في تنفيذ أوامر الخليفة وتصريفها. وقد عرف هؤلاء الوزراء بألقاب تدلّ على صلاحياتهم المحدودة وخاصة في الشؤون المالية، مثل مدبّر الأمور ومدبّر الأموال. هذه الألقاب كانت من ضمن الألقاب التي حصل عليها الحسن بن عمار في سنة ٣٨٣هـ / ٩٩٣م، عندما عيّنه الحاكم بأمر الله[١١٧]. كذلك حمل كثير من الموظفين ألقاباً تدلّ على صلاحياتهم في الأمور المالية، مثل علي بن عمر العدّاس عندما عُيّن لإدارة الشؤون المالية سنة ٣٨١هـ / ٩٩١م، وعُرف حينها بلقب "الناظر في الأموال"[١١٨]. كذلك حمل جعفر بن الفرات اللقب ذاته عندما عُيّن في هذا المنصب سنة ٣٨٣هـ / ٩٩٣م[١١٩]. بعض الموظفين ومدبّري أمور الدولة عُرفوا بلقب "الناظر في الدواوين"، والتي كانت صلاحياتهم مراقبة عمل الدواوين، وخاصة في الشؤون المالية، مثل عيسى بن نسطورس سنة ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م[١٢٠]، ومنصور بن عبدون سنة ٤٠٠هـ / ١٠٠٩م[١٢١]. وعُرف بهذا أللقب أيضاً بعض مدبّري الأمور والوسطاء والسفراء في الدولة الفاطمية حسب صلاحياتهم بضمان الأموال، كماهو ألحال في خدمة أبناء أبي السيد في هذه الوظيفة في عهد الحاكم بأمر الله[١٢٢].

لم تكن صلاحيات إدارة الأموال في أيدي وزراء التنفيذ من الوسطاء والسفراء وغيرهم فقط، بل أوكلت هذه الصلاحيات أيضاً إلى وزراء كبار وعظام، مثل يعقوب إبن كلّس، الجرجرائي واليازوري. عندما صدر السجلّ في تعيين الوزير الجرجرائي في سنة ٤١٨هـ/

١٠٢٧م مُنحت له الصلاحيات في إدارة الشؤون المالية. حيث أوكل الخليفة إلى الجرجرائي مراقبة عمل الموظفين العاملين في شؤون المال والإهتمام في قطع دابر الفساد المتفشي بينهم[١٢٣].

إنّ عبء العمل الإداري والصلاحيات الواسعة التي أصبحت تُلقى على كاهل الوزراء أوجبت هؤلاء الوزراء التنازل عن بعض الصلاحيات، وخاصة في شؤون المال، إلى كبار الموظفين والكتّاب المؤهلين لذلك. ظهر هذا التغيير في نظام إدارة الأموال في عهد الخليفة الإمام المستنصر بالله، عندما عُيّن الوزير اليازوري بصلاحيات واسعة سنة ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م. لذلك أُجبر الوزير اليازوري أن يوكّل إدارة الشؤون المالية في الدولة إلى إبن البابلي. بذلك نلاحظ أنّ إبن البابلي ركّز بين يديه ستة من الدواوين التي كانت تُدار بها ألشؤون ألمالية، مثل ديوان تنّيس، ديوان دمياط وديوان الخاصّ[١٢٤]. نجح إبن البابلي في ضبط دواوين المال وتنظيمها، وعلت بذلك مكانته في الدولة حتى عُرف بلقب "**الناظر في الدواوين**". هذا اللقب والمنصب لإبن البابلي يشبه منصب مدبّري الأمور من الوسطاء والسفراء في بداية العهد الفاطمي، منذ عهد الإمام المعزّ وحتى عهد الإمام الظاهر.

تركيز الصلاحيات المالية لعدة دواوين في أيدي موظف واحد (الناظر في الدواوين) كانت مقدمة لظهور ديوان جديد في الإدارة الفاطمية عُرف بإسم "**ديوان المجلس**". كان هذا الديوان مرتبطاً من حيث صلاحياته بديوان النظر (الناظر في الدواوين)، الأمر الذي أعطى صبغة متشابهة لهذين الديوانين، ألمجلس والنظر[١٢٥]. كانت صلاحيات ديوان المجلس إجراء حسابات الدولة (**الأستيمار**)، من حيث الداخل والخارج علي ميزانية الدولة. كذلك أجرى المجلس حساب المحاصيل، ألملابس، ألأثاث وأمور أخرى تختصّ بمصروفات القصر الفاطمي[١٢٦]. ووفقاً لحسابات ديوان المجلس، التي كانت تُقدّم للوزير أو للخليفة، كانت تقرر مبالغ الرواتب للموظفين ومصروفات القصر. كان إبن البابلي حريصاً على تدبير الشؤون المالية في الدولة بدقة وبنظام كبيرين. حيث إتّخذ منهجاً دائماً للإلتقاء بالوزير اليازوري مرة في الأسبوع أيام الثلاثاء، وذلك للتباحث معه في الأمور المالية. إنّ إزدياد مركز إبن البابلي في الإدارة الفاطمية إستوجب إتّخاذ حاجب خاصّ لخدمته[١٢٧]. نجح إبن البابلي في زيادة دخل الدولة في عهد إدارته للشؤون المالية، وألذي بلغ الأستيمار الذي قدّمه أمام الوزير اليازوري عن طريق ديوان المجلس حوالي مليونين من الدنانير. كان الوزير اليازوري يتّبع سياسة يأمر فيها أصحاب الدواوين المالية المختلفة تقديم حساباتها المالية لتقدير الأستيمار السنوي للدولة[١٢٨].

بعد عهد البابلي أصبحت صلاحياته تُوزّع بين متولّي ديوان المجلس وبين متولّي ديوان

النظر. وكانت صلاحيات ديوان النظر تتركّز في النظر والتدقيق في حسابات الدواوين المختلفة ومراقبتها والحصول على هذه الحسابات بواسطة كبار الموظفين المختصين، كمرحلة أولى. أمّا المرحلة الثانية من عمل الحسابات والتدقيق بها، فكانت عرضها أمام الوزير أو أمام الخليفة في أوقات معينة للمصادقة عليها. كان متولّي ديوان النظر أيضاً مسؤولاً عن تعيين أو عزل بعض الموظفين المستخدمين في شؤون المال. لذا نلاحظ الأهمية الكبيرة لمنصب متولّي ديوان النظر، الذي كان يستخدم حاجباً خاصاً، كما كان الأمر لإبن البابلي سابقاً(١٢٩).

إستمرّ عمل ديوان النظر في عهد وزراء السيوف أيضاً، وذلك لأهميته في تركيز صلاحياته المالية وفصلها عن بقية الأمور. ففي عهد الوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الدين الجمالي تولّى إبن أبي الليث إدارة أمور ديوان المجلس، الذي قدم حسابات الأستيمار لسنة ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م أمام الوزير. وقد بلغ الأستيمار لهذا العام حوالي سبعمائة ألف دينار، بعد إخراج مصروفات الدولة منه(١٣٠). إستمر إبن أبي الليث في أداء مهمّته أيضاً في عهد الوزير مأمون البطائحي (٥١٥-٥١٩هـ/ ١١٢١-١١٢٥م)(١٣١).

كان ديوان المجلس يحفظ الوثائق والسجلات المتعلقة بالأمور المالية بعد المصادقة عليها من الأطراف المختلفة في الدواوين المختصة، كما كان الحال في حفظ السجلات التي صدرت في عهد الخليفة الآمر بأحكام الله. ففي سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٧م صدر مرسوم يتعلّق بالإصلاحات التي أجراها الوزير مأمون البطائحي بخصوص التقويم السنوي لحساب الخراج(١٣٢). وبعد مقتل الوزير الأفضل سنة ٥١٥ هـ/ ١١٢١م، أصدر الخليفة الإمام الآمر مرسوماً لإجبار الكتّاب والموظفين على الإستمرار في أعمالهم على النهج الذي كان قائما منذ عهد الوزير الأفضل(١٣٣). وعندما تولّى مأمون البطائحي ألوزارة سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م، أصدر مرسوماً لإعفاء أصحاب الديون السابقة من دفعها(١٣٤). هذه السجلات والمراسيم كانت تُحفظ في ديوان المجلس بعد نشرها على جهاتها والمصادقة عليها.

في عهد وزارة الأفضل إبن بدر الدين الجمالي (٤٨٧-٥١٥هـ/ ١٠٩٤-١١٢١م) حصلت هناك تطوّرات في النظم الإدارية للشؤون المالية في الدولة. حيث أُدخلت تغييرات على الدواوين المالية، بالإضافة إلى طرق جباية الضرائب، والتغييرات في التقويم السنوي لحساب الخراج(١٣٥). ففي سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٧م أقيم "ديوان التحقيق" برئاسة الكاتب النصراني، أبي البركات بن أبي الليث، الذي كان يتولّى أيضاً رئاسة ديوان المجلس بعد موت المتولّي السابق، إبن الأسقف(١٣٦). كانت صلاحيات **ديوان التحقيق** إجراء التحقيق والفحوصات في الحسابات المالية للدواوين المختصة في شؤون المال. وبعد إجراء الفحوصات اللازمة، كان المجلس يصادق عليها بشكل رسمي. كان عمل هذا الديوان مرتبطاً بديوان النظر / أو

ديوان المجلس). وكان صاحبه يتحلّى بصلاحيات مشابهة لصلاحيات متولّي ديوان النظر وديوان المجلس[١٣٧].

عند المقارنة بين صلاحيات الدواوين الثلاثة: ديوان النظر، ديوان المجلس وديوان التحقيق، يمكن ملاحظة التشابه التامّ بينها. إن إدارة ديواني المجلس والتحقيق من قبل إبن أبي الليث تدلّ على المهام والصلاحيات المتشابهة[١٣٨]. أما بالنسبة لإقامة ديوان التحقيق في هذه الآونة، ربما تكون نابعةً من الحاجة إلى زيادة المراقبة على الأمور المالية، بالإضافة إلى الحاجة إلى زيادة دخل الدولة. فقد عمل إبن أبي الليث على المراقبة الشديدة لضمان مدخولات الدولة وزيادتها، كما أراد لها الوزير الأفضل إبن بدر الدين الجمالي، الذي كان قد أصدر أوامره بذلك إلى إبن أبي الليث. قام إبن أبي الليث في حينه بتوسيع وسائل الرّي وطرقها بهدف زيادة المحاصيل الزراعية في مصر. وعندما قدم حساب المدخولات في الدولة لسنة ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م، أمام الوزير الأفضل، بلغ الدخل الصافي حينها سبع مائة ألف دينار[١٣٩]. ومع إقامة ديوان التحقيق أخذت مدخولات الدولة تزداد كما تبيّن فيما بعد. فقد بلغت هذه المدخولات خمسة ملايين دينار سنوياً، وذلك في عهد الوزير الأفضل. كان هذا المبلغ قبل خصم المصروفات، مع أنّه كان من أعلى معدلات الدخل التي حصلت عليها الدولة الفاطمية حتى ذلك الحين، ودون حساب الدخل من محاصيل الغلال الزراعية[١٤٠].

بعد موت إبن أبي الليث سنة ٥١٨هـ / ١١٢٤م، لم يعد هناك ذكر في المصادر التاريخية لديواني المجلس والتحقيق. هذا يؤكّد أنّ صلاحيات هذين الديوانين أصبحت من ضمن صلاحيات ديوان النظر، الذي إستمرّ بعمله طوال الفترة المتبقية من العهد الفاطمي. هذا التقليص بعدد الدواوين المالية ربما كان متأثراً من الأوضاع السياسية المتغيّرة، والتي عصفت بالدولة الفاطمية، بالإضافة إلى الصراعات المذهبية داخل الشيعة الإسماعيلية.

كان تولّي ديوان النظر وإدارة شؤونه في هذه المرحلة، بعد موت إبن أبي الليث وحتى نهاية الحكم الفاطمي، متأثّراً بالصراعات الداخلية في السلطة الفاطمية. ففي سنة ٥٢٧هـ/ ١١٣٢م، عيّن الإمام الحافظ إبن العسّاف لتولّي رئاسة الديوان[١٤١]. ولكن عندما تولّى بهرام الأرمني النصراني الوزارة عُزل إبن العسّاف من منصبه في ديوان النظر وعُيّن مكانه الأخرم النصراني. ومما يثبت ذلك، فإنّ هذه التغيّرات في ديوان النظر كان لها أبعاد سياسية للسيطرة على مدخولات الدولة والتحكّم بها لمصالح خاصة للوزير ولأتباعه المقرّبين. وقد حُكم على الأخرم النصراني بالقتل سنة ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م، بعد إزدياد الشكاوى والإحتجاجات ضده، بسبب المصادرات والسيطرة على أموال الدولة في عهده. وكن الأخرم قد تصرف بالأموال حسب رغباته، بما يخالف شرائع الدولة[١٤٢].

كذلك الأمر حدث مع القاضي إبن معصوم التنّيسي، الذي خلف الأخرم في منصبه كمتولّي ديوان النظر. ولكن التنّيسي قتل سنة ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م بأمر من الوزير إبن السلار على أثر خلافات شخصية بينهما، وليس على خليفة إختلاسات مالية أو تجاوزات في أداء مهمته[١٤٣]. هذا تبيّن من إنجازات إبن معصوم التنّيسي في زيادة الدخل الصافي للدولة، الذي بلغ مليوناً ومائتي ديناراً سنوياً، بعد صرف المصروفات ومنح العطاءات. بعد مقتل التنّيسي ظهرت علامات الضعف والنقص في مدخولات الدولة، والذي استمرّ حتى نهاية الحكم الفاطمي[١٤٤].

ديوان الأحباس

الأحباس هي الأموال أو الأملاك الموقوفة للمصالح العامة، مثل الأماكن المقدسة والمساجد وغيرها من الممتلكات، أو موقوفة لجهات معينة للصرف عليها وصيانتها. لقد شكّلت الأحباس جزءاً هاماً من مدخولات الدولة الفاطمية، حيث كان يُصرف منها على المساجد والجوامع والأماكن المقدسة في الحجاز، وكذلك الصرف على عمال هذه الأماكن من خدّام، مؤذنين، خطباء المساجد، المدرسين وغيرهم[١٤٥].كان القضاة غالباً مكلفين في إدارة شؤون الأحباس لصيانتها والحفاظ عليها من الضياع أو السرقة[١٤٦]. ولكن، كان الخليفة أو الوزير أحياناً يعيّن كتّاباً من قبلهم لإدارة شؤون الأحباس وتدبير أمور أموالها. ففي سنة ٣٥٩هـ/ ٩٦٩م مثلاً، وبعد سيطرة الفاطميين على مصر، منع القائد جوهر الصقلي القاضي أبا طاهر الذهلي من إدارة أموال الأحباس، وفصلها عن صلاحياته[١٤٧]. مقصد هذه الخطوة هو تحويل أموال الأحباس من أيدي المصريين إلى أيدي الكتّاب الفاطميين والتصرّف بها حسب السياسة الفاطمية لخدمة مصالحهم. فعندما قدم الخليفة الفاطمي المعز لدين الله إلى مقرّه الجديد في القاهرة سنة ٣٦٣هـ/ ٩٧٣م، منح صلاحيات إدارة الأحباس إلى يعقوب إبن كلّس وعسلوج بن الحسن، ضمن الصلاحيات المالية التي أعطيت لهما[١٤٨].

كانت أموال الأحباس قبل العصر الفاطمي تُحفظ في موضع خاصّ يُعرف بإسم "المودع". لكن سياسة الفاطميين المالية أوجبت تغيير النهج في إدارة هذه الأموال، وذلك بهدف السيطرة على أموال الدولة ومراقبتها تحت إدارة كتّاب الفاطميين لإستغلال مواردها. فقد أصبح متولّي الأحباس يُمنح ضمان أموال الأحباس وأملاكها، والتي كان يدفع من ضمنها مصروفات المساجد والأماكن المقدسة والموظفين المرتبطين بها. أمّا الأموال المتوفّرة بعد ذلك فكانت تنقل إلى خزينة الدولة[١٤٩].

بعد تغيير نظام القضاء وإستبدال القضاة المصريين بقضاة من الفاطميين الشيعة، أصبحت أموال الأحباس بأيدي هؤلاء القضاة. فقد منح الخليفة الإمام الحاكم بأمر الله القضاة

الفاطميين في عصره صلاحية إدارة شؤون الأحباس. حيث اهتمّ القضاة بشؤون المساجد والأماكن المقدسة وجباية أحباسها والصرف عليها. هكذا فعل القاضي عبد العزيز بن النعمان سنة ٣٩٧هـ/ ١٠٠٦م[١٥٠]، والقاضي إبن أبي العوّام سنة ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م[١٥١]. وفي عهد الخليفة الإمام الظاهر لإعزاز دين الله تولّى القضاة أحياناً إدارة أموال الأحباس، كما فعل القاضي عبد الحاكم بن سعيد الفارقي سنة ٤١٩هـ/ ١٠٢٨م[١٥٢].

أظهر الفاطميون تناقضات في إدارة أموال الأحباس ونهجاً مخالفاً للإدارة الدينية. فقد أوكل الفاطميون أحياناً إدارة شؤون الأحباس إلى كتّاب من النصارى، بالرغم من أنّ هذه الوظيفة تعتبر وظيفة دينية لخدمة أمور المسلمين. ففي سنة ٤١٥هـ / ١٠٢٤م تولّى بعض الموظفين النصارى أمور الأحباس، مثل إبن نسطورس وأبو غالب الضبّي النصراني[١٥٣]. ولكون أموال الأحباس وإدارة شؤونها وظيفة دينية في الدولة الإسلامية، كان من المفروض أن يدير شؤونها كبار الشهود المعدّلين في الدولة كما كان متبعاً في السابق[١٥٤].

إستمرت صلاحيات إدارة شؤون الأحباس في الإنتقال ما بين صلاحيات القاضي وبين صلاحيات موظف آخر يُعيّن خصّيصاً لها. ففي العهد الثاني للدولة الفاطمية (عهد وزراء السيوف) تولّى القضاة أحياناً إدارة الأحباس. ففي سنة ٥١٦هـ/ ١١٢٢م، تولّى القاضي إبن الحجّاج إبن أيّوب المغربي إدارة الأحباس ضمن منصبه في القضاء أيضاً[١٥٥]. وفي عهد الوزير صلاح الدين الأيوبي، آخر وزراء الفاطميين، أوكل إدارة شؤون الأحباس إلى إدارة القضاء[١٥٦]. وكان ذلك من ضمن الإصلاحات والتغييرات التي أدخلها صلاح الدين للسيطرة على الدولة والتمهيد للقضاء على الحكم الفاطمي.

ديوان المواريث

كانت صلاحيات هذا الديوان تتركز في إدارة شؤون المواريث من أموال وأملاك مختلفة، وذلك للإهتمام بها وصيانتها حتى تُردّ إلى أصحابها عند الضرورة أو عند بلوغ الجيل المناسب للورثة لتسلُّمها وتوزيعها بينهم حسب مبادئ الشرع والدين. كانت أموال المواريث توكل إلى هذا الديوان في حالات إنعدام وجود الورثة لتسلّم الأموال والأملاك أو في حالات صغر سن الوارثين. كما هو الحال بأموال الأحباس وأملاكها، كان القضاة، على الأغلب، هم الموكلين لصيانة المواريث وإدارة شؤونها. لذلك كان القضاة يعيّنون موظفين لهذه المهمّة، والذين كانوا على الأغلب من بين الشهود المعدلين[١٥٧].

في بداية العهد الفاطمي وحتى عهد الخليفة الإمام الحاكم بأمر الله، كان القضاة يتسلّمون أموال المواريث لإدارة شؤونها وصيانتها. هذا النهج زاد من تفشّي الفساد والغشّ في إدارة

أموال المواريث، وذلك بسبب إستغلال القضاة والموظفين لأموال الأيتام لمصالحهم الخاصة[١٥٨]. في سنة ٣٨٨هـ / ٩٩٨م أجرى الإمام الحاكم بأمر الله تغييراً في إدارة أموال المواريث وذلك لتجنّب أعمال الفساد. فقد خصّص مكاناً لإيداع أموال المواريث به عُرف بإسم "**مودع الحُكم**"[١٥٩]. ولكن هذا التجديد لم يمنع القائمين على إدارة أموال المواريث من إستغلال أموال الأيتام لخدمة مصالحهم. فقد حصلت أحياناً تجاوزات بأن ضاعت أموال المواريث ولم تُردّ إلى أصحابها عند بلوغ الورثة سن البلوغ، والمطالبة بإستردادها. لهذا السبب حُكم على القاضي الحسين بن النعمان بالقتل سنة ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م، عندما إتُّهم بأكل أموال الأيتام وعدم ردّها إلى أصحابها[١٦٠].

كانت بعض أموال المواريث تُنقل إلى خزينة الدولة في حالة عدم المطالبة بإستردادها من قبل أصحابها، أو لعدم توفّر الورثة الشرعيين لإستلامها. لذلك كانت هذه الأموال تُنقل تلقائياً لتصبح مُلكاً للدولة حسب الشرع[١٦١]. ففي الدولة الفاطمية كان هناك الكثير من الخدام والجند الذين لم يكن لهم ورثة شرعيون، وخاصةً أولئك الخدم من الطواشية، مثل الأساتذة المحنّكون وغيرهم من خدم القصر الفاطمي. هؤلاء الخدم تربّوا على حساب الدولة وتأهّلوا لتولّي مناصبهم، وأصبحوا فيما بعد من أصحاب الأملاك والأموال التي حصلوا عليها من الدولة الفاطمية لخدمتهم. وحسب مبادئ الإدارة الفاطمية، فإن أملاك هؤلاء الخدم كانت معرضة للمصادرة والإسترجاع لصالح الدولة عند الضرورة وحسب الظروف. ففي سنة ٣٩٠هـ / ٩٩٩–١٠٠٠م مثلاً، أمر الخليفة الإمام الحاكم بالقبض على أملاك القائد برجوان ومصادرتها لصالح الدولة بعد أن حُكم عليه بالقتل[١٦٢]. كذلك فعل الإمام الظاهر لإعزاز دين الله سنة ٤١٥هـ / ١٠٢٤م بعد موت زوجة أبي جعفر إبن القائد حسين بن جوهر الصقلي. فقد أمر الظاهر بمصادرة ثلث التركات والميراث، التي خلفتها زوجة أبي جعفر بحجّة أنّ زوجها كان من عبيد الدولة وخدّامها. وتنفيذاً لهذا الأمر قام القائد معضاد الخادم، الجرجرائي ومحسن بن باديس بفحص التركات وتقديرها من أجل مصادرة ثلثها لصالح الدولة[١٦٣].

بعد ازدياد حوادث المصادرة من أملاك وتركات موظفي الدولة وزعمائها في عصر الخليفة الحاكم بأمر الله، كانت هناك حاجة بإنشاء ديوان خاصّ لإدارة شؤون هذه الأموال المصادرة، كما حصل في مصادرة أملاك مدبّر الأمور الحسين بن جوهر والقاضي عبد العزيز بن النعمان. عُرف هذا الديوان بإسم "**الديوان المُفرد**"، والذي أُنشئ سنة ٤٠٠هـ/ ١٠٠٩م[١٦٤]. نلاحظ هنا أنّ إنشاء ديوان المفرد كان حادثة طارئة لسدّ حاجة المصادرات في عهد الإمام الحاكم. لذا إختفت آثار هذا الديوان بعد موت الحاكم وإنخفضت نسبة حوادث المصادرات في الدولة، كما وأُعيد الكثير من الأملاك المصادرة إلى أصحابها[١٦٥].

عندما تسلّم بدر الدين الجمالي الوزارة في مصر أدخل تجديدات بإعادة التركات والمواريث إلى مستحقّيها حسب مبادئ ومعتقدات الشيعة الإسماعيلية [١٦٦]. جاءت هذه الخطوة، التي اتّبعها بدر الدين الجمالي بعد تفشّي الفساد في إدارة شؤون المواريث وإستغلال أموال الأيتام في الديوان من قبل الموظفين فيه، وخاصةً في فترة الأزمات التي مرّت بها الدولة في الشدّة الكبرى.

كذلك أُعيد العمل المتقن والمنظم إلى ديوان المواريث في عهد الوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الدين الجمالي. فقد أعاد الأفضل العمل على إيداع التركات والمواريث في مكان منفرد عُرف بمودع الحكم، كما كان متبعاً في عهد الإمام الحاكم بأمر الله، والذي كان الحاكم قد أسسه سابقاً في حينه لنفس الهدف. وكما يبدو فإنّ مودع الحكم كان قد توقّف عن العمل بعد عهد الإمام الحاكم بسبب التغيّرات السياسية والأزمات الاقتصادية والعسكرية التي مرّت بها الدولة في عهد الإمام المستنصر. من هنا نلاحظ أن الوزير الأفضل حاول إعادة تنظيم المواريث وإيداعها في مودع الحكم. وكما يُفهم من إسم هذا المودع يبدو أنّه خدم أيضاً الديوان لإدارة شؤون القضاء. وقد اهتمّ الأفضل في أن يقوم الموظفون في الديوان بالإهتمام في حفظ التركات والمواريث وعدم التصرّف بها لمصالحهم الشخصية [١٦٧].

في عهد الوزير مأمون البطائحي أدخل تجديداً على هذا الديوان عندما فصل المواريث التي لها ورثة وحفظها في مودع الحكم، عن غيرها من المواريث الحُشريّة، والتي لا وارث لها. لذا نقل مأمون البطائحي المواريث الحُشريّة مباشرة إلى ميزانية الدولة لكونها صاحبة الحق في التصرف بها. وقد رتّب الوزير البطائحي رواتب موظفي ديوان المواريث وصرفها من أموال المواريث الحشرية بهدف منع إستغلال الأموال في الديوان ومنع تفشّي الفساد أو التصرّف بأمواله. وقد كان الموظفون فيما قبل يجبون رواتبهم من أموال المواريث أو عند بيع قسم من الأملاك المودعة في الديوان [١٦٨].

إستمرت السياسة التي اتّبعها مأمون البطائحي في إدارة شؤون ديوان المواريث في العمل طوال الفترة حتى نهاية العصر الفاطمي. ففي عهد الخليفة الإمام الآمر بأحكام الله أصدر مرسوماً إدارياً للحفاظ على حقوق أصحاب المواريث [١٦٩]. وعلى أثر ذلك تكدّست مبالغ كبيرة من أموال المواريث في الديوان دون التصرّف بها، مع أنّ الراهب النصراني أبا نجاح الذي كان يتولى نظر الأموال، حاول إقناع الإمام الآمر بنقل أموال المواريث إلى خزينة الدولة [١٧٠].

ديوان الزمّام

كانت وظيفة الزمّام قد عُرفت سابقاً في العصر العباسي الأول، والتي تطورت فيما بعد

لتصبح ديواناً مهمّاً لإجراء حسابات الدولة ومراقبة ميزانيات الدواوين المختلفة. حيث أصبح هناك عدة أزمّة في الدولة العباسية، يقف على رأسها زمّام الأزمّة، الذي نظّم عمل بقية الأزمّة. وهكذا يُحتمل أن تكون هذه الوظيفة قد عُرفت في مصر العباسية في العهدين الطولوني والإخشيدي، ثمّ ورثها الفاطميون فيما بعد. في بداية العصر الفاطمي كانت مهمة الزمّام تتركّز في الأمور المالية فقط، حيث عمل الزمّام مراقباً عامّاً لحسابات الدواوين المختلفة، من المدخولات ومن المصروفات[١٧١]. فعندما نظّم الوزير يعقوب ابن كلّس الدواوين الفاطمية سنة ٣٦٨هـ/ ٩٧٨م، عيّن كاتباً لمنصب الزمّام ومنحه صلاحيات مراقبة الدواوين الأخرى[١٧٢]. وبما أنّ مهمّة الزمّام كانت مالية فإنّ غالبية الأشخاص الذين تولّوا هذا المنصب كانوا من بين الخبراء والمختصّين في الشؤون المالية، مثل إبن العدّاس الذي تولّى هذا المنصب سنة ٣٨٢هـ / ٩٩٢ م. حيث كانت مهمّة إبن العداس إجراء حسابات الولايات المختلفة في مصر وبلاد الشام(١٧٣). كذلك برز محسن بن بادوس في منصب الزمّام سنة ٤١٥هـ / ١٠٢٤م، عندما كان يعمل مراقباً لديوان الشام بهدف فحص الأموال الداخلة والخارجة منه[١٧٤].

في عهد الإمام الحاكم بأمر الله حدث تغيّر ملموس في صلاحيات الزمّام. فلم تعد مهمته مراقبة المجالات المدنية، بل أصبح مراقباً في المجالات العسكرية أيضاً. جاء هذا التطوّر لمراقبة الفرق العسكرية المختلفة وإدارة شؤونها بشكل منظم ودقيق. فقد اشترط مدبّر الأمور (الواسطة) حسين بن طاهر الوزّان ربط موافقته لهذا المنصب، سنة ٤٠٣هـ/ ١٠١٢، على أن يوافق الإمام الحاكم تعيين عدة أزمّة يخدمون في الفرق العسكرية المختلفة، وفعلاً وافق الحاكم على هذا الطلب. ربّما كان هدف إبن طاهر الوزّان تسهيل عمله في تدبير الأمور عند البحث في أمور الجيش وفرقه من ناحية، ثمّ التنصّل من تحمّل المسؤولية المالية لحسابات الدولة من ناحية أخرى[١٧٥].

كانت مهمّة الأزمّة العسكريين الحفاظ على حياة منتظمة داخل صفوف الجيش، مثل تهدئة الأمور في حال نشوب فتن وتمردّات بين العساكر، ثم تأمين دفع رواتب الجنود والعطاءات بشكل منتظم، دون تأخير أو نقصان. ففي عهد الإمام الظاهر مثلاً، وخاصّة أثناء الأزمة الإقتصادية في سنوات ٤١٤ - ٤١٥هـ/ ١٠٢٣-١٠٢٤م، طُلب من الأزمّة العسكريين العمل على تهدئة الأوضاع والحفاظ على بقاء العبيد السودانيين في حاراتهم لمنع وقوع أعمال النهب والسلب[١٧٦]. في عهد الحاكم بأمر الله شغل عمّار خطير المُلك زمّاماً عسكرياً، قبل أن يُصبح واسطة لتدبير أمور الدولة سنة ٤١١هـ / ١٠٢٠م. خدم خطير المُلك زمّاماً لوحدات الجيش من الأتراك والمشارقة، حيث كان مهمّته الوساطة بين هذه الوحدات من الجيش وبين

القصر الفاطمي[١٧٧].

منذ عهد الإمام الظاهر أخذ منصب الزمّام في المجالات العسكرية يتطور ويأخذ أهمّية مميّزة عندما عُيّن زمّام لمراقبة أمور القصر، والذي عرف بلقب "**زمّام القصور**". ولأهمية هذا المنصب فقد تولاه أشخاص أقوياء من بين الأستاذين، الذين كانوا من الطواشية وذوي مكانة عسكرية عالية في القصر[١٧٨]. ففي سنة ٤١٥هـ / ١٠٢٤م خدم القائد السوداني عزيز الخادم في منصب زمّام القصور. وكان تعيين أحد السودانيين في هذا المنصب يدلّ على ازدياد قوة العنصر السوداني في فرق الجيش الفاطمي والقصر. وكما ذُكر سابقاً، عُرف هؤلاء السودانيّون بإسم عبيد الشراء، والذين استخدمهم الإمام الحاكم بكثرة في عهده بعد شرائهم من البلاد السودانية.

أخذ منصب زمّام القصور يزداد قوة وأهميّة في عهد وزراء السيوف وكلّما ازداد ضعف منصب الخليفة والحجر عليه في القصر. فقد أصبح هذا الزمّام مكلّفاً في الإهتمام بخدمة الخليفة، مثل قراءة السجلات أمام موظفي الإدارة والقادة داخل القصر، وكذلك كوسيط بين الخليفة وبين بقيّة رجال الإدارة[١٨٠]. لذا لاحظنا ارتفاع مكانة زمّام القصور وأهميته وتوسّع صلاحياته في القصر كلما ضعف مركز الخليفة. وفي أواخر الدولة الفاطمية أصبح زمّام القصور هو الرجل القويّ في القصر الفاطمي، بحيث أصبح يتحكم بأمور القصر، بالإضافة إلى كونه مستشاراً شخصيّاً للخليفة. ولأهميته في القصر وإطلاعه على جميع الأمور داخله أخذ وزراء السيوف في الفترة الأخيرة من الحكم الفاطمي بالتشاور مع زمّام القصور لإختيار وليّ العهد للخليفة وتثبيته في منصب الخلافة بعد موت الخليفة القائم في الحكم، بهدف خدمة مصالح الوزراء. هكذا فعل الوزير عباس في اختيار الإمام الفائز سنة ٥٤٩ / ١١٥٤م بعد مقتل والده[١٨١]. وفي سنة ٥٥٥هـ/ ١١٦٠، إستشار الوزير إبن رزيك زمّام القصور في اختيار وريث للخليفة الإمام الفائز بعد موته[١٨٢].

في عهد الخليفة الفاطمي الأخير، الإمام العاضد ، كانت أمور القصر في أيدي زمّام القصور جوهر، الذي لُقّب بمؤتمن الخلافة، وذلك بسبب صلاحياته الواسعة داخل القصر. كان جوهر خصيّاً أسود، والذي علت مكانته في القصر حين شغل مستشاراً عند الخليفة. وكان زمّام القصور جوهر يقف حجر عثرة أمام تنفيذ نوايا صلاح الدين الأيوبي وسياسته لتغيير النظام الفاطمي في مصر وإجراء الإصلاحات داخل الدولة. لذا كان من الضروري أن يتخلّص الوزير صلاح الدين من زمّام القصور جوهر ليفسح المجال أمامه للسيطرة على الأمور في القصر. وفعلاً، دبّر صلاح الدين مؤامرة للقبض على الزمّام جوهر وقتله، ثم عمد إلى تعيين زمّام للقصور من قبله بحيث يخدم سياسته وينفذ أوامره. إختار صلاح الدين بهاء الدين قراقوش لهذا المنصب،

والذي كان خصيّاً أبيض من غلمان القائد أسد الدين شيركوه[١٨٣].

كانت هذه الخطوة التي اتخذها صلاح الدين لتغيير زمّام القصور جوهر وقتله أحد الأسباب الهامّة لإندلاع الحروبات بين صلاح الدين وبين الفرق السودانية في الجيش الفاطمي في مصر. وكان تعيين زمّام القصور قراقوش عاملاً مساعداً لصلاح الدين للسيطرة على أمور القصر الفاطمي والعمل أخيراً على إبطال الخلافة الفاطمية الشيعية وإحياء السنّة في سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م(١٨٤).

وكما ذُكر سابقاً، كان تطوّر منصب الزمّام العسكري في الدولة الفاطمية ناتجاً عن ازدياد الفتن والتمرّدات داخل الفرق المختلفة، بالإضافة إلى تنوّع الفرق العسكرية الفاطمية التي تشكّلت من عناصر متعددة. ففي المرحلة التي ازدادت بها الفتن والإنقسامات في الدولة الفاطمية، أصبح الزمّام العسكري ذا أهميّة في تزعّم الفرقة العسكرية حسب انتماءاتها العرقية، لذا لاحظنا تعدّد الأزمّة العسكريين في الفترة الأخيرة من الحكم الفاطمي. فبينما كان زمّام القصور مسؤولاً عن أمور القصور الفاطمية، كان الأزمّة العسكريون مسؤولين عن فرق الجيش المختلفة حسب وظائفها وعناصرها. فقد كان هناك أزمّة لفرق الحُجريّة، الآمرية، الحافظية، السودانية(١٨٥) وصبيان الركابية للإمام الظافر[١٨٦]. خدم هؤلاء الأزمّة كالقادة العسكريين ونفّذوا أوامر الخليفة أو وزيره وتشاوروا معهم عند الحاجة[١٨٧].

إختلفت التطورات التي حدثت في منصب الزمّام في الدولة الفاطمية عنها في الدولة العباسية في بغداد. ففي حين تطوّر منصب الزمّام في الدولة العباسية وازدادت صلاحياته في الأمور المالية في الدولة، ثمّ تعدد عدد الأزمة تحت رئاسة زمّام الأزمّة، نلاحظ أن الزمّام في الدولة الفاطمية تحوّل من زمّام يختصّ في الأمور المالية والمجالات المدنية إلى زمّام يختص في الأمور العسكرية. وهكذا ازداد عدد الأزمة العسكريين في الدولة حسب تعدّد الفرق العسكرية المختلفة فيها. وإذا تمعّنا جيّدا في تطوّرات منصب الزمّام في الدولة الفاطمية، نلاحظ أنّه كان يختصّ في مراقبة الأمور المالية في بداية عهد الدولة وحتى عهد الإمام الظاهر لإعزاز دين الله. أمّا بعد خلافة الظاهر إختفت معالم منصب الزمّام المالي وانتقلت صلاحياته إلى الناظر في الدواوين، الذي كان يتولّى ديوان النظر أو ديوان المجلس، حيث كان يتركّز عمله في مراقبة الدواوين المالية في الدولة. من هنا يمكن ملاحظة تركيز وظيفة الزمّام في المجالات العسكرية، بينما إنتقلت وظيفة الزمّام المالي إلى ديوان النظر أو المجلس، أو إلى مناصب جديدة ظهرت في العهد الأخير من العصر الفاطمي كلما ازدادت الصبغة العسكرية للدولة وتحكّم وزراء السيوف في أمورها.

أصبح ديوان النظر أو ديوان المجلس، والذي ظهر في عهد الخليفة المستنصر بالله، هو

المسؤول عن مراقبة ومحاسبة الدواوين المالية الأخرى وضبط حساباتها. لذا كان ديوان المجلس يعمل بمثابة زمّام الدواوين في هذه الفترة[١٨٨]. اتخذ ديوان النظر أو المجلس موظفين مختصّين في الأمور المالية لأداء مهمّة إجراء الحسابات في الدولة لفحصها والتدقيق بها. ففي عهد الإمام المستنصر ظهرت وظيفة "**المُشارف**" في الإدارة الفاطمية ليشرف على مراقبة الأمور المالية في الأقاليم المختلفة. فمثلاً، عُين محمد الماشلي مشارفاً في الأسكندرية، وذلك بعد عزله من منصب الوزارة سنة ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م[١٨٩].

ظهرت هذه التغيّرات في وظيفة الزمّام المالي إمّا عن طريق ظهور دواوين جديدة ذات صلاحيات المراقبة المالية، والتي كانت بأيدي الزمّام، وإمّا عن طريق تعيين موظفين وكتّاب خصوصيّين بألقاب مختلفة، ولكنّهم يحملون نفس الصلاحيات. ففي سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٧م، أنشئ ديوان التحقيق، كما مرّ سابقاً، بهدف العمل على مراقبة الحسابات المالية وتنظيمها في الدولة. وهكذا كان إنشاء هذا الديوان يُعتبر تطوراً لوظيفة الزمّام المالي الذي كان قائماً في بداية العصر الفاطمي[١٩٠].

منذ عهد الإمام الآمر بأحكام الله تعدّدت صلاحيات ومهامّ المراقبة المالية في الدولة الفاطمية، وذلك لمواجهة أعمال الفساد والتلاعب في أمور المال. فبالإضافة إلى عمل ديوان النظر في المراقبة والإدارة المالية، إستمرّ عمل المُشارف في مراقبة الحسابات في الأقاليم المختلفة، ولكن نلاحظ ظهور وظيفة جديدة في هذه الفترة تُدعى "**المُستوفي**"[١٩١]، وذلك للعمل على إستيفاء الديون وجمع الأموال لصالح الدولة، والعمل على زيادة الميزانية ومدخولاتها. تطوّر هذا المنصب فيما بعد حتى ظهر ديوان خاصّ لهذا العمل عُرف بإسم "**ديوان الإستيفاء**"، والذي عمل على إدارة الحسابات المالية في الأقاليم المختلفة في مصر[١٩٢].

حواشي الفصل الرابع

١- القلقشندي، (٣)، ٤٨٩.
٢- خطط...، (٢)، ٢٩٥.
٣- خطط...، (٣)، ٧٢. أنظر أيضاً: القلقشندي، (١٤)، ٣٤١.
٤- السيّوطي، (٢)، ٢٣٢.
٥- أنظر: The Encyclopdia of Islam¨ (V.I)¨ (1960)¨ p1045
٦- خطط...، (٢)، ٢٩٥.
٧- E.I.(V.II)¨ (1965)¨ p.328.
٨- أنظر: إبن ميسّر، ١٧٩. خطط...، (٢)، ٣١١.
٩- خطط...، (٢)، ٢٩٧. القلقشندي، (١٤)، ٣٩١.
١٠- القلقشندي، (١٤)، ٣٩١.
١١- عبد المنعم ماجد، نظم...، (١)، ١١٠.
١٢- أنظر: E.I.(V.I) ،p.1045.
١٣- إبن ظافر، ٥٠. في سنة ٣٩٨/١٠٠٧ أرسل أصحاب الأخبار إلى الخليفة الحاكم بأمر الله تقريراً عن هدم كنيسة القيامة في بيت المقدس وأثرها في نفس المسلمين حينذاك، أنظر: إبن القلانسي، ٦٨.
١٤- إبن القلانسي، ٦٠-٦١.
١٥- المسبّحي، ٣١.
١٦- أنظر: المسبّحي، ١٣-١٤. يذكر المسبّحي هناك قوله: [... ففي يوم الحد لخمس خلوْن منه (شهر رجب سنة ٤١٤/١٠٢٣) عرضت الحسبة بمصر على العميدي، متولّى الترتيب كان، فاستعفى منها وامتنع وقال: كنت بالأمس جليس أمير المؤمنين وصاحب خريطته، أصير اليوم محتسباً. لم أكن لأفعل...]. ويذكر في الموسوعة الإسلامية أنّه كان هناك موظفون بإسم "المرتبون" الذين خدموا بديوان البريد. وكان هؤلاء المرتبون مسؤولين عن تأمين وصول الرسائل والبريد (الخرائط).
أنظر: E.I .(V.I) ،p.1045.
١٧- إتعاظ...،(٣)، ١٩٥.
١٨- المصدر نفسه، ١٩٤-١٩٥. السيّوطي، (٢)، ٢٣٣. يذكر السيّوطي هناك أن القاضي جلال الدين محمود الأنصاري كان شريكاً مع إبن الخلال في تدبير وإدارة شؤون ديوان الإنشاء في عهد الخليفة العاضد.
١٩- إبن الصيرفي، ٣٨. إبن ميسّر، ٢٥. إتعاظ...، (٣)، ٣٢٢. خطط...، (٢)، ٥٧٤.
٢٠- إتعاظ...، (٣)، ٣٣٧-٣٣٨. خطط...، (٢)، ١١٦-١١٧. القلقشندي، (٣)، ٣٩٠. إبن الفرات، تاريخ إبن الفرات، (٤)، (تحقيق حسن محمد الشمّاع)، (البصرة، ١٩٦٧)، ١٤٠-١٤١. أنظر أيضاً:
E.I.(V.II)¨ p.328.

٢١- خطط...، (٢)، ٢١٠.

٢٢- إتعاظ...، (٣)، ١٩٤.

٢٣- إتعاظ...، (٣)، ٣٣٨. خطط...، (٢)، ١١٦. إبن الفرات، (٤)، ١٤١.

٢٤- خطط...، (٢)، ١١٥. يذكر المقريزي في مواضع أخرى أن مرتّب كاتب الدست الشريف كان مئة وعشرين ديناراً. أنظر : خطط...، (٢)، ١١٦. إتعاظ...، (٣)، ٣٣٨.

٢٥- إبن المأمون، ٢١. خطط...، (٢)، ١٨٦.

٢٦- إبن المأمون، ٢١. إتعاظ...، (٣)، ٧٥. خطط...، (٢)، ١٨٦. المقفّى الكبير، (مخطوط ليدن)، F.206 A.

٢٧- إبن ميسّر، ٩٩. أنظر أيضاً : S.M. "...Stern" "The Epistle P.25

٢٨- إبن ميسّر، ١٠٣-١٠٤. إتعاظ...، (٣)، ١١٠. خطط...، (٢)، ٢٢٦. المقفّى الكبير، (مخطوط ليدن)، F. 212 A

٢٩- إبن ميسر، ٩٠. خطط...، (٢)، ١٨٩. عبد المنعم ماجد، نُظُم...، (١)، ١٠٤-١١١.

٣٠- إبن المأمون، ٥٢. خطط...، (٢)، ١٣٣. أنظر حول صلاحيات ديوان المُكاتبات/ الإنشاء: E.I(V.II)" p.328.

٣١- إبن الصيرفي علي بن منجب بن سليمان وكان يُلقّب بتاج الرئاسة. تعلّم فنون الكتابة على يد صاحب ديوان الجيش، صاعد بن المفرج. ثم عُيّن كاتباً في ديوان الإنشاء، الذي كان صاحبه الشريف سناء المُلك الحسيني الزيدي. وقد أخذ يترقّى بمنصبه وخدم مدة طويلة، منذ خلافة الآمر بأحكام الله وحتى وفاته سنة ٥٤٢/١١٤٧. كتب إبن الصيرفي كثيراً من المؤلفات، منها الأدبيّة والتاريخية، ومنها المراسلات وكذلك الشعر أنظر عنه: إبن ميسّر، ١٣٨.

٣٢- أنظر نصّ السجلّ الصادر بتعيين الخليفة الآمر: إبن ميسّر، ٧٠-٧٤. السيّوطي، (١)، ٦٠٤-٦٠٦. الشيّال، ١٨٣-١٩٠.

٣٣- الشيّال، ٢٠٣.

٣٤- المصدر نفسه، ٢٤٩.

٣٥- المصدر نفسه، ٢٦١.

٣٦- إتعاظ...، (٣)، ١٩٥. أبو المحاسن، (٥)، ٢٩٤. السيّوطي، (٢)، ٢٣٣. كان الموفّق أبو الحجاج يوسف بن علي بن الخلال صاحب ديوان الإنشاء في عصر الخليفة الإمام الحافظ وما بعده. مات في الثالث والعشرين من شهر جمادي الآخر سنة ٥٦٦/ شباط ١١٧١. أنظر: إبن خلكان، (٦)، ٢١٩-٢٢٥. السيّوطي، (١)، ٥٦٣. الشيّال، ١١٣، (ملاحظة -١).

٣٧- خطط...، (٢)، ٢٩٥.

٣٨- إتعاظ...، (٣)، ٣٣٥. خطط...، (٢)، ١١٧. القلقشندي، (٣)، ٤٩١. إبن الفرات، (٤)، ١٣٥-١٣٦.

٣٩- أنظر: S.M.Stern" Fatimid Decrees" pp95, 100-102. هذه الوظائف "**صاحب القلم الدقيق**" و "**صاحب القلم الجليل**" لم تكن جديدة في الإدارة في العصر الفاطمي. فقد كان صاحب ديوان

الإنشاء في بلاد المغرب (شمال أفريقيا) يُدعى بإسم "**صاحب القلم الأعلى**". أنظر: السيّوطي، (٢)، ٢٣١.

٤٠- S.M.Stern" Fatimid Decrees" p.100.

٤١- إتعاظ...، (٣)، ٣٣٨. خطط...، (٢)، ١١٧. القلقشندي، (٣)، ٤٩١. إبن الفرات، (٤)، ١٤١.

٤٢- إبن ميسّر، ١٥٢، (ملاحظة ٥٢٠).

٤٣- إبن ميسّر، ١٥٢. أبو شامة، (١)، ٥٠٧-٥٠٨. أبو المحاسن، (٥)، ٢٩٢, ٣٧١.

٤٤- إتعاظ...، (٣)، ٣٣٠.

٤٥- خطط...، (٢)، ٢٩٥.

٤٦- خطط...، (١)، ١٧٤. أنظر أيضاً الأبحاث حول الجيش الفاطمي:

B.J.Beshir" pp. 37-53. Yaacov Lev" "The Fatimid Army،"...pp.165–192.

٤٧- إبن ميسّر، ١٧٢. خطط...، (٢)، ٢٠٥.

٤٨- خطط...، (٢)، ١١٤-١١٥. القلقشندي، (٣)، ٤٩٢-٤٩٣. إبن الفرات، (٤)، ١٤٣. أنظر أيضا بهذا الخصوص: E.I. (V.II), pp.328-329

٤٩- إتعاظ...، (٣)، ٣٣٩. القلقشندي، (٣)، ٤٩٢. إبن الفرات، (٤)، ١٤٣.

٥٠- خطط...، (٢)، ٢٦٠.

٥١- أنظر الوصف لعرض العساكر، الذي أجراه صلاح الدين الأيوبي في شهر محرم سنة ٥٦٧ / ١١٧١: خطط...، (١)، ١٥٨-١٥٩.

٥٢- أنظر وصف عرض العساكر، الذي جرى في عهد الخليفة الإمام الآمر بأحكام الله بهدف تجنيد المساعدات العسكرية لكل من والي دمشق ووالي حلب في بلاد الشام سنة ٥١٧ / ١١٢٣: إبن المأمون، ٦٠-٦١. خطط...، (٢)، ٢٦٠.

٥٣- أنظر: خطط...، (١)، ١٥٨, ١٧٥, ١٧٩.

٥٤- إبن ميسّر، ١٧٢. خطط...، (١)، ١٧٤.

٥٥- إبن ميسّر، ١٨٠.

٥٦- B.J.Beshir" p. 45. Paula Sanders" p.160..

٥٧- إبن المأمون، ٦١. خطط...، (٢)، ٢٦٠-٢٦١.

٥٨- إتعاظ...، (٣)، ١٩٠. أبو المحاسن...، (٥)، ٢٤٤. **الخريطة**: هي عبارة عن الحقيبة التي يتسلّمها الأمير الذي يخرج بصحبة الحملة العسكرية بأمر من الخليفة. وتحتوي هذه الخريطة على قوائم وسجلات بأسماء الجنود ومرتباتهم وأعطياتهم، وذلك لإستعمالها في أوقات عرض العساكر. وفي العصر العباسي الأول كان هناك **ديوان العرض** أو ديوان الجيش، وفي العصر السلجوقي كان المسؤول عن هذا الديوان يُسمّى "**عارض الجيش**". أنظر بهذا الخصوص:

E.I (.V.I) ،(1927)،p.425.

٥٩- خطط...، (١)، ١٧٩. المصدر نفسه...، (٢)، ١١٥.

٦٠- إبن ميسّر، ٣١. خطط. . .، (٢)، ١٢٦.
٦١- B .J .Beshir" p.45
٦٢- إبن المأمون، ٩-١٠. إتعاظ. . .، (٣)، ٤٠. خطط. . .، (١)، ١٥٢. أنظر السجلّ الذي صدر بهذا الخصوص: إبن المأمون، ٤-٩. خطط. . .، (١)، ١٥٢-١٥٣.
٦٣- يذكر القلقشندي، (٣)، ٤٩٣، أنّه كان هناك ديوان يُدعى "**ديوان الإقطاع**" ولكن لم تتوفر الدلائل حول وجود هذا الديوان في العصر الفاطمي. ويحتمل أن يكون مثل هذا الديوان قد أنشئ في العصر الأيوبي فيما بعد.
٦٤- خطط...، (٢)، ١٠٨. إتعاظ. . .، (٣)، ٣٣٩. القلقشندي، (٣)، ٤٩٤. إبن الفرات (٤)، ١٤٢.
٦٥- أنظر نصّ هذا السجلّ: إبن المأمون، ٤-٩. وأنظر أيضاً: القلقشندي، (٣)، ٥٢٥.
٦٦- المقفّى الكبير، (سهيل زكّار)، ٣٠٠.
٦٧- إتعاظ. . .، (٣)، ١٤.
٦٨- المصدر نفسه، ١٤٠.
٦٩- أبو شامة، (١)، ٤٠٢. إبن خلكان، (٢)، ٤٤٧.
٧٠- أبو شامة، (١)، ٤٥٠, ٤٩٨. خطط. . .، (١)، ١٧٥, ١٧٩. أنظر حول موضوع الإقطاع العسكري: محسن محمد حسين ، الجيش الأيوبي في عهد صلاح الدين ، (بيروت، ١٩٨٦)، ١٢٩ -١٤٣. يذكر عبد المنعم ماجد وجود ديوان الإقطاع في العصر الفاطمي ولكن كما يبدو أن هذا الديوان ظهر فقط في العصر الأيوبي، بعد سيطرة صلاح الدين الأيوبي على الأمور في الدولة الفاطمية وإبطال خلافتها أنظر: عبد المنعم ماجد، نُظُم. . .، (١)، ١٩٢-١٩٣.
٧١- خطط. . .، (٢)، ١١٥. إتعاظ. . .، (٣)، ٣٣٩. القلقشندي، (٣)، ٤٩٣. إبن الفرات، (٤)، ١٤٣. أنظر بشأن ديوان الرواتب: عبد المنعم ماجد، نُظُم . . .، (١)، ١٩٢.
٧٢- إتعاظ. . .، (٣)، ٣٤٣.
٧٣- خطط. . .، (٢)، ١٠٩. إبن الفرات، (٤)، ١٥٠.
٧٤- إتعاظ. . .، (٣)، ٣٤٣. القلقشندي، (٣)، ٤٩٥. كان إستيمار الدولة في بداية العصر الفاطمي قليلاً نسبياً، حيث بلغ في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، وخاصة في سنة ٤٠٧/١٠١٦ مبلغ ٧١٧٣٣ ديناراً. أنظر: إتعاظ. . .، (٢)، ١١٢.
٧٥- إبن المأمون، ٧١. خطط. . .، (٢)، ١١١. المقفّى الكبير (مخطوط ليدن).F.212A
٧٦- خطط. . .، (٢)، ١١٥. القلقشندي، (٣)، ٥٢٥. إبن الفرات، (٤)، ١٤٣.
٧٧- إبن المأمون، ٨١. خطط. . .، (٢)، ١٨٩. المقفّى الكبير، (مخطوط ليدن)،F.208A
٧٨- خطط. . .، (٢)، ١٨٨. المقفّى الكبير، (مخطوط ليدن)F.207A
٧٩- إتعاظ. . .، (٣)، ٢٦٠.
٨٠- إبن المأمون، ٨١. خطط. . .، (٢)، ١٨٩. المقفّى الكبير، (مخطوط ليدن)F.208A
٨١- أنظر التفاصيل حول مرتّبات الموظفين في العصر الفاطمي: خطط. . .، (٢)، ١١٥-١١٦. إتعاظ. . .،

(٣)، ٣٤٠-٣٤٢. القلقشندي، (٣)، ٥٢٥-٥٢٦. إبن الفرات، (٤)، ١٤٣-١٤٥ .

٨٢- إرتفع عدد الأستاذين في العصر الفاطمي ما يزيد على الألف، والذين لعبوا دوراً هاماً في حياة القصر والإدارة. أنظر حول الأستاذين، مركزهم وصلاحياتهم في القصر: إبن ميسّر، ٨٨-٨٩، (ملاحظة ٣١٩). القلقشندي، (٣)، ٤٧٧, ٤٨٠-٤٨١, ٤٨٤-٤٨٥.

٨٣- خطط. . .، (٢)، ٨٨. القلقشندي، (٣)، ٤٨٤-٤٨٥.

٨٤- يعرض المقريزي فروقاً كبيرة بين قوة الأسطول الفاطمي في بداية عهد الفاطميين وبين قوته في أواخر عهدهم. في البداية، وفي عصر القوة كان الأسطول يحتوي على ما يقارب ستمائة سفينة، ولكن في نهاية الدولة تقلّص هذا العدد حتى بلغ حوالي المائة سفينة فقط. أنظر: خطط. . .، (٢)، ٢٦٢-٢٦٣. المصدر نفسه، (٣)، ١٠.

٨٥- خطط. . .، (٢)، ٦١٠, ٦١٦. السيّوطي، (٢)، ٣٧٨. أنظر أيضاً بهذا الشأن: صابر محمد ذياب، سياسة الدول الإسلامية في حوض البحر المتوسط، (القاهرة، ١٩٧٣)، ١٦٩-١٧٩.

٨٦- خطط. . .، (٣)، ١٠. عبد المنعم ماجد، نُظُم....، (١)، ٢٢٠.

٨٧- أنظر حول هذا الصراع بين الفاطميين وبين الصليبيين: سعيد عبد الفتاح عاشور، "شخصيّة..."، ١٥-٦٦. أنظر أيضاً كتاب سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية، (ج- ١)، (القاهرة، ١٩٩٣).

٨٨- إبن المأمون، ١٠٠-١٠١. خطط. . .، (٢)، ٢٦١. السيّوطي، (٢)، ٣٢٩. أنظر حول أنواع المراكب البحرية التي بناها الفاطميون: عبد المنعم ماجد، نُظُم. . .، (١)، ٢٢٢-٢٢٣. يذكر إبن ميسّر أنّ الوزير مأمون البطائحي كان قد نقل صناعة بناء السفن الحربية من جزيرة مصر (الروضة) إلى مكانها القديم في ساحل مصر (المُقس). أنظر: إبن ميسّر، ٩٣.

٨٩- إبن ميسّر، ١٢٩. إتعاظ. . .، (٣)، ١٦٣.

٩٠- سعيد عبد الفتاح عاشور، "شخصية. . ."، ٤١.

٩١- إتعاظ. . .، (٣)، ٣٤٢. خطط. . .، (٢)، ٢٦١. القلقشندي، (٣)، ٤٩٦. إبن الفرات، (٤)، ١٤٩.

٩٢- أبو شامة، (١)، ٤٤٣.

٩٣- خطط. . .، (٣)، ١٢.

٩٤- إبن ميسّر، ١٢٩. خطط. . .، (٢)، ٢٦١- ٢٦٢. إتعاظ. . .، (٣)، ١٦٣. إبن الفرات، (٤)، ١٤٩.

٩٥- أنظر حول الأحداث والحالات التي كان الأسطول ينقل بها الأهراء السلطانية لخدمة القصور الفاطمية: إتعاظ. . .، (٣)، ٤٤, ٥١-٥٢, ٩٦, ١٠٦.

٩٦- إبن المأمون، ٩٥-٩٦.

٩٧- خطط. . .، (٢)، ٢٦٢. المصدر نفسه، (٣)، ١٠. القلقشندي، (٣)، ٥٢٣.

٩٨- خطط. . .، (٢)، ٢٦٢. إبن الفرات، (٤)، ١٤٩.

٩٩- خطط. . .، (٢)، ٢٦٢-٢٦٣. المصدر نفسه، (٣)، ١٠-١١.

١٠٠- المصدر نفسه، (٢)، ٢٦٣. المصدر نفسه، (٣)، ١١.

١٠١- أنظر وصف عرض العساكر في عهد الإمام الآمر بأحكام الله ووزيره مأمون البطائحي: إبن ميسّر،

٩٤-٩٥. خطط...، (٢)، ٢٥٧, ٢٦٠-٢٦١.

١٠٢- خطط. . .، (٢)، ٢٥٧. المصدر نفسه، (٣)، ١١. القلقشندي، (٣)، ٥٢٣. السيّوطي، (٢)، ٣٧٩.

١٠٣- خطط. . .، (٢)، ٢٥٧. المصدر نفسه، (٣)، ١١.

١٠٤- إتعاظ. . .، (٣)، ٢٩٦-٢٩٧.

١٠٥- خطط...، (١)، ١٥٠-١٥١.

١٠٦- المصدر نفسه، ١٥١. إتعاظ. . .، (١)، ١٤٤-١٤٦.

١٠٧- خطط. . .، (٢)، ٢٩٥. **الجهابذة**: جهبذ كلمة فارسية، وهم الموظفون أصحاب الكفاءة العالية في إدارة الشؤون المالية في الدولة، وكانت وظيفتهم إجراء الحسابات المالية من الدخل والمصروفات للدولة. أنظر: إتعاظ. . .، (٣)، ١١٥. S.D.Goitein¨ (II)¨ p . 379

١٠٨- إتعاظ. . .، (٢)، ٧٦.

١٠٩- الدواداري، (٦)، ٣٢٢.

١١٠- إبن ميسّر، ٧٧. إتعاظ. . .، (٣)، ٣٩.

١١١- إتعاظ. . .، (٣)، ١١٥-١١٦, ١٢٥-١٢٦.

١١٢- إبن ميسّر، ١٤٠. إتعاظ. . .، (٣)، ١٦٥, ١٨٤.

١١٣- أنظر: إبن القلانسي، ٥٨-٥٩.

١١٤- خطط. . .، (١)، ١٨٤.

١١٥- إبن الصيرفي، ٢٣-٢٤. إتعاظ. . .، (٢)، ٢٤٧. القلقشندي، (٣)، ٤٩٥.

تنّيس : هي مدينة قديمة في مصر، كانت قائمة في بحيرة المنزلة في الجنوب الغربي من مدينة بورت سعيد الحالية. كان لمدينة تنّيس أهمية بارزة في العصور الوسطى من الناحيتين العسكرية والصناعية، حيث كان بها مركز لرسوّ وتجمع الأسطول المصري. في سنة ٥٨٨/ ١١٩٢، نُقل سكان مدينة تنّيس إلى دمياط على الشاطئ، وفي سنة ٦٢٤/ ١٢٢٦- ١٢٢٧ هُدمت المدينة تماماً على يد السلطان الأيوبي الملك الكامل. أنظر: إتعاظ. . .، (١)، ١٠٩، ملاحظة ٢. **البرُلُّس**: مكانها في وسط الدلتا في مصر، قريباً من شاطئ البحر المتوسط. وهي بحيرة تمتد على طول الساحل، وخدمت الأسطول المصري في العصور الوسطى. **الفرما**: كانت مدينة ساحلية في شمالي سيناء على البحر المتوسط وكانت ميناءً هاماً ما بين مينائي عسقلان والإسكندرية. إحترقت هذه المدنية على أيدي الصليبيين سنة ٥٤٥/ ١١٥٠م، وذلك قبل احتلال عسقلان بقليل. وفي سنة ٥٥٩ / ١١٦٣-١١٦٤م، إحترقت المدينة بالكامل على يد الوزير الفاطمي شاور السعدي على أثر الصراعات التي دارت مع القائد ضرغام. أنظر: إتعاظ. . .، (١)، ١١٨، ملاحظة ٢.

١١٦- المسبّحي، ٣١. إتعاظ. . .، (٢)، ١٤١-١٤٢.

١١٧- إتعاظ...، (١)، ٢٧٧.

١١٨- إبن الصيرفي، ٢٤ - ٢٦. إتعاظ. . .، (١)، ٢٧٣. الدواداري. (٦)، ٢٣١.

١١٩- إتعاظ. . .، (١)، ٢٧٩ - ٢٨٠.

١٢٠- المصدر نفسه، ٢٨٣.

١٢١ - إبن القلانسي، ٦٢. إتعاظ...، (٢)، ٨١.

١٢٢- إبن الصيرفي، ٣٠. الدواداري، (٦)، ٢٨٩.

١٢٣- إبن القلانسي، ٨٢. الشيّال، ٣١٩ - ٣٢٠. أنظر هناك نصّ السجلّ الصادر بتعيين الجرجرائي: إبن القلانسي، ٨٠-٨٢. الشيّال، ٣١٣-٣٢١.

١٢٤ - إبن الصيرفي، ٤٦. إتعاظ...، (٢)، ٢٤٧.

١٢٥- يذكر المقريزي أنّ ديوان المجلس كان يقوم مكان ديوان النظر قبل إنشائه، أنظر: خطط...، (٢)، ١٠٩.

١٢٦- خطط...، (٢)، ١٠٨-١٠٩. القلقشندي، (٣)، ٤٩٣ - ٤٩٤.

١٢٧ - إتعاظ...، (٢)، ٢٤٨. هناك تشابه بين صلاحيات إبن البابلي في شؤون المال وبين صلاحيات ديوان النظر. أنظر: خطط...، (٢)، ١١٤. إتعاظ...، (٣)، ٣٨٣. القلقشندي، (٣)، ٤٩٣. إبن الفرات، (٤)، ١٤١-١٤٢.

١٢٨- خطط...، (١)، ١٥١, ١٨٤.

١٢٩- خطط...، (٢)، ١٠٨, ١١٤. إتعاظ...، (٣)، ٣٣٨-٣٣٩. القلقشندي، (٣)، ٤٩٣-٤٩٤. إبن الفرات، (٤)، ١٤١-١٤٢.

١٣٠ - خطط...، (٢)، ١١٤. إتعاظ...، (٣)، ٤٣.

١٣١- أنظر تفاصيل حساب المصروفات التي أجراها إبن أبي الليث أمام الوزير مأمون البطائحي: إبن المأمون، ٤٨-٥٥. خطط...، (٢)، ٣٠-٣٦. المقفّى الكبير، (مخطوط ليدن)، FF.207B- 209A

١٣٢- أنظر نصّ هذا السجلّ: إبن المأمون، ٤-٨. خدم إبن البطائحي في هذه الفترة منصب أمين سرّ الوزير الأفضل بن بدر الدين الجمالي، وأعانه في إدارة شؤون الدولة.

١٣٣- أنظر نصّ هذا السجلّ: إبن المأمون، ١٧-١٩.

١٣٤- أنظر نصّ السجلّ: إبن المأمون، ٢٨-٣٣. خطط...، (١)، ١٥٤-١٥٥.

١٣٥- في سنة ٥٠١/١١٠٧، طلب إبن البطائحي من الوزير الأفضل إجراء تغييرات في السنة المالية بما يخصّ الضرائب. وقد وافق الأفضل على هذا الطلب وأصدر سجلاً بذلك. أنظر نصّ السجلّ: إبن المأمون، ٤-٨.

١٣٦- إبن ميسّر، ٧٧. إتعاظ...، (٣)، ٣٩.

١٣٧- خطط...، (٢)، ١١٤. إتعاظ...، (٣)، ٣٣٨. القلقشندي، (٣)، ٤٩٣. إبن الفرات، (٤)، ١٤٢.

١٣٨- يذكر إبن المأمون أنّه في سنة ٥٠١ / ١١٠٧ أُنشئ ديوان المجلس الذي كان يرأسه إبن أبي الليث في إدارة شؤونه. ولم يذكر إبن المأمون ديوان التحقيق في ذلك. أنظر: إبن المأمون، ٩.

١٣٩- خطط...، (٢)، ١١٤. إتعاظ...، (٣)، ٤٣.

١٤٠- إبن ميسّر، ٨٤. إتعاظ...، (٣)، ٧٢. خطط...، (١)، ١٨٥.

١٤١- إتعاظ، (٣)، ١٤٩.

١٤٢– المصدر نفسه، ١٦٥, ١٨٤, ١٨٥.
١٤٣– إبن ميسّر، ١٤٣. إتعاظ. . .، (٣)، ١٩٩.
١٤٤– خطط. . .، (١)، ١٨٥.
١٤٥–خطط. . .، (٣)، ١٩٥. القلقشندي، (٣)، ٤٩٤–٤٩٥. إبن الفرات، (٤)، ١٤٩–١٥٠.
١٤٦– خطط. . .، (٣)، ١٩٥.
١٤٧– المقفّى الكبير، (تحقيق سهيل زكّار)، ٣٣٨.
١٤٨– إبن ميسّر، ١٦٣. إتعاظ. . .، (١)، ١٤٤.
١٤٩– خطط. . .، (٣)، ١٩٥. إتعاظ. . .، (١)، ٢٠٨.
١٥٠– إبن حجر العسقلاني، رفع الأصرعن قضاة مصر، (من كتاب الكندي، الولاة وكتاب القضاة)، (1912 ,Leyden)" (Rhuven Guest) ،601.
١٥١– المصدر نفسه، ٦١١. إتعاظ. . .، (٢)، ١٠٨–١٠٩.
١٥٢– إبن حجر العسقلاني، ٦١٣.
١٥٣– المسبّحي، ٦٧. إتعاظ...، (٢)، ١٦١.
١٥٤– خطط. . .، (٣)، ١٩٥. القلقشندي، (٣)، ٤٩٤.
١٥٥– إبن ميسّر، ٩٢. إبن المأمون، ٣١. إتعاظ. . .، (٣)، ٩٣.
١٥٦– خطط. . .، (٣)، ١٩٥.
١٥٧– إبن حجر العسقلاني، ٥٩٦. القلقشندي، (٣)، ٤٩٦. إبن الفرات، (٤)، ١٤٩.
١٥٨– أنظر حول أحداث إدارة أموال الأيتام من قبل القضاة عبد العزيز بن النعمان وإبن عمّه الحسين بن النعمان، وذلك في عصر الخليفة الحاكم بأمر الله. إبن حجر العسقلاني، ٥٩٧–٥٩٩.
١٥٩– إتعاظ. . .، (٢)، ٢١. إبن حجر العسقلاني، ٥٩٧.
١٦٠– إبن حجر العسقلاني، ٥٩٧–٥٩٩. عُزل القاضي الحسين بن النعمان من منصبه في سنة ٣٩٤هـ/ ١٠٠٣م، ثم حُكم عليه بالإعدام في بداية سنة ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م. وقد عُيّن مكانه إبن عمه القاضي عبد العزيز بن النعمان.
١٦١– إتعاظ. . .، (٣)، ٨٩. القلقشندي، (٣)، ٤٦٠.
١٦٢– إتعاظ. . .، (٢)، ٣٠. أصدر الحاكم بأمر الله مرسوماً يعلّل فيه أسباب قتله للقائد برجوان ومصادرة أمواله. أنظر نصّ السجلّ الصادر بهذا الشأن: إتعاظ. . .، (٢)، ٢٧–٢٨. الشيّال، ٣٠٩–٣١١.
١٦٣– المسبّحي، ٣٢–٣٣, ٩٢–٩٣. إتعاظ. . .، (٢)، ١٤٢.
١٦٤– إتعاظ. . .، (٢)، ٨١. خطط....، (٢)، ٣١٢.
١٦٥– إتعاظ. . .، (٢)، ١٥٥.
١٦٦– إتعاظ. . .، (٣)، ٨٩.
١٦٧– إبن ميسّر، ٨٣–٨٤. إتعاظ. . .، (٣)، ٧٢.
١٦٨– إتعاظ. . .، (٣)، ٨٨, ٩١.

١٦٩- أنظر نصّ هذا المرسوم الذي أصدره الخليفة الآمر بأحكام الله: إتعاظ...، (٣)، ٨٩-٩٢.

١٧٠- المصدر نفسه، ١١٩. كان أبو نجاح راهباً نصرانياً خدم في إدارة شؤون المال في الدولة الفاطمية من قبل الخليفة الآمر بأحكام الله. حاول أبو نجاح مصادرة أموال التركات كما فعل في مصادرة أموال كثير من أبناء النصارى وموظفي الدولة الآخرين.

١٧١- إتعاظ...، (٢)، ١٤١، (ملاحظة ٣). كانت وظيفة الزمّام قائمة في الدولة العباسية وتطوّر منها ديوان الأزمّة بعد ذلك، ويحتمل أنّ إنشاء هذه الوظيفة في الدولة الفاطمية يعتبر تقليداً للإدارة العباسية.

١٧٢- خطط...، (٢)، ٢٩٥.

١٧٣- إبن الصيرفي، ٢٤.

١٧٤- المسبّحي، ٣١.

١٧٥- إتعاظ...، (٢)، ٩٤.

١٧٦- أنظر أمثلة على ذلك: المسبّحي، ٥٧, ٧٧, ٨٧. إتعاظ...، (٢)، ١٥٧, ١٦٧, ١٧٠.

١٧٧- إبن الصيرفي، ٣٣. إتعاظ...، (٢)، ١٢٨.

١٧٨- خطط...، (٢). ١١٥. القلقشندي، (٣)، ٤٨٥.

١٧٩- أنظر: المسبّحي، ٣١.

١٨٠- أنظر أمثلة حول الدور الذي كان يقوم به زمّام القصور: إبن منقذ، ٧. إتعاظ...، (٣)، ٦٥, ٧٥، ١٩٦. المقفّى الكبير، (مخطوط ليدن)، F 206.B.

١٨١- إتعاظ...، (٣)، ٢١٤.

١٨٢- المصدر نفسه، ٢٤٣.

١٨٣- أبو شامة، (١)، ٤٩٤. إتعاظ...، (٣)، ٣١٢. قراقوش: هو أبو سعيد بهاء الدين **قراقوش** إبن عبد الله الأسدي، نسبة إلى قائده أسد الدين شيركوه، عمّ صلاح الدين الأيوبي. وقد كان قراقوش أحد الغلمان من الخصيان البيض التابعين لأسد الدين شيركوه، وفيما بعد أصبح يتبع لصلاح الدين الأيوبي. وقد تسلّم قراقوش منصب زمّام القصور من صلاح الدين وأصبح وكيلاً له. ساعد بهاء الدين قراقوش قائده صلاح الدين الأيوبي على إبطال الخلافة الفاطمية في مصر وإستبدالها بالخلافة العباسية. أنظر عنه: أبو شامة، (١)، ٤٨٨, ٤٩٣-٤٩٤.

١٨٤- أنظر: أبو شامة، (١)، ٤٨٨, ٤٩٣-٤٩٤. يذكر المقريزي أن جوهراً، الملقّب مؤتمن الخلافة، كان سبباً مساعداً للقضاء على الخلافة الفاطمية. أنظر: خطط...، (٢)، ٢٩٠.

١٨٥- إتعاظ...، (٣)، ١٥١, ١٩٥-١٩٦. خطط...، (٢)، ١١٨. القلقشندي، (٣)، ٤٨٦.

١٨٦- إتعاظ...، (٣)، ١٩٨.

١٨٧- أنظر بخصوص وظيفة الزمّام وصلاحياته: إبن منقذ، ٢٤, ١٩٥. أنظر أيضاً أحد السجلات الصادرة بتعيين زمّام الرّجال: القلقشندي...، (٦)، ٤٠١-٤٠٤.

١٨٨- خطط...، (١)، ١٥١, ١٨٤.

١٨٩- إتعاظ. . .، (٣)، ١٣. شغلت وظيفة المُشارف أحياناً وظائف خاصة ومحدّدة، مثل مُشارف المطابخ، مُشارف دار الضرب، مُشارف خزائن الكتب، مُشارف البساتين وغيرها.

١٩٠- أنظر: S.M.Stern¨ Fatimid Decrees¨ pp169-170.

١٩١- ظهرت وظيفة المُستوفي في أواخر عهد الخليفة الآمر بأحكام الله عندما عيّن الراهب النصراني أبا نجاح لهذا المنصب. وكان الهدف من التعيين هو الحصول على إيرادات أكثر لصالح الدولة. أنظر: إتعاظ...، (٣)، ١١٥-١١٦، ١٢٥.

١٩٢- كانت صلاحيات ديوان الإستيفاء تتركّز في إدارة الحسابات المالية للأقاليم المختلفة في مصر، مثل الثغور الشرقية، الصعيد (مصر العليا). أنظر:

S .M .Stern¨ Fatimid Decrees¨ pp .53-54 ،65-66 ،170-173.

الفصل الخامس

النظام القضائي عند الفاطميين: التطوّرات والصلاحيّات

يُعتبر القضاء في الإسلام أحد أركان الإدارة في الدولة الإسلامية، الذي من خلال مؤسساته تُطبق الشرائع الدينية لنشر العدل بين الناس وحماية المظلومين وإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه. فمنذ العهد الإسلامي الأوّل كان الرسول (ص) هو القاضي في الدولة الإسلامية، بحيث كان المثل الأعلى في تطبيق الشريعة والعدل بين المسلمين امتثالاً للآيات القرآنية. أخذ الرسول في تعيين عدد من الصحابة قضاة في الأقاليم المختلفة وكلّف الولاة بالقيام بهذه المهمّة، كما فعل بتعيين معاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب قضاة في اليمن.

ومع اتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول شعوب وأناس مختلفي الجنسيّات والأعراق في الإسلام، كانت هناك حاجة ماسة لتطور القضاء وصلاحياته في الدولة. ففي العهد الراشدي إمتاز القضاء بكونه امتداداً للقضاء في عهد الرسول (ص) وتطبيق ما ورد في القرآن الكريم وما صدر عن الرسول (ص) من قول وعمل. فقد حافظ الخلفاء على تولّي القضاء الأعلى في الدولة، ولكن انتشار الإسلام في الأمصار والبلدان البعيدة فرض على الخلفاء تعيين قضاة في هذه الأقاليم نيابة عنهم. واشتهر عمر بن الخطاب في التنظيم الإداري في الدولة الإسلامية عامة، وفي نظام القضاء خاصة.

أمّا في العهد الأموي، وبالرغم من توسّع الدولة الإسلامية إلى أقصى حدّ لها في الشرق والغرب، فقد حافظ القضاء على معالمه الأساسية كما كان في العهد النبوي والراشدي. ولكن ظهرت هناك مصادر جديدة جرى إستعمالها للأحكام القضائية، مثل العُرف وإتساع مصادر الإجتهاد، الإجماع، القياس والرأي، كما أصبح الولاة في الأقاليم أحياناً هم الذين يعينون القضاة في ولاياتهم ويعزلونهم عند الحاجة. لذا يمكن اعتبار القضاء في العهد الأموي مستقلاً عن تأثير الخلفاء إلى حدّ ما، وذلك في إستنباط الأحكام الشرعيّة من مصادرها واستعمال الرأي وعدم التقيّد برأي الخلفاء أو الإلتزام بمذهب فقهيّ معيّن. كذلك لم يتأثر القضاة بسياسة الخلفاء، بحيث كان القضاة مستقلّين في عملهم، ولم يتأثروا بالتغيّرات السياسية في الدولة أو بالفتن والأفكار الجديدة التي ظهرت في العصر الأموي.

أمّا في العهد العباسي، فقد ظهرت تغيّرات تنظيمية وإدارية على النظام القضائي في الدولة، حيث أخذ القضاء بالتكيّف مع المستجدّات والواقع والتغيّرات السياسية فيها. كان القضاء في هذا العصر يختلف عمّا كان عليه في العصر الأموي بأن أصبح القضاة متأثرين في بعض الأحيان بالتغيّرات السياسيّة والإجتماعية وظهور الأحزاب والمذاهب الدينية والفقهيّة المختلفة. ولكن من جهة ثانية، يعترف المؤرخون أن القضاء في العصر العباسي بلغ أوج تطوّره وكماله من الناحيتين التنظيمية والإدارية واكتمال أصوله وفروعه وقواعده وأحكامه تمشّياً مع التطوّرات السياسية والإجتماعية والمذهبية. فقد اتّسعت سلطة القاضي في العصر

العباسي لتشمل العقوبات والأحوال الشخصية والمنازعات والخصومات. لذلك إتّسعت الإختصاصات والصلاحيات، وظهرت هناك عدة مناصب للقضاة حسب الصلاحيات المختلفة، مثل قاضي العسكر، قاضي الركب، قاضي البَرّ، قاضي المظالم، وقاضي الحسبة. كما ظهر منصب قاضي القضاة، والذي كان بمثابة القاضي الرئيسي في الدولة العباسيّة، ومركزه مدينة بغداد. ثم ظهر تعدّد القضاة في المدينة الواحدة وذلك لخدمة أتباع المذاهب السنية الأربعة: الشافعيّة، الحنفيّة، الحنبليّة والمالكيّة. هذا التوسع في الصلاحيات وفصلها في الأمور القضائيّة أوجب ظهور منصب نائب القاضي والمعاونين لمساعدة القضاة في أعمالهم. وصار للقضاة أيضاً صلاحيّة النظر في أمور الأوقاف والإشراف على أموال الأيتام وتنصيب الأوصياء والإشراف على دار الضرب وغيرها من المهام الرسميّة وغير الرسميّة(*).

أمّا القضاء في العصر الفاطمي، والذي هو موضوع البحث هنا، فقد كان ظاهرة طبيعية للتغيّرات والمستجدّات التي ظهرت في الدولة الإسلامية، وخاصة السياسية والمذهبية. فظهور الفاطميين كخلافة شيعيّة منافسة للخلافة العباسية السنّيّة في بغداد، جعلها تقيم سلطة قضائية مستقلّة لتتلاءم مع المذهب الشيعيّ الإسماعيلي، من حيث التشريع ومن حيث العقيدة. فقد دأب الفاطميّون على أن يكون القضاء أحد الدعائم الهامة في نظامهم الإداري، وذلك لنشر دعوتهم في الأقاليم التابعة لهم. فكان القاضي الفاطمي يتصدّر الوظائف الدينية في الدولة، والتي ترتكز على دعامتين رئيسيّتين، وهما: نظام القضاء ونظام الدعوة.

عندما سيطر الفاطميون على مصر سنة ٣٥٨هـ / ٩٦٨- ٩٦٩م وجدوا نظاماً قضائيا سنيّاً يتمشى حسب أنظمة الدولة العباسية. لكن هذا النظام العبّاسي كان منافساً لسياسة الفاطميين ومذهبهم، الأمر الذي خلق واقعاً جديداً في الدولة، بحيث كانت السيطرة السياسية والعسكرية بأيدي الفاطميين الشيعة، بينما كان النظام القضائي والديني بأيدي السُنّة. هذا الواقع لم يرُق للفاطميين، ولكن الحذر الشديد والسياسة الحكيمة التي اتّبعها الفاطميون في مصر في السنوات الأولى من حكمهم ألزمتهم على التروّي في اتّخاذ قرارات سريعة ومخالفة لأهل السُنّة في مصر لتفادي معارضتهم. فعندما فتح جوهر الصقلي مصر وضمّها لسلطة الدولة الفاطمية ترك القاضي السنّي أبا طاهر الذُهلي في منصبه كما كان في العهد الإخشيدي[1].

إتّسمت سياسة الفاطميين في مصر في بداية عهدهم بالحكمة واتّخاذ القرارات بالتروّي وعدم إثارة مشاعر المصريين. فقد حاول جوهر الصقلّي تقريب المصريين إليه وإخضاعهم لسياسته عن طريق طمأنتهم في كتاب الأمان الذي نشره بين المصريين. سلّم جوهر الصقلّي

كتاب الأمان إلى زعماء المصريين وعلى رأسهم القاضي السنّي أبي طاهر الذهلي، حيث أكّد جوهر الصقلّي في نصّه أنّه سيحافظ على السير على طريق الإسلام، والذي هو سُنّة واحدة وشريعة واحدة. كذلك وعد جوهر المصريين أن يبقوا على مذهبهم السُنّي والتمشّي على تعاليمه وأداء واجباتهم الدينية في المساجد على الطريقة التي كانوا عليها، كما كان عليها السلف السابق من الصحابة والتابعين والفقهاء في الأمصار الإسلامية المختلفة، كلٌّ حسب مذهبه. كما أكّد جوهر الصقلي في الأمان بأن يحافظ على أداء فرائض الصلاة والأذان، صوم رمضان والصلوات به، الزكاة، الحج، والجهاد كما أمر الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز، وكما سار عليها النبيّ (ص) في سُنّته. وأضاف جوهر أيضاً في نصّ الأمان أنّه سيحافظ على ترك أهل الذمّة من اليهود والنصارى على ما كانوا عليه من حقوق وواجبات في الدولة الإسلامية[٢].

(كما يظهر من نصّ هذا الأمان أنّه كان للدعاية والإعلام أكثر من أن يكون تطبيقيّاً، وذلك لكسب ودّ المصريين. لم تدم سياسة جوهر الصقلي والفاطميين عامة على ترك المصريين على ما كانوا عليه سابقاً. فقد أخذ الفاطميون في نقل المؤسّسات وإدارتها تحت أيديهم تدريجياً، وكان منصب القضاء أحد هذه المؤسّسات وأهمّها للسيطرة عليه من أيدي أهل السُنّة. فالسيطرة على منصب القضاء تمنح الفاطميين دعماً لسلطتهم وبناء الدولة حسب عقيدتهم الشيعية الإسماعيلية، وفي استنباط الأحكام الشرعية، وكذلك في نشر الدعوة الإسماعيلية. ففي سنة ٣٦٢هـ/ ٩٧٢م، وعندما قدم الإمام المُعزّ إلى مقرّه الجديد في القاهرة أدخل تجديدات على نظام القضاء في مصر. حينها عيّن القاضي المغربي الموالي للفاطميين، أبا سعيد بن أبي ثوبان، قاضياً مغربيّاً للمغاربة ولإدارة شؤون المظالم (قاضي المظالم)[٣]. كان تعيين إبن أبي ثوبان خطوة لفصل صلاحيات القضاء وتقليص صلاحيات القاضي السُنّي أبي طاهر الذهلي. إستمرّ هذا التقليص في صلاحيات أبي طاهر الذهلي تدريجيّاً حتى أصبح القاضي أبو سعيد بن أبي ثوبان يحكم ليس فقط بين المغاربة، بل بين المصريين أنفسهم أيضاً وبمساعدة شهود (عدول) من المصريين[٤].)

*بعد موت القاضي إبن أبي ثوبان سنة ٣٦٤هـ/ ٩٧٤م، عُيّن القاضي الإسماعيلي علي بن النعمان في منصب القضاء، والذي كان والده من أعلام الشيعة الإسماعيلية في خدمة الفاطميين في شمال أفريقيا[٥]. كان هذا التعيين لقاضٍ شيعيّ مقصوداً للسيطرة على الإدارة الدينيّة في الدولة بأيدي الفاطميين، الذين اهتمّوا في نشر الدعوة الإسماعيلية بتعاليمها وعاداتها وتقاليدها بين المصريين. ففي سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م مُنح القاضي علي بن النعمان صلاحيّات واسعة عندما عُيّن قاضياً عامّاً لجميع أنحاء مصر، وذلك بعد أن إعتزل القاضي

السُنّي أبو طاهر الذهلي من منصبه[٦]. يُعتبر هذا النقل لصلاحيات القضاء عامةً إلى أيدي القاضي الإسماعيلي علي بن النعمان تغييراً جذرياً في حياة مصر القضائي، حيث أصبح القضاة الشيعة من الإسماعيلية يدبّرون شؤون القضاء بجميع فروعه، بالإضافة إلى الشؤون الدينية الأخرى. وقد استمرّت هذه السياسة والتحوّل طوال العصر الفاطمي حتى تمّ إبطالها على يد السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م.

- إستمرّ أبناء عائلة النعمان بن حيّون في تسلّم مناصب القضاء في مصر مدة طويلة في عهد الإمام المعزّ والعزيز والحاكم بأمر الله والإمام الظاهر لإعزاز دين الله. ولكن في عهد الحاكم بأمر الله عُزل القاضي عبد العزيز بن النعمان في سنة ٣٩٨هـ/ ١٠٠٧م، وعُيّن مكانه القاضي مالك بن سعيد الفارقي[٧]. كان هذا التغيير نتيجة لسياسة الحاكم المتقلّبة والغير ثابتة في اتّخاذ القرارات السريعة والغريبة. لم تدُم مدة إبن سعيد الفارقي في القضاء، حيث حُكم عليه بالإعدام سنة ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م[٨].

عاد أبناء النعمان بن حيون لتولّي منصب القضاء في عهد الإمام الظاهر. فقد تولّى القاسم بن عبد العزيز بن النعمان القضاء بين سنة ٤١٨-٤١٩هـ/ ١٠٢٧-١٠٢٨م، وكذلك عاد وخدم في القضاء في عهد الإمام المستنصر بين الأعوام ٤٢٧-٤٤١هـ/ ١٠٣٦-١٠٤٩م. كان القاضي القاسم بن عبد العزيز بن النعمان آخر القضاة من أبناء عائلة النعمان بن حيون الذين يتولون القضاء في الدولة الفاطمية[٩]، حيث انتقلت الوظيفة إلى قضاة آخرين تبعاً للأهواء السياسية والتغيّرات التي حدثت في الدولة فيما بعد.

كان منصب القضاء في بداية العهد الفاطمي ذا مركز هامّ يتحلّى بصلاحيات واضحة ومحدّدة تُمنح له من قبل الخليفة. حيث كان القاضي يدير شؤون القضاء في إصدار الأحكام الشرعيّة، إدارة الأماكن المقدسة والصلوات، وكذلك مراقبة دار الضرب في صك النقود والإهتمام بمحاربة الفساد والغشّ بها[١٠]. وبسبب أهميّة منصب القاضي الإسماعيلي في تطبيق الشرائع حسب المذهب الإسماعيلي، كان القاضي من بين المقربين جداً للخليفة، حيث كان القاضي يشترك في جميع المناسبات والإحتفالات المتّبعة في الدولة.

عند اتّساع الدولة الفاطميّة، من حدود الشام شرقاً إلى بلاد المغرب في الغرب، اتّسعت صلاحيات القضاء الفاطمي أكثر فأكثر. فقد أخذ الخليفة الفاطمي يمنح قسماً من صلاحياته القضائية إلى القاضي المعيّن. ففي بعض الأحيان كان القاضي الفاطمي في مصر مسؤولاً عن إدارة شؤون القضاء في الأقاليم والولايات الفاطمية الأخرى، مثل بلاد الشام وشمال افريقيا والحجاز[١١]. ومع اتّساع صلاحيات القاضي الفاطمي، أصبح يُعرف بلقب "**قاضي القُضاة**"، كما كان في الدولة العباسية، وأحياناً كان يُمنح له لقب "**داعي الدُعاة**"، وخاصةً

عندما كان القاضي مسؤولاً عن الدعوة الإسماعيلية بالإضافة إلى منصب القضاء[١٢]. كان القاضي الحسين بن النعمان (٣٨٩-٣٩٤هـ/٩٩٨-١٠٠٣م) هو الأوّل من بين القضاة الفاطميين الذين مُنحوا لقب قاضي القضاة في الدولة الفاطمية بشكل رسميّ[١٣]، مع أنّ أخاه محمد بن النعمان قبله عُرف بهذا اللقب من قبل الخليفة الإمام العزيز، ولكن ليس بشكل رسمي[١٤]. تولّى القاضي الحسين بن النعمان منصب داعي الدعاة بالإضافة إلى القضاء، وكان بذلك القاضي الفاطمي الأوّل أيضاً الذي يتولّى المنصبين معاً وفي آن واحد[١٥]. إستمرت هذه المناصب في أيدي القضاة الفاطميين حتى تولّى بدر الدين الجمالي منصب الوزارة الفاطمية، ولكن كانت هناك فترات زمنية فُصل فيها منصب داعي الدعاة عن منصب القضاء، وخاصة بعد موت الوزير اليازوري سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨، وكذلك في فترة الشدة الكبرى[١٦].

يُلاحظ من ذلك أنّ صلاحيّات القاضي الفاطمي (قاضي القضاة) كانت تشبه صلاحيّات قاضي القضاة العباسي في بغداد من حيث النظام ومن حيث الصلاحيات التي كان مسؤولاً عنها، والتطورات التي حدثت في منصبه. ولكن الفرق الوحيد هنا أن القاضي الفاطمي كان يحكم حسب المذهب الشيعي الإسماعيلي وشرائعه فقط، ولم يُسمح لبقية المذاهب العمل داخل الدولة الفاطمية، كما كان الأمر في الدولة العباسية بإتّخاذ عدة قضاة من المذاهب الفقهية المختلفة.

إتّخذ القضاة الفاطميّون نوّاباً لهم لمساعدتهم في أداء مهمّاتهم الواسعة، كما حدث في القضاء العباسي في بغداد، حيث أصبح منصب نيابة القضاء شائعة في الدولة الفاطمية. فقد ساعد النوّابُ القضاةَ في إدارة شؤون أموال الأيتام والمواريث وأموال الأحباس ومراقبة دار الضرب[١٧]. خدم هؤلاء النواب ليس في مصر وحدها، بل في نيابة القضاء في الأقاليم والولايات التابعة للدولة الفاطمية أيضاً.

(تغيّرت مكانة القاضي الفاطمي تبعاً للفترة الزمنية وتبعاً لمكانة الخليفة والأحداث السياسيّة التي عصفت في الدولة) ففي العهد الأوّل للدولة الفاطمية كان للقاضي أهميّة ومكانة عالية عند الخلفاء، حيث كان القضاة يمثّلون القضاء الإسماعيلي والدعوة المذهبية للدولة. فقد كان القاضي من أكثر الأشخاص المقرّبين إلى الخلفاء حتى أنّه كان يصعد مع الخليفة على المنبر في الجوامع عند الخطبة. فقد اتّبع الخلفاء الفاطميون دعوة القضاة للصعود إلى المنبر قبل الوزراء وبقية أعيان الدولة[١٨]. تغيّر هذا النهج في العهد الثاني للدولة الفاطمية عندما أصبح وزراء السيف يتحكّمون في أمور الدولة، وخاصة منذ عهد الخليفة الإمام الآمر بأحكام الله[١٩].

إمتدّت صلاحيات القضاة الفاطميين لتشمل إدارة شؤون ديوان الأحباس وديوان المواريث، حيث أصبحت هذه الدواوين المالية من صلاحيات القضاة لما تتطلّب من أمانة ودين للحفاظ

على أموال الأيتام والأحباس. فقد عيّن القضاة موظفين وكُتّاباً من قبلهم لإدارة شؤون هذه الدواوين، وخاصةً موظفين من بين الشهود المُعدّلين، الذين ساعدوا القضاة في إدارة شؤون القضاء. إستغلّ بعض الشهود المعدّلين، أحياناً، أموال المواريث والأحباس، والتي كانت تحت أيديهم، لخدمة مصالحهم الخاصّة وأخذوا يتصرفون بها دون رقابة، حتى شاع الفساد في إدارتهم. حدثت هذه الظاهرة على الأغلب في الأوقات التي كان المعدّلون يحفظون أموال المواريث والأحباس في بيوتهم[٢٠].

أدخل الخليفة الإمام الحاكم بأمر الله في عهده تغييراً في هذا النظام عندما لاحظ انتشار ظاهرة السيطرة على هذه الأموال، حيث أبطل حفظ الأموال في بيوت الشهود سنة ٣٨٨هـ/ ٩٩٨م، ونقلها إلى **مودع الحكم** تحت إدارة القاضي نفسه أو مساعده. أُقيم مودع الحكم كمكانٍ خاصّ تُحفظ فيه الأموال تحت رقابة القاضي وإدارته في شارع زقاق القناديل في مدينةٍ مصر (الفسطاط)[٢١]. كذلك حدث تجديد في نظام القضاء في عهد الحاكم بأمر الله، عندما اتّبع القاضي إبن العوّام نظاماً جديداً سنة ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م، حين نقل ديوان الحكم إلى مكان دائم وثابت في جامع عمرو بن العاص (الجامع العتيق) في مدينة مصر. وكان القضاء في السابق يتمّ عادةً في بيوت القضاة. كذلك عيّن إبن العوّام مواعيد ثابتة لجلسات الحكم في ديوانه الجديد في الجامع لبحث أمور القضاء والبتّ في القضايا والأحكام المختلفة[٢٢].

في عهد الخليفة الإمام المستنصر بدأت تظهر بوادر التعيينات في منصب القضاء متأثرةً بالإعتبارات السياسية والصراعات داخل القصر. ففي سنة ٤٤١هـ/ ١٠٤٩م، أقنع الوزير أبو البركات الجرجرائي السيّدة الوالدة (أم الخليفة المستنصر) بتعيين أبي محمد اليازوري قاضياً بدلاً من القاضي العجوز القاسم بن النعمان[٢٣]. وكان هدف الجرجرائي من تدبير هذا التعين هو إبعاد اليازوري عن تأثير السيدة الوالدة وإضعاف مركزها في القصر الفاطمي.

أمّا التطوّر الهام في منصب القضاء كان إشغال الوزير نفسه منصب القضاء والوزارة معاً. فعندما تولّى أبو محمد اليازوري الوزارة سنة ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م كان ما زال يتولّى منصب القضاء، فجمع بين يديه إدارة الوزارة والقضاء في آنٍ واحد على الرغم من كونه حنفيّ المذهب، ولكنه خدم الفاطميين إداريّاً ومذهبيّاً. وهكذا أصبح اليازوري الرجل القويّ في الدولة والأوّل في العهد الفاطمي الذي يتولّى المنصبين معاً. وقد حصل اليازوري على الألقاب المناسبة لهذه المناصب حين لُقّب بقاضي القضاة وداعي الدعاة، بالإضافة إلى لقب الوزير[٢٤].

أحدث تولّي الوزير اليازوري إدارة الشؤون المدنيّة والقضائيّة في آنٍ واحد نوعاً من الخلط

في نظام الإدارة الفاطميّة في هذا العهد، وأصبحت الإدارة القضائية والدينيّة بذلك متأثّرة بالإدارة المدنية والسياسية في الدولة. فقد قوّى الوزير مركزه في القصر جراء تولّيه المنصبين معاً، مستغلاً ذلك لإعتباراته السياسيّة، حيث أخذ يولّي المقرّبين إليه في المناصب الرئيسية في المؤسّسات الإدارية. فمثلاً، عيّن اليازوري إبنه خطير المُلْك ليشغل نائباً له في إدارة الشؤون القضائية[٢٥]، بينما استمرّ القضاة السابقون، الذين كانوا في عهد القاضي القاسم بن النعمان، يتولّون مناصبهم في القضاء. فقد شغل القاضيان عبد الله القضاعي وإبن أبي زكريّا، مثلاً، نائبين للوزير اليازوري في الإجراءات القضائية والبحث في أمور الحكم وإصدار الأحكام[٢٦].

بعد موت الوزير اليازوري سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م فُصلت الصلاحيّات المدنيّة عن الصلاحيات الدينية والقضائية، كما كانت قبل عهد الوزير اليازوري. ولكن هذا الفصل لم يدُم طويلاً، حيث تبدّلت مناصب القضاء والوزارة ما بين الفصل في إدارتها تارةً وبين جمعها بين يدي الوزير تارةً أخرى. فبعد موت الوزير اليازوري مثلاً تولّى القاضي أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي منصب القضاء منفرداً عن الوزارة[٢٧]، وعُيّن المؤيّد في الدين في منصب داعي الدعاة لإدارة الدعوة الإسماعيلية[٢٨].

كان هذا الفصل في الصلاحيات يمرّ في إجراءات متغيّرة ومؤقتة فقط. ففي سنة ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م جُمعت صلاحيات القضاء والوزارة من جديد بين يدي الوزير أبي علي أحمد[٢٩]. هذه الظاهرة في التغيّرات بين الفصل والجمع في صلاحيات الوزارة والقضاء حدثت أكثر من عشر مرات طوال فترة الشدة الكبرى، بين السنوات ٤٥٤-٤٦٤هـ/١٠٦٢-١٠٧١م[٣٠]. ففي هذه الآونة إزدادت الأزمات السياسية والإقتصادية في الدولة، ممّا أثّر سلبيّاً على نظام الإدارة الفاطميّة. فقد اشتدّت الصراعات والمنافسات بين كوادر الدولة على المناصب الهامّة، كما ذُكر سابقاً، وخاصّة في إدارة الوزارة والقضاء. ونتيجةً لهذه الصراعات ازدادت حوادث العزل والتنصيب بين الوزراء وبين القضاة، حيث بلغ عدد حوادث التعيين والعزل في منصب القضاء مثلاً ما يزيد على الثلاثين مرة أثناء فترة الشدة الكبرى[٣١].

تأثّر عزل القضاة أثناء هذه الفترة من الشدة الكبرى بحوادث عزل الوزراء، لذا نلاحظ أنّ مركز القضاة ومكانتهم قد تدنّت، وأُهملت الإدارة القضائية ونظامها إلى حد كبير. فإنّ ازدياد حوادث عزل القضاة دون أدنى سبب في هذه المرحلة تدلّ على عدم أهميّة هؤلاء القضاة، كما تدلّ على عدم الإهتمام بهذا المنصب ونظامه، الذي أصبح متأثّراً بالصراعات الداخلية في القصر والإدارة الفاطمية. بعض القضاة تولّى مناصبهم لعدّة أيّام فقط، ثم عُزلوا لأسباب تافهة، والبعض الآخر نجح في الحفاظ على منصبه والتمسّك به ما يقارب العام، وبعضهم تنازلوا عن مناصبهم من تلقاء أنفسهم للحفاظ على أرواحهم من مؤامرات القتل والإغتيال،

ومنهم من فرّ هارباً إلى بلاد الشام وفلسطين لاجئاً للنجاة بنفسه، كما فعل القاضيان أبو علي أحمد وجلال المُلْك[٣٢].

منذ عهد الوزير بدر الدين الجمالي، حيث سيطر وزراء السيوف على الوزارة، أصبحت الصلاحيات الدينية في أيدي الوزراء. فقد جمع هؤلاء الوزراء جميعهم بين إدارة الوزارة وإدارة القضاء، ما عدا الوزير بهرام الأرمني لكونه نصرانياً[٣٣]. فكان من شروط وزراء السيوف في الدولة الإسلامية أن يكونوا مسلمين لمباشرة الحكم والنظر في المظالم حسب الشرع والدين الإسلامي. وكان من نهج الوزير في الدولة الفاطمية أيضاً أن يرقى المنبر مع الإمام في الأعياد، لذا لا يستطيع وزيرٌ نصرانيّ كبهرام الأرمني أن يقوم بهذا الشرط. وقد عُرف وزراء السيوف في العصر الفاطمي الثاني بألقاب تدل على صلاحياتهم الدينية، مثل " **كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين** " ، ولكن هذه الألقاب لم تُمنح للوزير بهرام الأرمني.

من أجل أداء المهامّ القضائية والدينية، وبسبب الصلاحيات الواسعة للوزراء في هذا العصر، عيّن وزراء السيوف قضاة من قِبَلِهم لإدارة الشؤون الدينية والقضائية. حيث اعتُبر هؤلاء القضاة نوّاباً للوزراء في المجالات الدينية والقضائية[٣٤]، بينما في السابق، كان الخليفة هو الذي يعيّن القضاة. بذلك أصبح القضاة تابعين لسياسة وزراء السيوف وميولهم المذهبية، كما حدث في تعيين صلاح الدين الأيوبي للقاضي إبن درباس السُنّي الشافعيّ المذهب في أواخر الدولة الفاطمية.

عندما تولّى بدر الدين الجمالي الوزارة كوزير سيف وفُوّضت إليه الأمور في الدولة، صار المستخدمون في حكمه والدعاة نواباً عنه وكذلك القضاة أيضاً. وقد أخذ بدر الدين الجمالي في تنظيم الإدارة القضائية في الدولة بعد فترة من القلاقل والصراعات أثناء الشدة الكبرى، حيث أبعد القضاة السابقين عن مناصبهم، وخاصةً أولئك الذين كانت لهم أسبقيّات في التورّط في الصراعات والمنافسات على السلطة والإدارة. وقد أُعدم قسم منهم، مثل القاضي إبن كُدَيْنة، الذي تردّد في منصب القضاء أربع عشرة مرة وفي منصب الوزارة سبع مرات. ومن ناحية أخرى ولّى بدر الدين الجمالي المقرّبين له في منصب القضاء، مثل تعيين القاضي أبي علي حمزه بن الحسين بن أحمد العرقي[٣٥].

أمّا التجديدات التي أدخلها الوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الدين الجمالي في مجالات الإدارة الدينيّة والقضائية فكان أهمّها تولّيه إجراء مراسم الصلوات أيّام الجمعة والأعياد بدلاً من الخليفة الذي صار لا يظهر أمام جمهور المصلين. أخذ الوزير الأفضل يطبّق نهج الخلفاء الفاطميين الأوائل عند صعوده المنبر في الجامع، وذلك عندما كان يدعو إليه القاضي

وأعيان الدولة الكبار للصعود إليه[٣٦]. كذلك أحدث الأفضل تغييرات في بعض العادات التي انتهجها الفاطميّون من قبل، مثل إبطال الإحتفالات في أعياد الموالد الأربعة المتّبعة عند الفاطميين: وهي عيد المولد النبويّ، ومولد عليّ بن أبي الطالب، وفاطمة الزهراء، زوجة عليّ بن أبي طالب وابنة الرسول (ص) وعيد مولد الإمام الحاضر والقائم في الحكم.

النُظُم الدينية التي أحدثها وغيّرها الوزير الأفضل عادت مرة أخرى للتعامُل بها بعد مقتله سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م. فقد أرجع الخليفة الإمام الآمر بأحكام الله هذه النُظُم والعادات لإعادة هيبته في السلطة من جهة وللمحافظة على النُظُم الفاطمية الإسماعيلية في الدولة من جهة أخرى، والتي انتهجها آباؤه الأوائل. أخذ الإمام الآمر يعلو إلى المنبر من جديد وإجراء الإحتفالات التي أُبطل العمل بها في عهد الوزير الأفضل. ولكن للمحافظة على مكانة الوزير العالية غيّر الإمام الآمر النهج السابق بإعتلاء القاضي على المنبر أولاً قبل الوزير، وأصبح الوزير هو الذي يعلو المنبر أوّلاً بدعوة من الخليفة، وكان الوزير مأمون البطائحي هو أوّل الوزراء الذين انتهجوا ذلك[٣٧]. يمكن تعليل هذا التغيير بهذا النهج لسببين رئيسيين: الأوّل – مكافأة من الخليفة الآمر لوزيره مأمون البطائحي على إعادة النُظم والعادات التي أبطلها الوزير الأسبق الأفضل بن بدر الدين الجمالي، وإعادة هيبة الخلافة في نُظُمها وطقوسها ومصروفاتها. أمّا السبب الثاني فهو كون وزير السيف في الدولة الفاطمية هو القاضي الأعلى وحامل الألقاب "كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين"، بينما بقية القضاة يُعتبرون نوّاباً له. استمرّ هذا النهج في اعتلاء الوزير إلى المنبر قبل القاضي طوال بقية العهد الفاطمي، ما عدا الفترات التي لم يشغل بها وزير في الدولة، كما كان في عهد الإمام الحافظ بين سنة ٥٣٣–٥٤٤هـ/١١٣٨–١١٤٩م. ففي هذه الفترة (عهد الإمام الحافظ) أوكل الخليفة إلى القاضي أن يقوم بإجراء المراسم والطقوس في الصلوات والأعياد والمناسبات[٣٨].

نلاحظ بذلك أنّه في عهد وزراء السيوف كان الوزراء هم ذوي المراكز العليا في الدولة في جميع المجالات الدينية والمدنية والعسكرية على حدّ سواء. أمّا القضاة فأصبحوا نوّاباً للوزراء يقومون بتنفيذ سياستهم ويأتمرون بأمرهم. ولكن في الفترات التي لم يُعيّن بها وزراء سيوف في العصر الفاطمي الثاني، أو في فترات الفراغ السياسي عند عزل وتعيين وزراء جدد، كانت تبرز مكانة القضاة من جديد. ففي سنة ٥٢١هـ/ ١١٢٧م، وبعد عزل الوزير مأمون البطائحي أوكل الإمام الآمر إلى عدة أناس للقيام بصلاحيات مختلفة لسدّ الفراغ في غياب منصب الوزارة. فقد عيّن الإمام الآمر القاضي إبن مُيسّر لإدارة الشؤون الدينية والقضائية، وحصل بذلك على الألقاب المناسبة لمنصبه، وهي "**ثقة الدولة، القاضي الأمين، سناء المُلك، شرف الأحكام، قاضي القضاة، عمدة أمير المؤمنين**". من خلال هذه الألقاب

يمكن فهم المكانة العالية التي تولاها القاضي إبن مُيسّر في هذه الفترة من غياب منصب الوزارة وتوزيع الصلاحيات بين عدة أشخاص في الدولة[٣٩].

كذلك علت مكانة القاضي في عهد الإمام الحافظ عندما استغنى الخليفة عن اتّخاذ وزير له بين السنوات ٥٣٣-٥٤٤هـ/١١٣٨-١١٤٩م. في هذه الفترة أوكل الحافظ إلى القاضي إدارة الشؤون الدينية، بالإضافة إلى صلاحيّات أخرى في مجالات مختلفة. فقد عُيّن القاضي أبو الطاهر إبن سلامة الأنصاري في منصب القضاء، وكذلك في منصب الدعوة الإسماعيلية (داعي الدعاة)[٤٠]. أمّا القاضي إبن معصوم التنّيسي فقد تولّى إدارة ديوان النظر، بالإضافة إلى منصبه في القضاء[٤١]. ثم عيّن الإمام الحافظ قاضياً آخر ليكون نائباً لصاحب الباب (الحاجب)[٤٢]. نلاحظ بذلك أنّ الإمام الحافظ قد اعتمد على القضاة ورجال الدين (أرباب العمائم) في إدارة أمور الدولة وتولّي مجالات مختلفة في الإدارة الدينية والمدنية معاً.

هذه الخطوة التي اتّبعها الحافظ في سياسته كانت تبدو مقصودة لإعادة هيبة القضاء في الدولة من جهة، ولتحسين سمعة الدعوة الإسماعيلية من جهة أخرى، وخاصةً بعد القلاقل والهزات المذهبية، التي عصفت بالدولة وسيطرة وزراء السيوف على الأمور بها[٤٣]. جاءت إجراءات الإمام الحافظ هذه بعد الصراعات التي حدثت في القصر الفاطمي مدّة حكمه، والتي كادت أن تقضي على الدعوة الإسماعيلية وحكمها. فقد أدّت هذه الصراعات إلى انقسامات مذهبية داخل الشيعة الإسماعيلية وأدّت إلى ضعفها. فعندما تسلّم الوزير كُتيفات الوزارة في سنة ٥٢٤هـ/ ١١٢٩-١١٣٠م عمل على إبطال الشيعة الإسماعيلية كمذهب للدولة واستبدالها بالشيعة الإمامية. وكان الوزير أبو علي كتيفات قد أسقط ذكر إسماعيل بن جعفر الصادق، الذي تُنسب إليه الإسماعيلية، وأزال من الأذان عبارة " حيّ على خير العمل " المتّبعة عند الفاطميين، واختار كُتيفات لنفسه دعاء يدعو به على المنبر[٤٤].

على الرغم من سيطرة كُتيفات على الصلاحيّات الدينية والدنيوية في الإدارة الفاطمية، كما يُلاحظ من الألقاب التي اتخذها لنفسه، فقد أبقى القاضي إبن مُيسّر في منصب القضاء[٤٥]. بالإضافة إلى المحاولات إلى تغيير مذهب الدولة من الإسماعيلية إلى الإمامية، أدخل الوزير كُتيفات في هذه الفترة تجديدات على إدارة القضاء. فقد نظّم القضاء وعيّن أربعة قضاة من مذاهب مختلفة: الشافعيّة والمالكية من السُنّة والإسماعيلية والإمامية من الشيعة. كما منح كُتيفاتِ صلاحيات الحُكم لهؤلاء القضاة، لكلّ حسب مذهبه، وليس كمذهب الدولة الإسماعيلي[٤٦] . هذه الإجراءات، التي اتّبعها كُتيفات، كانت منافية لمذهب الدولة ومنهجها، وخاصة في تعيينه لقضاة من أهل السُنّة، من بين الشافعية والمالكية. فقد عمد الفاطميون منذ أوّل عهدهم في مصر على تغيير القضاء السُنّي إلى القضاء الشيعي الإسماعيلي، والنهج

حسب هذا المذهب في الأمور الدينية. ففي عصر الإمام الظاهر لإعزاز دين الله اتُّبعت سياسة مشدّدة تجاه السُنّة في مصر لإضعاف تأثير المذاهب الشافعية والمالكية المنتشرة في مصر آنذاك. فهذا التغيير الذي أدخله الوزير كُتيفات في هذه الفترة، إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على الإنقسامات الداخلية في المذهب الإسماعيلي الشيعي من جهة، وكذلك يدلّ على رسوخ تأثير المذاهب السُنّية من الشافعية والمالكية بين المصريين من جهة ثانية، بالرغم من الحكم الفاطمي الشيعي طويل الأمد.

لم تنجح محاولات الوزير كُتيفات في الصمود أمام المؤامرات التي حيكت ضده في القصر، وذلك على أثر التغييرات التي أدخلها في النظام القضائي وسيطرته على الأمور في الدولة، حيث قُتل كتيفات سنة ٥٢٦هـ/ ١١٣١-١١٣٢م. وبعد مقتله نجح الإمام الحافظ أن يستعيد قوّته في الحكم والسيطرة على الأمور في القصر. وهكذا أعاد الإمام الحافظ نظام القضاء مرة ثانية إلى أيدي القضاة الإسماعيليين المخلصين له، مثل القاضي أبي الثُريّا نجم الدين، الذي عيّنه مكان القاضي إبن مُيسّر وأبطل ما جدّده الوزير كُتيفات سابقاً [٤٧].

على الرغم من فشل سياسة الوزير كُتيفات في تغيير مذهب الدولة وإضعاف الإسماعيلية حين عيّن قضاة من مذاهب مختلفة، لكنّها كانت سابقةً تسترعي الإهتمام والملاحظة. ويبدو من ذلك جليّاً أنّ تعيين القضاة كان متأثراً من الصراعات الداخلية في القصر وداخل المذهب الإسماعيلي نفسه، وأصبحت ظاهرة التعيين والعزل للقضاة مرتبطة في سياسة الوزراء ومذاهبهم في نهاية العصر الفاطمي.

بعد محاولة كُتيفات هذه نلاحظ الكثير من المحاولات من وزراء وزعماء مختلفين عملوا على تطبيق تغييرات مذهبية في الدولة بعد موت كُتيفات، إن كانت محاولات لإضعاف الإسماعيلية أو محاولات لإبراز السُنّة ومؤسّساتها. فعندما نشبت الخلافات بين أبناء الإمام الحافظ، حسن وحيدره، سيطر حسن على أمور القصر الفاطمي سنة ٥٢٨هـ/ ١١٣٣-١١٣٤م، وتبنّى سياسة واضحة ضد الإسماعيلية [٤٨]. فقد قتل حسن القاضي أبا الثُريّا نجم الدين وأتباعه لإضعاف المذهب الإسماعيلي. وكان أبو الثُريّا قد شغل أيضاً منصب زمّام طائفة المؤمنين [٤٩]، أي المسؤول عن الأموال التي تُصرف من أجل الدعوة الإسماعيلية. ولتنفيذ هذه السياسة أرجع الأمير حسن القاضي الأسبق إبن ميسّر لإدارة شؤون القضاء [٥٠].

التغير الحادّ والشديد في النظام القضائي للدولة الفاطمية حدث في عهد الوزير صلاح الدين الأيوبي، والذي كان سُنيّا شافعيّ المذهب. بعد تولّيه الوزارة للفاطميين سنة ٥٦٤هـ/ ١١٦٨م، أخذ صلاح الدين يقوم بإجراءات شديدة لتغيير أنظمة الدولة الفاطمية الدينية والسياسية على حد سواء، وذلك لإعادة السيطرة لأهل السُنّة في مصر وإبطال الخلافة

الفاطمية ومحاربة التشيّع. كانت الخطوة الأولى التي قام بها صلاح الدين في هذا المجال هي عزل القضاة الشيعة من مناصبهم وإستبدالهم بقضاة من أهل السُنّة. فقد عيّن صلاح الدين الأيوبي القاضي السُنّي صدر الدين عبد الملك بن درباس الشافعي لإدارة شؤون القضاء والأمور الدينية في الدولة. كان هدف هذه الخطوة السيطرة على المؤسسات الدينية، بإدارتها ومدخولاتها من الأموال. أمّا الخطوة الثانية والهامّة أيضاً فكانت اهتمام صلاح الدين في إقامة مؤسُسات ثقافية وعلميّة من مدارس وغيرها لخدمة أهل السُنّة، ونشر حلقات التعليم السُنّي في المساجد، وخاصة لدعم المذهبين السنيّين، الشافعي والمالكي[٥١].

عمل صلاح الدين على تنفيذ سياسته بشكل تدريجي لدعم السُنّة من جهة، والعمل على إضعاف الشيعة من جهة أخرى، حتى يصل إلى هدفه الأخير، وهو إبطال الخلافة الفاطمية بمؤسساتها ومذهبها. بدأ صلاح الدين في إبطال الطقوس والعادات الفاطمية الشيعية المتّبعة، مثل إبطال طريقة الأذان عند الشيعة وحذف عبارة " حيّ على خير العمل "، بالإضافة إلى إبطال خطبة الجمعة على طريقة أهل الشيعة[٥٢]. ومع إبطال الخلافة الفاطمية على يد السلطان صلاح الدين في سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م، تمّت إعادة المؤسّسات الدينية والقضائية في مصر إلى أيدي أهل السُنّة، بعد غياب طويل دام ما يقارب المائتي عام، كانت في أيدي الشيعة الإسماعيلية.

حواشي الفصل الخامس

*- أنظر عن القضاء وتطوراته في العصور الإسلامية المختلفة: محمد الزحيلي، تاريخ القضاء في الإسلام، (دمشق، ١٩٩٥). أجرى الدكتور محمد الزحيلي في كتابه هذا بحثاً مستفيضاً في تاريخ القضاء في الإسلام إستعرض تاريخه وميّزاته منذ عهد النبوّة وحتى عصرنا الحاضر. ولكن الدكتور الزحيلي لم يتطرّق إلى القضاء في العصر الفاطمي، على الرغم من أهميّة هذه الفترة من تاريخ الدولة الإسلامية في مصر والشام والتي امتدّت حوالي مائتي عام.

١- إبن حجر العسقلاني، ٥٨٤. كان أبو طاهر الذُهَلي قاضياً مصرياً سُنّياً، عُيّن منذ العهد الإخشيدي، حيث عيّنه كافور الإخشيدي سنة ٣٤٨ / ٩٥٩م. إستمرّ القاضي أبو طاهر الذُهَلي في أداء منصبه حتى تمّ عزله في العهد الفاطمي سنة ٣٦٦ / ٩٧٦م بأمر من الخليفة الإمام العزيز بالله. مات أبو طاهر الذهلي سنة ٣٦٧ / ٩٧٧م. أنظر إبن حجر، ٥٨١-٥٨٦.

٢- إتّعاظ...، (١)، ١٠٥. أنظر نصّ الأمان الذي نشره القائد جوهر الصقلّي بين زعماء المصريين في حينه. المصدر نفسه، ١٠٣-١٠٦.

٣- إبن حجر، ٥٨٧. حضر القاضي أبو سعيد عبد الله بن أبي ثوبان مع الخليفة الإمام المُعزّ لدين الله من شمال أفريقيا إلى مصر عند انتقال مركز الخلافة الفاطمية إلى القاهرة. وقد عُيّن قاضياً للمظالم في مدينة مصر (الفسطاط)، ثمّ أصبح قاضياً في مصر والإسكندرية. أنظر: المصدر نفسه، ٥٨٧-٥٨٨.

٤- إبن مُيسّر، ١٦٠. إتعاظ...، (١)، ١٣٨، ٢٢٣.

٥- إبن حجر، ٥٨٥. إتعاظ...، (١)، ٢٢٣. عُرف والد علي بن النعمان بإسم النعمان إبن حيّون. ويعتبر إبن حيّون صاحب الفقه الإسماعيلي والأفكار الشيعية، والذي خدم الفاطميين في شمال أفريقيا، قبل انتقال مركزهم إلى مصر. وعندما انتقل النعمان إبن حيّون إلى مصر مع الخليفة المُعزّ مات هناك سنة ٣٦٣ / ٩٧٣م. وقد خدم أبناء النعمان إبن حيّون في منصب القضاء الفاطمي مدة طويلة، والذي كان آخرهم القاسم بن النعمان، الذي عُزل من منصبه في عهد الإمام المستنصر سنة ٤٤١ / ١٠٤٩م، حيث استُبدل بالقاضي أبي محمد اليازوري. أنظر عنه: إبن خلكان، (٥)، ٤١٥.

٦- إبن حجر، ٥٨٥، ٥٨٩. الدواداري، (٦)، ٢٧٤.

٧- إبن حجر، ٦٠٢. الدواداري، (٦)، ٢٧٧. أنظر حول القاضي عبد العزيز بن النعمان: إبن حجر، ٥٩٩-٦٠٣.

٨- إبن ظافر، ٦١-٦٢. إتعاظ...، (٢)، ١٠٦. أنظر حول القاضي مالك بن سعيد الفارقي: إبن حجر، ٦٠٣-٦٠٨.

٩- إبن حجر، ٦١٣.

١٠- إتعاظ...، (٣)، ٣٣٦-٣٣٧. خطط...، (٢)، ١١٩. القلقشندي، (٣)، ٤٨٦. إبن الفرات، (٤)، ١٣٨.

١١- القلقشندي، (٣)، ٤٨٦. أنظر حول صلاحيات القاضي الفاطمي من خلال السجلّ الذي أصدره الخليفة الإمام الحاكم بأمر الله في تعيين القاضي الحسين بن النعمان. وقد صدر هذا السجلّ في

شهر صفر سنة ٣٨٩ / شباط ٩٩٩م: القلقشندي، (١٠)، ٣٨٤-٣٨٨.

١٢- خطط...، (٢)، ١١٩. إبن الفرات، (٤)، ١٣٧-١٣٨.

١٣- إبن حجر، ٥٩٧. إتعاظ...، (٢)، ٤١. ليس هناك ذكر للقب **قاضي القضاة** في السجلّ الذي صدر بتعيين الحسين بن النعمان. أنظر السجلّ: القلقشندي، (١٠)، ٣٨٤-٣٨٨.

١٤- إتعاظ...، (٢)، ٤١. أنظر حول القاضي محمد بن النعمان في الملحق رقم (١) في نهاية هذا البحث. أنظر عنه أيضاً: إبن خلكان، (٥)، ٤١٩.

١٥- إبن حجر، ٥٩٧. إتعاظ...، (٢)، ٥٠.

١٦- عند فصل صلاحيات الدعوة الإسماعيلية عن صلاحيات القضاء، عُيّن الداعي المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي في منصب داعي الدعاة للدعوة الإسماعيلية الشيعية. أنظر: إبن ميسّر، ١٨. إتعاظ...، (٢)، ٢٥١.

١٧- أنظر أمثلة حول نوّاب القاضي الفاطمي: إبن حجر، ٥٩٦, ٦٠٠-٦٠١, ٦٠٤-٦٠٦.

١٨- خطط...، (٢)، ٢١٠. هكذا اتّبع الخليفة الإمام الحاكم بأمر الله هذه العادة كما كانت متّبعةً من الخلفاء الفاطميين من قبل. أنظر: ابن حجر العسقلاني، ٦٠٠.

١٩- خطط...، (٢)، ٢١٠.

٢٠- إبن حجر، ٥٩٧.

٢١- المصدر نفسه، ٥٩٧. إتعاظ...، (٢)، ٢١.

٢٢- إبن حجر، ٦١٢. إتعاظ...، (٢)، ١٠٩.

٢٣- إبن الصيرفي، ٤٠. إبن حجر العسقلاني، ٦١٣. إبن مُيسّر، ٩.

٢٤- إبن الصيرفي، ٤٠. إبن ميسّر، ١١. إتعاظ...، (٢)، ٢١٢.

٢٥- إبن ميسّر، ١٧. إتعاظ...، (٢)، ٢٤٧. الدواداري، (٦)، ٣٦١.

٢٦- إتعاظ...، (٢)، ٢٠٦. أنظر أيضاً: عبد المنعم ماجد، المستنصر...، ٢٨. أنظر حول ترجمة وحياة القاضي القُضاعي في الملحق رقم (٣) في نهاية هذا البحث.

٢٧- إبن مُيسّر، ١٨. إتّعاظ....، (٢)، ٢٥١. الدواداري، (٦)، ٣٧٢. كان القاضي أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي من عائلة الفارقي التي خدم أفرادها في منصب القضاء في عهد كل من الإمام الحاكم بأمر الله والإمام الظاهر. فقد خدم والده في القضاء في عصر الإمام الظاهر بين السنوات ٤١٩-٤٢٧ / ١٠٢٨-١٠٣٥. أنظر: إبن حجر العسقلاني، ٦١٣-٦١٤.

٢٨- إبن ميسّر، ١٨. إتعاظ...، (٢)، ٢٥١. كان المؤيّد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي هو القاضي الذي كان على رأس البعثة الفاطمية إلى القائد العباسي البساسيري في بغداد. حيث سعى الفاطميون عن طريق هذه الإمدادات والمساعدات للبساسيري لإغرائه بالقضاء على الخلافة العباسية، ونشر الدعوة الفاطمية في العراق والشرق. أنظر: إبن الصيرفي، ٤٤. إبن مُيسّر، ١٥. إتعاظ...، (٢)، ٢٣٢.

٢٩- إبن مُيسّر، ٢٣. كان والد أبي علي أحمد يخدم في منصب القضاء في إقليم طرابلس ثم انتقل إلى مصر. وكان أخوه أبو محمد عبد الكريم قد خدم وزيراً للفاطميين سنة ٤٥٣-٤٥٤ / ١٠٦١-١٠٦٢.

وعند موت أبي محمد عبد الكريم تسلّم أخوه أبو علي أحمد منصب الوزارة، بالإضافة إلى منصب القضاء (قاضي القضاة). أنظر: إبن ميسّر، ٢٣.

٣٠- يذكر إبن ميسّر أنّ منصب الوزارة والقضاء كانا تحت إدارة واحدة وضمن صلاحيات شخص واحد (الوزير والقاضي)، حوالي إحدى عشرة مرّة أثناء الأزمة التي عُرفت بالشدّة الكُبرى، أنظر: إبن ميسّر، ٢٣-٣٨.

٣١- يختلف المؤرخون فيما بينهم بالنسبة لعدد التغيّرات في منصب القضاء في هذه الفترة. أنظر: إبن ميسّر، ١٨-٤٠. السيّوطي، (٢)، ١٤٨-١٥٠. أنظر أيضاً لائحة قضاة الفاطميين: عبد المنعم ماجد، المستنصر...، ٣٧-٣٨.

٣٢- إبن الصيرفي، ٤٩-٥٠.

٣٣- أنظر: محمد حمدي المناوي، ٦٧-٧٣. عبد المنعم ماجد، نُظُم...، (١)، ٨٤-٨٥. إبن ميسّر، ١٢٣.

٣٤- خطط...، (٢)، ١١٨-١١٩. القلقشندي، (٣)، ٤٨٦. إبن الفرات، (٤)، ١٣٧-١٣٨.

٣٥- إبن ميسّر، ٤٠-٤١. إتعاظ...، (٢)، ٣١٣. السيّوطي، (٢)، ١٥٠.

٣٦- إبن المأمون، ٢٤. خطط...، (٢)، ٢٠٦.

٣٧- خطط...، (٢)، ٢١٠.

٣٨- إتعاظ...، (٣)، ١٨٩.

٣٩- إبن ميسّر، ١٠٧. إتعاظ...، (٣)، ١١٩, ١٢٢. أنظر أيضاً: إبن ظافر، ٩٣.

٤٠- إبن ميسّر، ١٣٢. إبن ظافر، ٩٩, ١٠١. إتعاظ...، (٣)، ١٨٩.

٤١- إبن ميسّر، ١٣٦-١٣٧. إبن ظافر، ٩٩, ١٠٤. إتعاظ...، (٣)، ١٨٠, ١٨٢.

٤٢- كانت هذه الوظيفة تُدعى بإسم "**النيابة الشريفة**"، وكان صاحبها يُدعى بلقب "**عديّ المُلك**". أنظر: خطط...، (٢)، ١١٨.

٤٣- إبن ظافر، ١٠٠- ١٠١.

٤٤- إبن ميسّر، ١١٣, ١١٦. إتعاظ...، (٣)، ١٤٠- ١٤١.

٤٥- إبن ميسّر، ١٢٧. إتعاظ...، (٣)، ١٦٣.

٤٦- إبن ميسّر، ١١٤- ١١٥. إتعاظ...، (٣)، ١٤٢.

٤٧- إبن ميسّر، ١١٨. إتعاظ...، (٣)، ١٤٦, ١٥١.

٤٨- إبن ظافر، ٤٦. إبن القلانسي، ٢٤٢.

٤٩- إتعاظ...، (٣)، ١٥١.

٥٠- إبن ميسّر، ١٢٠. خطط...، (٢)، ٣١٨.

٥١- أبو شامة، (١)، ٤٨٦. إبن الأثير، (٩)، ١١٠. السيّوطي، (٢)، ١٥٣. إتعاظ...، (٣)، ٣١٩. أبو المحاسن، (٥)، ٣٨٥.

٥٢- أبو شامة، (١)، ٤٨٨, ٤٩٢. إبن الأثير، (٩)، ١١١- ١١٣. السيّوطي، (٢)، ٢١٦. إتعاظ...، (٣)، ٣٢٥. أبو المحاسن، (٥)، ٣٥٥- ٣٥٦.

خلاصة البحث

في الوقت الذي تمت السيطرة للفاطميين على مصر سنة ٣٥٨هـ/ ٩٦٨م، بدأ حكّامهم وقادتهم في تنظيم جهاز إداري خاصّ بهم وملائم للسلطة الفاطمية الشيعية الإسماعيلية. كانت سياسة الفاطميين قائمة على مبادئ المذهب الشيعي الإسماعيلي، مثال ذلك سلطة الإمام (الخليفة)، الذي تميّز بصفات القداسة حسب مذهبهم. هذه الميّزات الدينية أكسبت الحكم الفاطمي قوة وترسيخاً، خاصة في العقود الأولى من حكمهم في مصر. ومع الوقت وخلال النصف الثاني من فترة حكمهم في مصر، بدأ يتجلّى مدى ضعف الحكم الفاطمي في الصمود أمام الظروف السياسية، الإقتصادية، العسكرية والدينية التي عصفت في الدولة الفاطمية، ومنها الصراعات المذهبية داخل الشيعة الإسماعيلية، ثمّ قوّة الدعوة السنيّة للعباسيين لدحض شرعية الفاطميين في الخلافة. وهكذا لم ينجح الأئمة الفاطميون في الحفاظ على وحدة دولتهم، الأمر الذي أدى إلى إنقسامات حادّة، ليس داخل السلالة الفاطمية فحسب، بل داخل المذهب الإسماعيلي أيضاً.

بالرغم من إهتمام الفاطميين في إقامة إدارة تعتمد على الأسس الدينية المذهبية للإسماعيلية، لكنّهم لم يشدّدوا على أن يكون وزراؤهم وموظفو الدولة من أصحاب المذهب الإسماعيلي فقط. إهتم الفاطميون أيضاً في دعم مؤسّسة داعي الدعاة لنشر المذهب الإسماعيلي ومبادئه، وكذلك لمجابهة الدعوة السنّية العباسية في بغداد. وكما يبدو أنّ المصريين عامة لم يتأثروا كثيرا بمبادئ الإسماعيلية، وحافظوا على النهج السنّي، وبقيت الإسماعيلية تنتشر بين كبار الموظفين ورجال الدين والحكام المقربين للفاطميين.

بينما كان الخلفاء الفاطميون الأوائل، حتى منتصف القرن الحادي عشر، يتحلّون بالقوة الإدارية والإمساك بزمام الأمور بشكل مركزي، أخذ الأمر يتغيّر منذ عهد المستنصر وحتى نهاية العصر الفاطمي. فقد خسر هؤلاء الخلفاء المتأخرون كثيراً من صلاحياتهم لصالح وزرائهم. كان فقدان هذه الصلاحيات من أيدي الخلفاء نتيجة مباشرة للصراعات التي دارت في القصر الفاطمي، وكذلك نتيجة لإزدياد قوة القادة العسكريين وسيطرتهم على الوزارة منذ بدر الدين الجمالي، ثمّ تحوّل الوزارة إلى وزارة سيف. فمنذ عهد بدر الدين الجمالي أخذ الخلفاء الفاطميون يحتاجون أكثر فأكثر إلى دعم وزراء السيوف للإعتماد عليهم في تثبيت حكمهم.

من هنا يمكن ملاحظة التحوّل الذي طرأ على نظام الإدارة الفاطمية، من حيث العلاقة بين صلاحيات كلّ من الخليفة والوزير. فكلما ضعف منصب الخليفة الفاطمي (الإمام) في إدارة أمور الدولة قوي منصب الوزير الذي كانت له خلفية عسكرية حافلة (وزير سيف). عندما اعتلى بدر الدين الجمالي إلى منصب الوزارة تسلّم صلاحيات واسعة، بعد أن أعاد الإستقرار

والهدوء إلى الدولة، بعد فترة من الهزّات السياسية والإقتصادية أثناء الشدة الكبرى (٤٥٠-٤٦٥هـ/١٠٥٨-١٠٧٢م).

كلّما قاربت الدولة الفاطمية على نهايتها أخذت علامات الضعف تظهر جليّة على منصب الخلفاء وتجريدهم كثيراً من الصلاحيات الهامة في الدولة، حتى أصبحوا ألعوبة بأيدي وزرائهم الذين أصبحوا يتدخلّون في اتخاذ القرارات بتنصيب وتعيين الخليفة الجديد أو وريثه، حتى ولو كانوا صغار السنّ. هكذا حدث في تعيين الإمام المستعلي ووريثه الآمر بإيعاز من الوزير الأفضل إبن بدر الدين الجمالي، وكذلك في إختيار الإمام الفائز على يد الوزير عباس ثم إختيار العاضد، آخر خلفاء الفاطميين، على يد الوزير إبن رزّيك.

تطوّر منصب الوزارة الفاطمية خلال العصر الفاطمي إلى حدّ كبير، من حيث الصلاحيات والتسميات والألقاب التي منحت للوزراء. ففي بداية العصر الفاطمي في مصر كان الوزير محدود الصلاحيات ويعيّن بإدارة وإختيار الخليفة (الإمام). أي أنّ الوزراء في بداية العصر الفاطمي وحتى منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي كانوا على الأغلب من بين الموظفين من ذوي الوظائف القلميّة (وزراء أقلام). ولكن بعد تأثير الشدة الكبرى من الناحية السياسية، العسكرية، الإقتصادية، والإدارية، نجح القائد العسكري بدر الدين الجمالي في إمساك زمام الأمور في مصر وفرض هيبة الوزراء في الدولة. وهكذا بدأ وزراء الفاطميين يتقلّدون الوزارة حسب قدرتهم العسكرية ومناصبهم في قيادة الجيش، وأخذوا بذلك بفرض هيبتهم وبالتحكم في أمور الدولة الإدارية. وأحيانا استعمل بعض الوزراء القوة العسكرية للسيطرة على أمور الدولة وعلى منصب الوزارة، حيث بدت هذه الظاهرة واضحة في أواخر العصر الفاطمي، وخاصّة بعد موت الإمام الحافظ سنة ٥٤٤هـ/ ١١٤٩.

بعد أزمة الشدة الكبرى أخذ حكم الفاطميين يضعف في الولايات مما ساعد الولاة على استغلال هذا الوضع وتوسيع صلاحياتهم في تلك الولايات وتشكيل العساكر لخدمتهم. بذلك أخذ ولاة الأقاليم يلعبون دوراً هاماً في الإدارة الفاطمية في عهد ضعف الخلفاء الفاطميين. ويظهر من ترجمة وزراء السيوف في العهد الثاني للدولة، أنّ غالبيتهم قد خدموا في منصب الولاية في الأقاليم قبل توليّهم منصب الوزارة بالقوة العسكرية، أمثال بهرام الأرمني، رضوان بن ولْخَشي، إبن السلاّر، عباس، طلائع بن رزّيك وشاور السعدي.

تأثّر النظام الإداري العام في الدولة الفاطمية من التطوّرات والتغيّرات التي طرأت على مناصب الخلفاء والوزراء وصلاحياتهم. هذا ما يمكن ملاحظته في التجديدات التي أدخلها كلّ من الوزراء يعقوب بن كلّس، عيسى بن نسطورس، اليازوري، بهرام الأرمني، رضوان بن ولخشي وصلاح الدين الأيوبي. كذلك حدثت تغيّرات أيضاً في مركّبات الجيش الفاطمي

بما يخدم الوزراء أنفسهم. فنلاحظ أنّ الجيش الفاطمي حوى عناصر مختلفة بين فترة وأخرى ليخدم سياسة الخلفاء أو سياسة الوزراء من جهة أخرى. فكان من بين هذه العناصر وحدات المغاربة، الأتراك (المشارقة) الأرمن، السودانيين وغيرهم.

تركت هذه التغيّرات والتطوّرات أثرها الواضح على دواوين الدولة وتوزيع صلاحياتها. فالإدارة المالية مثلاً تطوّرت من ضمان الأراضي ودفع الضرائب في بداية العهد الفاطمي، إلى تحويل غالبية أراضي مصر إلى إقطاعات عسكرية في النهاية. أمّا إدارة شؤون المكاتبات والرسائل والإنشاء، فقد تغيّرت وفقاً لمركز الخليفة وقوّته في السلطة. فيُلاحظ من خلال البحث أنّ الخلفاء الفاطميين اعتمدوا على موظفين خصوصيين لهم في القصر كلّما ضعفت قوّتهم السياسية في السلطة، وذلك لأداء مهمّات وصلاحيّات خاصّة للخلفاء داخل القصر. أدّى ذلك إلى تطوّر مؤسّسات إدارية مختلفة داخل القصر، بعد توزيع المهامّ والصلاحيات بين الدواوين العامة المختلفة. فظهر مثلاً ديوان النظر، ديوان التحقيق، ديوان الترتيب، وغيرها من المناصب، مثل صاحب القلم الدقيق، وصاحب القلم الجليل. كذلك يتضح أنّ تطوّر الدواوين الإدارية في الدولة الفاطمية، إن كانت من خلال ظهور دواوين جديدة أو زوال أخرى، كان متأثراً من التطوّرات التاريخية المختلفة في الدولة، منها السياسية، الإقتصادية، العسكرية وغيرها. كذلك تطوّرت هذه الدواوين تبعاً للحاجة المتغيرة، كما كان في ظهور ديوان الزمّام وديوان الجهاد وغيرها.

أمّا وظيفة القاضي الفاطمي فقد مرّت بمراحل متطوّرة ومتغيّرة بشكل دائم طوال العهد الفاطمي. ففي بداية العصر الفاطمي كان القاضي معيّناً من قبل الإمام (الخليفة) ومتقيّداً بسياسته، أمّا في عهد الوزراء العظام (وزراء السيوف) بدأت مكانة القضاة تفقد هيبتها، حتى أصبح القاضي الفاطمي متعلقاً بوزير السيف وسياسته، إن كان من ناحية التعيين والإختيار وإن كان من ناحية عزله. إستمرّ هذا التدهور بمكانة القضاة حتى نجح صلاح الدين الأيوبي في إستبدال القاضي الفاطمي الإسماعيلي بقاضٍ سنيّ المذهب كخطوة أولى أمام تغيير مذهب الدولة الفاطمية وإلغائها تماماً.

ملاحق الكتاب

ملاحق الكتاب*

عند إجراء هذا البحث وتقديمه كرسالة جامعيّة، كان كتاب المقريزي، "**المقفى الكبير**"، وكتاب إبن الجوزي، "**مرآة الزمان**"، ما زالا مخطوطتين بدون تحقيق. وبعد الحصول على صور لهاتين المخطوطتين واستعمالها في هذا البحث رأيت من المناسب أن أجري تحقيقاً لبعض التراجم الهامة فيها، وخاصة تلك التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ الدولة الفاطمية وإدارتها. وقد عمدت على إختيار وانتقاء شخصيّات كان لها دور رئيسيّ في مجالات مختلفة من الإدارة الفاطمية. بحيث قصدت بذلك أن أنوّع في هذه المجالات والصلاحيات الإدارية كي تكون مثالاً واقعياً على الحياة الإدارية ونُظُمها في الدولة الفاطمية في أدوار مختلفة من حياتها وعهدها. فمن بين هذه التراجم والشخصيات مَن خدم في مجال القضاء، ومنهم من كان متولّياً وكاتباً في دواوين الإدارة ومنهم من كان وزيراً. والتراجم التي اخترتها للتحقيق وأوردتها في الملاحق حسب ترتيبها هي:-

أ- **القاضي محمد بن النعمان** (ت. ٣٨٩ هـ / ٩٩٨م).

ب- **الكاتب محمد بن عبيد الله المُسبّحي** (ت. ٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م).

ج- **القاضي أبو عبد الله القُضاعي** (ت. ٤٥٤هـ / ١٠٦٢ م).

د- **الوزير أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن اليازوري** (ت. ٤٥٠هـ /١٠٥٨م).

هـ- **الوزير السيّد الأجلّ محمد بن فاتك، المأمون البطائحي** (ت. ٥٢٢هـ / ١١٢٨م).

كانت المراجع والمخطوطات التي اخترت منها هذه الملاحق مختلفة، حيث كانت غالبيتها من كتاب المقريزي، "**المقفى الكبير**"، مخطوطة ليدن تحت رقم OR ١٣٦٦.B.. أمّا ترجمة الوزير أبي محمد الحسن اليازوري فقد انتقيتها من كتاب إبن الجوزي، "**مرآة الزمان**"، مخطوطة باريس، تحت رقم Arabe ١٥٠٦.

أثناء تحقيق هذه التراجم الواردة هنا، أجريت مقارنة مع مصادر أخرى إحتوت على شرح ونصوص حول هذه التراجم. ومن المعروف أنّ مؤرخي العصور الوسطى كانوا يقتبسون بعض المقاطع وذكر الحوادث والتراجم ممّن سبقهم، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على بعض المراجع والمصادر وأخبار التراجم والأحداث، على الرغم من ضياع بعض المصادر الأصلية.

* على الرغم من صدور ونشر المخطوطات المستعملة هنا في الآونة الأخيرة، فقد عزمت على إبقاء هذا التحقيق في الملاحق الواردة هنا على طبيعتها، وكما وردت في رسالة البحث المقدمة للجامعة في الفترة التي كانت هذه المصادر مازالت في حالة مخطوطة ولم تُنشر بعد في حينه. فالحفاظ على أصالة هذا التحقيق وسبقه يعطي فرصة لإجراء المقارنة بين هذا التحقيق في الملاحق الواردة هنا وبين نفس المواد والنصوص في الكتب التي نشرت مؤخراً، وهي كتاب المقريزي "**المقفى الكبير**"، وكتاب إبن الجوزي، "مرآة الزمان".

وعند إجراء المقارنة ومقابلة المعلومات التي وردت في المصادر المختلفة، رأيت من المناسب أن أذكر الفروق في تلك المصادر وإبرازها مشيراً إليها برموز للإختصار. أمّا الرموز الملائمة التي استُعملت هنا فهي:-

- إبن خلكان، وفيّات الأعيان= ك.
- المقريزي، الخطط = ط.
- المقريزي، إتّعاظ الحنفا= ت.
- إبن المأمون، أخبار مصر= م.
- إبن مُيَسّر، أخبار مصر= س.
- إبن حجر العسقلاني، رفع الأصر= ح.

ولفهم الأرقام والكلمات الواقعة بين الأقواس في سياق تحقيق تراجم هذه الشخصيات في الملاحق، رأيت من المناسب أن أضع الأرقام، التي تدلّ على أرقام صفحات المخطوطة الأصلية كما وردت في الأصل. هذه الأرقام تظهر بين قوسين معقوفين، هكذا [. . .] لمعرفة ابتداء صفحاتها في المخطوطة. أمّا الكلمات والعبارات التي تظهر في النصّ بين أقواس معقوفة أيضاً هكذا [. . .] فهي الكلمات والعبارات التي كان المؤلفون يضيفونها كحواش على الجانبين لإكمال نقصان ما أو تفسير لما ورد في النصّ، أو زيادة معلومات للنصّ. إستحسنت هنا أن أضيفها في مواضعها بين السطور، ولكن بين القوسين المعقوفين، وذلك للحفاظ على أصالة النصّ في المخطوطة، ولإعطاء القارئ فكرة لمعرفة النصّ الأصلي والزيادة عليه. وتجدر الإشارة هنا أيضاً أنّه ظهرت أحياناً في النصّ الأصلي أخطاء نحوية أو إملائية، فعمدت إلى تصحيحها مع الإشارة إلى ذكر أصلها في المخطوطة في أسفل الصفحة. وأحياناً حرصت على الإحالة إلى مواطن الخبر الواحد أو المعلومات المختلفة في المصادر المذكورة أعلاه، والتي أجريت مقابلة المعلومات معها.

وقبل نصوص الملاحق وتحقيقها أوردت هنا صوراً لأوّل صفحة من تراجم هذه الشخصيات الواردة في الملاحق. من خلال هذه الصور يمكن معرفة مدى صعوبة التحقيق حسب أنواع الخطوط التي كانت متّبعة في حينه وجودة الكتابة وإهمال بعض النقاط على الحروف. كذلك عمدت بذلك إعطاء صورة واضحة لأسلوب الكتابة في تلك الفترة، مع الحواشي التي كان يضيفها الكاتب على الجوانب.

ملحق رقم (١)

القاضي محمد بن النعمان [(١)]

[B.١٧٢] محمد بن النّعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون أبو عبد الله بن أبي حنيفه المغربيّ الأصل قاضي [القضاة] بمصر. ولد يوم الأحد لثلاث خلَوْنَ من صفر سنة أربعين وثلثمائه[(٢)] ببلاد المغرب. وقدم إلى مصر مع أبيه وقلّدَهُ أمير المؤمنين العزيز بالله نزار بن المعزّ لدين الله القضاء بمصر [بعد أخيه علي بن النعمان] لسبع بقين من شهر رجب سنة أربع وسبعين وثلثمائة. وخلع عليه وقلّده سيفاً، فلم يقدر أن ينزل إلى الجامع العتيق بمصر من أجل ضعف كان به، وسار إلى منزله، ومضى ولداه وأهله وجماعة الشهود إلى الجامع، فقُرِئ سجلّهُ بالقضاء على المعزّيه القاهرة وأعمالها ومصر والإسكندرية والحرَمين، وأجناد الشام، وولاية الصلاة بالناس، وعيار الذهب والفضة[(٣)] والموازين والمكاييل. وقام عليلاً فاستخلف إبن أخيه الحسين بن علي بن النعمان في الحكم بين الناس بالجامع. ووردت عليه مكاتبات جميع خلفاء أخيه علي بن النعمان، ووقّع في الأنكحه وسائر الرّقاع، ثم ركب إلى الجامع بسلّة الحكم ومعه جماعة الشهود. وحكم بين الناس وواصل الركوب إلى صلاة الجمعة بالجامع العتيق. وقلّد إبنه عبد العزيز بن محمد قضاء الإسكندرية في ذي القعدة سنة أربع وسبعين بأمر العزيز بالله. وخلع عليه العزيز وعقد لإبنه عبد العزيز على إبنة القائد حسين بن جوهر[(٤)] في مجلس العزيز بالقصر على صداق مبلغه ثلاثة آلاف دينار. وخلع عليه العزيز في غُرّه جمادى الأولى سنة خمس وسبعين. فلمّا مات عبد الله بن محمد بن رجا، قاضي دمشق، ولّاهُ العزيز قضاء دمشق، وجعل له أن يستخلف عليها إبنه عبد العزيز، فاستخلفه على دمشق وجعل عِوَضَهُ بالإسكندر يه إبن أخيه جعفر بن أحمد بن النعمان.

[(٥)] وكان محمد بن النعمان جيد الأحكام حسب الأدب والمعرفة بالأخبار والأشعار وأيّام الناس، وذكر العتقيّ: أنّ الإمام المعزّ لدين الله أبا تميم معدّ، لما كان بالغرب، تقدّم إلى القاضي النعمان بن محمد أن يعمل له إسطرلاباً[(٦)] من فضة، فأجلس القاضي النعمان مع الصانع

---

(١) مصدر المخطوطة: تقيّ الدين المقريزي، المقفى الكبير، (مخطوطة ليدن)، ff.172.B-174.A للمقارنة أنظر: تقي الدين المقريزي، كتاب المقفى الكبير، (٧)، (تحقيق محمد اليعلاوي)، (بيروت، ١٩٩١)، ٣٤٧-٣٥٣.

(٢) سنة ٣٤٥ح، ٥٩٢.

(٣) والمواريث، زيادة في ح، ٥٩٢.

(٤) بنت جوهر القائد، ح٥٩٢، ف ك، ٤١٩-٤٢٠، إبنة القائد أبي الحسن جوهر.

(٥) عن المسبّحي، ح، ٥٩٢.

(٦) في الأصل: اسطرلاب.

إبنه محمد بن النعمان. فلمّا فرغ الإسطرلاب وصار به النعمان الى المُعزّ قال له: مَن أجلست مع الصانع؟ قال: محمداً إبني. فقال المُعزّ: هو قاضي مصر. وقال محمد بن النعمان: كان المُعزّ إذا رآني يقول لمولانا العزيز: يا بنيّ [A.١٧٣] هذا قاضيك.

ثم أنّ محمد بن النعمان استخلف إبنه عبد العزيز في جمعة الأولى سنة سبع وسبعين. وفيه أعرس بإبنة القائد حسين بن جوهر، فأطعم محمد بن النعمان الناس بلاباً. وزُفّت إليه ومعها عشرون قبّة. ولم يُرَ بمصر عرس مثله.

ولما اتصل خروج الناس في شهري رجب وشعبان، ليالي الجمعة بالقاهرة، خرج محمد بن النعمان في جمع من الشهود، وجلس في المقصورة بالجامع الأزهر. وأتتهُ من عند الوزير يعقوب بن كلّس سلال الحلوى وغيرها، فأكل بجماعته، وانصرف ليلة النصف من شعبان إلى داره. وتأخّر بعض الشهود عن حضور مجلسه للحكم فعاتبهم وقال: قد علمتم أن قاضياً[7] كان عندكم تأخّر عنه جماعة، فعدّل ثلاثين[8] عوضاً منهم. يُريد بهذا تهديدهم. وارتدّ رجل عن الإسلام في أيامه فضربَ عنقه بعد ما عرضَ عليه الإسلام وهو يمتنع. ولاعَنَ بين رجل وامرأته في الجامع بحضرة الشهود في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعين.

وفي صفر سنة تسع وسبعين، صُرفَ عن قضاء دمشق بأبي محمد الحسين بن محمد العلوي. وادّعت امرأة عنده بدَيْن لها على زوجها، واقتضى الحكم حبسه. فلمّا أمر به إلى الحبس رأى المرأة وقد فرحت بحبس زوجها، وكانت ذات جمال فأرتاب بها وأمر بحبسها أيضاً فقالت[9]: أصلح الله القاضي، كيف يحبسني؟ فقال: حبسناهُ لحقّك ونحبسك حفظاً له لحقّه عليك. فسألت الإفراج عن الرجل فأنصرف بها. فسأل الشهود القاضي عما فعله فقال: لمّا رأيت فرحها بحبس زوجها علمت أنّها تريد أن تخلو بنفسها، ولا آمن أن تتغيّر على الزوج بحبسه عنها. فغدت هذه من أحسن القضايا.

وعدّل جماعة قبل شهادتهم، منهم: الحافظ عبد الغني بن سعيد، وأبو الحسين علي بن عبد الرحمن بن يونس، وأبو العباس أحمد بن محمد بن أبي العوّام الحنفي، الذي ولي قضاء مصر. ومنع جماعة من الفقهاء من الإفتاء لكثرة ما بلغه من غلطهم، وقوي تمكّنه في البلد، وانبسطت يدهُ في الأحكام وتجبّر. وترك النزول إلى جامع عمرو، وصار ينظر بداره في الأحكام، ولا يخاطَب إلا بسيّدنا.

فلمّا مات العزيز بالله، وقام من بعده إبنه أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله أبو علي المنصور

---

(٧) في الأصل: قاض

(٨) في الأصل: ثلثين

(٩) في الأصل: فقال

واستخلفه على صلاة عيد الفطر، فصلّى بالناس في مصلّى العيد خارج القاهرة، وخطب [B.١٧٣] وهو متقلّد السيفَ الذي كان للعزيز. وكان العزيز يشرّفه بصعود المنبر معه إذا خطب في يومي العيدين. وجعل إليه الحاكم بأمر الله القيام على العزيز والوقوف على غسله وتكفينه. فعظمت رتبته وتمكّن من الحاكم وعلت منزلته، وأقطعه الحاكم دار راشد العزيزي بالقاهرة. ثم كثرت علله بالنقرس والقولنج، فكان أكثر أيامه عليلاً، وإبنه عبد العزيز ينظر بين الناس ويخلفه في الحكم والأسجال. وكان برجوان، مع جلالته وعظم منزلته، يعوده في كل قليل ولا يقطع التردّد إلى داره، فلا يتأخّر أحد من رجال الدولة عن المصير اليه في كل يوم. وكان جميع أهل الدولة يركبون في كل يوم إلى دار برجوان في أيّام قيامه بأمر الدولة الحاكميّه، فإذا خرج صاروا معه إلى القصر، ما خلا القائد حسين بن جوهر والقاضي محمد بن النعّمان فإنّهما كانا لا يركبان إلى داره، وإنّما يجتمعان معه في القصر خاصة. وكان يُكاتب بقاضي القضاة. وتجاوز حدّ القضاة إلى رتب الملوك. وكانت النعمة تليق به لعموم إحسانه لسائر أتباعه وأصحابه مع حُسن الخلق وجلالة البّزة وبشاشة الوجه. وكان يلبس الدرّاعة والعمامة بغير طيْلسان، ويركب بتجمّل كثير. وكان يكثر إستعمال الطيب في مجلسه إذا جلس وإذا ركب، وكان إذا أعطى أجزل في العطاء وأوفَرَ.

ولم تزَل علّته تتزايد به حتى مات بالقاهرة ليلة الثلاثاء رابع صفر سنة تسعٍ وثمانين وثلثمائه، عن تسع وأربعين سنة تنقص يوماً واحداً. وكانت مدة ولايته القضاء أربع عشرة سنة وستة أشهر وعشرة أيام. وترك عليه دَيْناً ستة وثلاثين ألف دينار، [كلّها من أموال اليتامى والمحجور عليهم، فأمر الحاكم بأمر الله برجوان فختم على جميع ما ترك وباعه. وطالب الأمناء والعدول بأموال اليتامى المبيّنة عليهم في ديوان القضاء، فزعموا أن القاضي قبضها. وأقام بعضهم البيّنه على ذلك وعجز بعضهم عن البينه فأغرم ما تبيّن عليه، فاجتمع من مال المبيع وما أخذ من الأمناء، ثمانية عشر ألف دينار فرّقت بحقّ النصف]. وعندما مات قيدت دوابّه إلى إسطبل الخلافة. وركب الحاكم بأمر الله إلى داره وصلّى عليه، ودفنه تحت قبتّها. ثم نقلَ بعد ذلك من داره بالقاهرة ودفُن عند أبيه وأخيه بتربة أولاد النعمان في القرافة الكبرى. ومن شعره:-

لو صحّ لي فيما مضى شيءٌ أسرُّ به ... أفنيتُ باقي حياتي في تطلّبِه

أو كان في غابر اللذّات لي أربٌ ... لكنتُ أعتب دهري في تعتُّبِه

لكن تعقّبني دهرٌ ما وضَحَ لي ... ما كان يستر عني من تعقّبِه

[A.١٧٤]

فذقتُه علقماً من بعد لذّته ... كذلك الدهر يحلو للجهول به

وقال:

يا من لنفسٍ براها لاعج الكمد ... ومَن لِعَينٍ رماها الشوقُ بالسهُد
ومن لصبٍّ بعيد الدار منفرد ... مُستوحشٍ من جميع الأهل والولدَ
يُبدي سلوّاً ويخفي ما يكابدُهُ ... وليس يشكو الذي يلقى إلى أحدَ
يقول لمّا خلا بالبيت منفرداً ... وأدمعُ العين تُدني حُمرة الكبدَ
إنّي غرقت ببحرِ غربةٍ وأسىً ... يا سامعاً دعوة الغرقى فخُذ بيديَ

وقال في المقصّ:

ومعشقين في طول اعتناق ... قد اتّفقا على حُسن اتّفاق
إذا اجتمعا على تشتيت أمرٍ ... تفرّق شملُه أيّ افتراق

وقال:

أيا مُشبه البدر بدر السماء ... لسبعٍ وخمس مضت واثنتينِ
ويا كامل الحُسن في نعته ... شغلتَ فؤادي وأسهرتَ عيني
فهل لي من مطمع أرتجيه ... وإلاّ انصرفتُ بخُفّيْ حُنَين

وقد مدحه جماعةٌ منهم عبد الله بن الحسين الجعفريّ[١٠] فقال:

تعادلت القضاةُ معاً[١١] فأمّا ... أبو عبد الأله فلا عديلُ
وحيدٌ في فضائله غريبٌ ... خطيرٌ في مفاخره جليلُ
تألّق بهجةً ومضى اعتزاماً ... كما يتألّق السّيف الصقيلُ
ويقضي والسّداد له حليفٌ ... ويُعطي والغمام له رسيلُ[١٢]
لو اختُبرت قضاياه لقالوا ... يُؤيّده علينا جبرئيلُ
إذا رقي[١٣] المنابر فهو قسٌّ ... وإن حضر المشاهدَ فالخليلُ

(١٠) السمرقندي، ك، (٥)، ٤٢٠.
(١١) علا، ك، (٥)، ٤٢٠.
(١٢) في الأصل رقا. ركب في ح، ٥٩٤. رقي في ك ٥, ٤٢٠.
(١٣) زميل، ح، ٥٩٤.

محمد بن النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون أبو عبد الله بن أبي
حنيفة المغربي الأصل قاضي مصر ولد في يوم الأحد لثلاث خلون من صفر
سنة أربعين وثلاثمائة ببلاد المغرب وقدم إلى مصر مع أبيه وقلده أمير المؤمنين
العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله القضاء بمصر لتسع بقين من شهر رجب
سنة أربع وسبعين وثلاثمائة وخلع عليه وقلده سيفا ولم يقدر أن يركب
إلى الجامع العتيق بمصر من أجل ضعف كان به وسار إلى منزله ومضى
ولداه وأهله وجماعة الشهود إلى الجامع فقرئ سجله بالقضاء على
المغرب الغامة وأعمالها ومصر والإسكندرية والحرمين وأجناد
الشام وولاية الصلاة بالناس وعيار الذهب والفضة والموازين
والمكاييل وأقام عليلا فاستخلف ابن أخيه الحسين بن علي بن النعمان في
الحكم بين الناس بالجامع ووردت عليه مكاتبات [illegible] خلعا أخيه
علي بن النعمان ووقع في الأنكحة وسائر الرقاع ثم ركب إلى الجامع بسلك الحكم
ومعه جماعة الشهود وحكم بين الناس وواصل الركوب إلى صلاة الجمعة
بالجامع العتيق وولى ابنه عبد العزيز بن محمد قضاء الإسكندرية في ذي
القعدة سنة أربع وسبعين بأمر العزيز بالله وخلع عليه العزيز وعقد
لابنه عبد العزيز على ابنة القائد حسين بن جوهر في مجلس العزيز بالقصر على
صداق مبلغه ثلاثة آلاف دينار وخلع عليه العزيز في جمادى الأولى سنة
خمس وسبعين فلما مات عبد الله بن محمد بن أبي ثوبان قاضي دمشق ولاه العزيز
قضاء دمشق وجعل له أن يستخلف عليها ابنه عبد العزيز فاستخلفه
على دمشق وجعل عوضه بالإسكندرية ابن أخيه جعفر بن أحمد بن النعمان
وكان محمد بن النعمان جيد الأحكام حسن الأدب والمعرفة بالأخبار
والأشعار وأيام الناس وذكر المسبحي أن الإمام المعز لدين الله أبا
تميم معد لما كان بالمغرب تقدم إلى القاضي النعمان بن حيون أن يعمل له
أسطرلابا من فضة فأجلس القاضي النعمان مع الصانع ابنه محمد
النعمان فلما فرغ الأسطرلاب وصار به النعمان إلى المعز قال له من
أجلست مع الصانع قال محمد ابني فقال المعز هو قاضي مصر وكان
محمد بن النعمان إذا تذاكرنا وأنا صبي يقول لمولانا العزيز بالله

من ترجمة القاضي محمد بن النعمان، من مخطوط **المقفى الكبير** للمقريزي (مخطوط ليدن)، رقم: .OR,1366 B,f.172 B

ملحق رقم (٢)

المُسبّحي [1]

[A.٧٧] محمد بن عبيد الله بن أحمد إبن إسماعيل[2] بن عبد العزيز، الأمير المختار عزّ الملك أبو عبد الله بن أبي القاسم المعروف بالمسبّحي [بضمّ الميم وفتح السّين المهملة، وتشديد الباء الموحّدة وكسرها، ثم حاء مهملة، نسبة الى الجدّ]. الكاتب الحرّاني الأصل المصري المولد والدار والوفاة. ولد يوم الأحد عاشر شهر رجب سنة ستّ وستين وثلثمائه. [وسمع الحديث في سنة ثمانين وثلثمائة على عبد الغني بن سعيد]. ونشأ على زيّ الأجناد واتّصل بخدمة الحاكم بأمر الله أبي علي المنصور بن العزيز بن المعزّ لدين الله الفاطمي، ونال منه سعادة، وتصرفّ في خدمته من سنة ثمان وتسعين وثلثمائه. وتقلّد القيسَ والبهنسة من أعمال الصعيد، ثم تولّى ديوان الترتيب، وتوفي في شهر ربيع الآخر سنة عشرين وأربعمائه.

وله مصنّفات جليلة رزق فيها حظوةً، منها[3]: كتاب التاريخ الكبير في أخبار مصر ومن حلّها من الولاة والأمراء والأئمة والخلفاء، وما بها من العجائب والأبنية واختلاف أصناف الأطعمة، وذكر نيلها، وأحوال من حلّ بها إلى الوقت الذي كتبه، وأشعار الشعراء وأخبار المغنيين، ومجالس القضاة والمعدلين والأدباء والمتغزلين وغيرهم، وهو ثلاثة آلاف ورقة[4]. وكتاب التلويح والتصريح في معاني الشعر وغيره، ألف ورقة. وكتاب الرّاح والإرتياح، ألف وخمسمائة ورقة. وكتاب الغرق والشرق في ذكر من مات غَرقاً او شَرَقاً، مائتا ورقة. وكتاب الطعام والأدام، ألف ورقة. وكتاب درك البغية في وصف الأديان والعبادات، ثلاثة آلاف وخمسمائة ورقة. وكتاب قصص الأنبياء، ألف وخمسمائة ورقة. وكتاب المفاتحة والمناكحة في أصناف الجماع، ألف ومائتا ورقة. وكتاب الأمثلة للدول المقبلة، يتعلق بالنجوم[5]، خمسمائة ورقة، وكتاب القضايا الصائبة في أحكام النجوم، ثلاثة آلاف ورقة. وكتاب جونة الماشطة، فيه غرائب الأخبار والأشعار والنوادر التي لم يتكرّر مرورها على الأسماع، ألف وخمسمائة ورقة. وكتاب الشجن والسكن في أخبار أهل الهوى وما يلقاه أربابه، ألفان

---

(١) المصدر: المقفى الكبير (مخطوطة ليدن) ff,77.B-77.A.

أنظر عنه أيضاً للمقارنة: ك(٤)، ٣٧٧, ٣٧٩. أنظر أيضاً ترجمته: المقريزي، كتاب المقفّى الكبير، (٦)، ١٦٣-١٦٥.

(٢) في الأصل: اسماعيل.

(٣) أنظر عن مؤلفاته في كتاب المسبّحي، تحقيق أيمن فؤاد سيّد وتياري بيانكي، ع-ق.

(٤) وهو ثلاثة عشر ألف ورقة، في ك(٤)، ٣٧٨.

(٥) والحساب، زيادة في ك(٤)، ٣٧٨.

وخمسمائة ورقة، وكتاب السؤال والجواب، ثلاثمائه ورقة، وكتاب مختار الأغاني[٦] وكتاب الحمّة في ذكر ما ورد في الحمام.

وله شعر حسنٌ منه يرثي أمّه:[٧]

ألا في سبيل الله قلبٌ تقطّعا ... أوفادحة لم تُبقِ للعين مدمعا

أصبراً وقد حلّ الثرى من أودّهُ ... فلله هم ما أشدّ وأوجعا

[B.٧٧]

فيا ليتني للموت قُدّمتُ قبلها ... وإلا فليت الموت أذهبنا معا

وقوله وقد زاره أبو محمد عبيد الله بن أبي الجوع وأنشده بديهاً:

حَلَلت فأحلَلتَ قلبي السرورا ... وكاد لفرحته أن يطيرا

وأمطر علمُك سحب السّماء ... ولولاك ما كان يوماً مطيرا

تضوّعَ نشرُك لما وردتَ ... وعاد الظلام ضياءً منيرا

وقوله لّما مات أبوه يوم الإثنين تاسع شعبان سنة أربعمائة، عن ثلاث وتسعين سنة:

خطبٌ يقلّ له البكاء وينطوي ... عنه العزاء ويظهر المكتومُ

خطبٌ يميتُ من الصدور قلوبَها ... أسفاً ويقعد تارةً ويقيمُ

يا دهرُ قد أنشبت فيّ مخالباً ... بالأسودين لوقعهنّ كُلُومُ

يا دهرُ قد ألبستني حُلَلَ الأسى ... مذ حَلَ شخصٌ في التراب كريمُ

لو كنت تقبلُ فديةً لفديت مَن ... رضّت عظامي فيه وهو رميمُ

يا من يلومُ إذا رآني جازعاً ... من طارق الحدثان، فيمَ تلومُ

بأبي فُجعتُ فأيُّ ثكل مثله ... ثكلُ الأبوّة في الشباب أليمُ

قد كنتُ أجزع أن يلُمّ به الرّدى ... أو يعتريه في الزمان هُمومُ

(٦) ومعانيها، زيادة في ك(٤)، ٣٧٨.

(٧) يرثي أم ولده، ك(٤)، ٣٧٨.

من ترجمة الكاتب المُسبّحي، من مخطوط **المقفى الكبير** للمقريزي (مخطوط ليدن)، رقم:
OR,1366 B,f.77 A.

ملحق رقم (٣)

أبو عبد الله القضاعي [1]

[A.٢٧١] محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون بن إبراهيم بن محمد بن مسلم، أبو عبد الله القضاعي المصري الفقيه الشافعي القاضي. روى عن أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب، وأبي الحسن أحمد بن عبد العزيز بن ثرثال، وأبي عبد الله محمد بن محمد بن الحُسين بن عمر بن حفص التنوخي اليمني، وأبي الحسن علي بن عبد الله إبن جهضم، وأبي القسم بن الطبير الحلبي، وأبي الحسن علي بن موسى بن السّمسار الدمشقي، وأبي العبّاس أحمد بن محمد الجيزي، وأبي محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ، وأبي العباس أحمد بن محمد بن يحيى بن عبد الله بن أبي العوام السعدي، وغيرهم من شيوخ مكّة والشام ومصر والواردين عليها.

قال في حقّه السلفي قاضي مصر وقد خرّج معجم شيوخه الذين رآهم سفراً وحضراً. وله تآليف[2] مفيدة، منها: تفسير القرآن، والشهاب ومسنده، ودستور الحكم، ومنثور الكلم من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. وكان من الثقات الأثبات، كثير السماعات، شافعي المذهب والإعتقاد، مرضي الجملة عند الإنتقاد. وروى عنه أبو بكر الخطيب، وأبو نصر بن ماكولا، وأبو عبد الله الحميَريّ، وأبو الفرج سهل بن بشير الإسفراييني، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي، وأبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، وأبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس النسيب.

وقال إبن عساكر عنه: ثقةٌ، أمينٌ، قدم إلى دمشق مجتازاً لبلاد الروم رسولاً من صاحب مصر. وقال إبن مُيسّر: كان يخلف القضاة بمصر. وأوّل من استخلفه من قضاة مصر أبو محمد قاسم إبن عبد العزيز بن النعمان في ولايته الثانية من قبل المستنصر سنة سبع وعشرين وأربع مائه إلى أن صُرف بأبي محمد الحسن بن [علي بن] عبد الرحمن اليازوري، فأقرّه واستمرّ يخلف من يلي القضاء [حتى مات].

وقال إبن ماكولا: كان فقيهاً على مذهب الشافعي رحمه الله، متفنّناً في عدة علوم وصنّف وحدّث ولم أرَ بمصر من يجري مجراه. وسمع عليه أبو عبد الله الرازي كتاب المختلف

---

(١) المصدر: تقي الدين المقريزي، المقفّى الكبير (مخطوطة ليدن) ff.271.B-271A.
أنظر عنه للمقارنة في النص: ك(٤)، ٢١٢. أنظر أيضاً ترجمته: المقريزي، كتاب المقفّى الكبير، (٥)، ٧١٠-٧١٢.

(٢) في الأصل: تواليف.

والمؤتلف، أخبره به عن مصنّفه عبد الغني بن سعيد، وكتاب فضائل أبي حنيفة النعمان بن ثابت وفضائل أصحابه ومن أخذ عنه. وروى تآليف أبي القسم عبيد الله بن محمد بن أحمد بن يحيي السعدي، عُرف بإبن العوّام، أخبره به عن أبي العباس أحمد بن محمد بن يحيى بن عبيد الله بن محمد بن أحمد بن يحيى بن أبي العوام [B.٢٧١] عن أبيه عن جده.

وقال إبن عساكر: سمعت أبا الفتح نصر الله بن محمد الفقيه يقول: سمعت أبا الفتح نصر بن إبراهيم الزاهد يقول: قدم علينا القاضي أبو عبد الله القضاعي رسولاً من المصريين إلى الروم، فذهب ولم أسمع منه، ثم أنّي رويت عنه بالإجازة، يعني أنّه لم يرضه في أوّل الآمر لدخوله في الولاية من قبل المصريين. وقال أبو بكر محمد بن شافع الصوبرتي: سمعتُ القاضي أبا عبد الله محمد بن سلامه بن جعفر القضاعي يقول: لمّا دخلت على ملك الروم، أليون، رسولاً من قبل المستنصر بالله، وأُحضرَت المائدة، فلمّا رُفعَت جعلت التقط الفتات، فأمر الفرّاشَ أن يُحضر أخرى، ففعَل، فقال لي الملك: أصِب منه فإنّك لم تشبع، فقلتُ: أنا والله مستكف. فقال: لِمَ أكلتَ الفتات؟ فقلت: بلغني (ن)[٣] مرفوعاً الى النبيّ صلى الله عليه وسلّم أنّه قالٍ: " من التقط ما سقط من المائدة بَرِئ من الحمق والفقر " فأمر الخازنَ في الخلاء بإحضار ألف دينار وأعطانيها. فقلتُ: صدق رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فاستغنيتُ وبَرئتُ من الحمق.

وذكر إبن عساكر أنّ القضاعي توفيّ سنة اثنتين وخمسين وأربعمائه، وهو وهمٌ، إنّما كانت وفاته ليلة الجمعة سابع عشر[٤] ذي القعدة سنة أربع وخمسين وأربع مائة بمصر. ودُفنَ على شفير الخندق وقبرهُ يُزارُ ويُتَبرّكُ به.

---

(٣) هكذا في الأصل.

(٤) ليلة الخميس السادس عشر، ك(٤)، ٢١٢.

محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون بن إبراهيم بن محمد بن مسلم أبو
عبد الله القضاعي المصري الفقيه الشافعي القاضي روى عن أبي مسلم محمد بن
أحمد بن علي الكاتب وأبي الحسن أحمد بن عبد العزيز بن ثرثال وأبي عبد الله
محمد بن محمد بن الحسين بن عمر بن حفص التنوخي اليمني وأبي الحسن علي بن عبيد الله
ابن جهضم وأبي القسم بن الطبيز الحلبي وأبي الحسن علي بن موسى بن السمسار
الدمشقي وأبي العباس أحمد بن محمد الجيزي وأبي محمد عبد الغني بن سعيد
الحافظ وأبي العباس أحمد بن محمد بن يحيى بن عبيد الله بن أبي العوام السعدي
وغيرهم من شيوخ مكة والشام ومصر والواردين عليها قال في حقه
السلفي قاضي مصر وقد خرج معجم شيوخه الذين رآهم سفرا وحضرا وله
من التصانيف جملة منها تفسير القرآن والشهاب ومسنده ودستور
الحكم ومنثور الكلم من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وكان من الثقات
الأثبات كثير السماعات شافعي المذهب والاعتقاد مرضي الجملة
عند الاعتقاد وروى عنه أبو بكر الخطيب وأبو نصر بن ماكولا وأبو عبد
الله الحميدي وأبو الفرج سهل بن بشر الاسفرايني وأبو عبد الله محمد بن
أحمد بن إبراهيم الرازي وأبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري وأبو القاسم
علي بن إبراهيم بن العباس النسيب وقال ابن عساكر عنه بلغني أنه قدم
إلى دمشق مجتازا إلى بلاد الروم رسولا من صاحب مصر وقال ابن ميسر
كان يخلف القضاة بمصر وأول من استخلفه في قضاء مصر أبو محمد قاسم
ابن عبد العزيز بن النعمان في ولايته الثانية في خلافة المستنصر سنة سبع عشرة
ولم يزل بها إلى أن صرف بأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن اليازوري فأقره واستمر
يخلف من يلي القضاء وقال ابن ماكولا كان فقيها على مذهب الشافعي رحمه
الله متفننا في عدة علوم وصنف وحدث ولم أر بمصر من يجري
مجراه وسمع عليه أبو عبد الله الرازي كتاب المختلف والمؤتلف
أخبره عن مصنفه عبد الغني بن سعيد وكتاب فضائل أبي حنيفة
النعمان بن ثابت وفضائل أصحابه ومن أخذ عنه وروى بالسند إلى أبي
القسم عبيد الله بن محمد بن أحمد بن يحيى السعدي عرف بابن العوام أخبره عمه
أبي العباس أحمد بن محمد بن يحيى بن عبيد الله بن محمد بن أحمد بن يحيى بن أبي العوام

من ترجمة القاضي أبي عبدالله القضاعي، من مخطوط **المقفى الكبير** للمقريزي (مخطوط ليدن)، رقم: OR,1366 B,f.271 A.

ملحق رقم (٤)

الوزير اليازوري (*)

[٢٩] وفي ذي الحجّة[١] قبضَ صاحبُ مصر على[٣٠] وزيره، أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن اليازوري، وعلى ثمانين من أصحابه، وقررت عليهم أموالٌ وكتب خطّه بثلاثة آلاف ألف دينار.

وأصلُه من **يازور**، قريةٌ بالساحل من أعمال الرملة. وترامت به الحال الى أن صار قاضيها. وله بها أملاك نفيسة، فاتّفق أنّه عجز به عن إرتفاعها، ولم يوفّ للسلطان ما يجب له عليها، فأدّى البعضَ، فطالبه معزّ الدولة، والي الرملة، فقال: ليس لي طاقةٌ. فكتب[٢] إلى مصر فأمر بحمله إليها، فأقام على باب الديوان مطالباً.

وخرج الناس إلى الحجّ فسأل السيّدة، والدة المستنصر بالله، أن تفسحَ له في الحج. فأذنت له في الإشراف على خزانتها الخارجة[٣] إلى مكة. فحجّ وعاد إلى **المدينة**، فزار قبر رسول الله، صلّى الله عليه وسلم، وجلس يدعو[٤]، فسقطت على كتفه من حائط حُجرة النبي، صلّى الله عليه وسلم، قطعةٌ من الخلوق الذي عليه. ورأى[٥] ذلك أحدُ الخدام، فجاء إليه وقال: بهنّيك ولاية كبيرة جليلة، تملكُ بها أمرَ المسلمين. قال (اليازوري): من أين لكَ هذا: فقال (الخادم): هذه عادة هذا الحائط إذا وقع منه قطعة على أحد. فعاهدْني على ما تفعله معي إذا صحّ لك. فقال (اليازوري): مهما شئتَ. وعاد إلى مصر، فلم يحَلّ الحوْل عليه حتى تقلّد الوزارة. ووفّى[٦] للخادم بما ضمِن له، وصارت له بالمسجد وساكنيه عناية عظيمة ومرعاة شديدة.

وقال **إبن الصابي**: وفي العشر الآخر من ذي الحجة، قُبض على الوزير بمصر، أبي محمد الحسن بن عبد الرحيم اليازوري، وعلى ثمانين نفساً من أصحابه. وقرّر عليه ثلاثة

---

* المصدر: إبن الجوزي، مرآة الزمان (مخطوطة باريس، رقم ١٥٠٦، Arabe ff.29-30).
أنظر: المقريزي، إتعاظ الحنفا (٢)، ٢٣٦-٢٤٧. ابن الصيرفي، ٤٠-٤٥. إبن مُيسّر، ١٦-١٧. أنظر ترجمته أيضاً: المقريزي، كتاب المقفّى الكبير، (3), 366-408.

(١) في مستهل المحرّم، في س، ١٦. في أوّل المحرّم، في ت (٢)، ٢٣٦.
(٢) في الأصل: فلتب.
(٣) في الأصل: الخراجة. أنظر: س١٦، يقول أنّ اليازوري قد حجّ قبل قدومه إلى مصر.
(٤) في الأصل: يدعوا. أنظر، س، ١٦، يقول أنّ اليازوري قد نام في الحجرة.
(٥) في الأصل: ورآ.
(٦) في الأصل: ووفا.

آلاف ألف دينار، وعلى إبن زكريا القاضي، وكان خصّيصاً به، مائة وخمسون ألف دينار. ومن أبي الفرج، إبن أخ أبي القاسم المغربي، مثله. ومن قرابته خمسون ألف دينار، واختلفت الروايات في سبب ذلك.

وكاتب فيه: سماحة الله غيّاث المسلمين، الأوحد، الأجلّ، سيّد الوزراء وتاج الأصفياء وقاضي القضاة وداعي الدعاة وعَلَم المجد، خليل أمير المؤمنين[٧]. وخاصّته، أبو الفرج البابلي، صاحب الديوان لتنفيذ الأمور.

وكان اليازوري حنفيّ المذهب. وقال أبو يوسف القزويني: التقاني يوماً وهو متوجّهٌ إلى الديوان، فلمّا رآني وقف، فوقفَ الناسُ لأجله، (فقال) لي: إلى أين؟ فقلتُ: إليك، قال: في أي شئ؟ قلتُ: قصدني الناس في حوائج التزمت قضاءَها[٨]. فقال: لا أبرحُ من مكاني حتى تذكرها. فجعلتُ أذكر له حاجةً حاجة وهو يقول نعم وكرامة حتى قال في الحاجة الأخيرة السمعَ والطاعة. ومضى فإنفرد أمير كان معه إليّ وقال لي: أيّ شيء أنت؟ قلت: لا شيء. قال: لاشيء يقول له السمع والطاعة، عرّفني، قلت: من أهل العلم، فقال: استكثرهما معكَ فإنّه إذا كان في شخصٍ أطاعته الملوك.

---

(٧) أنظر الألقاب في س، ١١ : "الناصر للدين، غيّاث المسلمين، الوزير الأجلّ، المكرّم، سيّد الرؤساء، تاج الأصفياء، قاضي القضاة وداعي الدعاة. " أنظر الألقاب عند: إبن الصيرفي، ٤٠، يزيد الألقاب، "المكين وخالصة أمير المؤمنين".
أنظر أيضاً: ت(٢)، ٢١٢.

(٨) في الأصل: قضاها.

من ترجمة الوزير أبي محمد عبدالرحمن البازوري، من مخطوط مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي (مخطوط باريس)، رقم: Arabe,1506 ff.30.

ملحق رقم (٥)

مأمون البطائحي [١]

[A.٢٠٦] محمد بن فاتك بن مختار بن حسن بن تمام الوزير الأجلّ المأمون، [تاج الخلافة، وجيه الملك، فخر الصنائع، ذخر أمير المؤمنين، عزّ الإسلام، فخر الآنام، نظام الدين[٢]، أمير الجيوش، سيف الإسلام، ناصر الإمام، كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين. ثم استقرّت نعوتُهُ: السيدّ الأجلّ المأمون، أمير الجيوش، سيف الإسلام، ناصر الإمام[٣]، كافل قضاة المسلمين وهادى دعاة المؤمنين عضّد الله به الدين وأمتع بطول بقائه أمير المؤمنين وأدام قدرته وأعلى كلمته]، أبو عبد الله بن الأمير نور الدولة أبي شجاع بن الأمير منجد الدولة أبي الحسن بن الأمير أمين الدولة أبي علي المعروف بإبن البطائحي، [الأحول الشيعيّ الإماميّ].

ولد في سنة ثمان أو سنة تسع وسبعين وأربعمائة، واتّصل بخدمة الأفضل شاهنشاه بن أمير الجيوش بدر الجمالي، في شهور سنة إحدى وخمسمائة، عوضاً عن تاج المعالي مختار، وسلّم إليه ما كان بيد مختار من الخدمة. فتصرّف فيها وأجرى له [الأفضل ما كان] برسم مختار من العيْن، وهو مائة دينار وثلاثون ديناراً في الشهر، سوى الأصناف الراتبة في اليوم والشهر والسنة. فحسُن عند الأفضل موقع خدمته، وسلّم إليه جميع أموره، وصرّفه في سائر أحواله. فاستعان بأخويه: أبي تراب حيدره وأبي الفضل جعفر. ونُعت بالقائد، فصار عند الأفضل أُستاداره. فلم يزل على ذلك إلى أن قُتل الأفضل، فخلع عليه الخليفة الآمر بأحكام الله أبو علي منصور في مستهلّ ذي القعدة سنة خمس عشرة وخمسمائة بمجلس اللعبة من القصر، والآمر جالسٌ ولم يخلع على أحد قبله بهذا المجلس. وكانت الخلعة بدلةً مذهبةً بشدّة الخليفة الدائمية، وحلّت المنطقة من وسطه، وأخلع على ولده بدلة مذهّبة وحلّت منطقته، وخلع على أخويه بمثل ذلك.

واستمرّ ينفّذ الأمور ولا يخرج شيءٌ عن نظره، والخليفة يواصل الحديث معه في الوزارة

---

(١) المصدر: تقي الدين المقريزي، المقفى الكبير، (مخطوطة ليدن)، ff.212. B-206.A
أنظر: ط(٢)، ٢٢٥-٢٢٧. أنظر ترجمته للمقارنة: المقريزي، كتاب المقفّى الكبير، (6),478-500.

(٢) والدعاة، زيادة في س، ٨٨.

(٣) الأنام، س، ٨٨. ط(٢)، ١٨٨, ٢٢٦.

وهو يمتنع إلى مستهلّ ذي الحجة منها. وفي يوم الجمعة ثانيه أخلع عليه من الملابس الخاصّ الشريفة في فرد كمّ مجلس اللعبة[٤]، وطوّق بطوق ذهب مرصّع، و[قلّد] سيف ذهب مرصّع، وسلّم على الخليفة وخرج وكافّة الأُستاذين المحنّكين والأمراء بين يديه، وركب من حيث كان الأفضل يركب. ومشى القوّاد في ركابه على عادة الأفضل، وخرج من باب العيد راكباً إلى داره، فضاعف الرسوم، وأطلق الهبات إلى يوم الإثنين خامس ذي الحجة المذكور.

إجتمع أمراء الدولة لتقبيل الأرض بين يدي الخليفة على العادة التي قرّرها مستجدّة. فإستدعى[٥] الشيخ أبا الحسن علي[٦] بن أحمد بن أبي أُسامة، كاتب الإنشاء، وأمره بإحضار السجلّ، فأحضره في لفافة خاصّ مذهّبة، وسلّمه الخليفة إلى المأمون من يده. [B.٢٠٦] فقبّله وسلّمه لزمّام القصر، وأمر الخليفة المأمون بالجلوس عن يمينه وقُرئ السجلّ على باب المجلس، وهو أوّل سجلّ قُرئ هناك، وكانت عادة السجلات تُقرأ قبل هذا بالإيوان.

ورسم للشيخ أبي الحسن بن أبي أسامة أن ينقل نسبة الأمراء والأُستاذين المحنّكين[٧] من الآمريّ إلى المأمونيّ. ولم يكن أحد قبل ذلك ينتسب إلى الأفضل ولا لأبيه أمير الجيوش، وإنّما ينتسبون إلى الخليفة، فصاروا ينتسبون إلى المأمون. وقُدّمت للمأمون الدواة فعلّم في مجلس الخليفة، وتقدّم الأمراء والأجناد فقبّلوا الأرض وشكروا أمير المؤمنين على هذا الإحسان. واستدعى الخلع لحاجب الحُجّاب، حسام الملك، فأُحضرت وأُفيضت عليه، وطُوّق بطوق ذهب، وقُلّد سيف ذهب. وخلع على الشيخ أبي الحسن بن أبي أسامة، وعلى أبي البركات بن أبي الليث، متولّي ديوان المجلس، وعلى أبي الرضا سالم بن الشيخ أبي الحسين وعلى أخويه، أبي المكارم وأبي محمد، وعلى أبي الفضل يحيى بن سعيد الميمذي [مُنشئ ما يصدُرُ عن ديوان المكاتبات ومحرّر ما يُؤمر به من المهمّات وهو] الذي قرأ السجلّ ووصل بدنانير جزيلة. وخلع على أبي الفضائل بن أبي البركات بن أبي الليث، صاحب دفتر[٨] المجلس، وعلي عديّ المُلك سعيد بن عمّار[٩] الضيف، متولّي دار الضيافة. وأخذ العلامة[١٠] على التوقيعات، وانصرف [المأمون] إلى داره والموكب بين يديه. فقال القاضي أبو الفتح محمود بن قادوس يمدحه، وقد زيد في نعوته:

---

(٤) مجلس العيد، في م، ٢٠. ت(٣)، ٧٤.

(٥) في الأصل: فاستدعا.

(٦) علي، زيادة عن: م، ٢١. ت(٣)، ٧٥. ط(٢)، ١٨٦.

(٧) والناس أجمعين، زيادة في م، ٢١. ت(٣)، ٧٥. ط(٢)، ١٨٦.

(٨) مغفر، ت(٣)، ٧٥.

(٩) عماد، م، ٢١. ط(٢)، ١٨٧.

(١٠) أقلامه، ت (٣)، ٧٥.

قالوا أتاهُ النّعتُ وهو السيّد ال مأمونُ حقاً، والأجلُّ الأشرفُ
ومُغيثُ أُمّةَ أحمد ومُجيرُها ما زادَنا شيئاً على ما نعرفُ

ثم إنّه سأل الخليفة [أن يتحدّث معه] في خلوة فأمر بخلوّ المجلس، فقال: يا مولانا إمتثال الأمر صعبٌ ومخالفته أصعب، وما يتّسع قُدّام أمراء دولة أمير المؤمنين وهو في دسْت خلافته ومنصب آبائه وأجداده خلافة، وما في قواي ما يرومه منّي، فيكفيني هذا المقدار، وهيهات أن أقوم به، والأمر كبير. فتغيّر الأمر وحلف: لا[11] كان لي وزيرٌ غيرك، وهو في نفسي من أيّام الأفضل. فأعاد الإستعفاء، فتغيّر الآمر وقال: ما اعتقدت أنّك تخرج عن أمري، ولا أنّك تخالفني. فقال المأمون عند ذلك: فلي شروطٌ أذكرها. فقال: ما شئت، فاشترط. قال: قد كنت مع الأفضل وهو يجتهد في [أن يشرّفني بعدّة من] النعوت [A.٢٠٧] وبحلّ المنطقة [من وسطي] فلم أفعل. فقال الخليفة: علمتُ ذلك في وقته. قال: وكان أولاد الأفضل يكتبون إليه بما يعلمه مولانا من كوني قد خُنته في المال والأهل، وما كان، والله العظيم، ذلك منّي يوماً قط. ثمّ مع ذلك معاداة الأهل جميعهم، والأجناد وأرباب الطيالس والأقلام، وهو يعطيني كلّ رقعة تصل إليه منهم، وما [سمع] كلام أحد منهم فيّ. فعند ذلك قال له الخليفة: فإذا كان فعل الأفضل معك ما ذكرته، إيش يكون فعلي أنا؟ فقال المأمون: يعرّفني المولى ما يأمر به فأمتثله بشرط ألا يكون عليه زائداً.

فأوّل ما ابتدأ به الخليفة أن قال: أريد الأموال لا تُجبى إلا بالقصر، ولا تصل الكسوات من الطراز والثغور إلا إليه، ولا تُفرّق إلا منه، وتكون أسمطه الأعياد فيه، ويوسّع في رواتب القصور من كلّ صنف، وزيادة رسم المنديل الذي برسم الكمّ. فقال المأمون: سمعاً وطاعةً. أمّا الكسوات والجباية والأسمطة فما تكون إلا بالقصر، وما توسعة الرواتب فما ثمّة مَن يخالف الأمر. وأمّا الزيادة برسم منديل الكمّ فقد كان الرسم في كلّ يوم ثلاثين ديناراً، يكون في كلّ يوم مائة دينار، ومولانا، سلام الله عليه، يشاهد ما يُعمل بعد ذلك في الركوبات وأسمطة الأعياد وغيرها في سائر الأيام. ففرح الخليفة وسُرّ بذلك. فقال المأمون: أريد بهذا خطَّ أمير المؤمنين، ويَقْسِمُ لي فيه بآبائه الطاهرين أن لا يلتفت لحاسد ولا مُبغض، ومهما ذُكر عنّي يطالعني عليه، ولا يأمر في شئ سرّاً ولا جهراً يكون فيه ذهاب نفسي وانحطاط قدري. و [تكون] هذه الأيمان باقية إلى وقت وفاتي، فإذا توفّيت تكون لأولادي ولمن أخلفه بعد.

فحضرت الدواة وكتب ذلك جميعه، وأشهد الله في آخرها على نفسه. فعندما حصل الخطّ

(١١) ان، م، ٢٢. ت(٣)و٧٦. ط(٢)، ١٨٧.

بيد المأمون وقف وقبّل الأرض وجعله على رأسه. وكان الخطّ بالأيمان في نسختين، إحداهما في قصبة فضّة. فلمّا قُبض على المأمون[١٢]، أنفذ الخليفة طلب الأيمان، فنفذ إليه الذي في القصبة فحرقها لوقتها. قال إبن المأمون: وبقيت النسخة الأخرى عندي فعدمت في الحركات التي جرت. وعاد المأمون إلى مجلسه، وأمر بتفرقة كسوة العيد والهبات، وجملة العيْن ثلاثة آلاف وثلاثمائة دينار، ومن الكسوات مائة قطعة وسبع قطع برَسْمِ الأُمراء المطوّقين [B.٢٠٧] والأُستاذين المحنّكين، وكاتب الدسْت، ومتولّي حجبة الباب وغيرهم. وعدة ما ذبح في ثلاثة أيّام النحر وفي عيد الغدير، ألفان وخمسمائة وواحد وستّون رأساً منها؛ نوق: مائة وسبعة عشر، وبقر: أربعة وعشرون، وجاموس: عشرون. هذا ما ينحره الخليفة ويذبحه بيده في مُصلّى العيد وفي المنحر وباب الساباط. ويذبح الجزّارون من الكباش ألفيْن وأربعمائة رأس. والذي أُنفق[١٣] على الأسمطة في هذه الأيام، خارجاً عمّا يُعمل بالدار المأمونية من الأسمطة وخارجاً عن القصور الحلوى والقصور المنفوخ التي تُصنع بدار الفطرة، ألف وثلثمائة وستة وعشرون ديناراً. ومن السُّكّر برسم القصور والقطع المنفوخ: أربعة وعشرون قنطاراً، منها عن قصرين في أول يوم خاصّة أثنا عشر قنطاراً، والمنفوخ عن الثلاثة الأيام أثنا عشر قنطاراً.

وكان الأفضل قد أبطل المواليد الأربعة؛ النبويّ، والعَلَويّ، والفاطميّ والإمام الحاضر، فأعيدت [في سنة ست عشرة وخمسمائة]. والذي استقرّ إطلاقه على حُكم الإستيمار من الجرايات بالقصور والرواتب المستجدّة، والمطلق من الطيب وتذكرة الطراز، وما يُبتاع من الثغور ويستعمل فيها. أمّا جراية القصور، فالمُطلق لها من بيت المال أدراراً لإستقبال النظر المأموني، ستة آلاف وثلثمائة ثلاثة وأربعون ديناراً. [وبرسم] منديل الكمّ الخاصّ الآمري في كلّ يوم مائة دينار، ومُقرّر الحمّام في كلّ جمعة مائة دينار[١٤]. وبرسم الأخوة والأخوات، والسيّدة الملكة والسيّدات، والأمير أبي علي وأخوته، والموالي والمستخدمات، ومن استجدّ من الأفضليّات: ألفان وأربعمائة[١٥] ثلاثة وأربعون ديناراً. ولم يكن للقصور في الأيام الأفضلية من الطيب راتب، بل إذا وصلت الهديّة والنجاوى من بلاد اليمن تُحمل كلّها إلى الإيوان، ويُنفذ منها للأفضل ويُطلق للخليفة من جملتها. فصار في الأيّام المأمونية الطيب مُياوَمَةً ومُشاهرةً. فما هو برسْمِ الخاصّ الشريف في الشهر؛ ندّ مثلث ثلاثون مثقالاً، عود

---

(١٢) في شهر رمضان سنة ٥١٩م، ٢٣. ت(٣)، ٧٧. ط(٢)، ١٨٨.

(١٣) في الأصل: نفق.

(١٤) عن أربع جمع الحمام، زيادة في م، ٩٠. ط(٢)، ١٤٩.

(١٥) وتسعمائة، في م، ٩٠. وفي ط(٢)، ١٤٩.

صيفيّ مائة وخمسة دراهم، كافور قديم خمسة عشرة درهماً، عنبر خامّ عشرون مثقالاً[١٦]، زغفران عشرون درهماً، ماء ورد ثلاثون رطلاً. وما هو برسم بخّور المجلس الشريف في الشهر أيّام السلام: ندّ مثلث عشرة مثاقيل، عود عشرون درهماً، كافور [A.٢٠٨] ثمانية دراهم، زعفران شعر عشرة دراهم. وما هو برسم بخّور الحمّام في كلّ ليلة جمعة، عن أربع جُمعٍ في الشهر: ندّ مثلث أربعة مثاقيل، عود صيفيّ عشرة دراهم[١٧]. وما هو برسم الأخوة والجِهات والسيّدات على ما [هو][١٨] مستقرّ بأسمائهم في كل شهر: ندّ مثلث خمسة وثلاثون مثقالاً، عود صيفي مائة وعشرون درهماً، زعفران شعر خمسون درهماً، عنبر خام عشرون مثقالاً، كافور قديم عشرون درهماً، مسك خمسة عشر مثقالاً، ماء ورد أربعون رطلاً. وما هو برسم المائدة الشريفة مما تتسلّمهُ المعلّمة [في الشهر]: مسك خمسة عشر مثقالاً، ماء ورد خمسة عشر رطلاً. وما هو برسْم خزانة الشراب الخاصّ [في كل شهر] لتطييب الماء: مسك ثلاثة مثاقيل، ندّ مثلث سبعة مثاقيل، عود صيفيّ خمسة وثلاثون درهماً، ماء ورد عشرون رطلاً.

ما هو برسْمِ بخّور المواكب الستة، وهي الجمعتان الكائنتان في شهر رمضان برسم الجامعين[١٩] بالقاهرة، والعيدين وعيد الغدير والجوامع والمصلىّ: ندّ خاصّ جملة كبيرة لم يضبط، وعدّة المُبخّرين في الموكب ستة: ثلاثة عن اليمين، وثلاثة عن الشمال، والمداخن فضة، وكل منهم مشدود الوسط. ويحمل الدرج الفضة، الذي فيه البخّور، أحد مقدّمي بيت المال، وهو يبخّرُ طول الطريق. هذا سوى مداخن كبار في صواني فضّة، منها ثلاث صواني: في المحراب إحداهنّ، وفي جانبي المنبر إثنتان، وفي الموضع الذي يجلس فيه الخليفة إلى أن تُقام الصلاة صينية رابعة. والبخّور المُطلق برسْم المأمون في كل شهر: ندّ مثلث خمسة عشرة مثقالاً، عود صيفيّ ستون درهماً، عنبر خام ستة مثاقيل، كافور قديم ثمانية دراهم، زعفران شعر عشرة دراهم، ماء ورد خمسة عشر رطلاً.

وكان مبلغ الإستيمار في الأيام الأفضلية في الشهر إثني عشر ألف دينار. فبلغ في الأيّام المأمونية، إلى سنة ستّ عشرة وخمسمائة، ستة عشر ألف دينار. وكانت تذكرة الطراز في أيام الأفضل أحداً وثلاثين ألف دينار، فبلغت أيّام المأمون ثلاثة وأربعين ألف دينار.

وبلغت الرواتب الخاصّ وما يختصّ بالقصور من السيّدات والجهات والمستخدمات

---

(١٦) عشر مثاقيل، في م، ٩١. وفي ط(٢)، ١٤٩.

(١٧) مثاقيل في م، ٩١، ط(٢)، ١٤٩.

(١٨) زيادة عن الأصل.

(١٩) الجامع الأزهر والحاكمي، زيادة في م، ٩١. ط(٢)، ١٥٠.

والحواشي والأصحاب والكُتّاب وصبيان الخاصّ، وهو ما تشمل عليه جريدة المطابخ بما فيه من المواسم والأعياد، وشهر رمضان، والركوبات الدائمة في يومي السبت والثلاثاء سبعة وخمسين ألف دينار، خارجاً عن البهائم المختصّة بالوزارة [B.۲۰۸] فإنّها تُساق من المراحات السلطانية مع غيرها برسْم المطابخ. ومُقرّر الوزارة في الشهر عيْناً من بيت المال ثلاثة آلاف دينار. منها ما هو عن النيابة في العلامة عن الخليفة ألف دينار، وما هو عن الراتب ألف وخمسمائة دينار. وما هو عن مائة غلام برسْم مجلسه وخدمته، لكل غلام خمسة دنانير في الشهر، وفي السنة من الإقطاعات خمسون ألف دينار، منها دهشور وجزيرة الذهب وعدة صفقات في البلاد. ومن البساتين ثلاثة: بستان الأمير تميم، الذي عُرف بالمعشوق، وبستانان بكوم إشفين. ومن الشعير والقمح في السنة عشرون ألف إردبّ. ومن الغنم برسْم مطابخه سياقة من المراحات ثمانية آلاف رأس، والأحطاب والتوابل العال والدّون فتُطلق لمتولّي مطابخه بحسب ما يستدعيه.

واستجدّ بعد الأفضل في الأيام المأمونية من خزائن التفرقة في كلّ يوم أثنا عشر مجمعاً، كلّ بيت منه عياره رطل بالميزان. ولكلّ مجمّع ثلاثة أرطال جبن تشوير(٢٠)، وفاكهة نصف درهم. ومن اللبن [الرائب] بهذه المجامع، في كلّ يوم خمسة وثمانون رطلاً. واستجدّ أيضاً برسْم الخاصّ في كل يوم من الحلوى، أثنا عشر جاماً رطبة ويابسة نصفين، وزن كلّ جام من الرطب عشرة أرطال ومن اليابس ثمانية أرطال.

وانتهى مُرتّب دار التعبئة في اليوم إلى عشرة دنانير. سوى ما هو موظف على البساتين السلطانية، وهو النرجس والنوفرين الأحمر والأصفر، والنخل المرصد برسم الخاصّ، وما يصل من الفيّوم وثغر الإسكندرية، ومن هذه الدار، يعني للقصور، ولدار الوزارة، وللمناظر في أيام الركوب والجُمع، بخلاف تعبئة الحمّامات، وما يُحمل كلّ يوم من الزهر، وما هو برسم خزانة الكسوة الخاصّ، وبرسم المائدة وتفرقة الثمرة الصيفية في كلّ سنة على الجهات والسيّدات والحواشي والأصحاب، وما يُحمل لدار الوزارة والضيوف وحاشية دار الوزارة. وبلغ ثمن التوابل العال منها والدّون، [وهي المرصدة بخزانة التوابل]، إلى خمسين ألف دينار في السنة، سوى ما يُحمل من البقولات، فإنّه بابٌ مفرد مع المستخدم في البستان الكافوري.

وأُطلق من إستقبال النظر المأموني برسْم الشراب من السكّر مائة وخمسة عشر قنطاراً، وبرسْم الورد المربى(٢١) خمسة عشر قنطاراً. وما يُطلق برسْم استعمال الخلّين(٢٢) الفاسد

---

(٢٠) قريش، في م، ٩٢، ط(٢)، ١٥٠.

(٢١) في الأصل: المربّا.

(٢٢) الحلو، في م، ٩٠. ط(٢)، ١٤٨.

والحامض وقُفف البقولات في السنة ستة آلاف وخمسمائة دينار. وراتب الأوطية [A.٢٠٩] في كلّ شهر ثمانون زوجاً، منها برسم الخاص ثلاثون زوجاً، برسم الجهات أربعون، وبرسم الوزارة عشرة، خارجاً عن السباعيات فإنها تُستدعى من متولّي خزائن الكسوة، وفي كل موسم تكون مذهّبة.

وجهّز [المأمون] التذاكر بما يُستعمل كلّ سنة برسم الخزائن بثغر الإسكندرية، ويُبتاع من الأصناف من تجّار الروم والمغاربة، وهو من السقلاطون الخاصّ، العتابي الخاصّ، والمصمت الملوّن والبياض، والمناديل الصقلّي المرش الخاصّ، ما بين مذهّب وحريري، ومن الملاحف الخاصّ المذهّب والحريري ما بين مرقوم وساذج، ومن العراضي المشفّع المذهّب والحريري والخامّ والتلاثيم المشفّع المذهّب والحريري، [ومن] المقصور السوسي [و][٢٣] الإسكندراني الخاصّ الرفيع، ومن المقاطع الإسكندراني شيء كثير جداً، منها ثمانية عشر ألف مقطع إسكندراني، وألفا منديل، يعني عمامة، وألفان وخمسمائة فوطة خاصّ حرير.

وخرجت التذاكر أن تُبعث إلى الأندلس فيُشترى من البلّور ومن الحرير الخزّ، ومن المقاطع ومن البسط ومن الرصاص والنحاس والحديد والمسمار والشمع. وبعث إلى المهديّة ليُشترى منها الزيت والصابون واللوز ومقاطع سوسي. ويُشترى من صقلية الطيافر والموائد والمناديل والكيزان والفراء [العاقمة][٢٤]، والسنجاب والسفر الآدم. ويُشترى من بلاد الروم الفضة النقرة والمصاغ والجوهر والديباج الأطلس والخشب والحديد والزفت والمراسي والقنب والنحاس والرصاص.

وخرجت التذاكر إلى مشارف الغربيّة بإبتياع ما جرت به العادة في كل سنة من الأردية الريفية، ومناديل الأكمام الخام والمقصور، وشقق محلية خام ومقصور، عمل [حوجر][٢٥]، والدميرتين شئ كثير، منها من الشقق خاصة، ثمانية آلاف شقة. واستُدعي الشمع والعسل من الخلايا الجارية في الديوان بالأعمال. واستُدعي بالنوق من العربان، وتقدم إليهم بتحصيلها ويقام لهم بثمنها. وبعث الى عسقلان تذكرة بإستعمال الشقق المطرز والساذج، وابتياع ما يرد من الشقق العتابي والسقلاطون والدمشقي والخزّ الحلبي والنصافي العال والدون، [B.٢٠٩] ما بين خام ومقصور، وإبتياع القلويات والقراصيا والزيت والسماّق ونحو ذلك برسْم الخزائن. وندب إلى الوجه القبلي من يحمل غلاتها جميعها إلى الديوان، بحُكم أنّ جميعه محلول من الإقطاعات، وحُمل من الأعمال البحرية والبحيرة والجزيرتين

(٢٣) زيادة عن الأصل.

(٢٤) هكذا في الأصل.

(٢٥) هكذا في الأصل.

والغربية والأعمال الشرقية إلى ثغري صور وعسقلان ما جرت به العادة في كلّ سنة، وهو مائة ألف وعشرون ألف إردبّ، لتبقى بالثغور ذخيرة بها، ويُبتاع ما بقي من المخزون عند الغنى عنه. وكان المتحصّل للديوان في كلّ سنة ألف ألف إردبّ. وندب من يحمل ما جرت به العادة من القشة في كلّ سنة، وهي وسق خمسين مركباً، ما بين نخل وجريد وسلب وسحيل وطوانس، يُساق إلى الحواصل خارجاً عما يُقطع ويُحدّد برسم الجسور.

وعمل حُزن عاشوراء بالقصر، ومدّ السماط المعتاد، وجميعه بالخبز الشعير والخواضر، وتقدّم إلى والي مصر والقاهرة بأن لا يُمكّنا أحداً من جمع ولا قراءة مصرع الحسين عليه السلام، وإخراج الرسْم المُطلق للمتصدّرين والقُرّاء الخاصّ والوعّاظ والشعراء وغيرهم على ما جرت به العادة.

وعمل المولد الآمريّ، وتقرير أن يُعمل فيه أربعون صينية خشكنان[26] وحلوى. [ففُرّق] وأطلق رسْم المشاهد، لكلّ مشهد سكّر وعسل ولوز ودقيق وسيرج. وتقدّم بعمل خمسمائة رطل حلوى سوى ذلك، فُرّقت على المتصدّرين والقرّاء والفقراء ومن معهم. فحُمل للمتصدّرين في صحون، وللفقراء على أرغفة السميد. وأخرج من بيت المال صندوق مختوم، ضمنه مائة دينار عيناً، وألف وثمانمائة وعشرون درهماً برسم أهل القرافة ومساكنها.

وقام بأمور ركوب الخليفة في يومي السبت والثلاثاء. وكان المأمون يركب من داره في هذين اليومين بالرهجية إلى القصر، فيركب الخليفة إلى ضواحي القاهرة للنزهة في مثل الروضة والمُشتهى ودار المُلك والتاج والبعل وقبة الهواء والخمسة الأوجه والبستان الكبير. وسلّم الرسوم لأربابها، وهي بيد مقدّمي ركاب الخليفة، لكلٍّ منهم أحد وعشرون ديناراً وخمسون رباعياً، ولتالي مقدم ركاب اليمين [مائة] كاغدة، في كل كاغدة ثلاثة دراهم ومائة [A.٢١٠] كاغدة في كلّ واحدة درهمان[27]، ولتالي مقدّم ركاب الشمال مثل ذلك. فأمّا الدنانير، فلكلّ باب يخرج منه الخليفة من أبواب البلد دينار، ولكلّ باب يدخل منه دينار، ولكلّ جامع يجتاز عليه دينار، إلا جامع مصر فإنّ رسمه خمسة دنانير. ولكلّ مسجد يجتاز عليه رباعي، ولكلّ من يقف يتلو[28] القرآن كاغدة. وللفقراء والمساكين من الرجال والنساء لكل من يقف منهم كاغدة. ولكلّ فرس يركبه ديناران. هذا ومتولي صناديق الإنفاق يحجب الخليفة، وبيده خريطة ديباج فيها خمسمائة دينار، لما عساه يأمرُ به. فإذا حصل في إحدى المناظر فرّق من العين سبعة وخمسين ديناراً، ومائة وستة وثمانين رباعياً في الحواشي والأُستاذين

(٢٦) خشكنانج، في م، ٣٥. ط(٢)، ١٧٠.

(٢٧) في الأصل: درهمين.

(٢٨) في الأصل: يتلوا.

وأصحاب الدواوين والشعراء والمؤذّنين والمقرئين والمنجّمين. ومن الخراف الشواء خمسين رأساً، منها طبقات حارة مكملة مشورة برسْم المائدة الخاصّ، مضافاً لما يحضر من القصور من الموائد الخاصّ والحلاوات، وطبق واحد برسم المائدة المأمونية، والبقيّة بأسماء أربابه، ورأسان بقر برسم الهرائس. فإذا جلس الخليفة إستُدعي على المائدة المأمون وأولاده وإخوته ومن جرت له عادة بجلوسه معه. ومن تأخّر عن المائدة منهم حُمل إليه ما يكفيه. فإذا عاد الخليفة إلى القصر يحاسب الوزير مقدّمي الرِّكاب على ما صُرف في مسافة الطريق على المساجد والجوامع وغيرها، ويقلّدوا الأمانة فيما فرّقوه في الصدقات، والذي يتولّى محاسبتهم متولي الدفتر.

وكان المأمون يجلس في يومي الأحد والأربعاء بداره على سبيل الراحة والنفقة في العسكر الفارس البساطيّة إلى الظهر، ثم ترتفع النفقة ويُحطّ السماط للناس. فإذا كان بعد العصر جلس والكُتّاب بين يديه، فينفق في الراجل إلى آخر النهار.

وفي يومي الإثنين والخميس يكون الركوب للسلام على الخليفة والخدمة بالقصر. وفي يوم الجمعة يركب المأمون إلى القرافة أحياناً ويطلق دائماً في كل يوم جمعة للمقرئين بالحضرة خمسة دنانير، ولكلّ من هو مستمرّ القراءة على بابه من الضعفاء والأضراء خمسمائة درهم، مقرّرة بأسماء، ولبقية الضعفاء والمساكين خمسمائة درهم أخرى.

وبلغهُ أنّ أحد صبيان الخاصّ الآمري شتم صاحب [B.۲۱۰] الشريعة، فأخرج سيف النقمة، وضرب عنقه به بعد أن شهد عليه عدلان وجماعة كثيرة.

وتقدّم بعمل حساب الدولة من الهلالي والخراجي إلى آخر سنة ست عشرة[۲۹] وخمسمائة، فانعقدت على جملة كبيرة من عين وغلة. فأمر بكتابة سجلّ يتضمن المسامحة بالبواقي، وجملتها ألفا ألف دينار وسبعمائة ألف دينار وعشرون ألف دينار وسبعمائة دينار وسبعة وسبعون[۳۰] دينار وكسر. ومن الفضة النقرة أربعة دراهم، ومن الورق سبعة وستون ألفاً وكسر. ومن الغلّة ثلاثة آلاف ألف وثمانمائة وعشرة آلاف ومائتان وتسعة وثلاثون إردبّاً وكسر، ومن الأرزّ أربع مائة وستة وسبعون إردبّاً وكسر، ومن الأصناف شئ كثير يطول تفصيله. ومن الأغنام مائتا ألف وخمسة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وخمسة رؤوس[۳۱]. ومن الأبقار إثنان وعشرون ألفاً ومائة وأربعة وستون رأساً. وقد ذكرتُ تفصيل الأصناف في

---

(۲۹) خمس عشرة، في ت(۳)، ۸۰. يسرد هذه الحوادث ضمن حوادث سنة ٥١٦ . وكذلك في م، ۲۸، ولكنّه يسردها ضمن حوادث سنة ٥١٥ .

(۳۰) وستون، في م، ۲۸. ت(۳)، ۸۱.

(۳۱) في الأصل: أرس.

كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار.

وجدّد عمارة المشاهد التسعة التي بين الجبل والقرافة. وبنى مسجداً تجاه باب الخوخة، خارج القاهرة على الخليج. ورمّ جامع القرافة وعمّر بجواره طاحوناً للسبيل، وأقام بها الدواب، وجعل عليها أميناً أُطلق له ولعلف الدواب ما يكفيه ويكفيهم، فصار أهل القرافة يطحنون فيها قوتهم بغير أجرة. وأمر في آخر جمادى الآخرة أن تُغلق جميع قاعات الخمّارين بالقاهرة ومصر، وتُختم ويُحذّر من بيع الخمر كما جرت به العادة في كل سنة، إحتراماً للأشهر الشريفة. فرأى المأمون أن يكتب بذلك إلى جميع ولاة الأعمال فكتب به ونودي: من تعرّض لبيع مُسكر أو شرائه سرّاً أو جهراً فقد عرّض نفسه لتلافها، وبرئت الذمّة من هلاكها.

وعمل الأسمطة الجاري بها العادة ليلة أول شهر رجب. فلمّا جلس الخليفة على الأسمطة ومعه الوزير بالغ في الثناء عليه وقال: قد أعدتَ لدولتي بهجتَها وجدّدتَ فيها المحاسن ما لم يكن. وقد أخذت الأيام نصيبها من ذلك وبقيت الليالي. وقد كان بها مواسم زال حُكمها، وكان فيها توسعة وبرّ ونفقات وصدقات، وهي ليالي الوقود الأربع، وقد آن وقتهنّ، فأشتهي نظرهنّ. فامتثل الأمر وحمل إلى القاضي خمسين ديناراً لثمن الشمع، وأن يعتد للركوب في الأربع ليالي، وهي: ليلة أوّل رجب ونصفه، وليلة مستهل شعبان ونصفه. وتقدّم [A.٢١١] لمتولي بيت المال بعمل الحلاوات برسم هذه الليالي. واستجدّ في الأيام المأمونية أيضاً، في كل ليلة، على الإستمرار برسم الخاصّين الآمري والمأموني قنطار سكر، ومثقالان[٣٢] مسك، وديناران برسم المؤن تُعمل خشكنان وبسندود وغيره في قعاب وسلال صفصاف، وهي التي تسمّى اليوم العُلب[٣٣]. فيُحمل ثلث ذلك الى القصر، وثلثه إلى الدار المأمونية، وعمل أسمطة شهر رمضان. فلما انقضت خُلع عليه خلع عظيمة، ونزل إلى داره، فمدحه عدة من الشعراء.

وحضرت كسوة الشتاء ففُرّقت، وكانت جملتها أربعة عشر ألف قطعة وثلاثمائة وخمس قطع[٣٤]. ووصلت كسوة العيد في آخر شهر رمضان، وهي نحو عشرين ألف دينار. وعُمل شعار عيد الفطر وأسمطته بزيادة كبيرة في التجمّل. وقد ذكرتُ ذلك في كتاب المواعظ والإعتبار[٣٥].

ثم عاد المأمون الى داره ومدحته الشعراء، فأسنى جوائزهم. وبلغت النفقة على أسمطة

---

(٣٢) مثقالاً، في ت (٣)، ٨٢.

(٣٣) القعبة، في ت (٣)، ٨٢.

(٣٤) أربعة آلاف وثلاثمائة وخمس قطع، في ت (٣)، ٨٢.

(٣٥) أنظر أيضاً تفصيل ذلك في م، ٨٤-٨٩.

شهر رمضان لتسع وعشرين ليلة، ستة عشر ألف وأربعمائة ستة وثلاثين ديناراً. وبرسْم القعبة الخاص تسعة وثمانين قنطاراً سكراً، ومائة ثمانية وسبعين ديناراً. وبرسْم المقرئين والمؤذّنين والمسحّرين تسعة وعشرين قنطاراً سكراً وثمانية وخمسين ديناراً. والمُنفق في شهر رمضان برسم الصدقات والرسوم، والتوسعة المُطلقة برسم الحاشية والأمراء، وصدقات الأقوات بالباب والأعمال، والفُطرة والكسوات المختصّة بالغُرّة والعيد، ما ينيف على ستين ألف دينار، ويبلغ مائة ألف دينار.

وضُرب برسْم خميس العدس [ما جرت به العادة وهو] خمسمائة دينار عن عشرين ألف خرّوبة[٣٦]. فعمل المأمون ذلك ألف دينار، ضُربت عشرين ألف خرّوبة فُرّقت على أربابها.

ولما تنبّهَ ذكرَ الطائفة النزارية، ووصلت الأخبار بأنّهم قد سيّروا مالاً مع التجار إلى قوم بأسمائهم من أهل مصر والقاهرة، تقدّم بالفحص وحفظ الدروب والأسواق حتى وجد خمسةً وصلوا بالمال من الإسماعيلية ببلاد المشرق، فقبض عليهم وصلبهم.

وعمّرَ بمنية زفتا جامعاً كبيراً وفرشه وقرّر فيه خطيباً ومؤذّنين، فصارت الجمعة تُقام به. وبنى أيضاً جامعاً بواحات البهنسا. فبلغت عدّة ما بناه واستجدّ إنشاءه من المساجد أحد وأربعون مسجداً. وبنى[٣٧] بالقاهرة دار ضرب بالقشاشين [B.٢١١] التي تعرف اليوم بالخرّاطين. ورتب بداره قارئين يتناوبان قراءة القرآن الكريم [ويصلّيان بمن في داره جماعة]، ورتب لهما من الرسوم والكساوى شيئاً جزيلاً. وأمر بعمل ميقاط حرير فيه ثلاث جلاجل، وفتح طاقة من سور داره، فإذا مضى شطرُ الليل وانقطع المشيُ دُلّيَ الميقاط، وهناك عدة يبيتون تحته. فإذا ظُلم أحدٌ في الليل جاء وشدّ رقعته في الميقاط وحرّكه فيُرفع إلى المأمون، فإن كانت الرقعة مرافعة لم يمكّن البيّاتون من رفعها، وإن كانت ظُلامة مُكّن صاحبُها من رفعها وعوّقه البيّاتون عندهم حتى يخرج الجواب.

وحضرت كسوة عيد النّحر ففُرّقت. وفُرّقت رسومُها على من جرت عادته بها وجملتها سبع عشر ألف وستمائة دينار. ونحر الخليفة بيده، في الثلاثة أيام، ألفاً وتسعمائة ستة وأربعين رأساً.[٣٨] وبلغ المصروف على الأسمطة في الثلاثة أيام، خارجاً عن أسمطة المأمون بداره، ألفاً وثلاثمائة وستة عشر[٣٩] ديناراً، وثمانية وأربعين قنطاراً سكراً برسْم قصور الحلاوة والقطع المنفوخ. وجلس المأمون في ثالث يوم العيد بداره للراحة، وحضر الأمراء

---

(٣٦) زمن الأفضل، زيادة في ت (٣)، ٨٣.

(٣٧) في الأصل: وبنا.

(٣٨) أنظر تفصيل ما ذُبح في ذلك العيد: م، ٤١. ت(٣). ٩٥.

(٣٩) وستة وعشرون، في م، ٤٢. ت(٣)، ٩٦.

لحوائجهم. فلمّا كان يوم عيد الغدير هاجر إلى باب المأمون الضعفاء والمساكين من البلاد ومن انضاف إليهم من العوال والأدوان على عادتهم في طلب الحلال وترويح الأيتام[٤٠]. وكان موسماً يرصدهُ كلّ أحد ويرتقبه الغنيّ والفقير. فجرى في معروفه على رسمه ومدحه الشعراء.

ووصلت كسوة عيد الغدير، وهي مائة وأربعة وأربعون قطعة، فُرّقت في أربابها، ومعها رسومها وهي من العين سبعمائة وتسعون ديناراً. وفرّق المأمون من ماله، بعد الخلع عليه، ألفين وخمسمائة وثمانين ديناراً. فلمّا انقضى العيد خلع الخليفة على المأمون وقلّده بالعقد الجوهر في عنقه بيده. ومضى إلى داره فمدحه عدة من الشعراء. وحضر إليه متولّي خزانة [الكسوة] الخاصّ بالثياب التي كانت عليه قبل الخلع، فأعطاه الرسم على العادة، وهو مائة دينار ثم حضر متولّي بيت المال وصحبته صندوق ضمنه خمسة آلاف دينار برسم فكاك العقد الجوهر والسيف المرصّع، ففرقها.

وركب الخليفة إلى قليوب ونزل بالبستان العزيزي لمشاهدة قصر الورد على العادة، ففُرّقت الصدقات في مسافة الطريق، وعُملت الأسمطة، ثم عاد آخر النهار.

فلمّا أهلّت سنة سبع عشرة [A.٢١٢] وخمسمائة جرى الرسم في غُرّة العام وتفرقتها، والركوب على العادة. وعُمل حزنُ عاشوراء والمولد الآمريّ. وخلع على المؤتمن سلطان الملوك[٤١] حيدرة، أخ المأمون، بولاية الإسكندرية والأعمال البحرية. وفيها رتّب المأمون عدّة من السقّائين يبيتون كلّ ليلة على باب كلّ معونة بالقاهرة ومصر ومعهم عشرة من الفعلة بالطواري والمساحي لمهمةٍ من حريق يقع في الليل، وألزم والي القاهرة ومصر أن يقوما بعشائهم من أموالهما، فتقرّر ذلك.

وجرت الرسوم في مواسم السنة على عوائدها. فكان المُنفق عيناً من بيت المال، من أوّل المحرّم سنة سبع عشرة وخمسمائة إلى آخر ذي الحجة منها، في العساكر المسيّرة لجهاد الفرنج برّاً وفي الأساطيل بحراً، والمُنفق في أرباب النفقات من العسكر بالحضرة، وفي جراية القصور والمطابخ ومنديل الكمّ والأعياد والمواسم وعند الركوبات، وعن الأمتعة المبتاعة من التجار، والمُطلق للرسل والضيوف، وبدار الطراز ودار الديباج، وبرسم الصلات والصدقات ومن يهتدي إلى الإسلام، وما ينعم به على الولاة عند استخدامهم، ونفقات بيت المال والعمائر، أربعمائة ألف وثمانية وستين ألف وتسع مائة سبعة وتسعين ديناراً ونصف دينار[٤٢]. والحاصل بعد ذلك مما يُحمل إلى الصناديق الخاص، لما يتجدّدُ، ثمانية وتسعون ألف دينار ومائة سبعة وتسعون

---

(٤٠) وتزويج الأيامى، في م، ٤٢. ط(٢)، ٩٤.

(٤١) نظام الدين، زيادة في ت (٣)، ٩٧.

(٤٢) وهو من العين أربعمائة ألف وثمانية وستون ألفاً وسبعمائة وتسعون ديناراً ونصف، في م، ٧١.

ديناراً ونصف. فجملة ما يحصل في سنة سبع عشرة، خمسمائة ألف سبعة وستون ألفاً ومائة أربعة وتسعون ديناراً[٤٣]. وذلك سوى المرتّبات في كل شهر، وهي في السنة مائتي ألف ومائة دينار[٤٤]، ليعتمد جملة مال السنة سبع مائة ألف سبعة وستون ألفاً ومائتان أربعة وتسعون ديناراً[٤٥].

ولم يزل المأمون إلى أن قُبض عليه في ليلة السبت الرابع من شهر رمضان سنة تسع عشرة وخمسمائة، وعلى إخوته الخمسة وثلاثين رجلاً من خواصّه، واعتُقل الجميع. ويُقال أنّ السبب في القبض عليه أنّه راسل الأمير جعفر، أخ الآمر، وأغراه بقتل أخيه الخليفة الآمر، ووعده أنّه يقيمة بدله، فلما تقرّر ذلك بلّغ الشيخُ أبو الحسن علي بن أبي أُسامة هذا إلى الآمر حتى قبض عليه. وقيل أنّ المأمون بعث نجيب الدولة أبا الحسن [علي بن إبراهيم] إلى اليمن وأمره أن يضرب السكّة بإسم الإمام المختار محمد بن نزار. وقيل أنّه سمّ مبضعاً [B.٢١٢] يُفصدُ به الآمر، ودفعه لطبيب الآمر وأمره أن يفصده به، فطالع الآمر بذلك. ولم يزل في الإعتقال إلى أن قُتل في ليلة العشرين من شهر رجب سنة إثنتين وعشرين وخمسمائة، وأُخرج ومعه صالح بن العفيف[٤٦] وعلي بن إبراهيم بن نجيب الدولة، فصُلبت أجساد الثلاثة بالقرب من سقّاية ريدان خارج القاهرة من غير رؤوس، وفي صدر كلّ واحدٍ رقعة فيها إسمه، ثمّ أُخرجت رؤوسهم وجُعل على كلّ جسد رأسه.

وكان المأمون من ذوي الآراء والمعرفة التّامّة بتدبير الدول، كريماً واسع الصدر سفّاكاً للدماء، كثير التحرّز مجتهداً في الإطّلاع على أحوال الناس من العامّة والجند في سائر البلاد، فكثر الوشاة في أيامه. وكانت مدّة وزارته ثلاث سنين وتسعة ويومين، وعمره نحو من أربع وأربعين سنة. وكان السبب في تلقيبه بالمأمون أنّه كان في خلافة المستنصر من جملة صبيان القصر، فكان يُرسله إلى بيت المال وخزانة الخاصّ في مهمّاته، فيجد منه النهضة والأمانة، فيقول: هذا المأمون دون الجماعة.

فلماّ قُتل الأفضل واستدعى القائد أبو عبد الله محمد إبن فاتك الخليفة الآمر بأحكام الله ليحضر إلى دار الأفضل ويتسلّم أمواله، حضر إلى دار المُلك وسلّمه إبن فاتك الأموال كلّها، حتى أحضر إليه الجواهر، وكانت شيئاً عظيماً، فما رآها الآمر سُرّ بها وشكر إبن فاتك وقال له: والله إنّك المأمون حقّاً، ما لك في هذا النعت شريك. فلما قلّده الوزارة نعته بالأجلّ المأمون، فَعُرِفَ به.

---

(٤٣) خمسمائة ألف سبعة وستون ألفاً ومائة وأربعين ديناراً ونصف، في م، ٧١.
(٤٤) مائتي ألف دينار، في م، ٧١. ط(٢)، ١١١.
(٤٥) هناك خطأ في حاصل جمع المُنفق عيناً من بيت المال في م، ٧١، وفي ط (٢)، ١١١، على الرغم من التوافق في جملة مال السنة بين تلك المصادر مع كتاب المقفّى وهو: ٧٦٧٢٩٤ ديناراً.
(٤٦) صالح بن الضعيف، في ت(٣)، ١٢٢.

من ترجمة الوزير محمد بن فاتك مأمون البطائحي، من مخطوط **المقفى الكبير** للمقريزي (مخطوط ليدن)، رقم: OR,1366 B,f.206 A.

فهرس الكتاب

فهرس الأماكن

فهرس الأعلام، القبائل والجماعات

فهرس المصطلحات الوظائف وأسماء الدواوين

١٣- الدواداري، أبو بكر بن عبد الله إبن أيبك. **كنز الدرر وجامع الغرر**، (٦). (تحقيق صلاح الدين المنجّد). القاهرة، المعهد الألماني، ١٩٦١.

١٤- ذياب، صابر محمد. **سياسة الدولة الإسلامية في حوض البحر المتوسط**. القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣.

١٥- الزحيلي، محمد. **تاريخ القضاء في الإسلام**. دمشق، ١٩٩٥.

١٦- زكّار، سهيل. **مدخل تاريخ الحروب الصليبية**. القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٣.

١٧- سرور، محمد جمال الدين. **الدولة الفاطمية في مصر، وسياستها الداخلية، ومظاهر الحضارة في عهدها**. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩.

١٨- سرور، محمد جمال الدين. **سياسة الفاطميين الخارجية**. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٧.

١٩- سرور، محمد جمال الدين. **النفوذ الفاطمي في جزيرة العرب**. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٤.

٢٠- سرور، محمد جمال الدين. **النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق**. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٧.

٢١- السيّوطي، جلال الدين. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، (١-٢). (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧-١٩٦٨.

٢٢- أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي. **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين: النورية والصلاحية** (١).(تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، ومحمد مصطفى زيادة). القاهرة، ١٩٥٦-١٩٦٢.

٢٣- الشيّال، جمال الدين. **مجموعة الوثائق الفاطمية**. مصر، دار المعارف، ١٩٦٥.

٢٤- صلاح، محمد أمين. "**العلاقة بين دولة الصُلَيْحيين والخلافة الفاطمية**". المجلة التاريخية المصرية، (٢٦)، القاهرة، ١٩٧٩. ص٦١- ٨٤.

٢٥- إبن الصيرفي، أبو القاسم علي بن منجب. **الإشارة إلى من نال الوزارة**. (تحقيق عبد الله مخلص). القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٢٣.

٢٦- إبن ظافر. **أخبار الدول المنقطعة**. (تحقيق أندري فيري)، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٧٢.

٢٧- عاشور، سعيد عبد الفتاح. "**شخصية الدولة الفاطمية في الحرب الصليبية**"، المجلة التاريخية المصرية، (١٦)، القاهرة، ١٩٦٩. ص ١٥-٦٦.

٢٨- عاشور، سعيد عبد الفتاح. **الحركة الصليبية**. القاهرة، ١٩٩٣.

٢٩- عنان، محمد عبد الله. **الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية**. القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩.

٣٠- غالب، مصطفى. **تاريخ الدعوة الإسماعيلية**. بيروت، دار الأندلس، ١٩٦٥.

ثبت المصادر والمراجع

المصادر العربية:

أ- المخطوطات:

١- سبط إبن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي. **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**، مخطوطة باريس، رقم ١٥٠٦، ARABE.

٢- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي. **المقفى الكبير** (مخطوطة ليدن)، مكتبة الجامعة، OR-NR¨ 1366.A¨ OR- NR¨ 1366¨ B.

ب- المصادر المطبوعة: الأولية والثانوية

١- إبن الأثير الجزري، عزّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني. **الكامل في التاريخ**. (أجزاء: ٧, ٨, ٩). بيروت، ١٩٨٣.

٢- تامر، عارف. **الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين**. عكا، ١٩٨١.

٣- جيل، موشي. هَتُسْتَريم: **هَكَت فِهَمِشْبَحاه**. (باللغة العبرية)، تل - أبيب، ١٩٨١.

٤- إبن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**،(٨). حيدر أباد، الدكن. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٥ هـ.

٥- إبن حجر العسقلاني. **رفع الأصر عن قضاة مصر**، (من كتاب الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف. **الولاة وكُتّاب القضاة**). (تحقيق ريون جيست). ليدن، ١٩١٢.

٦- حسن، حسن إبراهيم. **تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسوريا وبلاد العرب**. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤.

٧- حسن، حسن إبراهيم. **تاريخ الإسْلام**، (١ - ٤). بيروت والقاهرة، ١٩٩٦.

٨- حسن، حسن إبراهيم، وعلي إبراهيم حسن. **النظم الإسلامية**. مصر، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٩.

٩- حسن، حسن إبراهيم، وطه شرف. **المعز لدين الله**. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣.

١٠- حسن، علي إبراهيم. **تاريخ جوهر الصقلي، قائد المعز لدين الله الفاطمي**. مصر، ١٩٣٣.

١١- حسين، محسن محمد. **الجيش الأيوبي في عهد صلاح الدين**. بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.

١٢- إبن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، (ج ١- ٥). (تحقيق إحسان عباس)، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨.

٣١- إبن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن. **تاريخ ابن الفرات**، (٤). (تحقيق حسن محمد الشماع)، البصرة، ١٩٦٧م.

٣٢- إبن القلانسي، أبو يعلى حمزة. **ذيل تاريخ دمشق**. (تحقيق أميدوز)، بيروت، ١٩٠٨م.

٣٣- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. (١-١٤). (تحقيق محمد قنديل البقلي)، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٢.

٣٤- ماجد، عبد المنعم. **نُظُم الفاطميين ورُسومُهم في مصر**، (١-٢). القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨, ١٩٨٥.

٣٥- ماجد، عبد المنعم. **الإمام المستنصر بالله الفاطمي**. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٠.

٣٦- ماجد، عبد المنعم. **ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها: التاريخ السياسي**. الإسكندرية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.

٣٧- إبن المأمون، جمال الدين موسى. **أخبار مصر**. (تحقيق أيمن فؤاد سيّد)، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٨٣.

٣٨- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري. **أدب الوزير: قانون الوزارة**. مصر، مطبعة الخانجي، ١٩٢٩.

٣٩- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري. **الأحكام السلطانيّة والولايات الدينيّة**. القاهرة، ١٩٧٣.

٤٠- أبو المحاسن، إبن تغري بردي. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (٤, ٥). القاهرة، دار الكتب، ١٩٣٥.

٤١- المخزومي، محمد. **كتاب صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطميين الأخيار**. القاهرة، مطبعة محمد أفندي مصطفى، ١٨٨٨.

٤٢- المُسبّحي، محمد بن عبيد الله بن أحمد. **أخبار مصر**. (تحقيق أيمن فؤاد سيد وتياري بيانكي)، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٧٨.

٤٣- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**. (١). (تحقيق جمال الدين الشيال)، القاهرة، دار التحرير، ١٩٦٧.

٤٤- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **إتّعاظ الحنفا بأخبَار الأئمة الفاطميين الخلفا**. (٢-٣)، (تحقيق محمد حلمي أحمد). القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٧١-١٩٧٣.

٤٥- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **الخطط (المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار)**. (١, ٢، ٣). القاهرة، دار التحرير (طبعة بولاق)، ١٩٧٠.

٤٦- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **إغاثة الأمّة بكشف الغمة**. (تحقيق محمد مصطفى زيادة وجمال

الدين الشيال)، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٧.

٤٧- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **كتاب المقفى الكبير**. (١-٧). (تحقيق محمد اليعلاوي). بيروت، ١٩٩١.

٤٨- المناوي، محمد حمدي. **الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي**. القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.

٤٩- إبن منقذ، أسامة بن مرشد بن مقلد الشيزري. **كتاب الإعتبار**. (تحقيق فليب حتى)، برنستون، ١٩٣٠.

٥٠- إبن مُيسّر، محمد بن علي. **أخبار مصر**. (تحقيق أيمن فؤاد سيّد)، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٨١.

٥١- النويري، شهاب الدين أحمد. **نهاية الأرب في فنون الأدب**، (٦). القاهرة، المؤسّسة المصرية العامة، ١٩٦٤.

المصادر باللغات الأجنبية :

1- Assaad¨ Sadik A. ***The Reign of al- Hakim Bi Amr Alla***. Beirut¨ The Institute for Research and Publishing ،1974.

2- Beshir¨ B.J. ***"Fatimid Milirary Organization***."in¨ Der Islam. Vol. 55. (1978)¨ pp. 37–53.

3- Boaz¨ Shoshan. ***"Fatimid Grain Policy and the Post of the Muhtasib***."In¨ IJMES. Vol. 13. (1981)¨ pp.181–189.

4- Butcher¨ E.L. ***The Story of the Church of Egypt***¨ (II). London¨ Smith Elder and Co.،1897.

5- Cohen¨ Mark R. ***Jewish Self Government in Medieval Egypt***. Princeton ،1980.

6- Ehrenkreutz. Andrew .S. ***Saladin***. Albany¨ State Uni. of New York ،1972.

7- ***The Encyclopaedia of Islam***. Vol. I. A-B¨ Leiden¨ E.J. Brill¨ 1960. (Vol. II¨ C-G¨ 1965)¨ (Vol. I .1927.(

8- Fischel¨ Walter J. ***Jews in the Economic Political Life of Medieval Islam***. London¨ Royal Asiatic Society ،1973.

9- Freeman¨ G.S.P.- Grenville. ***The Moslem and Christian Calendar***¨London¨ Oxford Uni. Press ،1963.

10- Goitein¨ S.D. ***A Mediterranean Society***¨ (Vol.II). The Community. Barkley¨ Uni of California Press ،1971.

11- Hamadani، A. *"The Da'i Hatim ibn Ibrahim al- Hamidi (d. 596H/1199 A.D.)* and his *Book Tuhfat al –Qulub*،" in، Oriens، Vol. 23-24. (1974)، pp.258–300.

12- Hodgson، Marshal G.S. ***The Order of Assassins***. New York، AMS Press،1955.

13- Al-Imad ، Leila. ***The Fatimid Vizierate، 969-1172***. Berlin،1990.

14- Lane- Poole، Stanley. ***History of Egypt***. Holland، Frank Cass and Co ،.1968.

15- Lev، Yaacov. ***Saladin in Egypt*** ، Leiden: Brill،1999.

16- Lev، Yaacov. ***State and Society in Fatimid Egypt***. Leiden : Brill،1991.

17- Lev، Yaacov. ***War and Society in the Eastern Mediterranean، 7th***– 15th Century. Leiden،1997.

18- Lev، Yaacov.***"The Fatimid Army، 358-427 A. H. / 968-1036 C.E: Military and Social Aspects***"، Asian and African Studies، VoL. 14. (1980)، pp.165–192.

19- Lev، Yaacov. ***"The Fatimid Vizier Ya'qub ibn Killis and the Beginning of the Fatimid Administration in Egypt***،"Der Islam، VoL.58، (1981)، pp.237–249.

20- Lewis، Bernard. ***The Origins of Isma'ilism.*** Cambridge، W، Heffer and sons، LTD.،1940.

21- Lewis، Bernard. ***The Assassins***. New York،1968.

22- Lyons، Malcolm Cameron، and D.E.P. Jackson. ***Saladin***. Cambirdge University Press، 1982.

23- Mann، Jacob. ***The Jews in Egypt and in Palestine under the Fatimid Caliphs***، (I-II). New York، Ktow Publishing House،1970.

24- O'Leary De Lacy. ***A Short History of the Fatimid Caliphate***، London،1923.

25- Sanders، Paula. ***"The Court Cermonial of the Fatimid Caliphate in Egypt"***. (A Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy in History). Princeton ، New Jersey،1984.

26- Stern، S.M. ***"The Epistle of the Fatimid Chliph al-Amir (Al-Hidaya al–Amiriyya) its Date and its Purpose***،"Journal of the Royal Asiatic Society . (1950)، pp.20–31.

27- Stern، S.M. "***The Succession to the Fatimid Imam al–Amir، the Claims of the Later Fatimids to the Imamate، and the Rise of Tayyibi Isma'ilism***،"Oriens، Vol. IV، (1951)، pp.193–255.

28- Stern، S.M. "***Three Petitions of the Fatimid Period***،"Oriens، Vol. 15، (1962)، pp. 172–209.

29- Stern، S.M. ***Fatimid*** Decrees. London،1964.

Mustansir and led to the development of the Nizariyya factions. The other one occurred after the murder of the Fatimid Imam al–Amir (524/1129-30) and brought about the rise of the Tayyibiyya faction. These events weakened the position of the Fatimid Imam vis- a- vis the high ranking officers of the army and provincial governors .Men of military background and provincial governors strived to obtain the position of vizier.

Following Bader al–Jamali's dictatorship and along the twelfth century¨ military viziers became the most powerful men in the state gaining control over the administration and shaping its structure according to their needs.

The major issues examined by this research are:

**The military dictatorship of Badr al-Jamali and its consequences .*

**The Power structure of the Fatimid State: the civilian administrators¨ the military¨ the palace group and the royal family.*

**The inter-relations between political developments¨ the structure of ruling establishment and the administrative organs.*

Abstract

The Developments in Administration and Rule of Fatimid Egypt

(Dr.Hatim Mahamid)

This research deals with the bureaucratic apparatus which was rosponsible for the administration of the Fatimid State. The Fatimid administration was made up of a number of permanent offices (diwans)¨ and other offices were established according to the needs. The enter- relation between political and socio- economic developments constitute a major theme of this research. The events that took place during the rule of al–Mustansir¨ and other political struggles which occurred in the twelfth century left their imprint on Fatimid history and the structure of the administration.

The Major event of al–Mustansir's period was the out break of a civil war which was accompanied by an economic crisis. These events (458-465/ 1065-1072) are known as the great crisis- paved the way– "“al–Shiddah al-Kubra for the rise of the military commander Badr al–Din al-Jamali¨ who ruled the Fatimid State as military vizier. In the twelfh century two political crisis developed into a religious schisms. The first one followed the death of al–